



جامعة الأزهر - غزة  
عمادة الدراسات العليا والبحث العلمي  
كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية  
برنامج ماجستير الاقتصاد

## المساعدات الخارجية وآثارها على النمو الاقتصادي الفلسطيني

External Aid And Its Impact On The Palestinian Economic Growth

إعداد الطالب

نادر خميس أحمد سماره

إشراف

الدكتور/ محمود محمد صبره

الدكتور/ نسيم حسن أبو جامع

أستاذ مساعد - قسم الاقتصاد

أستاذ مساعد - قسم الاقتصاد

جامعة الأزهر- غزة

جامعة الأزهر- غزة

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في  
الاقتصاد من كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية - جامعة الأزهر- غزة

1434هـ - 2013م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَىٰ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَاتٍ مِّنَ  
السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ وَلَكِن كَذَّبُوا فَأَخَذْنَاهُم بِمَا كَانُوا  
يَكْسِبُونَ)

صدق الله العظيم

سورة الأعراف

الآية 96

## إهداء

أهدي ثمرة عملي وجهدي هذا إلى :

□ من كان لي ولا زال عنوان المكانة والحكمة والرفعة والشرف والحلم والصبر...  
والدي العزيز.

□ إلى من حملتني وتحملتني، وقدمت لي الكثير والكثير ولا أقوى على مكافأتها...  
والدتي العزيزة.

□ إلى شريكة حياتي، ومن تحملت معي مشقة شهور من العمل الجاد والمتواصل...  
زوجتي العزيزة.

□ إلى من أكابد الحياة من أجلهما حباً وتضحية، وأتمنى لهما كل سعادة وخير ...  
طفليّ النوأم محمد وأحمد.

□ إلى جميع أفراد أسرتي وعائلتي الكرام.

□ إلى جميع الأصدقاء والزلاء، وأخص منهم بالذكر الزلاء في هيئة التنظيم والإدارة  
بالسلطة الوطنية الفلسطينية، والإخوة في حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح).

□ إلى كل من آمن بأن القرار المدروس هو القرار الأمثل لرفع شأن المجتمع، وإلى  
كل من أضاء الطريق بعلمه لغيره، وهدى بالجواب الصحيح حيرة سائليه، وأظهر  
بسماعته تواضع العلماء، وبرحابته سماحة العارفين.

إليكم جميعاً أهدي بحثي هذا،،،

الباحث / نادر خميس سماره

## شكر وتقدير

في بداية هذا الشكر؛ أحمده الله الذي وقّني لإنجاز هذا العمل المتواضع، وأتمنى منه سبحانه أن يكون هذا العمل دليلاً نافعاً ومُثرياً بكل ما تحمله الكلمة من معنى لكل زملاء التخصص وأصحاب العلاقة.

❏ ولا يفوتني في هذا المقام أن أتقدم بالشكر والعرفان إلى الذين سألني مقصراً بحقهما حتى لو أوتيت الكثير من معاني الشكر والتقدير وهما: الدكتور الفاضل / نسيم حسن أبو جامح، والدكتور الفاضل / محمود محمد صبره، وذلك لما قدماه من علم وما بذلاه من جهد في سبيل إثراء هذه الرسالة وإخراجها بالشكل اللائق.

❏ وجزيل الشكر للدكتور الفاضل / سمير مصطفى أبو مداللة، والذي كان له الفضل في تخطي الكثير من العقبات الدراسية والبحثية.

❏ والشكر موصولاً إلى الدكتور الفاضل / وائل حمدي الداية الذي شرفني بقبول مناقشة هذه الرسالة كمناقش خارجي.

❏ كما أتقدم بالشكر الجزيل للدكتور الفاضل / مازن صلاح العجلة، والذي أنتهز هذه الفرصة لأعترف له بأن السطور وما تحمله من كلمات عاجزة عن شكره وتقديره.

❏ والشكر أيضاً للدكتور الفاضل / فاروق موسى دواس والذي كان كريماً معي في علمه، والدكتور الفاضل / سيف الدين يوسف عوده، والأسنان الفاضل / أسامه نوفل اللذان قدّما لي العديد من المراجع والمصادر البحثية.

❏ وأتوجه أيضاً بالشكر للإخوة في مكتبة جامعة الأزهر، والإخوة في مكتبة الجامعة الإسلامية، والإخوة في مكتبة جامعة القدس المفتوحة - فرع غزة وأخص منهم بالذكر الدكتور هاشم حميد، هذا بالإضافة إلى الأستاذ علي صنع الله، والأستاذ غسان أبو مندبيل، والأستاذ رائد لولو، وإلى جميع من ساهم في تقديم المساعدة والنصح لإنجاز هذا العمل العلمي.

والله من وراء القصد،،،

الباحث / نادر خميس سماره

## فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع
أ	آية قرآنية
ب	إهداء
ج	شكر وتقدير
د	فهرس الموضوعات
ز	فهرس الجداول
ح	فهرس الرسومات القطاعية والبيانية
ط	ملخص الدراسة
ك	ABSTRACT
1	خطة الدراسة
2	المقدمة
2	ثانياً
3	ثالثاً
3	رابعاً
3	خامساً
4	سادساً
4	سابعاً
4	ثامناً
14	تاسعاً
16	الفصل الأول : النمو الاقتصادي والمساعدات الخارجية
17	تمهيد
18	المبحث الأول
18	أولاً
20	ثانياً
21	ثالثاً
28	المبحث الثاني
28	أولاً
31	ثانياً

34	دوافع المساعدات	ثالثاً
41	مزايا وعيوب المساعدات	المبحث الثالث
41	مزايا وعيوب المساعدات بشكل عام	أولاً
44	المساعدات والنمو الاقتصادي	ثانياً
53	الفصل الثاني: واقع الاقتصاد الفلسطيني	
54	تمهيد	
56	المؤشرات الكلية للاقتصاد الفلسطيني	المبحث الأول
56	الحسابات القومية	أولاً
65	أحوال السكان	ثانياً
74	الموازنة العامة الفلسطينية	المبحث الثاني
75	الموازنة العامة الفلسطينية في الفترة من 1996 - 2000	أولاً
78	الموازنة العامة الفلسطينية في الفترة من 2002 - 2007	ثانياً
80	الموازنة العامة الفلسطينية في الفترة من 2008 - 2010	ثالثاً
85	ميزان المدفوعات الفلسطيني	المبحث الثالث
86	الحساب الجاري	أولاً
93	الحساب الرأسمالي والمالي	ثانياً
94	الفصل الثالث: المساعدات الخارجية في الأراضي الفلسطينية	
95	تمهيد	
96	مقدمات أساسية عن المساعدات	المبحث الأول
96	مفهوم المساعدات حسب الدراسة القائمة	أولاً
97	نظرة تاريخية لمؤتمرات الدول المانحة	ثانياً
101	إدارة المساعدات	ثالثاً
102	أنواع المساعدات المقدمة للسلطة الفلسطينية	رابعاً
104	أشكال المساعدات المقدمة للأراضي الفلسطينية	خامساً
105	دوافع المساعدات المقدمة للسلطة الفلسطينية	سادساً
110	مصادر المساعدات الخارجية وتطور حجمها الفعلي	المبحث الثاني
110	أهم الدول المانحة	أولاً
111	الالتزام والصرف	ثانياً
112	التطور الفعلي الإجمالي للمساعدات	ثالثاً

118	مزايا وعيوب المساعدات المقدمة للسلطة الفلسطينية	المبحث الثالث
118	على المستوى الفلسطيني	أولاً
121	على المستوى الإسرائيلي	ثانياً
123	على مستوى المانحين	ثالثاً
128	الفصل الرابع: التقسيمات القطاعية للمساعدات وآثارها على النمو الاقتصادي الفلسطيني	
129	تمهيد	
130	التقسيمات القطاعية للمساعدات الخارجية	المبحث الأول
130	الفترة من 1995 إلى 2000	أولاً
132	الفترة من 2000 إلى 2005	ثانياً
133	الفترة من 2005 إلى 2009	ثالثاً
137	تصور عام عن المساعدات والاقتصاد الفلسطيني	المبحث الثاني
138	المساعدات والنتائج المحلي الفلسطيني	أولاً
146	المساعدات والفقير	ثانياً
151	المساعدات والبطالة	ثالثاً
153	العلاقة بين المساعدات والموازنة العامة والدين العام	رابعاً
155	المساعدات وميزان المدفوعات	خامساً
157	الدراسة القياسية لأثر المساعدات على النمو	المبحث الثالث
157	منهجية الدراسة	أولاً
159	أسباب اختيار المتغيرات	ثانياً
162	مصادر البيانات	ثالثاً
162	تحليل البيانات	رابعاً
173	نتائج الدراسة	
173	النتائج النظرية	أولاً
174	النتائج التطبيقية	ثانياً
175	التوصيات	
176	المراجع والمصادر	
188	جدول البيانات المستخدمة في الدراسة الإحصائية	
189	ملحق خاص بالدراسة الإحصائية	

## فهرس الجدول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(1)	المؤشرات الكلية في الأراضي الفلسطينية للفترة 1995 - 2010	57
(2)	تطور الموازنة العامة الفلسطينية خلال فترة 1996 - 2010 لسنوات مختارة	75
(3)	ميزان المدفوعات الفلسطيني لسنوات من 2000 - 2010	86
(4)	تطور حجم المساعدات المقدمة للسلطة الفلسطينية في الفترة 1995 - 2010	113
(5)	الناتج المحلي ومؤشراته والمساعدات خلال الفترة 1995 - 2010	137
(6)	النسبة المئوية بين المساعدات والناتج المحلي 1995 - 2010	141
(7)	المساعدات الخارجية والإنفاق الحكومي 1995 - 2010	142
(8)	المساعدات الخارجية وسوق العمل في الفترة من 2000 - 2010	151
(9)	عجز الموازنة قبل الدعم وعجز الموازنة الكلي في الفترة من 1995 - 2010	153
(10)	المتغيرات المستخدمة من بعض الدراسات السابقة وتأثيرها المتوقع على النمو	161
(11)	الإحصاء الوصفي للمتغيرات التابعة والمستقلة	162
(12)	Correlations	163
(13)	معامل الارتباط بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع	164
(14)	تحليل التباين	167
(15)	اختبار t	167
(16)	VIF AND TOLERANCE	168
(17)	قيم معامل التحديد ودارين واتسون	170
(18)	Tests of Normality	171



## فهرس الرسومات القطالوتة والسائنت

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
(1)	نسبة القوى العاملة المشاركة حسب الجنس 1995 - 2011	65
(2)	معدلات البطالة في الأراضي الفلسطينية 1995 - 2008	68
(3)	بعض المعدلات لإجمالي قيمة رواتب الموظفين العموميين 1996 - 2009	78
(4)	قيمة الصادرات والواردات وصافي الميزان السلعي 1995 - 2009	88
(5)	نصيب الجهات المصدر إليها حسب أعوام 1999 و 2003 و 2008	90
(6)	التعهدات مقابل الصرف للجهات المانحة الرئيسية الفترة من 1994 - 2008	110
(7)	الالتزام والصرف خلال الفترة من 1994 - 2008	111
(8)	نسبة الصرف إلى الالتزام خلال الفترة 1994 - 2008	112
(9)	التطور الكمي للمساعدات الخارجية المقدمة للسلطة الفلسطينية 1995 - 2010	114
(10)	التوزيع القطاعي للمساعدات الخارجية خلال الفترة من 1994 حتى 2000	132
(11)	التوزيع القطاعي للمساعدات الخارجية حتى نهاية العام 2005	133
(12)	التوزيع القطاعي للمساعدات الخارجية خلال الفترة من 2005 حتى 2009	134
(13)	العلاقة بين المساعدات الخارجية والنتائج المحلي الفلسطيني 1995 - 2010	139
(14)	المساعدات الخارجية والإنفاق الحكومي 1995 - 2010	143
(15)	المساعدات الخارجية والإنفاق الأسري خلال الفترة من 1995 - 2010	144
(16)	المساعدات والتكوين الرأسمالي والادخار في الفترة من 1995 - 2010	145
(17)	اعتماد السلطة على المساعدات والدين في الفترة من 1997 - 2010	154
(18)	SCATTERPLOT	170
(19)	NORMALP-P PLOT OF REGRESSION STANDARIZED RESIDUAL	171
(20)	اختبار تجانس تباين الخطأ العشوائي	172

## ملخص الدراسة:

تعتبر المساعدات الخارجية من القضايا الهامة المطروحة دولياً للنقاش والبحث نظراً لما تتضمنه من جوانب وتأثيرات سياسية واقتصادية واجتماعية مختلفة، وفي الوقت الذي لم تحقق فيه بعض الدول المتلقية للمساعدات الخارجية نتائج إيجابية ولم تستفد منها؛ كان هناك دول أخرى استفادت منها بشكل أكبر، ودول ثالثة استفادت بشكل جزئي.

وبسبب تضارب تلك النتائج؛ ساد بين الاقتصاديين جدل واسع لا زال قائماً حتى هذه اللحظة بين من يؤيد استمرار المساعدات وبين من ينادي بإلغائها وبضرورة البحث عن نظام جديد أكثر فاعلية، وكنتيجة لهذه المطالبات وتلك النتائج؛ ظهرت الحاجة إلى دراسة تلك الآثار على الاقتصاد الفلسطيني الذي يعتبر من الدول التي تلقت نسبة كبيرة من المساعدات الخارجية.

تتكون هذه الدراسة من جزأين؛ الجزء الأول منها نظري ويتناول نظريات النمو الاقتصادي بشكل عام، ثم تعريف المساعدات الخارجية بأشكالها وأنواعها ودوافعها، ثم تنتقل الدراسة إلى مميزات وعيوب المساعدات الخارجية، والآثار الاقتصادية التي تتركها المساعدات على بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية أو الجزئية وتحديداً الاستهلاك والادخار والاستثمار نظراً لاهتمام نظريات النمو المختلفة بتلك المؤشرات.

أما الجزء الثاني فهو الجزء الذي يخصص لدراسة المساعدات الخارجية الفلسطينية تحديداً، ويحاول إسقاط النظريات المختلفة للنمو وقضايا المساعدات الخارجية التي تناولناها في الجزء الأول على الوضع الفلسطيني، كما يتناول هذا الجزء التقسيمات القطاعية للمساعدات والبلاد المانحة للفلسطينيين حسب نسبة مشاركتها، ودراسة الاقتصاد الفلسطيني خلال فترة مساعدات أوصلو وتبيان حجمها.

وتحاول الدراسة الإجابة على سؤال محدد وهو: هل هناك تأثير إيجابي للمساعدات الخارجية على الناتج المحلي الفلسطيني باعتباره مقياساً للنمو الاقتصادي الفلسطيني أم أنه لا جدوى من تلك المساعدات؟ وقد استخدمت الدراسة الأسلوب الوصفي التحليلي الذي يستخدم الأرقام والنسب المئوية والبيانات ذات العلاقة، كما اعتمدت الدراسة على المنهج القياسي القاضي

باستخدام الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر للنمو الاقتصادي وهو المتغير التابع، وعدد من المتغيرات الأخرى المستقلة كالمساعدات والسياسة المالية والتراكم الرأسمالي والصادرات.

وخلُصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج النظرية والتطبيقية والتي كان من أهمها أن المساعدات الخارجية أثرت إيجاباً على الناتج المحلي الفلسطيني، ولكنها لم تكن صاحبة الدور الريادي في هذا التأثير، فقد كان هناك عوامل أخرى أكثر إيجابية ساهمت في الناتج المحلي الإجمالي مثل الصادرات والقوى العاملة الفلسطينية والتراكم الرأسمالي.

ولعبت المساعدات دوراً ريادياً في دعم السلطة الفلسطينية واستمرار وجودها، وساهمت في التأثير إيجاباً باتجاه دعم الفئات الفقيرة والمهمشة، وتطوير ودعم الكثير من القطاعات الصحية والتعليمية وقطاع البنية التحتية، ولكن الدور الذي قام به الاحتلال الإسرائيلي كان قائماً على عدم تحقيق أي نتيجة إيجابية لصالح الاقتصاد الفلسطيني من تلك المساعدات، بالإضافة إلى أنه لم يكن هناك رؤية فلسطينية إستراتيجية حقيقية تسهم في استغلال المساعدات بالشكل الأمثل وتعمل على تحقيق أقصى فائدة ممكنة منها. كما تسببت المساعدات الخارجية في وجود قدر كبير من الإرباك المالي داخل الأراضي الفلسطينية بسبب ارتباطها بالظروف السياسية من ناحية وتذبذبها من ناحية أخرى، علاوة على أنها لم تُخرج الفقراء من دائرة فقرهم ولم تخلص العمال العاطلين عن العمل من بطالتهم.

وأوصت الدراسة في نهايتها بضرورة التخلّص من الهيمنة الإسرائيلية على الأراضي الفلسطينية التي لا يمكن تحقيق أي إنجاز تنموي فلسطيني في ظل تواجدها، كما أوصت الدراسة أيضاً بضرورة إعادة تقييم التجربة الفلسطينية مع المساعدات، والعمل على إعادة هيكلتها لتلائم الخطط التنموية الفلسطينية التي يشترط فيها أن توضع على أسس تنموية فلسطينية سليمة.

## ABSTRACT

External aid is one of the most discussable issues which globally opened for debate and research, due to various social and economic aspects and impacts they include. Meanwhile, some of countries receiving external aid have not achieved positive results and not benefited from, others have largely or partially benefited.

A widespread argument has been inasmuch prevailed among economists, some of them are supporting the resumption of these external aid while others calling for elimination of them and seeking for more efficient new mechanism. As a result of these demands, there was a need to investigate those impacts on the Palestinian economy that has received a large amount of external aid.

This study consists of two parts of which the first one is theoretical dealing with the economic growth theories in general and identifies external aid, their forms, types, and motives. Then, the study moves to features and defects of the external aid, and their effects on some of the aggregate or partial economic indicators, specially saving, Consumption, and Investment seeing that various growth theories are interesting in these indicators.

The second part is the one which allocated for studying the Palestinian aid in specific, and attempts to apply various growth theories and external aid issues dealt with in the first part to the Palestinian status. It also examines sectional divisions and donor countries according to their turnouts, and studies the Palestinian economy within the Oslo aid period of time showing their extent.

The study is attempting to reply one specific question which is : whether the external aid had a positive impact on the Palestinian gross domestic production **PGDP** as a standard of the Palestinian economic growth or they are futile ?

The study used the descriptive analytical method exploiting numbers, percents, and related data. It adopted the standard approach which requires **GDP** as an indicator of the economic growth and many other independent variables such as foreign aid, fiscal policy, capital accumulation, and exports.

The study concluded a set of applied and theoretical results of which the most significant was that the external aid have positively affected the Palestinian GDP, but they did not have the leading role. Other factors contributed more positively to GDP such as exports, Palestinian labor, and capital accumulation.

Aid also played a leading role in supporting the Palestinian authority and continuity of its entity, contributing positively to support poor and marginalized categories, developing and promoting many of educational and healthy sections and infrastructure. But the Israeli occupation role was based on preventing any positive result for the sake of the Palestinian economy, along with the absence of actual strategic Palestinian vision that can ultimately contribute to exploit the aid. The foreign aid also caused a great deal of financial confusion inside the Palestinian territories as they are associated to political conditions and their instability. Moreover, it did not take neither poor nor unemployed out of their poverty or unemployment.

Finally, the study recommended the obligation of Palestinians to get out of the Israeli predominance over their territories under which they will never reach any Palestinian development achievement. The study also recommended the need to reevaluate the Palestinian experiment of aid, and reframe them in order to fit the Palestinian development plans under condition of sound Palestinian development basis.

## خطة الدراسة

- أولاً: المقدمة
- ثانياً: مشكلة البحث
- ثالثاً: فرضيات البحث
- رابعاً: أهداف البحث
- خامساً: أهمية البحث
- سادساً: حدود البحث
- سابعاً: منهجية البحث
- ثامناً: الدراسات السابقة
- تاسعاً: تعقيب الباحث على الدراسات السابقة

## أولاً: المقدمة:-

عانى الاقتصاد الفلسطيني من أزمات كثيرة، ولا يمكن أن تصنف تلك الأزمات تصنيفاً اقتصادياً عادياً بسبب وجود العديد من المؤثرات والأزمات، والتي كانت نتيجة لكثير من التحديات التي واجهها وواجهها هذا الاقتصاد الوليد. وبالرغم من هذه التحديات؛ فقد تمكن الاقتصاد الفلسطيني من توفير بعض الآليات التي تساعد في دمجها في الاقتصاد العالمي كالاقتصاد مستقل.

ولقد سارعت العديد من دول العالم إلى مدّ الاقتصاد الفلسطيني مالياً من خلال الدعم المالي الذي يطلق عليه بالمساعدات الخارجية، وتم توصيل تلك المساعدات له بهدف مساعدته في إنشاء اقتصاد يعمل على إقامة دولة فلسطينية مستقلة كما هو معلن، فحصلت العديد من القطاعات المختلفة على نصيبها من تلك المساعدات، ثم تحول الدعم إلى تمويل العجز في الموازنة الذي حصل على النصيب الأكبر من تلك المساعدات في السنوات الأخيرة.

ولقد تعرّضت هذه المساعدات لظروف مختلفة، فقد ارتبطت جميعها بالظروف السياسية بين الفلسطينيين والإسرائيليين، كما أن وجود الاحتلال الإسرائيلي ساهم في منع الفلسطينيين من تحقيق الكفاءة المطلوبة من تلك المساعدات بالإضافة إلى بعض الظروف الداخلية الفلسطينية، فكان أثر هذه المساعدات غير واضح على الاقتصاد الفلسطيني. ولهذا السبب؛ يرغب الباحث في التعرف على أثر هذه المساعدات المقدمة للسلطة الفلسطينية في الفترة من 1995 حتى 2010 من خلال الدراسة القائمة.

## ثانياً: مشكلة البحث:-

منذ إنشاء السلطة الفلسطينية عقب توقيع اتفاقية أوسلو عام 1993؛ بدأت المساعدات الخارجية تتدفق على المجتمع الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، ثم اندلعت الانتفاضة الفلسطينية في شهر أيلول في العام 2000، وقادت إلى تصعيد عسكري إسرائيلي تسبب في تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وقامت الدول المانحة بمضاعفة مساعداتها في تلك الفترة، وظلت هذه الأموال تتدفق لصالح السلطة الفلسطينية فتزيد مرة وتتنقص أخرى مما أثار تساؤلات عديدة حول جدوى هذه المساعدات وتأثيرها على الاقتصاد الفلسطيني.

لذلك يمكن طرح مشكلة البحث في التساؤل الذي يقول: ما هي الآثار المترتبة للمساعدات الخارجية على نمو الاقتصاد الفلسطيني؟

### ثالثاً: فرضيات البحث:-

وتتمثل في:

- أثرت المساعدات إيجابياً على الناتج المحلي الفلسطيني.
- مثلت المساعدات الخارجية إضافة حقيقية ونوعية للاقتصاد الفلسطيني.
- تعتبر المساعدات الخارجية الوسيلة الأكثر أهمية للنمو الاقتصادي الفلسطيني، وهي الطريقة الرئيسية لتغطية عجزه التمويلي.

### رابعاً: أهداف البحث:-

يهدف هذا البحث إلى التعرف على مفهوم المساعدات الدولية والقضايا المتعلقة بها بشكل عام، ثم عكس تلك الأفكار والمفاهيم على المساعدات الخارجية في سياقها الفلسطيني، ويمكن تحديد مجموعة من الأهداف الخاصة بهذا البحث كالآتي:

- التأصيل النظري لمفهوم المساعدات الخارجية وأنواعها ومزاياها وعيوبها العامة والاقتصادية دولياً ثم محلياً.
- طرح فكرة عن الاقتصاد الفلسطيني خلال عمر السلطة الفلسطينية.
- توضيح طرق إدارة المساعدات الخارجية في الأراضي الفلسطينية وشروطها ومصادرها وتقسيماتها القطاعية.
- التعرف على حجم المساعدات الخارجية وتطورها ومن ثم الوصول إلى قيمها الحقيقية.
- تبيان أثر المساعدات الخارجية على نمو الاقتصاد الفلسطيني من خلال المتغيرات والمؤشرات الاقتصادية المختلفة.
- محاولة خدمة صانع القرار الفلسطيني فيما يتعلق بالمساعدات الخارجية، والقضايا الأخرى المرتبطة بها.

### خامساً: أهمية البحث:-

تكمن أهمية هذا البحث في النقاط التالية:

- إلقاء الضوء على قضية المساعدات الخارجية في الأراضي الفلسطينية وتوضيح تأثيرها خصوصاً فيما يتعلق بالتكوين الرأسمالي .



- توضيح مدى اعتماد الاقتصاد الفلسطيني على المساعدات الخارجية وتحديد إمكانية الاستغناء المستقبلي عنها.
- معرفة تأثير المساعدات الخارجية على التبعية السياسية والاقتصادية ودراسة أثرها على مختلف الجوانب الاقتصادية الفلسطينية.
- إبراز أهم التحديات التي تواجه الاقتصاد الفلسطيني في حالة اعتماده على تلك المساعدات بشكل رئيسي.
- محاولة خدمة صانع القرار ومساعدته في قضية هامة ومؤثرة في الساحة الفلسطينية.

#### سادساً: حدود البحث:-

- الحدود الزمنية: الفترة من ( 1995 - 2010 ).
- الحدود المكانية: أراضي الدولة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة كما أقرت في هيئة الأمم المتحدة بتاريخ 2012/11/29 باستثناء القدس الشرقية.

#### سابعاً: منهجية البحث:-

سوف يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك بهدف التوصل إلى معرفة دقيقة وتفصيلية عن المساعدات الخارجية وأهميتها للاقتصاد الفلسطيني، ومن ثم المنهج القياسي لتوضيح أثر المساعدات الخارجية على النمو الاقتصادي بالاعتماد على الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع، والمساعدات الخارجية بالإضافة إلى بعض المتغيرات الأخرى الهامة المؤثرة على النمو كمتغيرات مستقلة.

#### ثامناً: الدراسات السابقة:-

##### ❖ الدراسات المحلية:

- (1) دراسة عماد سعيد لبّس (2004) بعنوان تجربة السلطة الفلسطينية في استغلال المساعدات الدولية 1994-2003.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أهداف وطبيعة المساعدات المقدمة للسلطة الفلسطينية وأثرها على الاقتصاد الفلسطيني وعلى الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، كما هدفت أيضاً إلى التعرف على مدى قدرة السلطة في التغلب على المعوّقات والصعوبات التي تحول دون الاستخدام الأمثل للمساعدات الخارجية، وبما يهدف تحقيق استقلال السلطة وبناء دولتها.

وتوصّلت هذه الدراسة إلى أن المساعدات المقدمة للسلطة هي سياسية بامتياز، وأنها لم تحقق الأهداف المرجوة منها بسبب أخذ الاعتبارات السياسية كهدف رئيسي يخدم الطرف الإسرائيلي أكثر من الفلسطيني، وأظهرت أيضاً بأن الاعتماد على تلك المساعدات أصبح يمثل عبئاً على الاقتصاد الفلسطيني خصوصاً في تحقيق استقلاله الاقتصادي والسياسي، بالإضافة إلى أن الاحتلال لم يدخر جهداً في وضع العراقيل التي تقلل من فعالية تلك المساعدات.

وأضافت الدراسة بأن هناك عامل آخر ذاتي ساهم في عدم استغلال المساعدات بشكل جيد يتمثل في انعدام الخبرة الفلسطينية، وغياب سيادة القانون، وعدم وجود سياسات استراتيجية فلسطينية واضحة، وعدم توفر الرقابة المالية والإدارية الفعالة التي تسهم في تحسين فعالية المساعدات الخارجية وكفاءتها.

وأوصت الدراسة بضرورة التقييم المستمر والشامل لتجربة السلطة ومساعداتها بهدف تحقيق الاستغلال الأمثل للمساعدات، وأن هناك ضرورة لتخصيص نصيب وافر من المساعدات الخارجية لصالح القطاعات الإنتاجية، وهناك أيضاً ضرورة ثلاثة تتمثل في توحيد الجهات المتلقية للمساعدات الخارجية في الأراضي الفلسطينية في جهة رسمية واحدة تتسم بالشفافية والموضوعية، مع ضرورة تقليص عدد الجمعيات والمؤسسات العاملة تحت مسمى المنظمات الغير حكومية والتي تستحوذ على نسبة ليست بالبسيطة من المساعدات الخارجية دون تحقيق أي إنجاز تنموي يذكر.

## 2) دراسة ماس (2005) بعنوان نحو توظيف أنجع للمساعدات الخارجية المقدمة للشعب الفلسطيني.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مصادر المساعدات المقدمة للسلطة الفلسطينية وأوجه استخداماتها، وخلصت الدراسة إلى نتيجة مفادها ضرورة تفعيل آليات المساعدات الخارجية المقدمة للفلسطينيين بهدف تحقيق الاستغلال الأمثل لها، مع الإشارة إلى أهمية توجيه تلك المساعدات نحو الأغراض التنموية التي تساعد في خلق وتطوير القاعدة الإنتاجية، وتحسين البيئة الاستثمارية بما يسمح في رفع مستوى المعيشة للأفراد بشكل مستدام. وكان من ضمن توصيات الدراسة مجموعة من النقاط نذكر منها:

- ضرورة مأسسة التنسيق في إدارة المساعدات بين السلطة الفلسطينية ومؤسسات المجتمع المدني.

- ضرورة قيام السلطة بتعميم برامج ومشاريع العمل التي تربط بين الإغاثة والتنمية.
- تعزيز المشاركة المجتمعية في رسم السياسات وتوظيف المساعدات.
- ضرورة دعم برامج الإقراض الصغير ومتناهي الصغر ومساندتهما والتأكيد على أن المساعدات الخارجية لن تستمر إلى الأبد.

### 3) نصر عبد الكريم (2010)، ورقة عمل بعنوان العلاقات الأوروبية الفلسطينية - الدور الاقتصادي الأوروبي.

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على العلاقات الفلسطينية الأوروبية قبل وبعد اتفاقية أوسلو، وتطرقت الدراسة بشكل مباشر إلى المساعدات الأوروبية المقدمة للسلطة الفلسطينية والمنظمات الغير حكومية في الفترة الأخيرة، إضافة إلى استعراض للعلاقات التجارية الفلسطينية الأوروبية.

وقد ذكرت الدراسة في نتائجها بأن المعونات المقدمة للسلطة الفلسطينية من الاتحاد الأوروبي ارتبطت بشكل مباشر بمدى التقدم بالعملية السلمية، كما أن هناك ضعف تنسيق واضح في تلك العلاقة الأمر الذي أعطى الولايات المتحدة دوراً مهيماً عليها. وذكرت الدراسة بأنه على الرغم من بعض النمو الذي تحقق في الأراضي الفلسطينية الناتج عن المساعدات الأوروبية، إلا أن الدور الأوروبي لم ينجح في التخفيف من الآثار السلبية الناتجة عن الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة، كما أن سقف العلاقة بين السلطة الفلسطينية والاتحاد الأوروبي سيبقى مرهوناً باتفاقية أوسلو المبرمة بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي.

وقد أوصت الدراسة بالنقاط التالية:

- على الاتحاد الأوروبي أن يحتل مكانة سياسية توازي مكانته الاقتصادية.
- تعزيز المشاركة المجتمعية في رسم وتنفيذ الخطط التنموية.
- ضرورة قيام وزارتي المالية والتخطيط بالقيام بالدور المناسب من إيجاد دمج للخطط التطويرية وتحويلها إلى برامج عمل.
- التأكيد على أن المساعدات الخارجية لن تستمر إلى الأبد.

#### 4) دراسة آيات حمدان (2010) بعنوان المساعدات الخارجية وتشكيل الفضاء الفلسطيني.

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل خطابات المانحين للسلطة الفلسطينية، وارتكزت على فترة ما بعد أوسلو، وجاءت هذه الدراسة ضمن بحث تنموي نقدي يهدف إلى إصدار كتاب وهم التنمية، وذكرت الدراسة بوضوح أن التنمية حق من حقوق الشعوب كافة، وأنه يحق للفلسطينيين الذين يقعون تحت الاحتلال الحصول على المساعدات الخارجية بناءً على ما كفلته الأعراف والقوانين الدولية.

وجاءت أهمية هذه الدراسة في تركيزها على الانعكاسات لخطاب الممولين وتصوراتهم حول الشكل المقترح للشعب الفلسطيني، وناقشت كلاً من التمويلين الأوروبي والأمريكي باعتبارهما أكبر مولين للسلطة الفلسطينية، وتطرقت بشكل مباشر إلى أثر المعونات الخارجية على تشكيل الواقع الفلسطيني.

وذكرت الدراسة في نهايتها أن عملية نقد التمويل الخارجي لا تعني قطع العلاقات معه، كما أن التمويل المشروط ليس بالقدر الذي لا يمكن الفكك منه، وأكدت الدراسة على أهمية التمويل العربي للسلطة الفلسطينية نظراً لعدم خضوعه لأثمان سياسية، بالإضافة إلى أنه لا يملك القدرة التحويلية داخل الفضاء الفلسطيني كما هو الحال في التمويل الغربي، وأضافت الدراسة بأن المساعدات الخارجية حوّلت الاقتصاد الفلسطيني إلى مجرد اقتصاد تابع و خادم للاحتلال، وهي لا تدعم بأي شكل من الأشكال استقلاله وتطوره بسبب غياب السياسات الحقيقية لتوظيف تلك المساعدات داخل السياق الفلسطيني.

#### 5) دراسة نور الدين أبو عجوة (2011) بعنوان أثر المساعدات الدولية على التنمية الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية.

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر المساعدات الدولية على التنمية الاقتصادية في الأراضي المحتلة من خلال تحديد الأولويات الفلسطينية في التنمية الاقتصادية ومدى حاجتها للمساعدات، ودراسة فيما إذا تم تجنيد المساعدات الخارجية لصالح الاقتصاد الفلسطيني واستغلالها بالشكل الأمثل أم لا.

وتم تنفيذ هذا البحث كمبحث كمي مبني على نموذج قياسي اعتمد فيه الباحث على عدة طرق إحصائية كالانحدار المتعدد والبسيط، كما قام بالاعتماد على المقابلة كطريقة للحصول

على بعض المعلومات التي تهم دراسته، وقام بمعالجة البيانات السنوية وتحويلها إلى ربحية بهدف زيادة عدد المشاهدات التي تساعد على زيادة دقة الدراسة الإحصائية.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى نتائج مفادها أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المبالغ الإجمالية للمساعدات والتنمية الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية، وذكرت بأن زيادة نسبة البطالة أدت إلى زيادة نسبة المساعدات الدولية وليس العكس، وأن المساعدات الدولية لم تحد من مستويات الفقر، وأن الانتفاضة والانقسام السياسي والإغلاق يحملون تأثيراً سلبياً على التنمية الاقتصادية.

## **6) دراسة ريم ناصر وآخرون (2011) بعنوان الآثار الاقتصادية والاجتماعية للمساعدات الخارجية في فلسطين.**

تناولت هذه الدراسة مجموعة متغيرات مؤثرة على النمو الاقتصادي، وذكرت بأن الادخار يزيد من رصيد رأس المال وبالتالي يتوقع له أن يؤثر إيجاباً على النمو الاقتصادي، كما اعتبرت أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو أحد القنوات التي تعمل على نقل التكنولوجيا من البلدان المتقدمة إلى البلدان النامية، ولذلك فإنه يتوقع له أن يعزز النمو الاقتصادي.

وذكرت الدراسة أن الاستثمار في رأس المال البشري يعزز النمو الاقتصادي أيضاً بسبب ما يحدثه من إنتاج جديد وتقدم تكنولوجي، أما الزيادة السكانية فيتوقع لها أن تؤثر سلباً على النمو الاقتصادي نظراً لما تفرزه من مشاكل اقتصادية واجتماعية، ويبقى تأثير المساعدات غامضاً ولكن يتوقع له أن يكون إيجابياً في الدول التي تتبع سياسات اقتصادية جيدة. كما يمكن استنتاج أن المساعدات الخارجية تؤثر إيجاباً في حالة الأزمات وزيادة الدخل، وقد تسهم إلى حد بسيط في الاستقرار التنموي، لكن تحليل تخصيص المساعدات للقطاعات المختلفة يأتي في معظمه بدافع الأزمة أو الإغاثة وتلبية للحاجات قصيرة الأمد الغير مستمرة.

وقد أظهرت النتائج أن هناك علاقة سلبية بين مساعدات التنمية الرسمية ونمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، هذا مع الإشارة إلى أن المساعدات الخارجية في الأراضي الفلسطينية موجهة نحو الاستهلاك ولا يتم استثمارها، وهو ما يظهر عموماً سلبية العلاقة ما بين المساعدات الخارجية والنمو الاقتصادي في البلدان النامية، كما تشير النتائج إلى زيادة المساعدات وقت الصراعات وهو ما يعني أن معظم المساعدات الخارجية تخدم أهدافاً لا يتعدى تأثيرها المدى القصير.

وقد أكدت الدراسة الإحصائية هذه النتائج موضحة أن المساعدات لا تحمل معها أهمية تذكر على المدى الطويل، كما أن معظم القطاعات تحتاج إلى المزيد من التمويل في إشارة إلى نقص المساعدات عن الحد الأدنى لما يطلبه قطاع أو آخر. وذكرت الدراسة أيضاً أن المساعدات لم تستهدف في آلياتها استئصال البطالة أو الفقر بل التخفيف من حدّتهما، وأن السلطة الفلسطينية تعتمد على المساعدات بشكل خلق تبعية واضحة للخارج، ولا يمكنها الاعتماد على المساعدات بهدف إيجاد نمو اقتصادي مستقر، وأن نسبة كبيرة من المساعدات التي تحصل عليها السلطة تقدم على أساس دوافع سياسية، وهو الأمر الذي جعلها متقلبة ولا تقوى على تحقيق إنجاز تنموي حقيقي.

#### ❖ الدراسات الأجنبية:

### 1) NASEEM H. ABU JAMIE (1991) EXTERNAL AID AND ECONOMIC DEVELOPMENT OF SELECTED DEVELOPING COUNTRIES.

هدفت هذه الدراسة بشكل أساسي إلى اختبار نسبة النمو لبعض الدول التي تستلم مساعدات خارجية وتحديد الصفات المشتركة بينها، ووضعها في مجموعات وفقاً لنوع المساعدات التي يتم تلقيها ومستواها التنموي، بالإضافة إلى تحديد العوامل الحاسمة التي تعزز النسب العالية من النمو كنتيجة للمساعدات، مع إلقاء الضوء على آثار المساعدات الخارجية على التنمية والقيود التي تحد من النمو في الدول المتلقية للمساعدات الخارجية.

وأكدت الدراسة التي أجريت على مجموعة دول متلقية للمساعدات - بعد أن تم تصنيف تلك الدول على أساس نصيب الفرد من الدخل إلى أربع مجموعات مختلفة - على أن معدل المؤشرات الاقتصادية الكلية لتلك الدول يشير إلى أن الدول المنخفضة في نصيب الفرد من الدخل كانت تنمو بمعدلات نمو سريعة، بينما كانت الدول الأخرى تنمو وفق معدل بطيء.

أما عن تأثير المساعدات الخارجية على التنمية الاقتصادية؛ فقد توصلت الدراسة إلى أن هناك ارتباط بين نمو الناتج المحلي الإجمالي والمساعدات الخارجية خلال فترة السبعينات، في حين أن هذا الارتباط لم يكن موجوداً خلال فترة الثمانينات، كما وجدت الدراسة أن هناك دولاً اعتمدت على المساعدات الخارجية بلا ضرورة مثل الهند، ودول أخرى تمكنت من تحقيق نسبة نمو دون مساعدة خارجية مثل سنغافورة، ودول لم تستطع إحراز أي تقدم بدون مساعدات خارجية مثل إسرائيل، وأضافت الدراسة بأن هناك تأثيرات مختلفة للمساعدات الخارجية على المؤشرات الاقتصادية للدول المدروسة تختلف من فترة لأخرى.

## **2) BURNSIDE AND DOLLAR (2000) AID, POLICIES, AND GROWTH :REPLY.**

وضحت هذه الدراسة بأن المساعدات الخارجية لها تأثير إيجابي على النمو في الدول النامية في حال إتباع سياسات مالية ونقدية وتجارية جيدة، ووجدت أيضاً بأن ذلك التأثير يكون ضئيلاً في حال عدم توفر تلك السياسات الرشيدة. وقد اشتمل نموذج هذه الدراسة على مؤشرات السياسة الاقتصادية داخل الدولة - مثل التضخم والانفتاح وفائض الميزانية العمومية وغيرها - وبحثت في تأثير تلك العوامل مجتمعة على الناتج المحلي الإجمالي.

## **3) HANSEN AND TARP (2001) AID AND GROWTH REGRESSIONS.**

تم في هذه الدراسة البحث في تأثير المساعدات الخارجية على الناتج المحلي الإجمالي مع أخذ مؤشرات السياسات الداخلية المذكورة في الدراسة السابقة بعين الاعتبار، وأضافت الدراسة بأنه وعلى الرغم من أن النماذج التجريبية الحديثة تجاوزت نماذج هارود - دومار، إلا أن المساعدات لا زالت تؤثر على النمو من خلال تراكم رأس المال.

ولتحليل ما إذا كانت المساعدات تعمل من خلال رابط الاستثمار؛ فإنه من الضروري أن نظهر بأن الاستثمار يؤثر على النمو، وأن المساعدات تؤثر على الاستثمار، وإذا كانت المساعدات تؤثر على النمو وكان ذلك مشروطاً بنسبة استثمار معينة ومستوى ثابت من رأس المال البشري؛ فإن المساعدات تعمل من خلال قنوات تؤثر بدورها على إنتاجية عوامل الإنتاج.

وقد توصلت الدراسة إلى نتيجة مفادها أن المساعدات الخارجية تزيد النمو، وأن هذه النتيجة ليست مشروطة بمؤشر سياسة معينة، وأكدت على أن المساعدات تؤثر على النمو عن طريق الاستثمار، وأظهرت بأن هذا الأثر قوي وفعال.

## **4) BURKE, FREDOUN Z. AHMADI-ESFAHANI (2006) AID AND GROWTH :A STUDY OF SOUTH EAST ASIA.**

هدفت هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على دور المساعدات الإنمائية الرسمية على دول جنوب شرق آسيا الثلاثة وهي الفلبين واندونيسيا وتايلاند، واستخدم الباحثان البيانات في النموذج بشكل سلسلة زمنية، واعتمدت الدراسة على الانحدار المتعدد لمعادلتين، اختصت الأولى منهما بدراسة النمو الاقتصادي من خلال نسبة النمو في الناتج المحلي كمؤشر للنمو الاقتصادي، واعتبار كلاً من الادخار ورأس المال، ونمو كلاً من عنصر العمل وقيمة الصادرات السنوية الحقيقية، والاستثمار الأجنبي المباشر كمتغيرات مستقلة.

وذكرت الدراسة بأن هناك أسباب قوية أدت إلى إضافة نمو قيمة الصادرات الحقيقية، وهي أن قطاع التصدير يعتبر أكثر كفاءة من القطاعات الأخرى، وهو يزيد الإنتاجية من خلال التخصص والذي يزيد بدوره الميزة التنافسية، بالإضافة إلى أنه يزيد مستويات العمل و رأس المال، ويسهم في توفير النقد الأجنبي والتكنولوجيا، ويزيد من مستويات الادخار المحلي.

أما معادلة الانحدار الثانية؛ فقد اهتمت بدراسة الادخار المحلي كمتغير تابع، واعتماد كل من الادخار في العام السابق، ونسبة النمو في الناتج المحلي، ونمو قيمة الصادرات، والمساعدات الخارجية، والاستثمار الأجنبي المباشر كمتغيرات مستقلة.

وقامت الدراسة بدمج المعادلتين معاً، وتوصلت إلى نتائج مفادها أنه لا يوجد ما يكفي من الأدلة للاستنتاج بأن المساعدات كان لها تأثير كبير على معدلات النمو في تايلاند واندونيسيا والفلبين، وأن المساعدات لم تزد المدخرات المحلية، وأن هناك أثر للاستثمار الأجنبي المباشر والتصدير في زيادة النمو الاقتصادي.

##### **5) CONCHESTA NESTORY KABETE (2008) FOREIGN AID AND ECONOMIC GROWTH : THE CASE OF TANZANIA.**

احتوت هذه الدراسة على نموذجين، الأول منهما هو GUPTA AND ISLAM MODEL الذي ذكر أن أثر الادخار المحلي على النمو مهم للغاية، وأن تأثير المساعدات مهم وإيجابي، وأن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر غير مهم من الناحية الإحصائية، وكان الاستنتاج العام لهذا النموذج هو أن التكوين الرأسمالي الإجمالي ورأس المال الأجنبي هما أحد المحددات الرئيسية للنمو في الدول النامية.

وقد توصلت الدراسة إلى تلك النتائج من خلال معادلة انحدار متعدد اعتمد فيها الناتج القومي كمتغير تابع، وكلا من الادخار المحلي وجميع تدفقات رأس المال الأجنبي من مساعدات واستثمار أجنبي مباشر وغيرها والتدفقات الرأسمالية الأخرى ونمو القوى العاملة كمتغيرات مستقلة ضمن المعادلة المذكورة.

كما ذكرت نفس الدراسة نموذج PAUL MOSLEY'S MODEL لقياس العلاقة بين النمو الاقتصادي والمساعدات الخارجية، حيث استخدم MOSLEY بيانات مقطعية، وجعل المقارنات تتم عبر الزمن، وأجريت الدراسة على 80 دولة نامية في الفترة من 1970 - 1980. وذكرت الدراسة بأن هناك ارتباط ضعيف بين تدفقات المساعدات ونسب النمو



الاقتصادي، وقد نسب ذلك إلى التأثيرات على النمو الناجمة عن أشياء أخرى غير المساعدات، وإلى الاختلافات بين الدول التي يتم فيها التعامل مع تلك المساعدات.

ووجدت الدراسة أن التأثيرات الناجمة عن عوامل غير المساعدات على نسبة النمو في فترة السبعينات كانت هامة في جميع عينات دول العالم الثالث مثل الادخار، ونسبة النمو في قيم الصادرات. كما ذكرت الدراسة حاجة البلدان النامية لزيادة معدلات الادخار، ومعدلات الصادرات بهدف زيادة الموارد اللازمة للاستثمارات، ولكن الحقيقة تقول بأن هناك معدلات ادخار واستثمار متدنية في تلك الدول مما جعلها تعتمد على المساعدات الخارجية لعقود طويلة.

وقد وضحت النتائج أن المساعدات لها تأثير سلبي وهام على نمو الناتج المحلي الإجمالي، كما أن الادخار المحلي له تأثير إيجابي على النمو على الرغم من أنه غير هام، وهو ما يمكن حدوثه بسبب سلبية الادخار المحلي في بعض السنوات، وهو ما يعني أيضاً أن المساعدات قد وجهت نحو الاستهلاك ولم توجه نحو الادخار أو الاستثمار، كما أن خدمة الدين لها تأثير سلبي على نمو الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما يفودنا إلى حقيقة أن المساعدات استخدمت لخدمة الدين الرئيسي وفوائده، وأن القليل من تلك المساعدات وجه نحو الاستثمار، كما أوضحت النتائج أن نمو الصادرات له تأثير إيجابي على نمو الناتج المحلي الإجمالي.

## **6) CAMELIA MINOIU AND SANJAY G. REDDY (2009) DEVELOPMENT AID AND ECONOMIC GROWTH: A POSITIVE LONG - RUN RELATION.**

ركزت هذه الدراسة على نوع المساعدات الخارجية من حيث كون نوعها تنموية أو غير تنموية، ووجدت الدراسة أن المساعدات التنموية - على عكس تلك الغير تنموية - لها تأثير إيجابي وقوي على النمو.

وفي الانحدارات عبر الدول المختلفة، توصلت الدراسة إلى أن الزيادة في متوسط المساعدات الثنائية من الدول الإسكندنافية بنقطة مئوية 1% من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة من 1960 حتى 1990 ترتبط بزيادة قدرها 1,2 إلى 1,3% مع نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وأن الزيادة في متوسط المساعدات الثنائية من الدول ذات التصنيف المرتفع طبقاً لمؤشر لجنة المساعدات التنموية بنقطة مئوية واحدة من الناتج المحلي الإجمالي ترتبط مع نصيب فرد أعلى من الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 0,2%، وتتفق هذه النتيجة مع وجهة النظر القائلة بأن المساعدات قد تدعم الاستثمارات في البنية التحتية، والتطوير التنظيمي، والقدرات البشرية، والتي لا توتي ثمارها إلا بعد فترات طويلة.

## 7) MUHAMMAD, JAVID AND QAYYUM, ABDUL (2011) FOREIGN AID-GROWTH NEXUS IN PAKISTAN : ROLE OF MACROECONOMIC POLICIES

هدفت هذه الدراسة إلى التحقيق في تأثير المساعدات الخارجية على النمو الاقتصادي في باكستان من خلال البحث في السياسات الاقتصادية الكلية ودمجها في معادلة انحدار متعدد استخدم فيها الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي كمتغير تابع لقياس النمو، والمساعدات والتضخم وعجز الموازنة والانفتاح التجاري كمتغيرات مستقلة.

وكانت النتيجة الرئيسية أن المساعدات أثرت إيجاباً على النمو في باكستان مع اشتراط وجود السياسات الكلية الجيدة، وقياساً على النتائج التجريبية السابقة؛ فإن هناك علاقة سلبية بين المساعدات والنمو في الناتج المحلي الإجمالي، لكن التفاعل بين المساعدات والسياسة الاقتصادية أعطى نتيجة هامة وإيجابية على نمو الناتج المحلي الإجمالي.

وهناك نتائج أخرى هامة تقول بأنه عند وضع نسبة المساعدات إلى الناتج المحلي الإجمالي في معادلة النمو؛ فإنها تحدث معاملاً إيجابياً غير هام في المدى الطويل، ومعامل سلبي وضعيف وهام في المدى القصير، وعند إضافة نسبة المساعدات إلى الناتج المحلي مضروبة في السياسة المتبعة؛ فإن المساعدات تحقق معاملاً صفرياً على المدى الطويل، وأن التفاعل بين المساعدات والسياسة المتبعة لها معامل إيجابي وهام في كل من المدى الطويل والقصير، وهناك نتائج مشابهة تظهر عند تقسيم المساعدات إلى ثنائية ومتعددة الأطراف.

كما أشارت النتائج إلى أن انخفاض معدلات التضخم والانفتاح التجاري وانخفاض العجز في الميزانية هي أمور حاسمة لفعالية المعونة، وهناك حاجة ضرورية لتنفيذ تدابير السياسة العامة المناسبة من أجل تحقيق الأثر الإيجابي للمساعدات الخارجية على النمو الاقتصادي من خلال السيطرة على تلك الأمور بما يخدم فعالية المعونة.

## 8) ISMAIL O. FASANYA (2012). DOES FOREIGN AID ACCELERATE ECONOMIC GROWTH? AN EMPIRICAL ANALYSIS FOR NIGERIA

تم في هذه الدراسة مناقشة العلاقة بين المساعدات الخارجية والناتج المحلي باعتباره مؤشراً للنمو، وكان هناك أربعة متغيرات رئيسية دارت حولها الدراسة وهي: الناتج المحلي وتراكم رأس المال والعمالة والمعرفة - أو فعالية القوى العاملة - كما وصفتها الدراسة.

وبعد معالجة طويلة للمتغيرات ووصف للبيانات ومصادرها، ذكرت الدراسة بأن هناك متغيرات أساسية للدراسة هي: معدل النمو في الناتج المحلي باعتباره متغيراً تابعاً، ومعدل نمو السكان كمؤشر لنمو القوى العاملة، ونسبة الاستثمارات إلى الناتج المحلي، والمساعدات الخارجية والرصيد الرأسمالي - تراكم رأس المال، كما اختارت الدراسة التضخم كمؤشر للسياسة النقدية والإنفاق الحكومي كمؤشر للسياسة المالية.

وتوصلت الدراسة في النهاية إلى دليل يدعم التأثير الإيجابي للمساعدات على النمو الاقتصادي في نيجيريا، وأن مؤشرات السياسة المتبعة داخل الدولة المتلقية للمساعدات قد تقلل النتيجة الإيجابية لها، وهو ما يوجب على البلدان المانحة معرفة حالة الدولة المتلقية للمساعدات، والعمل مع الهيئات الدولية لضمان الحد الأدنى من الاستقرار الذي يضمن فعالية المساعدات.

وقد أظهر هذا الشرط أهمية في حالة المساعدات المقدمة لنيجيريا، كما أظهرت النتائج إمكانية التأثير السلبي للمساعدات الخارجية على نوعية الحكم في البلد المتلقي للمساعدة الخارجية، ويوجب ذلك ضرورة العمل على تحسين السياسات الاقتصادية والمالية والتجارية داخل الدول المتلقية للمساعدات، وخفض معدلات التضخم، وتحسين الإنتاجية، والحد من العجز في الميزانية العمومية، وتثبيت سعر الصرف، وضمان حالة مقبولة من الاستقرار السياسي، وفي حالة عدم توفر ذلك؛ فإن عدم فعالية المساعدات الخارجية ستبقى أمراً مرتبطاً بعدم تحقيق نمو اقتصادي مقبول.

#### تاسعاً: تعقيب الباحث على الدراسات السابقة:-

بعد الاستعراض السابق للدراسات المختلفة؛ يرى الباحث أنه لم تتوفر دراسة تتعامل مع النمو بمفهومه الموسع، والذي يطرح جميع العناصر المؤثرة فيه مثل تلك العناصر التي تناولتها الدراسات الأجنبية.

عند البحث أو محاولة دراسة التقدم أو التقهقر الذي يتعرض له النمو الاقتصادي داخل دولة ما؛ فإن الأمر يتطلب البحث في جوانب كثيرة تعتبر هامة ومؤثرة حسب ما تناولته الدراسات الأجنبية السابقة، فمستوى النمو الحاصل يجب قياسه من خلال التغير الحاصل في الناتج المحلي أو الناتج القومي أو نصيب الفرد منهما، ومن ثم دراسة جميع العوامل الأخرى التي يمكن أن تؤثر في هذا المتغير أو ذلك من ادخار محلي، وتراكم رأسمالي، ومساعدات خارجية، أو تحويلات نقدية خارجية، واستثمار أجنبي مباشر، وانفتاح تجاري بشكل عام أو صادرات بشكل خاص، والدين العام الداخلي والخارجي، وتطور للقوى العاملة والنمو السكاني بما يشمل

من مؤشرات مثل الفقر والبطالة، هذا مع إعطاء أولوية للسياسات المالية والنقدية والتي تؤثر على مستويات النمو حسب ما أشارت إليه بعض الدراسات الأجنبية السابقة.

وانطلاقاً مما تم ذكره سابقاً؛ فإن الباحث يرى أن هذه الدراسة ستضيف جديداً على مستوى الدراسات المحلية من خلال محاولة دراسة أثر المساعدات الخارجية المقدمة للسلطة الفلسطينية على الناتج المحلي، هذا مع الأخذ بعين الاعتبار أكبر عدد آخر من الجوانب الأخرى المؤثرة للبحث في تأثيرها على النمو الاقتصادي الفلسطيني، ومحاولة دراسة تلك المتغيرات ككتلة واحدة مجتمعة كما هو حالها في الواقع.

ويرى الباحث أيضاً أنه لا يعقل أن نبحث في دراسة تأثير المساعدات على النمو مع إهمال جوانب هامة ومؤثرة في النمو، ولا يعقل أيضاً أن يتحمل جانب أو جانبين فقط من الجوانب الاقتصادية المؤثرة تحقيق تقدم أو تقهقر في النمو الاقتصادي الفلسطيني. أما الجانب الآخر فهو اعتماد الناتج المحلي كمقياس للنمو وليس الناتج القومي، فالمساعدات الخارجية المقدمة للسلطة الفلسطينية تم توجيهها نحو الاقتصاد المحلي وليس نحو الخارج، وهو ما يعني ضرورة اعتماد الناتج المحلي كمقياس للنمو، وتجاهل الناتج القومي الذي يعبر عن الناتج المحلي الإجمالي مضافاً إليه صافي دخل عوامل الإنتاج من الخارج للبحث في أثر تلك المساعدات على نمو الاقتصاد الفلسطيني.

## الفصل الأول

### النمو الاقتصادي والمساعدات الخارجية

- المبحث الأول: النمو الاقتصادي ومعاييره ونماذجه
- المبحث الثاني: مفهوم المساعدات وأنواعها ودوافعها
- المبحث الثالث: مزايا وعيوب المساعدات

## تمهيد:

إن النمو الاقتصادي هو المصطلح الذي يشكل جزءاً هاماً في النظرية الاقتصادية، فهو الذي يعبر عن زيادة الثروة، وهو الذي يجيب بشكل أو بآخر على العديد من التساؤلات التي من أهمها الفرق في ثراء الدولة نفسها عند المقارنة بين حالة اقتصادها في سنوات متعددة ماضية وحالية، كما يجيب على السائل عن سبب وجود دول متقدمة في عالم اليوم وأخرى نامية توجد بينهما فجوات كبيرة مقارنة بما كان عليه الوضع قبل سنوات. يضاف إلى ذلك أهمية البحث عن الموارد الجديدة والمتجددة والتي أصبح اقتصاد اليوم قائماً عليها مثل التقدم التكنولوجي والمعرفة، ومن الطبيعي أن تنشأ تبعاً لتلك الأهمية العديد من المعايير والنماذج والنظريات التي تهدف في نهايتها إلى تحقيق أكبر إنجاز ممكن على صعيد الاقتصاد المراد نموه.

وتعتبر الدول النامية فقيرة في مواردها ضعيفة في نموها، وهو ما أوجب ضرورة بحثها عن موارد خارجية، فكانت المساعدات من أهم تلك الموارد التي قدمت لتلك الدول بهدف تحقيق نمو ملحوظ يسهم لاحقاً في تحقيق تنمية مجتمعية مستدامة، وقد احتلت قضية المساعدات أهمية كبيرة في الاقتصاد العالمي بهدف العمل على تنمية الدول المتخلفة في الميادين الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وغيرها، فهل حقاً كان هدف المساعدات كذلك؟ ولماذا كان هناك ولا زال جدل واسع بين الاقتصاديين في جدوى تلك المساعدات؟ وهل تنطوي المساعدات على مزايا مختلفة أم أن في الأمر العديد من العيوب والجوانب السرية الأخرى؟

يدرس الفصل الأول من هذه الدراسة الجانب النظري المتعلق بمفهومي الدراسة القائمة وهما النمو الاقتصادي والمساعدات الخارجية، ويتعرض المبحث الأول لمفهوم النمو الاقتصادي مع التعرّيج على أهم تعريفاته وأنواعه ونماذجه ومعاييره، أما المبحث الثاني فيتعرض لمفهوم المساعدات الخارجية وأنواعها ودوافعها بالإضافة إلى ذكر أهم مميزاتها وعيوبها في المبحث الثالث، ويجيب هذا الفصل على التساؤلات السابقة كما سيرد لاحقاً.

**المبحث الأول: النمو الاقتصادي ومعاييره ونماذجه**  
**(ECONOMIC GROWTH: CONCEPT, STANDARDS AND MODELS)**

يظهر النمو على أنه أحد المواضيع والمؤشرات الهامة لأي سياسة اقتصادية كونه المرآة التي تعكس طريق سير الاقتصاد، ويعبر من خلاله عن مستوى رفاهية الأفراد، كما أنه يعتبر محور اهتمام بالغ في مختلف بلدان العالم المتقدمة منها والنامية على حد سواء. وقد جرى تصنيف دول العالم إلى عالم أول وثاني وثالث بناء على مفهوم التنمية التي يعتبر النمو جزءاً رئيسياً من مكوناتها، وبسبب تلك الأهمية التي يحتلها النمو الاقتصادي والدور المحوري له في الدراسة القائمة؛ فقد وجبت الإشارة إليه كمبحث استهلاكي لهذا الفصل.

**أولاً: مفهوم النمو الاقتصادي**

**(THE CONCEPT OF ECONOMIC GROWTH):**

مكن تعريف النمو الاقتصادي بأنه "زيادة الدخل أو الناتج القومي الحقيقي عبر الزمن، ويقاس بمعدل النمو في الناتج القومي أو الدخل القومي الحقيقي"<sup>(1)</sup>، ويتحقق النمو الاقتصادي عن طريق زيادة قدرة الاقتصاد على إنتاج البضائع والخدمات، وكلما كان معدل النمو أكبر من معدل النمو السكاني كان ذلك أفضل؛ لأن ذلك سيؤدي إلى رفع مستوى معيشة الأفراد<sup>(2)</sup>.

وتبرز هنا ضرورة تعريف الناتج القومي والدخل القومي بنوعيهما النقدي والحقيقي، ولذلك فإن الناتج القومي الإجمالي هو "قيمة الناتج الكلي من السلع والخدمات النهائية على اختلاف أنواعها - سواء كانت استهلاكية أو استثمارية - التي ينتجها المجتمع خلال فترة زمنية معينة هي سنة في الغالب، ويضم هذا المفهوم جميع الأشخاص الطبيعيين الذين يحملون جنسية البلد سواء أكانوا مقيمين داخل البلد أو خارجه خلال فترة التقدير"<sup>(3)</sup>.

أما الدخل القومي فهو "مجموع الدخول التي يحصل عليها أفراد المجتمع مقابل مساهمتهم في عملية الإنتاج خلال فترة زمنية معينة هي سنة في الغالب والمتمثلة في الربح والأجور والفوائد والأرباح". أما بخصوص النوعين المشار إليهما بكلمتي النقدي والحقيقي؛ فيقصد بكلمة (النقدي) في التعريف مقدار ما يكسبه الفرد من دخل مقاساً بوحدات نقدية، في حين أن كلمة (الحقيقي)

---

(1) عابد بن عابد العبدلي، تقدير أثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الدول الإسلامية، دراسة تحليلية قياسية، مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر، مصر، السنة التاسعة، العدد 27، 2005، ص 215 - 259.

(2) عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص 12.

(3) مجيد على حسين وعفاف عبد الجبار سعيد، مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2004، ص 91 - 99.

في التعريف يقصد بها مقدار ما يستطيع أن يحصل عليه الفرد من وحدات السلع والخدمات بدخله النقدي<sup>(1)</sup>.

إن النمو الاقتصادي يشير بشكل مباشر إلى الزيادة الكمية في متوسط الدخل الفردي الحقيقي الذي لا يرتبط بالضرورة بحدوث تغيرات هيكلية أو اقتصادية أو اجتماعية، وعكسه تماماً هو مفهوم الركود الاقتصادي أو الكساد<sup>(2)</sup>، ومن الممكن أن ينمو الاقتصاد دون أن يكون هناك أي تنمية حقيقية وذلك بانحصاره في قطاع محدود ومنعزل عن بقية الاقتصاد القومي، كما أن الدخل المتوقع من هذا القطاع قد تستحوذ عليه فئة قليلة من السكان أو يتسرب إلى الخارج<sup>(3)</sup>، والإجماليات التي تستخدم في الحسابات القومية لقياس النمو الاقتصادي يجري حسابها وفق الأسعار الثابتة بهدف فصل النمو الحقيقي عن النمو الناتج عن الارتفاع في الأسعار<sup>(4)</sup>.

يشار إلى أن هناك ثلاثة أنواع مختلفة للنمو الاقتصادي وهي<sup>(5)</sup>:

#### • النمو التلقائي (AUTOMATIC GROWTH):

وهو النمو الذي يحدث بشكل عفوي بفعل القوى الذاتية التي يملكها الاقتصاد القومي دون تدخل الدولة، أو دون إتباع تخطيط علمي على المستوى القومي.

#### • النمو العابر (TRANSITORY GROWTH):

وهو النمو الذي لا يملك صفة الاستمرار والثبات، وإنما يظهر في ظروف استثنائية كنتيجة لعوامل طارئة خارجية في العادة لا تلبث أن تزول معيدة النمو إلى معدله السابق.

#### • النمو المخطط (PLANNED GROWTH):

وهو الذي لا يتحقق إلا بوجود التخطيط الشامل والكامل للموارد الاقتصادية ومتطلبات المجتمع، وهو يرتبط بقدرة المخطط وفعاليته، ومشاركة الأفراد والمؤسسات في عملية التخطيط على جميع الأصعدة والمستويات.

(1) مجيد على حسين وعفاف عبد الجبار سعيد، مرجع سابق، ص 91 - 99.

(2) إبراهيم العيسوي، التنمية في عالم متغير - دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها، دار الشروق، القاهرة، 2001، ص 17.

(3) حربي محمد عريقات، مبادئ التنمية والتخطيط الاقتصادي، دار الفكر للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 1992، ص 31.

(4) جاك لوب، العالم الثالث وتحديات البقاء، ترجمة أحمد بليغ، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، 1986، ص 26.

(5) صالح خصاونة وآخرون، مبادئ الاقتصاد 2، منشورات جامعة القدس المفتوحة، الأردن، 1994، ص 379 - 380.



## ثانياً: معايير النمو الاقتصادي

### (STANDARDS OF ECONOMIC GROWTH):

يعتبر الناتج المحلي الإجمالي (GDP) هو المتغير الأكثر أهمية في قياس وتحليل النمو الاقتصادي<sup>(1)</sup>، كما تظهر متغيرات أخرى للنمو الاقتصادي على شكل مؤشرات يمكن وصفها بالمعايير التي يمكن على أساسها قياس درجة التقدم في دولة معينة، وهذه المعايير هي: معايير الدخل ومعايير اجتماعية ومعايير هيكلية، ويندرج ضمن كل معيار من المعايير السابقة مجموعة من المؤشرات، وهي كالتالي<sup>(2)</sup>:

#### 1. معايير الدخل (INCOME STANDARDS):

ويعتبر المؤشر الأساسي الذي يستخدم في قياس التقدم الاقتصادي، وتشمل معايير الدخل عدة مؤشرات هي:

##### أ- الدخل القومي الكلي (GNI):

لقد اقترح بعض الاقتصاديين قياس النمو بناءً على الدخل القومي الكلي وليس متوسط نصيب الفرد من الدخل، إلا أن هذا الاقتراح لم يلق قبولاً في الأوساط الاقتصادية بسبب أن زيادته لا تعني نمواً في حالة زيادة عدد السكان بدرجة أكبر، ونقصه لا يعني تخلفاً عندما ينخفض عدد السكان، هذا بالإضافة إلى عدم فعاليته في حالات الهجرة.

##### ب- الدخل القومي الكلي المتوقع (EXPECTED GNI):

وهو القياس بناءً على أساس الدخل المتوقع وليس الفعلي بالاعتماد على الموارد المختلفة والتقدم التقني أو التكنولوجي.

##### ج- معيار متوسط الدخل (INCOME AVERAGE STANDARD):\*

وهو من أكثر المعايير استخداماً، وتواجهه مشاكل الحصول على أرقام صحيحة تمثل الدخل الحقيقي للفرد في الدول النامية، وينادي الاقتصاديون بهذا المعيار اعتماداً على الهدف النهائي

(1) Vernon Henderson and others, Measuring Economic Growth from Outer Space, Brown University and NBER, USA, July 21, 2009, P 2.

(2) محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، التنمية الاقتصادية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص 88.  
\* يوجد معادلة لاحتساب متوسط الدخل للفرد بناءً على معدل النمو لفترتين زمنيتين ومعادلة أخرى لفترات زمنية. انظر كتاب محمد عجمية، التنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص 91.

من التنمية القاذي برفع مستويات المعيشة والرفاهية للأفراد، وهناك قضية أخرى وهي تقسيم إجمالي الدخل القومي على جميع السكان أو السكان العاملين تحديداً دون غيرهم.

#### د- معادلة سنجر للنمو (SINGER EQUATION OF GROWTH):

وتذكر هذه المعادلة أن معدل النمو السنوي لدخل الفرد = (معدل الادخار الصافي × إنتاجية الاستثمارات الجديدة) مطروحاً منه معدل نمو السكان.

#### 2. المعايير الاجتماعية (SOCIAL STANDARDS):

ويقصد بها المؤشرات الخاصة بنوعية الخدمات المقدمة لأفراد المجتمع وما يرافقها من تغيير، ومنها الجوانب الصحية كنسبة الوفيات من السكان، والتعليمية كنسبة الأمية والمنفق على التعليم من الناتج الإجمالي.

#### 3. المعايير الهيكلية (STRUCTURAL STANDARDS):

ويعتمد هذا المعيار على العديد من المؤشرات منها الوزن النسبي للإنتاج الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي، والوزن النسبي للصادرات الصناعية إلى إجمالي الصادرات السلعية وغيرهما.

#### ثالثاً: نماذج النمو الاقتصادي (ECONOMIC GROWTH MODELS):

مع اختلاف الفكر الاقتصادي وتقدم مراحلها؛ تم صياغة العديد من نماذج النمو الاقتصادي والتي نتجت عن مدارس فكرية مختلفة ساهمت في تحديد مصدر النمو الذي يعتبر استمراره مهماً من خلال تبني السياسات والإجراءات الاقتصادية المناسبة.

ولقد ساعد ظهور تلك النماذج وتقدم الإحصاءات والحسابات القومية على ظهور مؤشرات محددة - من بينها التراكم الرأسمالي، والتقدم التكنولوجي، ودرجة الانفتاح الاقتصادي، وتحسين مستوى الإنتاج، ومدى العدالة في توزيع الدخل، وتحسن مؤشرات التنمية البشرية - والتي أصبحت لاحقاً المعيار الرئيسي الذي يعتمد عليه في قياس النجاح الاقتصادي الذي تحققه دولة ما، وسنقوم في هذا البند باستعراض أهم نماذج النمو الاقتصادي وهي كالتالي:

#### 1- نموذج هارود - دومار (HARROD - DOMAR MODEL):

ويعتبر هذا النموذج من أقدم النماذج وأسهلها وأكثرها شيوعاً، حيث تم تطويره في الأربعينات، وارتبط اسمه بكل من الاقتصاديين البريطاني هارولد والأمريكي أيفري دومار، ويحدد هذا النموذج النمو على أساس الادخار وليس على أساس توزيع الاستثمارات بين القطاعات وأهمية

هذا التوزيع على زيادة الدخل المستثمر، كما يؤكد النموذج على أنه لا يمكن الاستمرار في الادخار إلا في اقتصاد قادر على إنتاج السلع الإنتاجية، وأن معامل رأس المال/الدخل والذي يشكل جزءاً من نموذج دومار يعتبر أداة هامة في يد خبراء التخطيط تمكنهم من تحديد معدل النمو الاقتصادي الذي يمكن لاقتصاد معين أن يحققه<sup>(1)</sup>.

وقام هذا النموذج بالاعتماد على مجموعة من الافتراضات وهي كالاتي<sup>(2)</sup>:

- أ- الاستهلاك في المدى الطويل يمثل نسبة ثابتة من الدخل القومي.
- ب- الميل الحدي للادخار يساوي الميل المتوسط للادخار.
- ج- ثبات معامل رأس المال، أي النسبة بين رأس المال والدخل.
- د- ثبات المستوى العام للأسعار، بمعنى أن الدخل النقدي هو الدخل الحقيقي.
- هـ- عدم وجود فجوة زمنية في العلاقة بين الادخار والاستثمار، وأن إجمالي الاستثمار الذي ينوي المنتجون القيام به يساوي إجمالي الاستثمار المحقق.

يشار إلى أن هذا النموذج في أصله عبارة عن نموذجين يتشابهان، وهما كالاتي:

**نموذج هارود:** يرى هارود أن تحليل النمو الاقتصادي يتطلب دراسة العلاقات بين العناصر الأساسية الثلاثة وهي العمل والإنتاج ورأس المال مع افتراض ثبات التقدم الفني، ويمكن توضيح ذلك من خلال المعادلة:

$$\text{معدل نمو الدخل} \times \text{معامل رأس المال} = \text{معدل الادخار}^*$$

**نموذج دومار:** لقد أشار دومار في نموذجه إلى الطبيعة المزدوجة في الاستثمار بسبب أنه يزيد الطاقة الإنتاجية من جهة، ويزيد الدخل من جهة أخرى، مما يعمل على زيادة نمو الاقتصاد القومي، وكانت معادلته كالاتي:

$$\text{معدل نمو الاستثمار} = \text{الإنتاجية المتوسطة للاستثمار} \times \text{نصيب الادخار من الدخل}^{**}$$

(1) ناظم "محمد نوري" الشمري وآخرون، أساسيات الاستثمار العيني والمالي، دار وائل للطباعة والنشر، الأردن، 1999، ص 85.

(2) فايز الحبيب، نظريات التنمية والنمو الاقتصادي، عمادة شؤون المكتبات- جامعة الملك سعود، الرياض، 1985، ص 71.

\* يقصد بمعدل نمو الدخل: النسبة بين التغير في الدخل إلى الدخل، والتغير في الدخل هو الفرق بين قيمة الدخل في فترة معينة مطروحاً من قيمة الدخل في الفترة التي تسبقها مباشرة. ومعدل الادخار هو نسبة الادخار إلى الدخل ويفترضه هارولد ثابتاً.

\*\* معدل نمو الاستثمار هو النسبة بين التغير في الاستثمار إلى الاستثمار. أما الإنتاجية المتوسطة للاستثمار هي النسبة بين الناتج إلى رأس المال (مقلوب معامل رأس المال) ويفترض دومار أنها ثابتة، ونصيب الادخار من الدخل هو النسبة بين الادخار والدخل - وهو نفس المفهوم الذي استخدمه هارولد في تحليله - ويفترضه دومار ثابتاً أيضاً.

## 2- نموذج كالدور (KALDOR'S MODEL) :

وهو أحد خبراء اقتصاد كامبردج الذين اتبعوا نهج هارود وتقنيات التحليل الكنزي لتوفير إطار يربط نشأة التقدم التقني بتراكم رأس المال، ويقوم هذا النموذج على أساس أن النمو الاقتصادي يأتي من خلال التوازن بين مخزون رأس المال والإنتاج الكلي وإنتاجية العمل، وأن نسب جميع هذه المتغيرات يجب أن تكون متساوية، كما أكد هذا النموذج على العلاقة بين التقدم الفني والاستثمار، بمعنى أن هناك أهمية كبيرة للتراكم الرأسمالي مع التركيز على العلاقة ما بين نمو كل من الإنتاجية ورأس المال.

وذكر هذا النموذج صراحة بأن التقدم التكنولوجي يساهم في زيادة الإنتاجية الحدية لرأس المال مما يعني مزيداً من الاستثمارات، ولو حدث أن زادت الاستثمارات الرأسمالية على التقدم التكنولوجي فإن الإنتاجية الحدية لرأس المال سوف تتخفف مما يجعل الاستثمار ثابتاً يراوح مكانه حتى يتمكن التقدم التكنولوجي من اللحاق به<sup>(1)</sup>.

ويرى الباحث أن هذا النموذج هو من أفضل النماذج للدول النامية نظراً لاهتمامه بالعوامل التي تؤثر على الإنتاجية في الدول النامية مثل التقدم التكنولوجي ومعدلات الادخار وغيرها، وهي العوامل التي يمكن القول بأن الدول النامية تعاني من ضعفها إن لم تكن تفنقدها.

## 3- نموذج جوان روبنسون (JOAN ROBINSON'S MODEL) :

لقد حاولت جوان روبنسون - وهي إحدى رائدات المدرسة البريطانية التي تتبع مبادئ جون مينارد كينز وساعدته في تطوير نظرياته - إلى إحداث ثورة في السياسة الاقتصادية إبان فترة الثلاثينيات من القرن العشرين في نموذج النمو الخاص بها، وذكرت بأنه إذا كان معدل التراكم الرأسمالي أساسياً لتحديد النمو واستيعاب التقدم التكنولوجي وبشكل مستمر، فكيف يمكن توزيع الدخل القومي على نحو يضمن استمرار النمو في الطلب الكلي، وبشكل يجاري النمو في الإنتاج ويحقق التوظيف الكامل، وكيف يمكن تحقيق ذلك؟ وقد قام هذا النموذج على الافتراضات التالية:

- أ- أن الاقتصاد يتكون من قطاعين، الأول ينتج سلع إنتاج والثاني ينتج سلع استهلاك.
- ب- ثبات المستوى التكنولوجي ومن ثم ثبات المعاملات الفنية للإنتاج.
- ج- أن الاستثمار هو المتغير الخارجي الأكثر أهمية في تحقيق النمو.

(1) ناظم " محمد نوري " الشمري وآخرون، مرجع سابق، ص 85.

وقد ذكرت روبنسون أن المشكلة للنظام الرأسمالي هي غياب المنافسة الكاملة وضعف الأجور الحقيقية وضعف القدرة الشرائية للسكان، كما توصلت روبنسون في نموذجها إلى أن ثبات التقدم التكنولوجي وسيادة الاحتكار تعني أن إعادة الإنتاج الموسع ومن ثم النمو الاقتصادي أمر ممكن من الناحية النظرية على حساب تخفيض معدل الأجر الحقيقي، وتخفيض الأجر يؤدي في النهاية إلى انخفاض الطلب الاستهلاكي ثم انخفاض الربح الذي يؤدي في نهاية المطاف إلى ظهور البطالة، وأضافت أن الاحتكار عقبة رئيسية في تأخر النمو الرأسمالي ويسحبه إلى مصيدة الركود والبطالة، وبالتالي فإن النتيجة في نموذج روبنسون هي ضرورة الارتفاع بمستوى الأجور الذي يعد شرطاً لتوسعة السوق واستمرار الطلب وحافزاً على التقدم التكنولوجي<sup>(1)</sup>.

#### 4- نموذج سولو (SOLO'S MODEL):

وهو نموذج للعالم الأمريكي روبرت سولو الذي حصل على جائزة نوبل للاقتصاد في العام 1987، وهو أحد الرواد الذين درسوا الاقتصاد الأمريكي في الفترة من 1995 حتى 2000، وأصبح هذا النموذج هو النموذج السائد في تحليل النمو بين الأوساط الأكاديمية والاقتصادية ما بين عامي 1956 - 1970.

ويقوم هذا النموذج على افتراض وجود سلعة واحدة متجانسة تنتج باستخدام عاملين فقط هما رأس المال والعمل، ويفترض النموذج أن النمو الذي يحدث في عنصر العمل يتحدد بعوامل خارج المجال الاقتصادي ولا يتأثر بالمتغيرات الاقتصادية. ويسلط هذا النموذج الضوء على كل من الادخار والنمو السكاني والتقدم التكنولوجي في اقتصاد مغلق. أما الافتراضات الرئيسية لهذا النموذج فهي كالتالي:

- أ- يعتبر النموذج أن هناك قطاعاً إنتاجياً واحداً ينتج نوعاً واحداً من السلع يمكن استخدامها لأغراض الاستهلاك والاستثمار على حد سواء.
- ب- تغلق المبادلات مع العالم الخارجي، ويتم تجاهل القطاع الحكومي.
- ج- يتم استثمار كافة المنتجات مع ضمان تساوي كل من الاستثمار والادخار في المرحلة التي تسبق المرحلة الحالية مباشرة.
- د- افتراض وجود المرونة السعرية الكاملة، وتطبيق الدور الحيادي للنقود مع تحقيق الاقتصاد للمستوى الطبيعي من الناتج الإجمالي.
- هـ- لم يأخذ النموذج بالاعتبار افتراضات كلاً من هارولد و دومار.

(1) رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، 1998، ص 318.

و- يتم تحديد كل من نسبة التقدم التكنولوجي ونسبة النمو السكاني وانخفاض قيمة رؤوس الأموال خارج إطار النموذج.

وباختصار؛ يمكن القول بأن نموذج سولو ركز على مؤشرات اقتصادية ضرورية لقياس النمو هي: الإنتاج والاستهلاك وعملية تراكم رأس المال والتقدم التكنولوجي، مع الاهتمام بنسبة النمو السكاني وقيمة رأس المال، وبالتالي فإن تلك العوامل هي أهم العوامل المؤثرة في النمو من وجهة نظر سولو<sup>(1)</sup>.

## 5- نظرية النمو الاقتصادي الداخلي الجديدة

### (NEW INTERNAL ECONOMIC GROWTH THEORY):

ركّز رواد هذه النظرية التي زاد الاهتمام بها في الثمانينات على دور العوامل الداخلية وليس الخارجية، ورفضوا بأن تكون المتغيرات الأساسية هي المسئولة عن رفع الكفاءة التنافسية المعطاة من الخارج، وذكروا أن محور التنمية يكمن في متغيرات داخلية. وقد أكدت هذه الأطروحة ضرورة تبني المزيد من الابتكارات الحديثة والقيام باستثمار أكبر في الرأسمال البشري وتطوير المعلومات العلمية، كما أكدت على ضرورة تعظيم الوفورات الخارجية الإيجابية لمراكز الأبحاث والتطوير. ويمكن القول بأن أطروحة النمو الاقتصادي الداخلي تضمنت النقاط الرئيسية التالية:

- أ- لا يمكن اعتبار التقدم التكنولوجي محددًا خارج نموذج النمو.
- ب- أن السياسات الحكومية المتبعة تزيد من معدل النمو الاقتصادي خصوصاً في مجال رفع الكفاءة التنافسية وزيادة عدد الاختراعات والابتكارات.
- ج- ضرورة تحقيق مستويات عالية في الاستثمار البشري وخصوصاً في التدريب والتعليم، مع مصاحبة ذلك لعوائد كامنة وفاعلة.
- د- أن حماية حقوق الملكية تقدم الأمان لدعم نشاطات البحث والتطوير.
- هـ- يعتمد التقدم التكنولوجي على حجم الإنفاق على نشاطات الاختراع والابتكار وعلى الكوادر المؤهلة والمتخصصة في مراكز الدراسات والأبحاث.

وبيّنت النظرية الجديدة للنمو كيف أن تغيرات في الضرائب أو الإعانات الحكومية يمكن أن يكون لها تأثير دائم على معدل نمو الإنتاج، وليس فقط على مستوى الإنتاج كما يشير سولو، والدول النامية إن استطاعت أن تخلق تراكمًا في رأس المال البشري؛ فإنها تستطيع أن تقترب

(1) Brian Snowdon and Howard R. Vane, Modern Macroeconomics – It's Origin, Development and Current State, Edward Elgar Publishing Limited, UK, 2005, P 206.

من معدلات النمو العالمية، كما أن النمو الاقتصادي سيكون أسرع كلما كان الادخار والاستثمار في رأس المال البشري والمادي أكثر، وتراكم رأس المال المادي فقط هو جزء من الموضوع وليس الموضوع كله، والتكنولوجيا هي بؤرة التركيز للعمل النظري حول النمو الاقتصادي في السنوات الحديثة<sup>(1)</sup>.

ويمكن للهجرة والتجارة الخارجية أن يلعبا دوراً فاعلاً في النمو الاقتصادي، حيث أدت الهجرة إلى زيادة قوة العمل في بريطانيا وفرنسا، كما أن معظم حاجات سويسرا من اليد العاملة الأجنبية جاءت من المهاجرين، وكل ذلك أدى إلى زيادة عرض العمل، مع التأكيد على أن هؤلاء المهاجرين كانوا يحملون معهم خبراتهم ومهاراتهم ورؤوس أموالهم مما أفاد الدول التي استقبلتهم.

أما على صعيد التجارة الخارجية؛ فهي عامل رئيسي من عوامل النمو، حيث أنها لعبت دوراً هاماً في تنمية اقتصاديات أوروبا في مراحلها الأولى، كما أن نطاقها لعب دوراً مؤثراً في الثورة الصناعية في أوروبا، وترتب عليها تحقيق معدلات متسارعة للنمو الاقتصادي وارتفاع مستمر في مستويات المعيشة وتكدس كبير للثروات والأموال في القارة الأوروبية<sup>(2)</sup>.

وفي ختام هذا المبحث؛ يرى الباحث بأن هناك مراحل عديدة مرّ بها النمو الاقتصادي كمفهوم، وهو الأمر الذي ساهم في التطور التدريجي له حتى وصل إلى نظريات ونماذج جديدة، ولكن الباحث لم يفضل ذكر تلك المراحل الطويلة التي امتدت منذ العام 1776 حتى ظهور النظريات الجديدة، لأن ذلك إن حدث؛ فلن يكون إلا تكراراً لما هو في العديد من الدراسات السابقة والكتب الأخرى من الجهود التي تُذكر وتُشكر.

ويوجد هناك نماذج عديدة للنمو قمنا باستعراض الرئيسية منها، وقد نال كل نموذج منها ما ناله من التأييد أو المعارضة، ولكن ما يهم في هذا السياق هو توضيح الطريقة التي يمكن على أساسها قياس النمو، فهناك تركيز واضح على مجموعة من المؤشرات تعتبر أساسية في عملية النمو الاقتصادي، ومن هذه المؤشرات الدخل والنواتج القوميین والنواتج المحلي باعتبارهم المقاييس الهامة لحساب النمو الاقتصادي، وهناك عوامل مؤثرة في هذه المقاييس منها معدلات الادخار ورأس المال بنوعيه البشري والمادي بسبب تأثيرهما المباشر على عملية الاستثمار،

(1) هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2005، ص 397.

انظر أيضاً: مدحت القرشي، التنمية الاقتصادية- نظريات وسياسات وموضوعات، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، 2007، ص 78، ومحمد صالح القرشي، علم اقتصاد التنمية، مكتبة الجامعة- الشارقة وإثراء للنشر والتوزيع- الأردن، الطبعة الأولى، 2010، ص 108-112.

(2) محمد عبد العزيز عجمية ومحمد محروس إسماعيل، دراسات في التطور الاقتصادي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1992، ص 172-176.

ويتضح أيضاً أن عملية النمو عملية متقلبة وغير مستقرة بسبب أن الاستثمار يعتبر عاملاً ضرورياً لها، وهو - أي الاستثمار - يرتبط بدرجة كبيرة من المخاطرة وعدم التأكد.

ويلاحظ من خلال الاستعراض المتسلسل السابق لتحليل تلك النماذج أن هناك حلقة دائرية تتكون من الدخل الذي يرتبط بعلاقة طردية مع الادخار، وزيادة الادخار بدورها تؤدي إلى زيادة التكوين الرأسمالي، وهذا المفهوم تحديداً يرتبط بزيادة المخزون المادي والبشري من خلال تحويل جزء من المدخرات نحو مشاريع الاستثمار بما يخدم توسيع الطاقة الإنتاجية، بمعنى أنه طالما أن الدخل منخفض فلن يكون هناك استثمار، ونجد أنفسنا في نهاية المطاف ندور في حلقة دائرية مفرغة ما بين الدخل والادخار والاستثمار.

كما يتضح بأن هناك أهمية تتركز على العنصر التكنولوجي كلاعب رئيسي في عملية النمو الاقتصادي، فالنظرية الحديثة ترى أن التقدم التكنولوجي هو أحد الدعائم الهامة للمنتجات الاقتصادية العصرية والتي ستسهم في النهاية في زيادة درجة الانفتاح التجاري أو الصادرات الإجمالية، كما أن هناك تركيز على المعايير الاجتماعية مثل نسب الفقر والبطالة والنمو السكاني وكلها محددات داخلية للنمو.

يضاف إلى ذلك أن زيادة المعرفة في العلوم والنشاطات الأخرى وخصوصاً الإنتاجية منها، وتنمية المهارات الفردية الخاصة بالقوى البشرية العاملة، والحوافز التي تقدم من أجل ذلك كلها عوامل تسهم في تحسين مستويات معيشة الأفراد. أما العوامل الخارجية فيمكن أن نفهمها من خلال الخبرات والتجارة الخارجيتين، وهو ما يعني أن الانفتاح الاقتصادي والخبرات الخارجية تعتبران قضيتان هامتان وحاسمتان للنمو أيضاً.

كما لا يمكن في هذا المجال إغفال الدور الذي يمكن أن تلعبه الدولة في عملية النمو لاسيما وأنها تتحكم في السياستين المالية والنقدية متمثلتين بشكل الإنفاق العام والضرائب ثم عرض النقود على التوالي، ولا شك في أن تلك القضايا تؤثر بالضرورة على المتغيرات السابقة. ويظهر من خلال الطرح السابق بوضوح بأن هناك نتيجة تقول بأن المتغيرات الثلاثة ما بين دخل وادخار واستثمار وعدالة توزيع الدخل القومي عليها توضح مدى جدية الاقتصاد المعني بأي نمو اقتصادي يراد الوصول له أو تحقيقه.



## المبحث الثاني: مفهوم المساعدات وأنواعها ودوافعها (AID: CONCEPT, TYPES AND MOTIVES)

بقدر الجدل الدائر حول المساعدات وآثارها وأبعادها الذي كان قائماً ولا يزال، وُجِدت الدراسات والأبحاث التي تناولت المساعدات من جوانبها المختلفة، فالأحداث السياسية والاقتصادية العالمية تركت آثارها على تلك المساعدات، كما أن الفترات الاقتصادية ما بين رواج وكساد أُلقت بظلالها عليها كذلك. وحرصاً على الدقة وتجنب الخلط بين المفاهيم؛ سيقوم المبحث الحالي بطرح تعريف واضح ودقيق للمساعدات بما يتفق مع تحقيق الهدف المرجو من هذه الدراسة، ثم يعرض المبحث أنواع المساعدات وخصائصها ودوافعها.

### أولاً: مفهوم المساعدات (THE CONCEPT OF AID):

لا تقتصر المساعدات الخارجية فقط على المساعدات الإغاثية الإنسانية المقدمة في حال الكوارث أو التدفقات النقدية الغير مستردة، بل إن مفهوم المساعدات الخارجية أوسع من ذلك، ويمكننا تعريف المعونة أو المساعدة الخارجية بقولنا أنها "المنح الرسمية والقروض الحكومية التي تستهدف نقل الموارد من الدول المتقدمة إلى الدول الأقل تقدماً، سواء كان ذلك بهدف المشاركة في التنمية وتوزيع الدخل أو إعادة توزيعه"<sup>(1)</sup>.

كما يمكن تعريف المساعدة الخارجية بأنها "تدفقات رؤوس الأموال التي تقدم بشروط ميسرة إلى الدول النامية - وخاصة غير النفطية منها - والتي تعاني من صعوبات في تحقيق تراكمات رأسمالية كافية عن طريق تجارتها الخارجية نظراً للمشاكل العديدة التي تجابهها"<sup>(2)</sup>.

وهناك تعريف ثالث للمساعدات يعرفها على أنها "الموارد المقدمة من الحكومات الصديقة أو المنظمات الغير حكومية أو الأفراد أو المؤسسات في المجتمع المدني، وهي موارد مؤقتة لا يمكن الاعتماد عليها لأنها ترتبط بظروف معينة، وتظهر أهميتها في حالات الحروب والكوارث بهدف التقليل من آثارها السلبية"<sup>(3)</sup>.

(1) ليلي مصطفى البرادعي، قضايا إدارية - إدارة المعونات الخارجية الموجهة إلى مجال البيئة في مصر، العدد الرابع، مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، جامعة القاهرة، 2000، ص د.

(2) عرفان تقي الحسني، التمويل الدولي، دار مجدلاوي للنشر، الأردن، 1996، ص 63.

(3) عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات المالية العامة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004-2005، ص 233.

ومن التعريفات الهامة في هذا المجال تعريف لجنة المساعدات التنموية التابعة لمنظمة (OECD)\*، حيث عرفت المساعدة الخارجية بأنها التدفقات المالية والمساعدة التقنية والبضائع المقدمة من الحكومات الرسمية أو وكالاتها إلى الدول النامية أو لصالحها والتي تهدف إلى تعزيز التنمية الاقتصادية والرفاهية الاجتماعية كهدف رئيسي لها، وتكون تلك المساعدات على شكل منح أو قروض مدعومة، وفي حالة القرض فإنه يجب أن يكون ما لا يقل عن 25% من قيمة القرض عبارة عن منحة، وتشمل تلك المساعدات أيضاً برامج التنمية السياسية والإنسانية والإعفاء من الديون، هذا مع استثناء المنح أو المساعدات المقدمة لأهداف غير تنموية مثل المعونة العسكرية أو الأمنية والاستثمارات الأجنبية المباشرة وغيرها<sup>(1)</sup>.

يشار إلى أن هذا التعريف هو المستخدم في معظم الدراسات الإقليمية والدولية مما جعله الأكثر تداولاً والأوسع انتشاراً نظراً لصدوره عن منظمة رائدة في مجال التعاون الاقتصادي والتنموي وتحديداً في مجال المساعدات. ومن خلال التعريفات السابقة يتضح بأن المفاهيم المختلفة للمساعدات الخارجية تشترك في العناصر الآتية:

- (1) أن المساعدات هي تحويل للموارد من الدول المتقدمة إلى الدول النامية الغير نفطية.
- (2) تساهم تلك المساعدات بشكل رئيسي في تعزيز التنمية والرفاهية الاجتماعية.
- (3) لا يشترط في المساعدة الخارجية أن تكون مالية.
- (4) أن المنحة قد تكون على شكل قرض ميسر، ويكون ريعه على الأقل غير مسترد.
- (5) لا تقع المساعدات العسكرية ضمن دائرة المعونة أو المساعدة الخارجية.

وبناءً على العرض السابق؛ يمكننا اعتبار أن أي تحويل للموارد الاقتصادية من بلد متقدم لآخر نامي غير نفطي طوعاً هو مساعدة خارجية، وذلك مع مراعاة البنود المطروحة في التعريفات والنقاط المذكورة سابقاً، ولكن هناك رأي آخر يرى بأن أي امتياز يمنح لصالح دولة ما من قبل دولة أخرى يمكن اعتباره مساعدة خارجية، ولذا ذكر مثلاً المعاملة التفضيلية التجارية القائمة على إلغاء التعريفات الجمركية مثلاً أو تخفيضها لصالح صادرات دولة ما من قبل دولة مستوردة، ألا

---

\* اختصار لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وهي منظمة دولية مكونة من مجموعة من البلدان المتقدمة التي تقبل مبادئ الديمقراطية واقتصاد السوق الحر، وقد ضمت في عضويتها كلاً من الولايات المتحدة وفرنسا وألمانيا وإيطاليا بالإضافة إلى إسرائيل ودول أخرى.

(1) جوليا بنن وكمبرلي سمث، المساعدات التنموية الرسمية ODA، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD - قسم التعاون التنموي، الإمارات العربية المتحدة، مارس 2010.

يمكن اعتبار ذلك ضمن المساعدات الخارجية بسبب مساهمته في خفض التكاليف وتحسين وضع ميزان المدفوعات؟<sup>(1)</sup>

ومن ناحية أخرى؛ ما هو سبب استبعاد المساعدات الخارجية العسكرية والاستثمار المباشر من تعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية؟! لقد ذهب بعض الاقتصاديين إلى القول بأنه لا يمكن اعتبار المساعدات العسكرية ضمن المساعدات الخارجية إلا في حالتين: الأولى أن تكون تلك المساعدات لازمة لتوفير الأمن والاستقرار بهدف دفع عجلة التنمية، والثانية أنها توفر على ميزانية الدولة الممنوحة المبالغ اللازمة للتسليح والدفاع مما يجعلها توجه مواردها نحو الاستخدامات الأخرى المنتجة في المجالين الاقتصادي أو الاجتماعي<sup>(2)</sup>.

ويرى الباحث أن المساعدات العسكرية تم استبعادها من قبل تعريف (OECD) لأسباب تتعلق بتلك المنظمة، وهو الأمر الذي لا يتناسب مع الدول النامية، فالمنظمة المذكورة تضم دولاً تختلف بلا شك عن حال الدول النامية التي تعاني من أزمات مع دول الجوار، وهو ما يدفعها لزيادة إنفاقها العسكري والذي عادة ما يكون على حساب القطاعات الأخرى كالتعليم والصحة، وهو الأمر الذي يعيق التنمية على المدى الطويل، يضاف إلى ذلك أن التعريفات الأخرى لم تستبعد المساعدات العسكرية من المساعدات صراحة وهو ما يمكن أن يعني شمولها ضمناً.

أما بالنسبة للاستثمار الأجنبي المباشر؛ فالباحث مع استبعاده كونه يستهدف الريح أولاً وأخيراً حتى مع تحقيق مزايا للبلد الحاضر له، وأن هذا النوع من الاستثمارات سيرحل بمجرد شعوره بخطر يهدده أو عدم تمكنه من تحقيق الأرباح التي يرغب بها، كما أنه يتطلب العديد من الشروط والمحددات التي قد لا تتناسب مع الدول النامية أو لا تتوفر فيها.

ويمكن الإشارة في هذا الصدد إلى إسرائيل كمثال، فهي تعاني من علاقات غير مستقرة مع دول الجوار، وهي تتلقى النصيب الأكبر في العالم من المساعدات الخارجية العسكرية الأمريكية، وقد استخدمت الفوائد على تلك المساعدات العسكرية المخصصة لها لسداد ديونها للولايات المتحدة والتي بلغت في عام 2003 مليار ونصف المليار دولار، كما استخدمت إسرائيل المساعدات الخارجية من الولايات المتحدة الأمريكية لصالح تطوير معداتها العسكرية بموافقة الكونجرس

---

(1) باسل عورتاني وعدنان العمدة، المساعدات الدولية والتنمية الاقتصادية - الحالة الفلسطينية، الاقتصاد الفلسطيني في المرحلة الانتقالية، بكار، محمد شتيه (محرراً)، 1999، ص 63.

(2) أحمد البطريق، السياسات الدولية في المالية العامة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003-2004، ص 12.

الأمريكي، وهو ما جعلها تحتل المركز الثامن عالمياً في تصدير السلاح للخارج علاوة على تحقيق فوائد اقتصادية أخرى انعكست لصالح الاقتصاد الإسرائيلي<sup>(1)</sup>.

ويميل الباحث إلى الرأي القائل بأن المساعدة الخارجية في حال تقديمها توفر على السلطة الحاكمة جانباً هاماً من النفقات، وهو ما يعني أن تلك المساعدة تعطي الدولة مرونة أكبر في تخصيص الموارد، وتسهم في توفير أحد بنود الإنفاق لصالح بند آخر مما ينعكس بالإيجاب على الموازنة العامة.

أما بالنسبة للتعريف الصادر عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والذي تضمن استبعاد المساعدات العسكرية من مفهوم المساعدات التنموية - وهو رأي صحيح يتناسب مع وجهة نظر تلك المنظمة التي تستهدف التنمية فقط، ولكن يمكن القول أيضاً بأنه لا يمكن تحقيق نمو أو تنمية بنسبة معينة في بلد ما دون وجود القوة التي تحافظ على الأمن وترعى الحقوق العامة والخاصة على السواء، كما أن الاستقرار العسكري أو الأمني له مردود إيجابي في حال توفره سينعكس على مستويات النمو وخصوصاً في حالة الدول النامية التي تعاني من النزعات القبلية والانفصالية، ولا يمكن تخيل تحقيق تنمية بشكل عام ونمو بشكل خاص في بلد ما - وخصوصاً إذا كان نامياً - في حالة انعدام الاستقرار الأمني.

## ثانياً: أنواع المساعدات (TYPES OF AID):

تحفل أدبيات أنواع المساعدات الخارجية بالعديد من الأسس التي يمكن على أساسها تقسيم أنواع المساعدات الخارجية، وقد تختلف تلك الأسس أو يقل عددها أو يزيد وفقاً لرؤية المصنّفين. ويمكن بداية الاعتماد على ثلاثة معايير كالاتي<sup>(2)</sup>:

### 1. المساعدات الخارجية حسب طبيعتها، وتقسم إلى:

#### أ- المنح (GRANTS):

وهي التحويلات النقدية والعينية التي تمنحها دولة لأخرى لاعتبارات مختلفة، وهي تحويلات غير مستردة.

(1) جيريمي شارب، المساعدات الخارجية الأمريكية لإسرائيل 2006، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، الطبعة الأولى، بيروت، 2007، ص 20 - 21.

(2) أحمد البطريق، مرجع سبق ذكره، ص 9 - 18.

See: Espen Villanger, Arab Foreign Aid- Disbursement Pattern, Aid Policies And Motives, CHR Michelsen Institute, Bergen, Norway, 2007, P 6.

## ب- القروض الميسرة (SOFT LOANS):

وهي التي تحكمها قواعد مختلفة عن قواعد السوق من حيث أسعار الفائدة التي تقل عن السعر السائد في السوق، أو من ناحية فترات السماح والسداد، والتي تكون أطول في العادة بحيث يظهر فيها عنصر المنحة، أما إذا تطابقت شروط المنحة مع شروط القرض العادي، فلا تعتبر بمثابة معونة أو مساعدة خارجية.

## ج- المساعدات النقدية (CASH AID):

وهي المبالغ المالية التي يتم تحويلها من دولة لأخرى، وتضعها تحت تصرف الدولة الممنوحة، وهي الصورة التقليدية للمساعدات الخارجية، وتكون عادة بعملة الدولة المانحة، أو بعملة أخرى في حالات استثنائية.

## د- المساعدات العينية (IN KIND AID):

وتتمثل في السلع الغذائية والزراعية وأشباههما.

## هـ- مساعدات القطاعات (SECTOR RELATED AID):

وهي المعونات التي تقدم إلى دولة معينة بهدف تنميتها، دون تحديد لمشروعات معينة بذاتها.

## و- مساعدات المشروعات المحددة (PROJECT RELATED AID):

وهي المعونات المخصصة لمشروع معين، وتفضل الدول المانحة هذا النوع بسبب سهولة الرقابة عليه، إلا أنه غير محبب لدى الدول الممنوحة بسبب القيود المفروضة عليه بسبب انعدام حرية التصرف في مثل هذا النوع من المساعدات.

## ز- المساعدات المباشرة وغير المباشرة (DIRECT AND INDIRECT AID):

يقصد بالمساعدات المباشرة الصورة التقليدية للمساعدات الخارجية من منح وقروض ميسرة وغيرها، أما المنح الغير مباشرة فهي لا تقل أهمية من الناحية الاقتصادية عن المساعدات الخارجية المباشرة، وتأخذ شكل التعريفات الجمركية التفضيلية أو الإعفاءات التي تقدمها بعض الدول المتقدمة لبعض صادرات الدول النامية، مما يسمح بتخفيض التكاليف وتحقيق ربح أعلى مما لو لم يتم منح هذا الامتياز. يشار إلى أن الصلة بين المساعدات الخارجية وائتمان التصدير موافق عليها من قبل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية منذ عام 1987 بعد

مفاوضات طويلة بين أعضاء المنظمة بشروط منها إعطاء ائتمان التصدير بنسبة لا تقل عن 35% باعتباره منحة، وتحسب باستخدام سعر الفائدة في البلد المصدر<sup>(1)</sup>.

## 2. المساعدات الخارجية حسب مصادرها، وتقسم إلى:

### أ- المساعدات وحيدة المصدر أو الثنائية ( SINGLE OR BILATERAL SOURCE AID):

وهي التي تستند إلى علاقات ثنائية بين الدولة المانحة لها والدولة المستفيدة منها.

### ب- المعونات المتعددة المصادر أو الجماعية (MULTIPLE OR GROUP SOURCE AID):

وهي المعونات المقدمة من الهيئات الدولية، أو الهيئات المتخصصة في التنمية الاقتصادية كصندوق النقد الدولي ومنظمة الدول المصدرة للنفط ( الأوبك ).

## 3. المساعدات الخارجية حسب طريقة التصرف بها:

### أ- المساعدات المقيدة أو المربوطة (TIED AID):

وتشترط فيها الدولة المانحة استيراد السلع والخدمات منها أو ربطها بقطاع معين داخل البلد المتلقي للمساعدة الخارجية.

### ب- المساعدات غير المقيدة (UNTIED AID):

وهي على نقيض النوع السابق تماماً، ويترك التصرف فيها للدولة الممنوحة، وقد أوصت لجنة المساعدات التنموية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بضرورة عدم تقييد المعونات المقدمة للدول الأقل نمواً، حيث يتوقع أن تكون المعونات الغير مقيدة أكثر كفاءة من قرينتها المقيدة بسبب الأعباء الإدارية واختلاف مستوى التقدم التقني بين البلد المانح والمتلقي لتلك المساعدات، يضاف إلى ذلك أن المساعدة الغير مقيدة تكون أقل عرضة للضغوط السياسية، ولكن بعض الدراسات أشارت إلى أن المساعدة الخارجية المقيدة تكون أكثر تأثيراً على النمو من المساعدة الغير مقيدة في ظروف معينة، وهو ما يشير إلى عدم فعالية المساعدات الخارجية في حالة الحكم السيئ أو الإدارة الاقتصادية السيئة في البلدان النامية<sup>(2)</sup>.

(1) Deborah Bräutigam, China, Africa and the International Aid Architecture, African development bank group, working paper series, NO 107, April 2010, page 31.

(2) Josepa M. Miquel-Florensa, Aid Effectiveness: A comparison of Tied and Untied Aid, working paper, York University, April 9/ 2007.

ولقد احتلت الولايات المتحدة قمة الترتيب العالمي في الدول المقدمة للمساعدات التنموية الرسمية<sup>(1)</sup>، وكان لهذه الدولة تصنيفاً للمساعدات الخارجية حسب تقرير لمركز أبحاث الكونجرس الأمريكي وهو كالاتي<sup>(2)</sup>:

#### أ- المساعدات الثنائية التنموية

##### **(BILATERAL DEVELOPMENT AID):**

وهي المعونات التي تعتمد على العلاقة الثنائية المباشرة بين الدولة المانحة والدولة المتلقية.

#### ب- المساعدات الأمنية والسياسية

##### **(SECURITY AND POLITICAL AID):**

وهي المساعدات التي تقدم بشكل خاص للقطاع الاقتصادي أو السياسي عموماً دون تحديد لمشروع معين. وتخصص الولايات المتحدة هذا الجزء من مساعداتها الخارجية بهدف تلبية حاجاتها الاقتصادية والسياسية بالإضافة إلى المصالح الأمنية.

#### ج- المساعدات الإنسانية (HUMANITARIAN AID):

وهي المساعدات التي تخصص للتخفيف من وطأة الأزمات والكوارث بمختلف أنواعها.

#### د- المساعدات العسكرية (MILITARY AID):

وهي المساعدات التي تقدمها الدول المختلفة لحلفائها من معدات عسكرية وتدريب.

#### هـ- المساعدات متعددة الأطراف (MULTILATERAL AID):

ويقصد بها المعونات التي تقدمها المنظمات الدولية والهيئات الإقليمية المتخصصة في التنمية الاقتصادية كالبنك الدولي، وبنك التنمية الأفريقي، وهيئة الأمم المتحدة.

#### ثالثاً: دوافع المساعدات (MOTIVES OF AID):

إن مبررات التمويل الخارجي تعود إلى الاختلال الحاصل في العلاقة بين المستوى التنموي المطلوب تحقيقه والحاجة إلى التمويل في ظل عجز الادخار المحلي عن تلبية حاجة الاستثمارات، وعجز الصادرات عن تغطية الواردات، وهي القضية التي أدت إلى ظهور ما يعرف بفجوة الموارد والتي تمثل الفرق بين ما يتحقق من موارد فعلية وموارد يحتاج إليها

(1) Development Aid At A Glance Statistics By Region, 2012 Edition, OECD Organization on the website: [www.oecd.org](http://www.oecd.org)

(2) Curt Taronoff & Marian Leonardo Lawson, Foreign Aid - An Introduction To U.S. Program and Policy, Congressional Research Service, April 9/2009, P 6.

الاقتصاد لتمويل طلباته الاستثمارية والاستهلاكية، وهذا يقودنا إلى طرح نوعين من الفجوات واللذان لهما علاقة مباشرة بموضوع المساعدات الخارجية وهما<sup>(1)</sup>:

### • فجوة التمويل ( الفجوة الادخارية ) (FINANCIAL GAP):

وهي تمثل الفرق بين حجم المدخرات المحلية وحجم الاستثمارات اللازمة لتحقيق النمو المطلوب، وهو ما يعني أن هذه الفجوة تتسع كلما كان معدل الادخار يقل عن معدل الاستثمار الذي تطلبه عملية التنمية الاقتصادية، وهو ما ينشأ عنه الحاجة إلى التمويل الخارجي.

### • فجوة التجارة الخارجية (FOREIGN TRADE GAP):

إن حصول فجوة ادخارية يقود إلى فجوة في التجارة الخارجية، وهي تمثل الفرق بين قيمة الصادرات وقيمة الواردات خلال مدة معينة، وهو الأمر الذي يجعل رصيد الحساب الجاري في ميزان المدفوعات سالباً مما يتطلب تمويلاً خارجياً.

وتشير أحد الدراسات بأن فكرة المساعدات الخارجية بدأت بشكل جدي في الأيام الأولى للحرب الباردة، حيث بدأت الولايات المتحدة والدول الإسكندنافية بضخ مساعداتها لدول مختلفة مثل اليونان والهند بهدف وقف الزحف الشيوعي، وقد استخدم الاتحاد السوفيتي مساعداته الخارجية لتحقيق أهدافه السياسية الخاصة، وقام بتخصيص ثلاثة أرباع تلك المساعدات إلى الدول النامية الشيوعية أمثال فيتنام وكوريا الشمالية وكوبا<sup>(2)</sup>، وهو ما يعني بشكل أبو بأخر أن الدول المانحة تقدم مساعداتها انطلاقاً من مصالحها الإستراتيجية واهتماماتها السياسية الخارجية.

وتقدم الدول المانحة مساعداتها الخارجية للدول النامية بناء على اعتبارات سياسية واقتصادية، فالمساعدات تلعب دوراً حيوياً في تحسين وتطوير المصالح السياسية والاقتصادية للدولة المانحة، فالصين مثلاً تقدم مساعداتها التنموية واستثماراتها الأجنبية المباشرة في شرق ووسط آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، وهو الأمر الذي ينظر إليه الغرب بعين الشك نتيجة لتزايد عدد تلك الدول الفقيرة التي تتلقى مساعدات من الصين بما يوحي زيادة نفوذ الصين على الساحة الدولية بشكل قوي وواضح<sup>(3)</sup>.

(1) عدنان حسين يونس، التمويل الخارجي وسياسات الإصلاح الاقتصادي - تجارب عربية، دار المناهج للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2011، ص 34 - 38.

(2) Daniel M. Rothschild, Foreign Aid: Diplomacy- Development- Domestic Politics, University Of Chicago Press, USA, 2007, P 2.

(3) Sara Lengauer, China's foreign aid policy: Motive and method, The Bulletin of the Centre for East-West Cultural and Economic Studies, volume 9, issue 2, 9/1/2011, p 2.



وقد أكد ما سبق رأي آخر يقول بأن الدول المانحة تقدم المساعدات لاعتبارات عديدة، إلا أن معظمها يندرج ضمن الاعتبارات السياسية والاقتصادية والتي تضمن من خلالها تحقيق مصالحها الخاصة<sup>(1)</sup>، كما أن معظم الدراسات التي تقيم دوافع المساعدات المقدمة من الدول المانحة تميل إلى أن دوافع المساعدات الخارجية تختلف كثيراً من دولة لأخرى، إلا أنها جميعاً تأخذ السياسات الاقتصادية بعين الاعتبار<sup>(2)</sup>.

وهناك أيضاً الدافع الاجتماعي أو الإنساني الذي أشرنا له في فقرة تعريف المساعدات الخارجية، والذي تمت الإشارة له في أنواع المساعدات الخارجية ممثلة بالمساعدات الغذائية والزراعية وغيرها، وقد أكدنا من خلاله على أهمية المساعدات في حالة الكوارث الطبيعية أو الصناعية بهدف التخفيف من حدة تلك الأزمات.

ضمن السياق المطروح سابقاً؛ يمكننا القول بأن هناك ثلاثة دوافع رئيسية للمساعدات وهي:

## 1. الدافع السياسي (POLITICAL MOTIVE):

إن تسييس المساعدات سياسة عامة أو قانون عام يطبق على جميع المساعدات التي تقدمها الدول المتقدمة للدول النامية<sup>(3)</sup>، كما أن الخاصية الأكثر أهمية للمساعدات هي رسم السياسات الخارجية للدول المانحة، ويتم ذلك من خلال دعم دول صديقة وموالية، أو لإجبار دول على سياسة ما أو منعهم من تنفيذها، بمعنى أن الأموال المقدمة من الخارج تقف وراءها مطالب سياسية من الجهات والدول المانحة، ويستدل على ذلك بالمساعدات التي تلقتها كل من إسرائيل ومصر بشكل ثابت من الولايات المتحدة الأمريكية بواقع 3 مليار دولار لإسرائيل و 2,1 مليار دولار لمصر سنوياً في أعقاب توقيع اتفاقية كامب ديفيد عام 1979، وتحولت بعد ذلك إلى منح في عام 1982<sup>(4)</sup>، وهو ما يعني مباركة الولايات المتحدة ودعمها لتلك الاتفاقية.

(1) عرفان تقي الحسني، مرجع سابق، ص 64.

(2) Rainer Thiele And Others, Do Donors Target Aid In Line With The Millennium Development Goals? Discussion Paper No. 04/2007, United Nations University, World Institute For Development Economic Research, P 1.

(3) إبراهيم أبراش، المساعدات الدولية لغزة بين هشاشة الاقتصاد والواقع السياسي، مجلة سياسات، معهد السياسات العامة، رام الله، العدد 12، 2010، ص 95 - 96.

(4) محمود عبد الدايم، صحيفة الموجز، نقلا عن رسالة دكتوراه، العدد الصادر بتاريخ 2012/3/23، الموقع الإلكتروني: <http://www.elmogaz.com/?q=node/430>

وقد استخدمت الولايات المتحدة عامل المساعدات الخارجية للضغط على الدول المحيطة بإسرائيل بهدف الحصول على أكبر تنازل سياسي ودبلوماسي ممكن من تلك الدول مقابل المساعدات التي يتم إرسالها لهم، وقد خرج عن هذه القاعدة كلاً من سوريا ولبنان لاعتبارات سياسية جعلت دور المساعدات الأمريكية لتلك الدول هامشياً وضعيفاً<sup>(1)</sup>، كما تستخدم المساعدات الخارجية أيضاً كإحدى الطرق الهامة للضغط والتأثير على الدول المحتاجة لها، وذلك من خلال التهديد بقطعها أو زيادة الرسوم الجمركية على البضائع المستوردة من الدول المنوي الضغط عليها، بالإضافة إلى كونها تخلق نوعاً إجبارياً من التبعية والخضوع<sup>(2)</sup>.

ويمكننا هنا أيضاً الإشارة إلى الطريقة التي توزع بها المساعدات الخارجية للتأكيد على الدوافع السياسية، فجنوب قارة آسيا يسكن بها نصف فقراء العالم، ومع ذلك لم تحصل سوى على حوالي 4 دولارات كمعدل للفرد، في حين أن وضع الشرق الأوسط يعتبر أفضل بكثير على صعيد الفقر ووصل نصيب الفرد فيه إلى ما يعادل ستة أضعاف ما وصل للجنوب الآسيوي<sup>(3)</sup>.

## 2. الدافع الاقتصادي (ECONOMIC MOTIVE):

لا يمكن إغفال الجانب الاقتصادي من المساعدات عند الحديث عنها، فما حدث للاقتصاد المصري خلال السنوات الأخيرة في تجرته مع المساعدات الأمريكية يظهر صوراً مختلفة من الابتزاز والضغط على الجانب المصري، وبكفي أن نذكر هنا أن الولايات المتحدة حققت فائضاً تجارياً مع مصر وصل إلى نحو 45 مليار دولار، حيث لم تتجاوز صادرات مصر للولايات المتحدة حاجز 7 مليار دولار في الوقت الذي بلغت فيه الصادرات الأمريكية للجمهورية المصرية نحو 55 مليار دولار، وقد ربطت المعونة الأمريكية لمصر في تلك الفترة بقيام شركات أمريكية بتنفيذ المشروعات المرتبطة بتلك المساعدات، وتوجيه جزء منها نحو الخبراء الأمريكيين، واستخدام وسائل النقل الأمريكية، وتمويل استيراد فائض الحبوب الأمريكي<sup>(4)</sup>.

إن الطرح السابق يقودنا إلى القول بأنه لا بد من وجود شروط تفرض على صرف المساعدات تمثل مصلحة اقتصادية للدولة المانحة، ومن أمثلة ذلك إلزام الدول الممنوحة بشراء السلع أو المواد التي تريدها من الدولة المانحة، أو قبول فرق فنية للإشراف على توظيف تلك المساعدات

(1) صالح النملة، السياسة الخارجية وعامل المساعدات، مقال في صحيفة الرياض السعودية، العدد 13435، 2005/4/6.

(2) هايل عبد المولى طشطوش، مقدمة في العلاقات الدولية، جامعة اليرموك، الأردن، 2010، ص 21.

(3) مدحت الفريشي، مرجع سابق، ص 210.

(4) عماد ليد، المعونات الأمريكية ( إسرائيل - مصر - السلطة الفلسطينية )، مجلة رؤية، السلطة الفلسطينية - الهيئة العامة للإعلامات، العدد 28، آذار 2004، ص 182-193.

كما أسلفنا سابقاً في حالة المعونات المقيدة، وهو ما تفعله الولايات المتحدة التي تشترط أن تنفق 75% من معوناتها على منتجات أو خدمات داخل أراضيها، وهناك دول أخرى تضع نفس هذا الشرط بنسب متفاوتة، حيث تصل النسبة في دول مثل كندا والنمسا إلى حوالي 40%<sup>(1)</sup>.

ومن ناحية أخرى؛ فإن هناك بعض الدول التي لا تربط أي نسبة من مساعداتها لصالحها أمثال النرويج وأيرلندا، ويمكن القول بأن المعونات الثنائية صممت في كثير من الأحيان لدعم المصالح الاقتصادية لشركات أو قطاعات معينة في البلد المانح، ففي حالة المساعدات الخارجية الأمريكية مثلاً؛ فإنه يتوجب على الدولة المتلقية للمساعدة الخارجية الأمريكية شراء السيارات وتذاكر الطيران والخدمات الاستشارية من الشركات الأمريكية، وفي حالة المعونات الغذائية الأمريكية؛ فإنه يتم نقلها عبر ناقلات الولايات المتحدة إلى البلدان المتلقية، وهو ما يعني كلفة أكبر ووقتاً أطول مما لو تم نقلها من بلد قريب أو مجاور<sup>(2)</sup>، وهو ما يعني أيضاً الاهتمام بالمصلحة الاقتصادية على حساب المصلحة الإنسانية.

كما تقدم الدول المانحة المساعدات الخارجية لأهداف اقتصادية أخرى نذكر منها ضمان تغلغل شركاتها في أسواق الدول المتلقية لمساعداتها، ومحاولة خلقها أوضاعاً تفرص تبعية تجارية عسكرية على الدولة الممنوحة لصالح الدولة المانحة<sup>(3)</sup>.

وفي كانون الأول/ ديسمبر من العام 2005؛ عقد مؤتمراً في هونج كونج عرف بالمعونة لأجل التجارة، حيث زادت نسبة المساعدات الخارجية بغرض تحسين التجارة بشكل واضح منذ ذلك العام، وقام المانحون بتقديم 65% من حجم المعونة لأجل التجارة في العام 2008 حصلت الدول الأقل نمواً ودول صحراء أفريقيا على معظمها<sup>(4)</sup>، وتأكيداً على ماسبق؛ أشارت نتائج دراسة أجريت على الدول العربية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أن المساعدات الخارجية تؤدي إلى زيادة حجم صادرات سلع المانحين من 96 إلى 170% كنتيجة لتقديم المساعدات الخارجية للمنطقة العربية<sup>(5)</sup>.

---

(1) Claudia R. Williamson, Exploring the failure of foreign aid: The role of incentives and information, Economics Department- Springer Science, Appalachian State University, Boone, NC, USA, 11 July 2009.

(2) Steven Radelet, A Primer On Foreign Aid, Working Paper Number 92, Center For Global Development, July 2006, P 7.

(3) فارس رشيد البياتي، التنمية الاقتصادية سياسياً في الوطن العربي، رسالة دكتوراه غير منشورة، الأكاديمية العربية المفتوحة بالدانمرك، عمان، 2008، ص 204.

(4) Mariana Vijil and others, Aid for Trade: A Survey, working paper - French Development Agency, April 2011, p 35.

(5) Mahmoud Sabra, Does Aid Promote Donor Exports: An Application On The Arab MENA Countries, University Of Palestine, Vol. 4, January 2013.

ويتضح مما ذكر سابقاً أن الجهات المانحة تأخذ في الاعتبار تحقيق هدف عند تقديمها للمساعدة الخارجية هو تحقيق منفعة الدولة المستقبلية مع أهداف الدولة المانحة في التجارة الخارجية. وبكلمات أخرى؛ فإن مصلحة التجارة الخارجية وجدت لتكون أكثر شيوعاً في تقديم المساعدات والتي تنشأ عن طريق زيادة إنفاق الدولة المانحة في الدولة المتلقية للمساعدات.

### 3. الدافع الإنساني (HUMANITARIAN MOTIVE):

يقصد بالمساعدات الإنسانية المساعدة التي تأخذ في اعتباراتها إنقاذ الأرواح التي تعرضت لكارثة ما أو تخفيف معاناة المتضررين، والعمل على صون وحماية كرامة الإنسان أثناء حالة الطوارئ وبعدها مباشرة، وينشأ الوضع الطارئ بسبب كارثة طبيعية أو بيئية أو تكنولوجية أو غيرها من شأنها تعريض حياة الناس للخطر<sup>(1)</sup>.

وتحت جميع الأديان والفلسفات الإنسانية على ضرورة تقديم المساعدة للذين يعانون من المرض والجوع بغض النظر عن العرق أو العقيدة أو الثقافة، ولكن وعلى الرغم من كل ما سبق؛ فإن هذا الدافع لتقديم المساعدات يحتل أهمية متواضعة في أحسن أحواله عند قياسه بالدوافع الأخرى للمساعدات<sup>(2)</sup>، ورغم ذلك فلا يمكن إنكار وجوده بسبب ما حققه من نتائج إنسانية في العديد من الدول المحتاجة أو المنكوبة.

يشار إلى أن هناك دوافع أخرى مثل اعتبارات الجغرافيا السياسية كما هو الحال بالنسبة لمعونات استراليا ونيوزلندا اللتان تتجه معوناتهما بالدرجة الأولى للدول النامية المجاورة لكل منهما، وهناك أيضاً الدوافع العرقية والعقائدية والتي تلعب أيضاً دوراً هاماً في تحديد الجهة المتلقية للمساعدات الخارجية، حيث يعتبر مشروع مارشال الذي قدمته الولايات المتحدة لإعادة بناء أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية أبلى دليل على هذا الدافع الذي أوضح قوة الروابط العرقية بين الولايات المتحدة ودول القارة الأوروبية<sup>(3)</sup>.

يمكن القول في ختام هذا المبحث أن المساعدات الخارجية مصدر تمويل هام، وأن هناك أنواع ودوافع عديدة للمساعدات، والحقيقة المستوحاة من طرحنا السابق تقول بأن العطاء بلا مقابل هو درجة سامية من التصرف الإنساني الذي لا يتوقع أن تكون الدول المتقدمة والمانحة بمشاريعها وبحثها عن مصالحها الشخصية قد وصلت إليها، وأن تلك الدول تقدم المساعدات الخارجية أولاً

(1) مكتب تنسيق المساعدات الخارجية لدولة الإمارات، خدمة تتبع المساعدات الخارجية، الإصدار رقم 1، 2010، ص 13.

(2) Rich Nielsen, Does Aid Follow Need? Humanitarian Motives in Aid Allocation, Department of Government, Harvard University, USA, March 12, 2010, p 5.

(3) أحمد البطريق، مرجع سبق ذكره، ص 29-30.

وأخيراً وفق رؤيتها لمصالحها الإستراتيجية، هذا مع أهمية الدافع الأخلاقي أو الإنساني في حالة وجود دولة واقعة تحت وطأة كارثة ما، ولكن فيما عدا ذلك؛ فالدليل قائم على أن الدافع السياسي والاقتصادي أساسيان.

ويمكن اعتبار المساعدات الخارجية من الحلول الغير مؤلمة للدول التي تفتقد التكوين الرأسمالي داخل اقتصادياتها، بمعنى أن يكون هناك مبررات اقتصادية ممثلة بالفجوتين الادخارية والتجارية المذكورتين سابقاً تعمل فيها المساعدات على تكميل الموارد المالية الشحيحة، وتسهم في الوصول إلى نقطة الانطلاق نحو النمو الاقتصادي، هذا مع التأكيد على أن هذا الحل يشوبه الكثير من العيوب، فهو أحد الأدوات التي تعتمد عليها الدول المانحة في تنفيذ سياساتها الخارجية، ويدلّل على ذلك ما ذكرناه سابقاً عن جوابنا على السؤال الذي يقول: ما الذي يمكن أن نفهمه من تقديم الاتحاد السوفيتي السابق مساعدات لدول شيوعية أو تقديم الولايات المتحدة لمساعدات تحد من نفوذ الاتحاد السوفيتي وتقلل من فاعليته؟!!

كما يمكن أن نفهم بأنه وعلى الرغم من أن عملية تقديم المساعدات الخارجية تتضمن طرفان مانح ومتلقي؛ إلا أن صياغة برنامج المساعدة الخارجية وطريقة تقديمها تتم عادة من قبل المانح بشكل يفرض فيه رأيه ورؤيته على الدولة الممنوحة أو المتلقية، وهذا أمر منطقي ومعقول، فلا يعقل أن يكون طالب المساعدة هو من يضع شروطها، وليس ذلك من قبل الاستغلال الذي لا رحمة فيه؛ بل إن ذلك يطرح من خلال بوابة حق الدولة المانحة في تقديم سياسات إستراتيجية تتفق مع تحقيق مصالحها، كما أن الدولة التي تقبل بالمساعدات كوسيلة دعم لها هي أيضاً تقبل بالجوانب السلبية التي تتضمنها المساعدات.

ويظهر من الطرح السابق بوضوح أن تحديد دوافع المساعدات الخارجية جاء بناء على تصورات المانحين لمصالحهم وليس لمصلحة البلد المتلقي، وتظهر حدة الموضوع من خلال المساعدات الثنائية التي يبدو وكأنه ليس لها علاقة بالأهداف التنموية، أما المساعدة المتعددة الأطراف فتظهر وكأنها أصلح حالاً من الناحية الاقتصادية لاشتمالها على عدة أطراف كالبنك وصندوق النقد الدوليين، ولكن ما الذي يضمن عدم خضوع تلك المؤسسات الدولية نفسها للاعتبارات السياسية من هنا وهناك؟!!

## المبحث الثالث: مزايا وعيوب المساعدات (ADVANTAGES AND DISADVANTAGES OF AID)

إن الاعتماد على المساعدات الخارجية كمصدر تمويل رئيسي قد تنشأ عنه العديد من المزايا والعيوب التي تترك أثراً على المؤشرات الاقتصادية المختلفة داخل الدولة المتلقية لتلك المساعدات، ويعرض هذا المبحث دراسة المساعدات الخارجية من زاوية مزاياها وعيوبها وانعكاس ذلك على النمو الاقتصادي مما سيساعد بالتأكيد في اتخاذ قرار مناسب للحكم عليها وعلى آثارها المختلفة.

### أولاً: مزايا وعيوب المساعدات بشكل عام (ADVANTAGES AND DISADVANTAGES - OVERVIEW):

إن المساعدات الخارجية تساهم في توفير رأس المال الضروري للدول النامية بشكل يساعد على تحريك عجلة التنمية أو تسريعها، كما أنها تلعب دوراً في توطيد العلاقات الدولية، وبناء الثقة ودعم السلام العالمي، واكتساب المهارات والتكنولوجيا الحديثة، وزيادة القدرة على استيراد السلع الرأسمالية، والاستفادة من نتائج الدراسات والأبحاث التي تستحوذ عليها الدول المتقدمة، ولو استخدمت المساعدات الخارجية بالشكل الأمثل؛ فإنها ستساهم في بناء قطاعات رائدة في الاقتصاد الممنوح أو المتلقّي تساعد على إحراز إنجازات تنموية عبر ربط تلك القطاعات بقطاعات أخرى أقل تطوراً.

لكن المساعدات من ناحية أخرى لها جوانب سلبية، فهي تساهم في دعم سلطة الحكومات الغير ديمقراطية، وتشجع على مشاركة قوى الجيش في الحياة السياسية، كما أنها تحمي الحكومات من تكاليف السياسات الاقتصادية السيئة، وتمنع تعلم الدروس من أخطائها، أما إذا ما أشير إلى المبالغ المقدمة كمساعدات من الدول المتقدمة إلى الدول النامية؛ فإن تلك المبالغ تعتبر قليلة جداً مقارنة مع المبالغ المطلوبة لإحداث نتائج تنموية ملموسة<sup>(1)</sup>.

وتقوم المساعدات الخارجية على افتراض مفاده عالمية الثقافة الغربية وصلاحياتها لكل مجتمع، وأن الثقافة المحلية هي ثقافة متخلفة، وهو ما جعل الفجوة الموجودة بين التصورين تسهم في فشل المساعدات الخارجية حتى في صورها الجزئية، يضاف إلى ذلك افتقاد روح المبادرة على الصعيد الشعبي، وانتقاص السيادة على المستوى الحكومي من خلال إجراءات تدخل في شؤون الدولة الداخلية وتغيير سياساتها، بالإضافة إلى خلق طبقة سياسية متنفذة من سياسيين

(1) مارتن غريفش وتيري أوكلهان، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة، 2008، ص 381.

وبيروقراطيين في الدولة المتلقية للمساعدات تسعى إلى تحقيق مصالحها الشخصية التي لا علاقة لها بالتنمية أو بالمصلحة العامة<sup>(1)</sup>.

ولقد فاقت الأضرار الناتجة عن المساعدات الخارجية المقدمة لإفريقيا كثيراً ما أحدثته من تغيير ونمو، حيث حصلت أفريقيا على ما يقارب من تريليون دولار من المساعدات الخارجية في الأعوام الخمسين الماضية، إلا أن انتشار الرشوة والفساد والمحسوبية ساهم في عدم الاستفادة من تلك الأموال في مشاريع التنمية، وعلى الرغم من وصول المساعدات الخارجية الموجهة إلى أفريقيا إلى ذروتها في الفترة من 1997 - 1998؛ إلا أنه لوحظ ارتفاع معدل الفقر في أفريقيا من 11% إلى 66%، وأصبح عدد الفقراء في أفريقيا يقدر بنحو 600 مليون فرد من أصل مليار نسمة هو تعداد سكان القارة الأفريقية، لكن في كل الأحوال لا يمكن إنكار الدور الإيجابي الذي لعبته المساعدات الخارجية في التخفيف من حدة الفقر وتحسين للأوضاع الاجتماعية وقطاعات البنية التحتية<sup>(2)</sup>.

وقد أشارت الإحصائيات إلى أن هناك 25 دولة غير ديمقراطية حسب تصنيف البنك الدولي حصلت على 9 بليون دولار كمساعدات خارجية، في حين أن الدول الأكثر فساداً حصلت على 9,4 مليون دولار، وكانت هناك 15 دولة تحتل المراتب الأولى في تلقي المساعدات ووضعت ضمن الحكومات الأسوأ من حيث انتشار الفساد، وهو ما يعني أن الفاسد والمحتمل هو الذي يحصل على المال<sup>(3)</sup>.

لقد كان هناك تيار يدافع عن المساعدات الخارجية ويدعم ضرورة تقديمها للدول النامية بسبب افتقارها للموارد الاستثمارية الضرورية وضرورة تحريك عجلة الاقتصاد، لكن التجربة أثبتت أن المساعدات الخارجية تقتل المبادرة الخاصة من قبل الدول التي اعتادت على استلامها، كما أنها تعلم الإتكالية وتطيل عمر الأنظمة التي لا تلتزم بالسياسات الضرورية لمحاربة الفقر وتحقيق مستوى تنموي مقبول، وتشير مختلف الشواهد إلى أن معظم المساعدات الخارجية التي تقدم

---

(1) محمد أبو مصطفى، دور وأهمية التمويل الخارجي في تغطية العجز الدائم لدى موازنة السلطة الوطنية الفلسطينية، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، 2009، ص 80 - 84.

(2) سلوى درويش، المساعدات الغربية ودورها في التنمية في أفريقيا، مجلة قراءات أفريقية الصادرة عن المنتدى الإسلامي، بريطانيا، العدد 5، يونيو 2010، ص 35 - 36.

(3) أحمد الكواز، لماذا لم تتحول أغلب الدول النامية إلى بلدان متقدمة تنموياً، سلسلة الخبراء، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد 44، ديسمبر 2011، ص 16.

للدول ذات المؤسسات السيئة أو التي لا تتصف بالحكم الرشيد تصبح في المحصلة حلقة من حلقات الفساد الإداري<sup>(1)</sup>.

ولا تقتصر المشكلة فقط على الأداء الحكومي داخل البلدان المتلقية للمساعدات فحسب؛ بل إن هناك تقديرات دولية تحدثت عن المساعدات المقدمة إلى القارة الأفريقية أشارت إلى أن كل 13 دولاراً يتم جمعها في الخارج لا يصل منها إلا دولاراً واحداً إلى أفريقيا، وهو ما يعني ضياع المساعدات قبل وصولها، هذا بالإضافة إلى بقاء تلك المساعدات، حيث أكدت تقارير بأن وفاة 77% من الحالات الإنسانية في أفريقيا يتم خلال مرحلة إعداد برامج الإغاثة الإنسانية، وقسط كبير من أموال المساعدات يتم إنفاقه على الحاجيات الإدارية واللوجستية، وعدم الكفاءة في توزيع تلك المساعدات كان سبباً في العديد من الصعوبات الحالية.

كما ينظر للمساعدات الخارجية على أنها تزيد من حجم البيروقراطية الحكومية الناتجة عن الأداء السيئ للحكومات، وهو ما يعني ضعف الانجازات التنموية في البلدان الفقيرة، ويستدل على ذلك من تجربة جمهورية وسط أفريقيا والكونغو الديمقراطية وهايتي والصومال، وهو ما دفع منتقدي المساعدات إلى إصلاح نظامها أو إلغائها بالكامل، في حين أن مؤيدي المساعدات الخارجية يرون أن هذه الانتقادات صحيحة ولكن مبالغ فيها، فالمساعدة الخارجية ساهمت في تخفيض الفقر وتحسين المستوى الاقتصادي والاجتماعي، ويستدل على ذلك من حالات كوريا الجنوبية وتايوان وإندونيسيا، وما طرأ من تحسن في هذه الدول بسبب المساعدات الخارجية<sup>(2)</sup>.

وتخلق المساعدات الخارجية تبعية بأنواع مختلفة بين الدولة المانحة والمتلقية لها ما بين سياسية واقتصادية وعسكرية وحتى غذائية، وتصبح الدولة المتلقية للمساعدات الخارجية تحت رحمة الدولة المانحة لها وتدعم توجهاتها في المؤتمرات والمحافل الدولية، وهناك نتائج عديدة سلبية للمساعدات الخارجية ليس لها علاقة بالتنمية، ومن أهمها هو أن المساعدات الخارجية تتجاهل الاعتبارات الثقافية للمجتمعات المتلقية لها.

وهناك عوامل عديدة داخلية وخارجية ساهمت في التبعية المالية للغرب في الدول العربية ذات العجز على الصعيد الداخلي منها ضعف المدخرات المحلية، وهو ما أوجب عليها خيارات محددة متمثلة بالرضا بمعدل نمو اقتصادي أقل أو تعبئة الفائض الاقتصادي في قطاعات

---

(1) العباس بلقاسم، المساعدات الخارجية من أجل التنمية، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد الثامن والسبعون، السنة السابعة، 2008، ص 3.

(2) أحمد الكواز، مساعدات التنمية الرسمية والأداء الاقتصادي والفقر - مع إشارة للبلدان العربية، المؤتمر الدولي العاشر حول التوجهات الحديثة في تمويل التنمية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، بيروت، 2011، ص 4.



الاقتصاد القومي لتتمكن الدولة من زيادة معدل ادخارها المحلي أو اللجوء للتمويل الخارجي، هذا بالإضافة إلى فشل سياسات التنمية وسوء إدارة الدين الخارجي، وأما العوامل الخارجية التي أدت للتبعية المالية في الدول العربية ذات الفائض في موازنتها؛ فكان من أهمها تدهور شروط التبادل التجاري والسياسات الحمائية التي اتبعتها الدول المتقدمة والتي أضحت حاجزاً أمام صادرات الدول النامية والتوسع في سياسات الإقراض على الصعيد الدولي<sup>(1)</sup>.

إن مشروع الهيمنة والسيطرة لا يندرج تحت إطار السيادة والاستقلالية كما كان سابقاً، بل يعتمد على الليبرالية الجديدة القائمة على الديمقراطية واقتصاد السوق، والمساعدات الخارجية توجه اليوم نحو المجتمع المدني الذي يجمع بينهما، والصراعات القائمة في العالم العربي تنتج محاولة سيطرة واضحة للدول الغربية التي تلعب دور الطاغية الذي يقدم الخير للآخرين، ويحاول في نفس الوقت صياغة العلاقة بين الشمال والجنوب تتم من خلال وضمن قوى اجتماعية يمثل المجتمع المدني والمساعدات الخارجية أحد أشكالها، وتتجاوز تلك العلاقة في حدودها الشكل الاقتصادي ومؤسسات الدولة، وتنمو ضمن مشاكل وأزمات سياسية وفكرية يلعب الغرب دوراً في إعادة تشكيلها ضمن الإطار الذي يحافظ فيه على سيطرته وهيمنته على الآخر، ويصور نفسه أنه الجهة التي تملك الحل في تلك الاضطرابات<sup>(2)</sup>.

يخبرنا الطرح السابق بشكل واضح أن هناك مزايا كثيرة للمساعدات الخارجية بشكل عام، إلا أن هناك أيضاً عيوب، وما يهم بدرجة أكبر هو المزايا والعيوب بالنسبة للاقتصاد المتلقي للمساعدات الخارجية على صعيد تحقيق النمو وهو ما سنوضحه في البند التالي، لكن أهمية ما تم طرحه سابقاً والترابط القائم ما بين السياسة والاقتصاد قد فرضا نفسيهما كفكرة وجب الإشارة إليها في بداية هذا المبحث.

## ثانياً: المساعدات والنمو الاقتصادي (AID AND ECONOMIC GROWTH):

يتناول هذا البند الحديث عن أربعة محاور هامة على صعيد الدراسة التي نحن بصددتها، ويتناول في جوهره العلاقة بين المساعدات والنمو الاقتصادي من خلال بعض المؤشرات التي تدرس النمو الاقتصادي، بالإضافة إلى بعض البنود الأخرى، وهي كالتالي:

(1) عمر المرزوقي، التبعية الاقتصادية في الدول العربية وعلاجها في الاقتصاد الإسلامي، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى 2006، ص 127.

(2) أيلين كتاب وآخرون، وهم التنمية - في نقد خطاب التنمية الفلسطيني، مركز بيسان للبحوث والإنماء، رام الله، 2010، ص 87.

## 1. العلاقة بين المساعدات والنمو الاقتصادي:

### (THE RELATIONSHIP BETWEEN AID AND ECONOMIC GROWTH):

إن الهدف النهائي من المساعدات هو تحقيق نمو اقتصادي والعمل على تحسين المستويات التنموية المختلفة، ويمكن تحقيق ذلك الهدف فعلياً فيما لو تم استغلال أموال المساعدات بالشكل الأمثل في قطاع البنية التحتية بما يشمل تعزيز القطاعات الهامة مثل التعليم والصحة ودعم القطاعات الإنتاجية وتقديم الأفكار والتقنيات الجديدة ودعم السلع الضرورية من خلال عمليات الإغاثة والمساعدة في الاستقرار الاقتصادي عقب الصدمات الاقتصادية المختلفة<sup>(1)</sup>.

إن التحليلات الشاملة للدراسات المنشورة - منذ أواخر الستينات - والتي بحثت في أثر المساعدات على كل من الادخار والاستثمار والنمو توصلت إلى نتائج مختلفة حول ذلك الأثر، فهو إيجابي أحياناً، وسلبى في أحيان أخرى، وغير ذي قيمة في حالات ثالثة، وظلت النتائج غير واضحة، إلا أن بعض الاقتصاديين قدموا لذلك تفسيرات قياسية إحصائية.

وكان من بين هذه التفسيرات هو أن قدرة المساعدات على تسريع النمو الاقتصادي تعتمد على قدرة الدولة المتلقية للمساعدات على استيعابها، وأن الاستفادة من الموارد الخارجية بشكل عام يعتمد على عوامل رئيسية منها البنية التحتية، ومهارة القوى البشرية، والقدرات المؤسسية والتنظيمية والإدارية للحكومات الوطنية والمحلية، وأنه في حال عدم توفر تلك العوامل فإن النتائج المرجوة للمساعدات ستكون حتماً عكسية. وكانت نيجيريا أحد الأمثلة الصارخة على ذلك، فبالرغم من زيادة حجم المساعدات الخارجية في السنوات الأخيرة؛ إلا أن تلك المساعدات لم تترك أثراً إيجابياً على الناتج الإجمالي أو التكوين الرأسمالي<sup>(2)</sup>.

ولقد وُجد أن هناك معاملاً صفرياً في العلاقة ما بين المساعدات الخارجية ومعدلات الادخار والنمو الاقتصادي وذلك بالاعتماد على بيانات 97 بلداً متلقياً للمساعدات الخارجية، ولمدة 20 سنة، كما أنه لم تتضح أي علاقة ذات معنوية بين المساعدات الخارجية وانخفاض الفقر أو تحسين معدل الوفيات، كما أشارت دراسة إلى أن هناك علاقة عكسية ما بين تدفقات

(1) Abdur Chowdhury And Paolo Garonna, Effective Foreign Aid, Economic Integration And Subsidiarity: Lessons From Europe, United Nations Economic Commission For Europe, Geneva, Switzerland, Discussion Paper Series, No. 2007.2, June 2007.

(2) Bakare A.S, The Macroeconomic Impact Of Foreign Aid In Sub-Sahara Africa: The Case Of Nigeria, Department Of Economics, Adekunle Ajasin University, Business And Management Review Vol. 1(5), July 2011, P 24 – 32.

المساعدات الخارجية الأجنبية والتنافسية المتمثلة في انخفاض حصة الصناعة القابلة للتجارة كثيفة العمل في قطاع الصناعات التحويلية<sup>(1)</sup>.

إن العلاقة العكسية بين الادخار والمساعدات الخارجية معروفة في الأدب الاقتصادي<sup>(2)</sup>، كما أن ارتفاع كل من الدخل والاستثمار والادخار الذي قد ينشأ بشكل مباشر أو غير مباشر بفعل المساعدات الخارجية؛ سوف يجعل فترة إحرار نمو اقتصادي ذاتي مستدام قصيرة، ويمكن الحكم على فعالية المساعدة الخارجية في حال تحديد أهداف المانح والمتلقي لها، كما تتوقف فعاليتها أيضاً على مكان توجيهها داخل الاقتصاد، حيث أن توجيهها نحو قطاعات استثمارية أو مشاريع رأسمالية يختلف عن توجيهها نحو دعم ميزان المدفوعات مثلاً أو تلقيها على شكل معونات غذائية أو إنسانية<sup>(3)</sup>.

إن المساعدات الخارجية في حال كونها مقيدة فإنها تفرض على الدولة المتلقية لها التوجه نحو قطاع معين وتجاهل آخر، أما المساعدات الثنائية الاقتصادية فهي عادة ما تركز على النمو لا على توفير فرص العمل<sup>(4)</sup>، وقد أظهرت تجربة ساحل العاج مع المساعدات الخارجية في الفترة من 1975 حتى عام 1999 نتائج متباينة، فتدفق المساعدات الخارجية أدى إلى انخفاض المدخرات العامة، في حين أن برنامج المساعدات المالية كان له أثر محايد، أما المساعدات التقنية والغذائية فقد ساهمت في زيادة المدخرات<sup>(5)</sup>.

وكان للمساعدات الخارجية تأثير إيجابي في التخفيف من الصدمات الناجمة عن ارتفاع أسعار المواد الغذائية على الاستهلاك الشخصي في بعض الدول المتلقية للمساعدات<sup>(6)</sup>، كما أن توفر النقد الأجنبي بفعل المساعدات الخارجية يساهم في دعم استيراد السلع الرأسمالية اللازمة لتحريك عجلة الاستثمار، ودعم الميزانية بما يساهم في ملء الفجوة المالية، وزيادة قدرة الحكومة على تحقيق مستويات تنموية أفضل، وزيادة الاستيراد بما يساهم في توفر المواد الأساسية.

---

(1) أحمد الكواز، مأزق التنمية بين السياسات الاقتصادية والعوامل الخارجية، سلسلة اجتماعات الخبراء، العدد رقم 21، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، يناير 2007، ص 38 - 40.

(2) M.A. Taslim And A. Weliwita, The Inverse Relation Between Saving And Aid: An Alternative Explanation, Journal Of Economic Development, Volume 25, Number 1, June 2000.

(3) Ömer Eroğlu And Ali Yavuz, The Role Of Foreign Aid In Economic Development Of Developing Countries, Suleyman Demirel University, Turkey, Website: <http://Ces.Epoka.Edu.Ai/Icme/A14.Pdf>

(4) البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم - الصراع والأمن والتنمية، واشنطن، 2011، ص 23.

(5) Bazoumana Ouattara, Foreign Aid, Public Savings Displacement, And Aid Dependency In Côte d'Ivoire: An Aid Disaggregation Approach, School Of Economic Studies, University Of Manchester, UK, With No Date.

(6) Jean-Louis Combes and others, Are Foreign Aid and Remittance Inflows a Hedge against Food Price Shocks? International Monetary Fund, Washington, WP/12/67, 2012.

لكن المساعدات الغربية المقدمة إلى الصومال كأحد الدول المنكوبة في القارة الأفريقية - والتي يمكن طرحها كمثال حيوي - كانت غير مناسبة أو متوافقة مع احتياجات الصوماليين أنفسهم، فقد كانت تلك المساعدات تقدم على شكل حبوب ومزروعات في نفس الوقت الذي يقوم فيه الفلاحون الصوماليون بحصد حبوبهم ومزروعاتهم، مما يتسبب لهم في خسارة فادحة بسبب ضعف الطلب على الإنتاج المحلي وانخفاض الأسعار<sup>(1)</sup>.

وتسهم المساعدات الخارجية في زيادة الإنفاق الحكومي والنفقات الجارية ولكن ليس في كل الدول المتلقية لها، حيث أن ذلك لم ينطبق على دولة كينيا في القارة السمراء<sup>(2)</sup>، كما يعاب عليها إهمال الموارد المحلية وضعف أو حتى انعدام القدرة على خلق نمو بجهد ذاتي، وهناك أدلة تشير إلى وجود ارتباط واضح بين زيادة نسبة المساعدات وتحقيق أدنى الإيرادات وخصوصاً في الدول التي لا تطبق سياسات الحكم الرشيد<sup>(3)</sup>، بمعنى أنه لا يمكن إغفال عامل نوعية الحكم داخل البلد المتلقي كأحد العوامل المهمة؛ حيث تشير الدراسات التجريبية إلى وجود صلة مباشرة بين نوعية الحكم والتأثير الإيجابي للمساعدات الخارجية<sup>(4)</sup>.

ولقد أشار البنك الدولي بأن هناك ما يعرف بمصطلح لعنة الموارد أو لعنة النفط، حيث وجدت العديد من الدراسات أن النمو يسير وفق معدلات أبطأ في البلدان الوفيرة الموارد على عكس الدول التي تفتقد إلى تلك الموارد، وأنه يمكن للمساعدات الخارجية أن تؤدي نفس الأثر باعتبارها مورد خارجي هام. وأشار البنك الدولي أيضاً إلى أن بعض أموال المساعدات تفقد قبل أن تصل لمستحقيها، وأن تدفقات تلك المساعدات ترتبط بشكل كبير مع تقادم المخاطر السياسية للمستثمرين الخارجيين مما يعكس تدهوراً في المؤسسات الاقتصادية، وأن هناك تشابه كبير بين الأثر السلبي لعائدات النفط والمساعدات على الديمقراطية وشفافية الحكم، وقد ذكر التقرير المشار إليه بأن المساعدات تضر وتنفع كلاً من المؤسسات والنمو الاقتصادي بالشكل الآتي:

• يمكن للمساعدات الخارجية دعم الحكومات الفقيرة وإزالة الضغوط عليها من أجل الإصلاح، كما أن تدفقات المساعدات الخارجية يمكن أن تقضي على الضرائب المحلية والتي يمكن أن تعزز القدرة على المساءلة، هذا بالإضافة إلى أن الحكومة التي تعتمد على المساعدات الخارجية هي معتمدة على العالم الخارجي وليس على سكانها.

(1) بسام المسلماني، المجاعة في الصومال وصراع الداخل والخارج، مجلة قراءات أفريقية الصادرة عن المنتدى الإسلامي، بريطانيا، العدد 10، أكتوبر - ديسمبر 2011، ص 15.

(2) James Njeru, The impact of foreign aid on public expenditure: The case of Kenya, MOI University, African Economic Research Consortium, Nairobi, November 2003.

(3) World development report, Equity and Development, the World Bank, 2006, p 176.

(4) The global coalition against corruption, Poverty, Aid and Corruption, policy paper, 1/2007, p 3.

- إن المساعدات الخارجية تخلق أزمة خطيرة تتمثل في أن الدول التي تستلم تلك المساعدات تتفققها دون قيود، وتكون في تلك اللحظة معتمدة على أن الدول المانحة سوف تتفققها عند تعرضها لأزمة ما.
  - في الوقت الذي يكون فيه تحديد الأولويات الاقتصادية هام جداً لدعمها من قبل المانحين، فإن المتلقين للمساعدات الخارجية سيعملون على توسيع نطاق العمليات بما يعمل على تمويل أي شيء يريد المانحون تمويله، مما قد يعني في النهاية تمويل قطاع ثانوي وإهمال قطاع آخر رئيسي.
  - تساهم المساعدات الخارجية أحياناً في نشأة الحروب الأهلية كما حدث في الصومال بهدف السيطرة على استلام تلك المعونة من قبل أطراف سياسية مختلفة<sup>(1)</sup>.
- وقد وجد أن توفير المساعدات الخارجية على أساس الفجوة المالية يدفع البلدان المتلقية للمساعدات إلى الحد من الادخار مما يؤدي إلى تعميق الفجوة المالية، كما أن المساعدة الخارجية لها تأثير سلبي على أداء القطاع العام وخصوصاً القطاع المالي في الدولة<sup>(2)</sup>.
- يضاف إلى ذلك أن المساعدات تزيد الاستهلاك بدل زيادة الاستثمار، وتشجع سلوك البحث عن الربح، وتشويه تخصيص الموارد، وهو ما يعني في المحصلة التأثير سلباً على عملية النمو الاقتصادي، كما تشير التجارب إلى أن تذبذب المساعدات الخارجية يؤدي إلى تذبذب المؤشرات الاقتصادية الكلية داخل الدول النامية المتلقية للمساعدات الخارجية، مما يساهم في التأثير على الموازنة وتعديل قواها بخفض الإنفاق ورفع الضرائب<sup>(3)</sup>.

## 2. المساعدات والدين العام (AID AND PUBLIC DEBT):

ومن القضايا الهامة التي لها علاقة بالنمو والمساعدات الخارجية معاً زيادة الديون الخارجية بطريقة تجعل تلك الديون أحد العقبات الرئيسية أمام الخطط التنموية، وهو عيب هام وخطير وتكاليف خدمته تضر بالنمو الاقتصادي بلا شك، وتتحمل مسؤولية هذا الأمر الدول المتقدمة التي كانت تمتلك نظرة تتمحور حول منح الدول الفقيرة قروض ومساعدات خارجية تنموية تساعدها على تحقيق النمو، وهي النظرة التي كانت سائدة خلال فترة الستينات والسبعينات،

(1) The World Bank Group Private Sector Development Vice Presidency, Aid And The Resource Curse, April 2005, P 1-3.

(2) Paul A. Raschky and Manijeh Schwindt, Aid, Natural Disasters and the Samaritan's Dilemma, Policy Research Working Paper 4952, World Bank, June 2009, p 3.

(3) العباس بلقاسم، مرجع سابق، ص 7-10.

والتي أشارت إلى أن توفر رأس المال هو العامل الرئيسي في تحقيق النمو، وهو ما أعطى الدول المتخلفة المبرر لتوسيع الاقتراض<sup>(1)</sup>.

وفي قضية ذات صلة بموضوع عبء الدين الناتج عن المساعدات؛ فقد بلغ مجموع المساعدات المقدمة من كافة المانحين لبعض الدول العربية في الفترة من 1970 وحتى عام 2009 حوالي 203 مليار دولار، وكانت هذه الدول هي مصر وتونس واليمن وسوريا ولبنان والمغرب، وقد نالت مصر وحدها من هذه الديون حوالي 88,6 مليار دولار، ودفعت نحو 65,1 مليار دولار كخدمة لديونها الخارجية، أما تونس فقد زاد دينها الخارجي بمقدار 27 ضعفاً خلال الأربعين عاماً الأخيرة، وترتب على هذه المديونية ما يزيد على 40 مليار دولار كخدمات لهذا الدين<sup>(2)</sup>، أما إسرائيل؛ فهي تتلقى 2,5 مليار دولار سنوياً من الولايات المتحدة كمساعدة خارجية، وبلغ مجموع تلك المساعدات الأمريكية لها حوالي 97,6 مليار دولار وذلك حتى عام 2003 فقط، هذا بالإضافة إلى قروض معفاة من الفوائد والتي تنتهي غالباً بالإعفاء أو عدم السداد<sup>(3)</sup>.

### 3. المساعدات وأسعار الصرف (AID AND EXCHANGE RATES):

إن تدفق النقد الأجنبي الناتج عن تلقي المساعدات الخارجية يساهم في الضغط على سعر الصرف الحقيقي من خلال تحفيز التضخم مما يؤدي إلى فقدان القدرة التنافسية للصادرات ومقاومة الجهود التي تبذل لزيادتها، وهذا يحدث تحديداً مع الدول التي تعتمد على المساعدات الخارجية في تمويل العجز الخارجي<sup>(4)</sup>.

ويمكن أن ينشأ من زيادة المساعدات الخارجية وارتفاع أسعار الصرف الحقيقية ما يعرف بالمرض الهولندي، وهو ما يضر بصادرات الدولة المتلقية للمساعدات ومن ثم النمو الاقتصادي على المدى الطويل، إلا أن هناك من يرى أن هذا المرض ليس ذو قيمة لأسباب ثلاثة وهي: ليس بالضرورة أن تؤثر المساعدات الخارجية على أسعار الصرف، وحتى وإن حدث ذلك؛ فيمكن أن تكون تلك الزيادة غير ذات أهمية، وأن المساعدات الخارجية تؤدي إلى منافع إنتاجية

(1) منير الحمش، الاقتصاد السياسي الفساد - الإصلاح - التنمية، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2006، ص 115.

(2) جورج قرم، المساعدات الاقتصادية لمصر وتونس، منشورات مركز الجزيرة للدراسات، قطر، 2011، ص 4.

(3) طارق السويدان، اليهود: الموسوعة المصورة، الطبعة الثانية، شركة الإبداع الفكري للنشر والتوزيع، الكويت، 2009، ص 333.

(4) Peter Hjertholm And Others, Macroeconomic Issues In Foreign Aid, Foreign Aid And Development Conference: Lessons Of Experience And Directions For The Future, Copenhagen, 9-10 October, 1998.

في الاقتصاد ككل، وهو ما يمكن أن يعوض تأثير ارتفاع سعر الصرف، والسبب الثالث هو أن رفاهية المواطنين تعتمد على الاستهلاك والاستثمار وليس على الإنتاج فقط<sup>(1)</sup>.

#### 4. المساعدات والإرباك المالي (AID AND FINANCIAL CONFUSION):

إن التقلب والقصور الذي تعاني منه المساعدات الخارجية ينعكس على موازنات البلدان المانحة ويربط المساعدات بشروط، وهو الأمر الذي يؤدي إلى صعوبة تخطيط الإنفاق في البلدان المتلقية للمساعدات الخارجية، كما أن هناك بعد خطير وهو اتجاه المعونات لتكون أقل مما تلتمز به الدول المانحة، وهو ما يجعل خطط الإنفاق في الدول المتلقية مرتبطاً بعنصر الوهم أحياناً والتخطيط على أساس المعونات القادمة التي قد لا تتحقق.

ويمكن القول أيضاً في هذا الصدد بأن مبالغ المساعدات الخارجية تتصف بعدم اليقين، وليس ذلك لأن صرفها يخضع لتقلبات وأهواء عمليات الموازنة في الدول المانحة فقط؛ بل لأن تقديم المساعدة الخارجية غالباً ما يقوم على أساس المصلحة الاستراتيجية والسياسية للدولة المانحة أكثر من هدفها في تخفيض الفقر، ويدل على ذلك من خلال الشروط التي تخضع لها بعض المساعدات الخارجية مثل دعم قطاعات بعينها، وخضوعها لختم الموافقة من صندوق النقد الدولي الذي تعتبر شروطه عامل مهم ومسئول عن عدم التيقن من المساعدة الخارجية، بجانب ضرورة توفر مناخ إيجابي تسوده سياسات جيدة<sup>(2)</sup>.

وفي الختام؛ يرى الباحث أنه يمكن ملاحظة العديد من النقاط الهامة الخاصة بالمساعدات الخارجية من خلال الطرح السابق يمكن تقسيمها إلى مزايا وعيوب كما يلي:

#### مزايا المساعدات الخارجية:

- ساهمت المساعدات الخارجية في تجنب شبح المجاعة وسوء التغذية في العديد من الدول النامية، وخففت من وطأة العديد من الكوارث، بمعنى أنها هامة على صعيد البعد الإنساني أو الأخلاقي خصوصاً في الدول المنكوبة.

(1) Owen Barder, A Policymakers' Guide to Dutch Disease, centre for global development, working paper no.91, Washington, July 2006.

(2) أليش بوليرج وتيموثي لين، تدبر الآثار المالية للمعونة - مواجهة الأزمات، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، المجلد 39، العدد 4، ديسمبر 2002، ص 29 - 30.

- يمكن أن توفر المساعدات الخارجية أموالاً للاستثمار داخل البلد المتلقية لها أكثر من تلك التي يمكن ادخارها محلياً، وهو ما سينعكس إيجاباً على النمو الاقتصادي في الدول النامية التي تعاني من قصور في مواردها المحلية.
- تعتبر المساعدات تمويلاً فعالاً للتغلب على المشاكل التنموية الخائفة خصوصاً في مجال البنية التحتية والتعليم والصحة.
- تعمل المساعدات على دعم القطاع الإنتاجي من خلال تقليل تكاليف النقل ودعم المستويات الفنية.
- يمكن أن تدعم المساعدات الخارجية التكوين الرأسمالي مما يساعد على زيادة الاستثمارات، وزيادة فرص العمل والتقليل بالتالي من حدة البطالة والفقر في الدول النامية التي يصعب على مواطنيها سد احتياجاتهم الأساسية.
- تساهم المساعدات في توفر النقد الأجنبي الذي يساعد على تحسين الإنتاج من خلال زيادة القدرة على شراء السلع الرأسمالية.
- يمكن اعتبار المساعدات الخارجية مورداً أقل كلفة من غيره، وهو بذلك من الموارد المثالية لتمويل العملية التنموية.
- تسهم المساعدات في استقدام التكنولوجيا الغربية والقضاء على التخلف التكنولوجي الذي يتسبب في تدني مستوى القوى العاملة وتدني مستويات الإنتاجية والعمل.

#### عيوب المساعدات الخارجية:

- تعمل المساعدات في الدول المتلقية لها بشكل أو بآخر على انعدام الاعتماد على النفس وتمنعها من البحث عن الموارد المحلية داخل أراضيها.
- تسهم المساعدات الخارجية في زيادة الاستهلاك والتقليل من الادخار كما أثبتت بعض الدراسات بسبب استخدامها كبديل عن الادخار المحلي.
- يمكن أن تعمل المساعدات على تدمير النشاطات الداخلية للدولة المتلقية في حالة المساعدات العينية كإرسال مواد غذائية في مواسم النشاط الزراعي.
- تشتت الدول النامية بظواهر الفساد والرشوة والمحسوبية، وهو ما سيقضي بشكل أو بآخر على فعالية المساعدة الخارجية في حال تلقيها.
- تتسبب المساعدات في تحفيز التضخم من خلال استقدام النقد الأجنبي؛ وهو ما سيضر بقطاع الصادرات ويؤثر عليها سلباً.
- تسمح المساعدات الخارجية بتدخل الدول المانحة في سياسات ومواقف الدول المتلقية وحركاتها التجارية، وهو ما قد يعني فرض أساليب تتناسب مع الدولة المانحة، وقد لا تتناسب



مع الدولة المتلقية للمساعدات الخارجية، وربما يصل الأمر كما هو في الغالب إلى ربط تلقي المساعدة بشروط الدولة المانحة.

• دعم السلطة الحاكمة حتى وإن كانت غير ديمقراطية، ومنعها من دفع ثمن أخطائها التي ترتبها كنتيجة لسياستها التي تفرضها داخل دولتها، بالإضافة إلى إيجاد طبقة سياسية مُتفدّة داخل الدولة، وهو ما قد يدعم التوترات السياسية والاجتماعية ما بين الحكومة والمعارضة داخل الدولة المتلقية للمساعدات، وقد ينشأ عن ذلك أمور مختلفة لا علاقة لها بالتنمية أو قد يسفر ذلك عن وقف العملية التنموية برمتها.

• يعتبر عبء الدين أحد المشاكل الرئيسية في قضايا المساعدات والتي يمكن أن ينتج عنها اضطراب في الدين يتبعه اعتماد كامل أو شبه كامل على المساعدات الخارجية، ويمكن أن تصبح المساعدات الخارجية في تلك الحالة وسيلة للهيمنة والسيطرة على الدولة المتلقية لها.

ويلاحظ أيضاً من الطرح السابق أنه لا يمكن الحكم بنتائج مسبقة بالنسبة لتأثير المساعدات على النمو الاقتصادي في جميع الدول، بمعنى أن لكل دولة ظروف وحالات معينة تقود إلى نتائج خاصة بها، فالمساعدات تترك أثراً إيجابياً على النمو هنا بما يمكن اعتباره ميزة، وتترك أثراً سلبياً هناك بما يمكن اعتباره عيباً، كما أنها تترك أثراً إيجابياً على مؤشر اقتصادي معين وأثر سلبي على مؤشر اقتصادي آخر، كما يشير الطرح السابق إلى أن فعالية المساعدات الخارجية مرتبطة بالظروف التي حولها من حيث طريقة الحكم في البلد المتلقي وقدرته على استيعاب تلك المساعدات وفي أي قطاع استُخدمت؟

وعلى الرغم من وجود أدلة على أن للمساعدات أثر إيجابي على المؤشرات الاجتماعية؛ إلا أن فعاليتها بالنسبة للنمو الاقتصادي لا زالت محل خلاف واسع، ومن الصعب رؤية أي تأثير واضح أو منهجي للمساعدات عليه، فهناك رأي يرى أن للمساعدة الخارجية تأثير إيجابي على النمو، وهناك رأي آخر يذكر بأن التأثير النهائي للمساعدات على النمو سلبي.

## الفصل الثاني

### واقع الاقتصاد الفلسطيني

- المبحث الأول: المؤشرات الكلية للاقتصاد الفلسطيني
- المبحث الثاني: الموازنة العامة الفلسطينية
- المبحث الثالث: ميزان المدفوعات الفلسطيني

## تمهيد:

تواجه معظم اقتصاديات العالم - إن لم يكن جميعها - العديد من التحديات الكبرى التي تشكل خطورة بالغة على إحرارز أي تقدم تنموي ملموس، فهناك التحدي الاقتصادي الذي يظهر بقوة من خلال عدم التوازن بين النمو السكاني ونمو الاقتصاد، وهناك التحدي الاجتماعي الذي يظهر كأحد إفرارات النمو السكاني ممثلاً بنمو القوى العاملة والبطالة والفقير، وما ينتج عن ذلك من مرض وانتشار لظاهرة الأمية وغيرها من القضايا ذات الصلة.

وتوصف المؤشرات الكلية لاقتصاد ما بأنها أرقام مباشرة لمتغيرات اقتصادية لها تأثير على الظواهر الاقتصادية داخل الاقتصاد، وهي عبارة عن أرقام إحصائية تستخدم بصفة مستمرة في الدراسة والتحليل، وهي تعتمد بالدرجة الأولى على علم الإحصاء الذي يعتبر عصب أي عملية اقتصادية يراد لها الدراسة والتحليل، كما أنه لا يمكن نجاح الخطط التنموية إلا وفق ما تستند عليه من معلومات وبيانات ومؤشرات إحصائية قائمة على أساس التأكد.

وتُصورّ المؤشرات الكلية الواقع الاقتصادي على شكل معادلات يسهل فهمها ومن ثم تكوين صورة واسعة عن الاقتصاد ككل، وهي تتصل بكافة جوانب الاقتصاد من دخل وأسعار وإنتاج وغيرها، وما يجب التأكد منه قبل استخدام تلك المؤشرات هو دقة بياناتها وشفافيتها وخضوعها للتحديث الدوري، وذلك بسبب أهمية القرارات التي يتم اتخاذها بناءً على أساسها.

كما أن هناك جانبان آخران يحتلان أهمية بالغة وهما الموازنة العامة وميزان المدفوعات، فالموازنة تعطي فكرة واضحة عن العمليات الحسابية التي تدور داخل الاقتصاد من نفقات وإيرادات، وهي أداة فعّالة ومؤثرة كونها تلامس كافة القطاعات داخل الاقتصاد وتدعم الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية بما يؤثر على التنمية وأولوياتها، وهي أيضاً أداة رقابة هامة تسهم في ضبط السياسة المالية وتنفيذ السياسة الاقتصادية، علاوة على دورها في تصويب المسارات وتصحيح الانحرافات.

أما ميزان المدفوعات فهو مرآة الاقتصاد التي تختص بالتعامل مع العالم الخارجي، وهو يقدم المعلومات الضرورية المطلوبة للحكم على موقع الدولة على الساحة العالمية وتحديد درجة ارتباط اقتصادها بالاقتصاد الخارجي الذي تتعامل معه بعلاقات تجارية، كما أنه أداة هامة في تحليل وتفسير وتقييم الكثير من الظواهر الاقتصادية الخارجية التي لها علاقة مباشرة بالدولة كأسعار الصرف والصادرات والواردات وغيرها.

إن عدم دراسة هذه المؤشرات أو عدم وجودها يعني باختصار أن الاقتصاد يعمل دون قياس أو تخطيط، ولولا وجود تلك المؤشرات؛ لما أمكننا استقراء الوضع الاقتصادي الحالي والتنبؤ بالوضع الاقتصادي المستقبلي خصوصاً على صعيد رصد تطور الأداء التتموي، كما أن هذه المؤشرات تعتبر ضرورية لصنّاع السياسة الاقتصادية والدارسين، وتمتد أهميتها لتصل إلى الباحثين الذين يريدون التعرف على حالة اقتصاد ما لدراسة ظاهرة اقتصادية معينة وتأثيراتها.

يعرض هذا الفصل صورة عامة عن المؤشرات الكلية في الاقتصاد الفلسطيني، ولقد تم تقسيم هذه المؤشرات بحيث تم تخصيص المبحث الأول للمؤشرات الفلسطينية بشكل عام، ومن ثم دراسة الموازنة العامة الفلسطينية بشكل منفصل في المبحث الثاني، وميزان المدفوعات بشكل منفصل أيضاً في المبحث الثالث.

## المبحث الأول: المؤشرات الكلية للاقتصاد الفلسطيني

### (MACRO INDICATORS IN THE PALESTINIAN ECONOMY)

تحتاج البلدان النامية على وجه الخصوص إلى رفع معدلات ادخارها والعمل على زيادة التكوين الرأسمالي في اقتصادياتها واستثمارها بنجاح في بناء طاقات إنتاجية ضخمة تكسر حواجز التخلف وتتطلق نحو الأمام في تحقيق إنجازات تنموية فعالة، وهو ما يعني خفض معدلات الاستهلاك الفعلي لصالح زيادة معدلات الادخار، ويجب أن يكون ذلك العمل مستمراً؛ بمعنى أنه يجب توفر حد أدنى من الجهد الإنمائي المتواصل الذي لا يجب معه السماح لعوامل التخلف بالتغلب على تلك الجهود الفاعلة.

وتجد الدراسة القائمة أهمية كبيرة في تقييم كل من معدلات الاستهلاك والادخار وتكوين رأس المال داخل الاقتصاد الفلسطيني، وهناك الناتج المحلي الإجمالي (GDP) والناتج القومي الإجمالي (GNP) اللذان يعتبران أكثر أهمية في تحديد مستوى مقبول من النمو الاقتصادي كما ذكرنا سابقاً، وهناك ضرورة أخرى متمثلة في وصف أحوال سكان الأراضي الفلسطينية للتعرف على بعض المؤشرات الاجتماعية، فأى إنجاز إيجابي أو تراجع سلبي تم تحقيقه في الاقتصاد الفلسطيني على صعيد تلك المؤشرات؟ هذا ما سيتم الكشف عنه في هذا المبحث.

### أولاً: الحسابات القومية (NATIONAL ACCOUNTS):

إن الحسابات القومية أو الحسابات الوطنية هي مجموعة من إحصاءات الاقتصاد الكلي المتكاملة التي يبنى عليها كافة مخططات التنمية، كما أنها تستخدم كأداة رئيسية للتقييم والمتابعة، وهي تعرض العلاقة بين مختلف القطاعات الاقتصادية داخل الدولة والاقتصاد الكلي مع بقية دول العالم على حد سواء، وهي توفر إطاراً شاملاً يمكن من خلاله جمع البيانات الاقتصادية بحيث تكون مصممة لأغراض التحليل الاقتصادي. وللتعرف على بعض الحسابات القومية الفلسطينية؛ يمكن بداية عرض الجدول التالي:

جدول رقم (1): المؤشرات الكلية في الأراضي الفلسطينية للفترة 1995-2010

الاستهلاك النهائي مليون دولار	الإدخار مليون دولار	التكوين الرأسمالي الإجمالي مليون دولار	نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي دولار	الدخل القومي الإجمالي بالأسعار الثابتة مليون دولار	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي دولار	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة مليون دولار	السنة / المؤشر
4,297.8	247.9	1,086.2	1,650.8	4,099.3	1,405.6	3,490.4	1995
4,475.6	170.1	1,190.0	1,577.3	4,149.4	1,359.7	3,577.0	1996
4,906.3	226.7	1,353.1	1,675.6	4,663.2	1,441.5	4,011.9	1997
5,399.2	422.2	1,594.9	1,860.9	5,391.8	1,548.2	4,485.8	1998
5,848.8	424.3	2,162.4	1,934.8	5,842.6	1,617.2	4,883.4	1999
5,736.2	294.9	1,507.7	1,722.7	5,426.5	1,466.4	4,619.2	2000
5,078.0	2.6	1,120.0	1,435.7	4,736.2	1,284.1	4,236.3	2001
4,748.6	- 57.9	954.1	1,151.3	4,096.7	1,070.0	3,765.2	2002
5,376.3	- 317.9	1,127.2	1,374.3	4,499.1	1,272.3	4,165.4	2003
5,683.3	- 450.4	1,148.5	1,389.8	4,430.4	1,317.0	4,198.4	2004
5,557.2	491.3	1,231.5	1,489.9	4,896.9	1,387.2	4,559.5	2005
5,121.8	645.6	1,235.3	1,392.7	4,719.9	1,275.4	4,322.3	2006
5,394.1	1,745.0	1,310.0	1,444.6	5,048.2	1,297.9	4,535.7	2007
6,012.5	2,156.8	1,315.1	1,504.1	5,409.8	1,356.3	4,878.3	2008
6,696.4	986.2	1,137.3	1,544.1	5,716.7	1,415.7	5,241.3	2009
7,327.1	1,093.2	1,249.9	1,638.8	6,245.6	1,502.4	5,728.0	2010

- المصدر: إصدارات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني - الحسابات القومية بالأسعار الجارية والثابتة - أعداد مختلفة.
- يعتمد الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني على سنة 1997 كسنة أساس خلال الفترة من 1995 - 2004، وسنة 2004 كسنة أساس حتى نهاية الفترة المذكورة.

#### أ- الفترة من 1995 حتى 2000:

لقد شهد الاقتصاد الفلسطيني تغيراً واضحاً خلال هذه الفترة، حيث أشارت النتائج إلى ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة بنسبة 36%، وبلغ أعلى معدل نمو حققه الاقتصاد الفلسطيني في عام 1997 حيث سجل نسبة 12,2%، في حين أن أقل معدل نمو في تلك الفترة كان في العام 2000 حيث حقق ما نسبته - 5,4%.

أما في العام 2000؛ فقد كان هناك بصمة واضحة للأوضاع السياسية السيئة على نسبة النمو التي أدت إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة للأراضي الفلسطينية في تلك السنة، وبالنسبة للدخل القومي الإجمالي؛ فقد كانت قيمته أعلى نتيجة لعوائد الفلسطينيين العاملين في إسرائيل، بالإضافة إلى عوائد الاستثمارات لأموال المقيمين في الخارج والمعونات والهبات الجارية التي قدمها المجتمع الدولي خلال هذه الفترة<sup>(1)</sup>.

لقد شهدت الفترة من عام 1995 حتى عام 1999 نمواً في الناتج المحلي لأسباب عدة كان من أهمها الاستقرار السياسي في تلك الفترة، بالإضافة إلى زيادة المشاريع الاستثمارية في الأراضي الفلسطينية، والجانب الأكثر أهمية هو تدفق المنح والمساعدات الخارجية بشكل ملحوظ في تلك الفترة، وتخصيص جزء ليس بالبسيط منها لصالح البنية التحتية، وتأثير العمالة الفلسطينية داخل إسرائيل وفي الخارج مما ساهم في رفع الدخل القومي الإجمالي.

وكانت تلك الأعوام قد تمتعت بالاستقرار السياسي أيضاً مع ظهور بعض النتائج لتدفق وتخصيص المساعدات لصالح مشاريع الاستثمار المختلفة، ويتضح من خلال الجدول رقم (1) أن هناك زيادة ملحوظة في رصيد التكوين الرأسمالي، وربما كان هذا عائداً إلى زيادة عوائد استثمار المشاريع التي تم تنفيذها منذ قيام الكيان الاقتصادي الفلسطيني في عام 1994 والتي احتاجت فترة لظهور تأثيرها، وهو ما كان واضحاً خلال العام 1999 والذي وصل فيه الناتج المحلي الإجمالي إلى أقصاه خلال هذه الفترة.

أما بالنسبة لتذبذب الادخار فإنه مرتبط بتذبذب الدخل، وترافق مع ذلك التذبذب زيادة في الاستهلاك النهائي، ويبدو أن العملية السلمية وتدفق المساعدات الخارجية خلال هذه الفترة ساهم في تحسن مستويات الدخل مما زاد في قيمة الاستهلاك النهائي بشكل متواصل حتى العام 1999، هذا مع الإشارة إلى أن قرارات الإنتاج والاستهلاك في السوق الفلسطينية مرتبطة تماماً بالعرض والطلب الإسرائيلي بسبب ارتباط السوق الفلسطينية بإسرائيل، وهو الأمر الناتج عن سيطرة إسرائيل على الحدود والمعابر الخارجية للأراضي الفلسطينية مما تسبب في ضعف الاقتصاد الفلسطيني وجعله تابعاً للاقتصاد الإسرائيلي.

---

(1) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الحسابات القومية بالأسعار الجارية والثابتة 1994 - 2000، رام الله، أبريل 2003، ص

## ب- الفترة من 2000 حتى 2004:

تعرض الناتج المحلي تحديداً في الفترة من 2000 حتى عام 2002 إلى تذبذب واضح، ومثل معظم العام 2000 أوضاعاً طبيعية حقق الناتج المحلي فيها نمواً باستثناء نهاية العام التي شهدت تراجعاً بسبب انطلاق انتفاضة الأقصى وسياسة إسرائيل من إغلاق وحصار.

وفي العام 2001؛ بدأ الأمر يزداد سوءاً على صعيد نفس المؤشر حيث أشارت النتائج إلى تراجعه بشكل حاد في بداية العام 2002 حيث بلغت نسبة التراجع 7.9%، ثم تحسن بشكل ملموس في منتصف العام 2003 مقارنة مع بدايته، وعند مقارنة منتصف العام 2003 مع منتصف العام 2002؛ فإننا نجد أن هناك نسبة نمو تصل إلى 19%، كما ظل الناتج المحلي الإجمالي يحقق نمواً حتى نهاية العام 2003<sup>(1)</sup>.

وكان السبب وراء هذا النهوض انخفاض منع التجوال والإغلاق الإسرائيلييين وزيادة تدفق العمالة نحو إسرائيل وتحويل إسرائيل لمستحقات السلطة من عائدات سابقة وجديدة، كما تم توفير 100 ألف وظيفة متواضعة وزيادة الاستثمار بنسبة 14%، إلا أن هذا التحسن الضعيف بدأ في التراجع خلال عام 2004 بسبب العمليات الإسرائيلية في قطاع غزة<sup>(2)</sup>، وقد بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي كما يشير الجدول رقم (1) إلى 1,284.1 مليون دولار في العام 2001، ثم انخفض ليصل إلى 1,070.0 دولار لعام 2002، و 1,272.3 دولار في عام 2003، و 1,317.0 دولار في العام 2004.

وللتدليل على حجم الكارثة التي تعرض لها الاقتصاد الفلسطيني بعد العام 2000؛ فيمكن القول بأن نصيب الفرد من الناتج المحلي انخفض بما نسبته 40% خلال سنتين وذلك اعتباراً من سبتمبر 2000 حتى أواخر العام 2002، ويتجاوز هذا الانخفاض ما تعرضت له الولايات المتحدة خلال فترة الكساد الكبير في العام 1929، أو الانهيار المالي الذي حصل في الأرجنتين خلال الفترة ما بين عامي 1999 - 2002<sup>(3)</sup>.

أما البنك الدولي؛ فقد أشار إلى أن الناتج المحلي قد تراجع في العام 2004 بنسبة 23% عن العام 1999، وأضاف أيضاً في تقرير آخر له صدر بعد 27 شهراً من انتفاضة عام 2000

---

(1) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الحسابات القومية الربعية بالأسعار الثابتة 2000-2004، رام الله، يوليو 2004، ص 21.

(2) البنك الدولي، ركود اقتصادي أم انتعاش؟ فك الارتباط الإسرائيلي وآفاق الاقتصاد الفلسطيني، واشنطن، ديسمبر 2004، ص 8.

(3) Shir Hever, The Economy Of The Occupation: Foreign Aid To Palestine/Israel, Part 1, The Alternative Information Center (AIC), Jerusalem & Beit Sahour, February 2006, P 4 - 6.



بأن التدهور الحاصل كنتيجة لسياسات الاحتلال لم يقتصر على عام أو عامين بعد الانتفاضة، بل وصلت الآثار السيئة له حتى العام 2005 حيث انخفض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 40% على أساس الانخفاض في القطاعات الاقتصادية له منذ عام 2000<sup>(1)</sup>.

وقد تمثلت تلك السياسة الإسرائيلية بالعمليات العسكرية والحصار الخانق الذي أدى إلى تقويض الحياة الاقتصادية في مناطق السلطة الفلسطينية، يضاف إلى ذلك إغلاق المعابر وانعدام الرؤية الواضحة على المسار السياسي، وتدمير الآلة العسكرية الإسرائيلية المنهجي للبنية التحتية في الضفة الغربية الأمر الذي ساهم في انخفاض الناتج المحلي، ويكفي هنا أن نذكر إجمالي قيمة الخسائر الاقتصادية الفلسطينية خلال الفترة المذكورة اقتربت من 6,5 مليار دولار أو 140% من حجم الناتج المحلي الفلسطيني<sup>(2)</sup>.

أما فيما يخص الدخل القومي الإجمالي؛ فقد أشار البنك الدولي في نشرة له بأنه شهد في العام 2002 تراجعاً بنسبة 38% عن العام 1999، وأن نصيب الفرد من الدخل الحقيقي تراجع بنسبة 46% عما كان عليه في العام 1997<sup>(3)</sup>، ويرجع السبب أساساً في تراجع الدخل القومي إلى انخفاض تحويلات العاملين في إسرائيل وانخفاض عوامل الإنتاج من الخارج، كما أن هذا الانخفاض يشير بقوة إلى ارتباط الاقتصاد الفلسطيني بإسرائيل وتأثره بالصدمات الناشئة عنها.

وعلى صعيد التكوين الرأسمالي الإجمالي؛ فقد عانى من انخفاض مستمر خلال السنوات الأولى من هذه الفترة ثم ارتفع في العام 2003 والعام 2004، وقد انخفض إجمالي الاستثمار حسب تقديرات البنك الدولي من حوالي 1,5 مليار دولار في العام 1999 إلى 140 مليون دولار في العام 2002، وأن العوائد على رأس المال خلال العام 2002 بلغت نصف ما كان عليه عشية اندلاع الانتفاضة<sup>(4)</sup>، ويتفق ذلك من حيث المبدأ في التراجع والاختلاف من حيث الأرقام مع ما يذكره الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني حسب الجدول رقم (1)، حيث يظهر بأن التكوين الرأسمالي انخفض من ما يزيد على 2 مليار تقريباً في عام 1999 إلى 954 مليون دولار تقريباً في عام 2002.

(1) وزارة التخطيط الفلسطينية والإسكوا، التقرير الوطني حول رسم السياسات الاجتماعية في فلسطين 1994-2008، رام الله، نوفمبر، 2008، ص 28.

(2) UNCTAD, Report On Unctad's Assistance To The Palestinian People, Geneva, 21 July 2005.

(3) World Bank, Twenty-Seven Months - Intifada, Closures And Palestinian Economic Crisis, An Assessment, West Bank And Gaza Office, May 2003, P Xi.

(4) البنك الدولي، تقييم تقديري بعد سنتين من الانتفاضة والحصار والإغلاق والأزمة الاقتصادية الفلسطينية، 5 مارس 2003، ص 5 والهامش ص 10.

ولقد تراجعت مستويات الادخار خلال هذه الفترة تراجعاً كبيراً، حيث وصل في عام 2004 إلى أدنى مستوى له مما انعكس على زيادة في الاستهلاك، وهناك أيضاً زيادة في الاستثمار بنوعيه الخاص والعام، وهو ما يتضح من الجدول رقم (1) خلال الأعوام 2003 و 2004 و 2005، وتظهر التحليلات أن الأحداث السياسية تأبى إلا أن تفرض نفسها على المتغيرات الاقتصادية المختلفة، حيث تعرضت الضفة الغربية إلى عمليات هدم وتدمير خلال هذه الفترة فيما يعرف بالسور الواقى وحصار الرئيس عرفات في مقر إقامته برام الله ثم وفاته الأمر الذي جعل المشهد السياسي ضبابياً.

ويتضح أن الفلسطينيين اعتمدوا على مدخراتهم بشكل أساسي خلال هذه الفترة واستنفذوها كاملة ثم حققوا مستويات ادخار سالبة، كما أن ما تعرضت له الأراضي الفلسطينية بعد العام 2000 من حرب وحصار وتدمير وإغلاق وتجريف جعل فرص الاستثمار ضعيفة إلى درجة أن قيمة التكوين الرأسمالي الذي تم تحقيقه خلال العام 1999 لم تتكرر حتى نهاية الفترة المذكورة كما يتضح من الجدول رقم (1).

### ج- الفترة من 2005 حتى 2010:

أشارت البيانات القومية إلى تراجع مختلف المؤشرات الاقتصادية الفلسطينية في هذه الفترة، حيث تراجع الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بنسبة 2,5% في العام 2006 عن العام 2005، كما حقق نفس المؤشر أعلى نسبة نمو في العام 2005 مقارنة بالعام 2004 حيث وصلت نسبة التغير إلى 8,6%، في حين أن العام 2007 شهد نمواً بنسبة 4,9% والتي أعقبت حالة التراجع التي شهدها العام 2006، وأما الدخل القومي الإجمالي؛ فقد كانت قيمته أعلى من الناتج المحلي الإجمالي، وهذا عائد إلى المساعدات الخارجية والتحويلات الجارية التي يقدمها المجتمع الدولي للأراضي الفلسطينية بالإضافة إلى تحويل الفلسطينيين في الشتات إلى عائلاتهم في الداخل<sup>(1)</sup>.

أما إحصائيات العام 2009 بالأسعار الثابتة؛ فقد أشارت إلى أن الناتج المحلي الإجمالي قد نما بنسبة 7,4% عن العام 2008، بينما نما نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 4,4% في نفس العام، أما الدخل القومي الإجمالي مقاساً بالأسعار الثابتة على مستوى

---

(1) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الحسابات القومية بالأسعار الجارية والثابتة 2004 - 2007، مارس 2009، رام الله، ص37-40.

الأراضي الفلسطينية؛ فقد حقق نمواً بنسبة 5,7% في العام 2009 مقارنة بالعام 2008، وحقق نصيب الفرد منه نمواً بنسبة 2,7%<sup>(1)</sup>.

ولقد أشار البنك الدولي إلى أن نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال العام 2005 يعود إلى التقليل من حدة الإغلاق الإسرائيلي، والسماح لعدد أكبر من العمال بالدخول إلى إسرائيل للعمل، وزيادة الطلب الإسرائيلي على الصادرات الفلسطينية، وأن هذا النمو بقي أقل بما نسبته 31% عند مقارنته مع العام الذي سبق الانتفاضة مباشرة وهو عام 1999، كما قامت إسرائيل خلال نفس العام بوقف تحويل عائدات المقاصة\*، حيث وصلت قيمة هذا المبلغ إلى 740 مليون دولار أمريكي في عام 2005 مشكلاً ما نسبته 13% من الدخل المتاح الإجمالي\*\*<sup>(2)</sup>.

وأضاف البنك الدولي بأن الاقتصاد الفلسطيني سيحتاج إلى نمو بنسبة 10% سنوياً خلال السنوات من 2005 حتى 2008 للوصول إلى نسبة النمو المحققة في عام 1999، أما نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي كان لا يزال أقل بنسبة 30% عنه في عام 1999، وللدلالة على حجم الضربة القاسية التي تعرض لها الاقتصاد الفلسطيني في تلك الفترة؛ يمكن القول بأنه إذا ما أخذنا في الاعتبار نسبة التطور الحاصلة في العام 2003؛ فإن هذا المؤشر سيحتاج إلى خمس أو سبع سنوات حتى يتمكن للعودة إلى مستوى نسبة النمو الحاصلة في عام 1999<sup>(3)</sup>، وهو الأمر الذي يبرز حدة الأزمة التي تعرض لها الاقتصاد الفلسطيني.

أما العام 2006؛ فقد شهد فوز حركة حماس بالانتخابات التشريعية، وقامت الحكومة الإسرائيلية بفرض حصار شامل على قطاع غزة وترافق معه حصار أمريكي وأوروبي صارم وعربي متردد، وهو ما ساهم في انخفاض المؤشرات المختلفة في بداية الفترة بسبب الحصار ثم احتجاز إسرائيل للأموال الفلسطينية وإفقال المعابر الأمر الذي تسبب بإضعاف الحركة التجارية.

(1) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الحسابات القومية بالأسعار الجارية والثابتة 2008-2009، مارس 2011، رام الله، ص 37-40.

\* المقاصة عبارة عن مجموع الإيرادات التي تقوم إسرائيل بجبايتها نيابة عن السلطة الفلسطينية حسب ما نص عليه اتفاق باريس الاقتصادي، وتتكون من ثلاثة أنواع من المدفوعات هي:

- الضرائب المباشرة وتتضمن ضريبة الدخل على أجور العمال الفلسطينيين في إسرائيل والمستوطنات.
  - الضرائب غير المباشرة والتي تتضمن ضريبة القيمة المضافة وأية ضرائب أو رسوم أخرى.
  - الضرائب المفروضة على مستوردات الضفة والقطاع من العالم الخارجي عبر إسرائيل مثل الجمارك والرسوم وغيرها.
- \*\* الدخل المتاح الإجمالي هو المتغير الذي يقيس الدخل المتوفر للمقيمين والقابل للإنفاق على السلع والخدمات الاستهلاكية، ويمكن قياسه بعدة طرق منها طريقة بسيطة وهي إضافة صافي التحويلات من غير المقيمين إلى الدخل القومي الإجمالي.

(2) World Bank, West Bank And Gaza, Economic Update And Potential Outlook, 15 March 2006, P 1&2.

(3) World Bank, The Palestinian Economy & The Prospects For Its Recovery, Economic Monitoring Report To The Ad Hoc Liaison Committee, No.1, Dec. 2005, P 6&9.

كما فرضت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي على البنوك العاملة في قطاع غزة خلال هذه الفترة عدم تحويل أموال للداخل الفلسطيني من خلال تهديدها بوقف التعامل معها من قبل البنوك المركزية والتجارية في جميع أنحاء العالم، وأدت تلك الأزمة إلى صعوبة دفع رواتب الموظفين العاملين في القطاع العام الأمر الذي تسبب في انخفاض مستويات المعيشة لنسبة كبيرة جداً من المواطنين الفلسطينيين.

وأشار البنك الدولي في تقرير له خلال عام 2006 بأن وقف تحويل عوائد الفلسطينيين لصالحهم وإعاقة حركتهم والحد من تدفق المساعدات لهم يتسبب في أضرار اقتصادية كبيرة نتج عنها انخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 27% والدخل الشخصي بنسبة 30% خلال العام المذكور<sup>(1)</sup>، كما شهد العام 2007 الانقسام الفلسطيني الذي حرم الاقتصاد المحلي من أهم عناصر القوة التي يمتلكها، وكان أحد أهم المظاهر السلبية التي تسببت في فشل ذريع للسلطة في معظم المجالات الأخرى.

ولقد عاودت المؤشرات ارتفاعها خلال السنوات 2008 و 2009 و 2010، حيث شهد الناتج المحلي ارتفاعاً بسبب ارتفاع نسبة المساعدات للسلطة بعد سيطرة حركة حماس على قطاع غزة وهو عكس ما كان متوقعاً، حيث جاءت المساعدات الخارجية في عام 2006 ضعف ما حصلت عليه السلطة في العام 2005<sup>(2)</sup>، لكن السمة العامة لهذه السنوات هي الارتباك وعدم التوازن في نشاط القطاعات الاقتصادية المختلفة، حيث انفجرت حدة الأزمة قليلاً في الضفة الغربية وزادت حدة في قطاع غزة خصوصاً في النصف الثاني من العام 2007، ولم يتوقف الأمر عند الحصار فحسب؛ بل تبعه اجتياح من هنا وتجريف من هناك وقصف للورش الصناعية والمصانع المختلفة مما أدى إلى نتائج مدمرة.

كما شهد العام 2006 أيضاً إعلان الحكومة الإسرائيلية قطاع غزة كياناً معادياً وتبعه فرض عقوبات عليه شملت منع إدخال المحروقات والمواد الغذائية إلا بكميات قليلة، وقد ترك القرار الإسرائيلي أثراً بالغاً كان بمثابة شلل لكافة أوجه القطاعات التي تعني انهياراً تاماً للاقتصاد.

ولا يمكن خلال هذا السياق إغفال الدور التدميري للحرب التي قامت بها إسرائيل في عام 2008 والتي دمرت فيها البنية التحتية لاقتصاد قطاع غزة الذي ساهم بما نسبته 23% من

(1) world bank, west bank and Gaza update, April 2006, p 3.

(2) الانتعاش من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)، الأداء المالي للسلطة الوطنية الفلسطينية، الإيرادات والنفقات خلال عام 2006 والنصف الأول من عام 2007، القدس، آب 2007، ص9.

الناتج المحلي الفلسطيني حسب إحصائيات عام 2008، في حين أنه ساهم بما نسبته 28% في العام 2007، وهو العام الذي سبق الحرب مباشرة\* .

وقد ذكر تقرير للأونكتاد أن خسائر الحرب الإسرائيلية على غزة تقدر بأربعة ملايين من الدولارات وهو ما يعادل اقتصاد غزة ثلاث مرات<sup>(1)</sup>، كما نشأت في قطاع غزة كنتيجة لسياسة الحصار الإسرائيلية العديد من الأنفاق على الحدود مع مصر والتي كان يصعب الحكم عليها من حيث كونها نعمة أم نقمة، فهي أثرت إيجاباً على بعض النواحي الاقتصادية من ناحية؛ إلا أنها من ناحية أخرى قضت على إمكانية بناء اقتصاد منتج\*\* .

كما حقق الاقتصاد الفلسطيني نمواً خلال العام 2009 و2010، ويعود الفضل إلى قطاع غزة في تحقيق نسبة نمو مرتفعة في الأراضي الفلسطينية حيث بلغ 23% مقارنة مع 5,2% في الضفة الغربية، ويأتي هذا النمو بسبب زيادة التجارة عبر الأنفاق وتخفيف القيود التي تفرضها إسرائيل على دخول بعض المواد الخام ومواد البناء، وهو ما سبب طفرة في الإنشاءات الممولة في معظمها من المساعدات الخارجية<sup>(2)</sup>.

ويتضح هذا الفرق أيضاً من خلال الناتج المحلي الذي نما بنسبة 15% في غزة مقابل 7,6% في الضفة الغربية، لكن ذلك ليس مؤشراً على التحسن كون الاقتصاد الفلسطيني يعمل من مستويات ضعيفة أساساً معتمداً على المساعدات الخارجية وغير منشئ للعمالة ويعاني من قاعدة إنتاجية متآكلة<sup>(3)</sup>.

---

\* بلغ الناتج المحلي الإجمالي في عام 2010 للضفة الغربية 4,381.4 مليون دولار، وبالنسبة لقطاع غزة 1,346.6 مليون دولار حسب كتاب أداء الاقتصاد الفلسطيني 2010 الصادر عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مايو 2011، ص15، وهو ما يعني أن النسبة المئوية بين الناتج المحلي لقطاع غزة والناتج المحلي الإجمالي للأراضي الفلسطينية تساوي 23% تقريباً، في حين أن الناتج المحلي الإجمالي للضفة الغربية في العام 2007 بلغ 3,264.2 مليون دولار وبالنسبة لقطاع غزة حوالي 1,271.5 مليون دولار حسب كتاب فلسطين في أرقام الصادر عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مايو 2009، ص42، وهو ما يعني أن نسبة مساهمة قطاع غزة بلغت حوالي 28%.

(1) UNCTAD, Report on assistance to the Palestinian people, 7 August 2009, p 7.

\*\* انظر: سمير أبو مدللة، اقتصاد الأنفاق: ضرورة وطنية أم كارثة اقتصادية واجتماعية؟ مجلة سياسات، معهد السياسات العامة، رام الله، 2010، ص 26-46.

(2) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، أداء الاقتصاد الفلسطيني 2011، مايو 2012، ص 15.

(3) الأونكتاد، تقرير عن المساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني - التطورات التي شهدتها اقتصاد الأرض الفلسطينية المحتلة، الدورة الثامنة والخمسون، جنيف، 12-23 سبتمبر 2011، ص 3.

## ثانياً: أحوال السكان (CONDITIONS OF THE POPULATION):

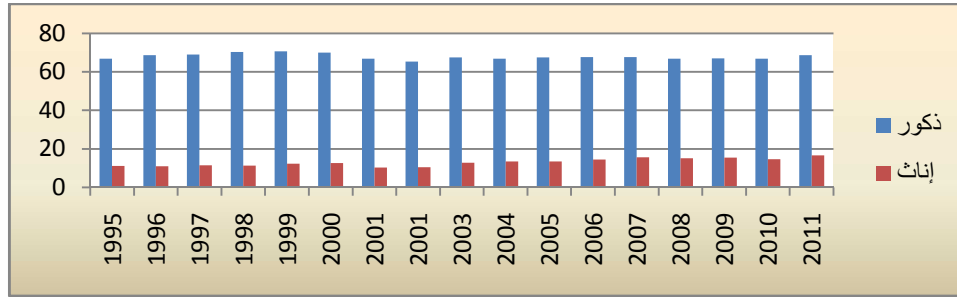
### أ- الوضع الديموغرافي (DEMOGRAPHIC SITUATION):

للتعرف على الوضع الديموغرافي في الأراضي الفلسطينية، سوف نستعرض ما أورده الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني الذي أشار بأن عدد السكان الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية في العام 1995 وصل إلى 2,783,084 مليون نسمة، وفي عام 2000 بلغ عدد السكان 3,150,056 مليون نسمة<sup>(1)</sup>، وفي نهاية عام 2005؛ بلغ عدد الفلسطينيين المقدر في الأراضي الفلسطينية 3,825,194 مليون نسمة<sup>(2)</sup>، وفي منتصف العام 2011؛ فقد بلغ عدد السكان 4,17 مليون نسمة<sup>(3)</sup>. وتجدر الإشارة إلى أن الكثافة السكانية\* في الأراضي الفلسطينية تعتبر مرتفعة حيث سجلت في عام 2009 نحو 645 فرد/ كم<sup>2</sup>، وهي مقسمة بواقع 433 فرد/ كم<sup>2</sup> في الضفة الغربية، و 4,073 فرد/ كم<sup>2</sup> في قطاع غزة<sup>(4)</sup>.

### ب- القوى العاملة (THE LABOR FORCE):

تتخصر القوى العاملة حسب تصنيف منظمة العمل الدولية بين الأشخاص الذين تزيد أعمارهم عن 14 عام وتقل عن 65 عاماً ويرغبون بدخول سوق العمل، فمنهم من يحصل على عمل ومنهم من لا يحصل عليه<sup>(5)</sup>، ويوضح الرسم البياني التالي نسبة القوى العاملة في الأراضي الفلسطينية حسب الجنس من 1995 حتى 2011:

شكل رقم (1): نسبة القوى العاملة المشاركة حسب الجنس من 1995 حتى 2011



من إعداد الباحث بالرجوع إلى: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة الفلسطينية، التقرير السنوي 2011، مايو 2012.

- (1) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، فلسطين في أرقام 1999، رام الله، أكتوبر 1999، ص 4.
- (2) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، فلسطين في أرقام 2005، رام الله، أيار 2006، ص 13.
- (3) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، أحوال السكان المقيمين في الأراضي الفلسطينية 2011، رام الله، يوليو 2011، ص 13. \* الكثافة السكانية هي مقياس لمعدل تواجد السكان في منطقة ما، وهي النسبة بين عدد السكان في المنطقة إلى المساحة الكلية لها.
- (4) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، أحوال السكان المقيمين في الأراضي الفلسطينية 2009، رام الله، يوليو 2009، ص 29.
- (5) ماس، السياسات الاقتصادية الكلية المحتملة وأثرها على سوق العمل في قطاع غزة - نتائج محاكاة النموذج القياسي، رام الله، 2005، ص 17.

ويشير الرسم البياني أعلاه إلى أن نسبة القوى العاملة من الذكور بلغت 68,7% من السكان في عام 2011 بمعدل زيادة قدره 2% تقريباً عن العام 1995، ولكن نسبة القوى العاملة من الإناث بلغت 16,6% في العام 2011 وبلغت النسبة 11,2% في العام 1995 بمعدل زيادة قدره 5,5% تقريباً، وهو ما يعني أن القوى العاملة من الإناث في المجتمع الفلسطيني زادت بمعدل مضاعف عن القوى العاملة عند الذكور في الفترة من عام 1995 حتى عام 2011. ويلاحظ أيضاً أن نسبة القوى العاملة المشاركة في الأراضي الفلسطينية من الذكور تتراوح حول 70% تقل أو تزيد بقدر بسيط.

وقد ارتفع حجم القوى العاملة من 513 ألف في عام 1995 ليصل إلى 789 ألف خلال عام 2005، وفي عام 1997؛ بلغ عدد القوى العاملة 602 ألفاً ثم 849 ألفاً في العام 2007، ثم قفز عددهم إلى 967 ألف في عام 2010، هذا مع الإشارة إلى أن عدد القوى العاملة بلغ نحو 699 ألف في عام 2000، وانخفض إلى 675 ألف في العام 2001، ثم ارتفع إلى 694 ألف في العام 2002<sup>(1)</sup>، أما خسارة العمالة الفلسطينية والتي نتجت بعد العام 2000؛ فهي تقدر بحوالي 3,406 مليون دولار يومياً، وقد وصلت قيمة تلك الخسائر إلى 1,488 مليار دولار حتى منتصف العام 2002 تقريباً، بالإضافة إلى خسائر أخرى مثل التأمين الصحي على العمال والخصومات على أجورهم<sup>(2)</sup>.

وكان من بين علامات سوء الحالة الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية عمالة الأطفال، فالنسب تتحدث عن أن 6% من إجمالي عدد الأطفال في الفئة العمرية من 14-15 عام هم عاملين بأجر وبدون أجر وذلك وفق إحصائيات عام 2010، وبلغت النسبة في الضفة الغربية نحو 8% فيما بلغت نحو 3.1% في قطاع غزة، وبلغت نسبة الذكور الأطفال المنخرطين في العمل نحو 7.7%، في حين أن نسبة الأطفال الإناث بلغت نحو 4.2%<sup>(3)</sup>.

كما ذكرت تقارير بأن الفقر والحاجة والبطالة في قطاع غزة كانت هي الأسباب الرئيسية لعمالة الأطفال في القطاع، وقد ارتفعت نسبة مشاركة أطفال الفئة العمرية من 10 إلى 17 عاماً في الضفة الغربية وقطاع غزة من 3.8% في عام 2005 إلى 5,3% في العام 2006 من مجموع

---

(1) تم إعداد هذه الفقرة بالاعتماد على نشرتين للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وهما نشرة القوى العاملة الفلسطينية في إسرائيل والمستعمرات (1995-2003)، 2005، ص 34، ونشرة سياسات القوى العاملة بين النظرية والتطبيق من إعداد معين رجب و أحمد فاروق الفراء، ديسمبر 2009، ص 43.

(2) أسامة نوفل، أثر الحصار الإسرائيلي على القوى العاملة الفلسطينية، مركز التخطيط الفلسطيني، دراسة على الرابط: [http://www.oppc.pna.net/mag/mag5-6/new\\_page\\_6.htm](http://www.oppc.pna.net/mag/mag5-6/new_page_6.htm)

(3) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، أطفال فلسطين - قضايا وإحصاءات، التقرير السنوي، أبريل 2012، ص 66.

الأطفال ضمن هذه الفئة، بمعنى أنه يوجد في الأراضي الفلسطينية ثلاثون ألف طفل في سوق العمل بالإضافة إلى ثمانية آلاف طفل دون سن العاشرة<sup>(1)</sup>.

يضاف إلى ما سبق أن ربع المشاركين في القوى العاملة عاطلين عن العمل وفق إحصائيات العام 2006 الذي وصل فيه عدد العاملين في الأراضي الفلسطينية إلى نحو 621 عامل<sup>(2)</sup>، وخلال العام 2007؛ كان أكثر من خمس المشاركين في القوى العاملة عاطلين عن العمل في الوقت الذي بلغ فيه عدد العاملين إلى نحو 698 ألف عامل<sup>(3)</sup>، كما انخفضت نسبة المشاركة في القوى العاملة من 43,5% عشية انتفاضة الأقصى عام 2000 إلى 40,6% في الفترة الواقعة ما بين كانون الثاني - آذار من العام 2008<sup>(4)</sup>.

### ج- البطالة (UNEMPLOYMENT):

تعتبر مشكلة البطالة من أسوأ المشاكل التي يواجهها المجتمع الفلسطيني، وهي ناتجة عن مجموعة من الظروف يعتبر الاحتلال الإسرائيلي من أهمها وأكثرها سلبية، وتزداد هذه الظاهرة وتتفاقم آثارها السلبية في الأراضي الفلسطينية في ظل وجود ظروف أخرى منها ضعف الاقتصاد الفلسطيني، فهو غير قادر على إيجاد فرص عمل جديدة للحد من تلك الظاهرة، كما أن هناك غياب القوانين والتشريعات التي تعمل على منح العمال الحماية الاجتماعية مثل قانون الضمان الاجتماعي والتأمينات الاجتماعية الذي أوقف بقرار من البنك الدولي بعد إقراره، بالإضافة إلى ضعف برنامج التشغيل الطارئ إلى الحد الذي لم تتجاوز تعويضاته نسبة 10% من خسائر العمال الحقيقية<sup>(5)</sup>.

---

(1) أحمد الحيلة ومريم عيتاني، معاناة الطفل الفلسطيني تحت الاحتلال الإسرائيلي، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2008، ص 75 - 77.

(2) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، أحوال السكان الفلسطينيين المقيمين في الأراضي الفلسطينية، يوليو 2006، رام الله، ص 44-45.

(3) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، أحوال السكان الفلسطينيين المقيمين في الأراضي الفلسطينية، رام الله، يوليو 2007، ص 44-43.

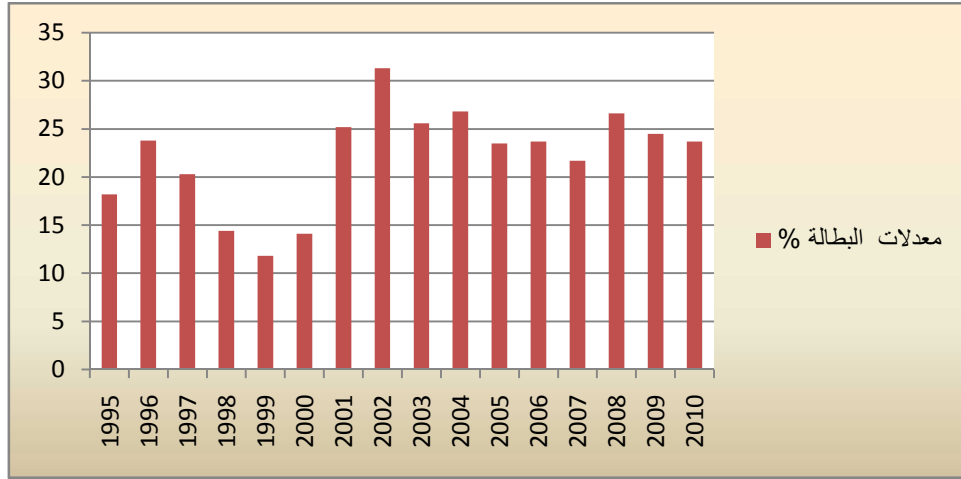
(4) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، أحوال السكان الفلسطينيين المقيمين في الأراضي الفلسطينية، رام الله، يوليو 2008، ص 39.

(5) شاهر سعد، أوراق العمل ووقائع المؤتمر السنوي (البطالة في الأراضي الفلسطينية - واقعها وخيارات مواجهتها)، ماس، رام الله، 2006، ص 17-18.



ولقد بلغ معدل البطالة حسب تعريفها الموسع\* في الأراضي الفلسطينية ما نسبته 11.8% في العام 1999<sup>(1)</sup>، و 25% في العام 2000، وفي العام 2001 نحو 35.9%، وفي العام 2002 نحو 41.3%، و 33.4% ثم 32.5% ثم 28.9% ثم 29.6% للأعوام 2003 و 2004 و 2005 و 2006 على التوالي<sup>(2)</sup>، كما أشارت النتائج إلى أن معدل البطالة وصل إلى 25,8% من مجموع القوى العاملة في الأراضي الفلسطينية خلال عام 2011<sup>(3)</sup>، ويمكن توضيح معدلات البطالة من خلال الشكل البياني التالي:

شكل رقم (2): معدلات البطالة في الأراضي الفلسطينية في الفترة من 1995 - 2008



من إعداد الباحث بالرجوع إلى: فايز فريجات وعصام الخطيب، واقع ظروف السكن في الأراضي الفلسطينية، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، رام الله، فلسطين، ديسمبر 2009.

ويلاحظ من خلال الرسم البياني السابق بأن معدل البطالة كان متناقصاً منذ العام 1996 وحتى العام 1999، وهو الأمر الذي نتج عن زيادة المشاريع الاستثمارية في الأراضي الفلسطينية كنتيجة لتدفق المنح والمساعدات الخارجية والسماح للعمالة الفلسطينية من العمل في إسرائيل، ولكن تلك المعدلات بدأت بالارتفاع خلال العام 2000 كنتيجة طبيعية لسياسات الاحتلال الإسرائيلي من إغلاق وحصار، وقد كانت مستويات البطالة بشكل عام في الأراضي الفلسطينية مرتبطة بظروف الاستقرار السياسي والاقتصادي.

\* يقصد بالتعريف الموسع للبطالة احتساب عدد العاطلين عن العمل بإضافة الأفراد خارج القوى العاملة بسبب اليأس من البحث عن عمل إلى العاطلين عن العمل حسب مقاييس ومعايير منظمة العمل الدولية.

(1) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة، التقرير السنوي 2010، أبريل 2011، الملخص التنفيذي.

(2) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة الفلسطينية، التقرير السنوي 2006، رام الله، فلسطين، أبريل 2007، الجدول ص 124.

(3) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة الفلسطينية، التقرير السنوي 2011، مايو 2012، ص 41.

وزاد عبء البطالة في الأراضي الفلسطينية قسوة في أعقاب توقيع اتفاقية أوسلو والتي نتج عنها تزايد أعداد العائدين من الخارج إلى الأراضي الفلسطينية، كما أثرت حرب الخليج الأولى على البطالة في الأراضي الفلسطينية حيث عاد إلى أراضي السلطة عدد كبير من الفلسطينيين من دول الخليج العربي، وهو ما جعل السلطة الفلسطينية مضطرة للاعتماد على القطاع العام لاستيعاب الأعداد الضخمة من القوى العاملة الفلسطينية.

ويلاحظ من خلال الرسم البياني السابق أيضاً بأن معدلات البطالة بدأت بالارتفاع في العام 2000، وهو العام الذي شهد انتفاضة الأقصى، وترافق معها إجراءات إسرائيلية قمعية تمثلت بمنع حرية التنقل داخل أراضي السلطة، وفرض حصار بري وبحري وجوي، ومنع إدخال المواد اللازمة للبناء والصناعة، والتدمير الممنهج للبنية التحتية والاقتصادية الفلسطينية، وحرمان ثلث العمالة الفلسطينية من فرص أعمالهم داخل إسرائيل<sup>(1)</sup>.

ولقد تفاقمت البطالة وازدادت حدتها بين عامي 1999 و 2002 لتوضّح مدى الضرر الذي لحق الاقتصاد الفلسطيني بعد العام 2000، وقد أشار البنك الدولي في هذا الصدد بأن معدل البطالة ارتفع من 10% قبل اندلاع الانتفاضة إلى نحو 25% خلال العام 2003، كما بلغت نسبة العاطلين عن العمل بين الشباب إلى نحو 37% مقارنة مع 14% قبل اندلاع انتفاضة الأقصى خلال العام 2000<sup>(2)</sup>.

وضمن نفس السياق؛ بلغ عدد العمال الفلسطينيين داخل الخط الأخضر نحو 145 ألف عامل خلال العام 2000، كما أشار كل من البنك الدولي والأمم المتحدة أن عددهم يصل إلى حوالي 130 ألف عامل، في حين أن عددهم وصل إلى 120 ألف عامل حسب تقديرات وزارة العمل الفلسطينية، وقد وصل عدد العاطلين عن العمل من القوى الفلسطينية حتى نهاية عام 2002 إلى حوالي 314 ألف عامل ومهني حسب تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني<sup>(3)</sup>.

---

(1) الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2007.

(2) البنك الدولي، تقييم تقديري للانتفاضة وحالات الإغلاق والأزمة الاقتصادية الفلسطينية: الاقتصاد الفلسطيني لا يزال راکداً بعد أربع سنوات من الانتفاضة، 22 نوفمبر 2004.

(3) محمد إبراهيم المدهون، مستقبل القوى البشرية في قطاع غزة بعد الانسحاب الإسرائيلي- بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الأول- الاستثمار والتمويل في فلسطين بين آفاق التنمية والتحديات المعاصرة المنعقد بكلية التجارة في الجامعة الإسلامية في الفترة من 8 - 9 مايو/ 2005.

وكانت قوات الاحتلال قد قامت بتدمير ما يقرب من 100 مؤسسة صناعية تعمل في مجال الإنشاءات، وتسبب الحصار في توقف أعمال البناء في قطاع غزة وبلوغ نسبة البطالة في هذا القطاع تحديداً ما نسبته 95%<sup>(1)</sup>.

وبلاحظ أيضاً من خلال الشكل البياني رقم (2) بأن معدلات البطالة ظلت مرتفعة بعد العام 2000 حتى العام 2008 حيث بلغت إلى أقصاها في العام 2002، فيما أشار صندوق النقد الدولي بأن النمو الذي حدث في عام 2004 لم يكن مؤثراً حيث بقي الدخل الاسمي للفرد أقل من نظيره في عام 1999 بنحو 25%، وأصبح نصف السكان تقريباً في حالة فقر<sup>(2)</sup>، وهو ما يعني بأن التدمير الذي ألحقته إسرائيل بالأراضي الفلسطينية ظل مستمر الأثر، علاوة على أن سوق العمل الفلسطيني يعاني من مشكلة استيعاب القوى العاملة التي تنتج من الزيادة السكانية بنوعها الطبيعية وغير الطبيعية\*.

وبعزى تناقص نسبة البطالة في العام 2005 لارتفاع نسبة العمال الفلسطينيين من الضفة الغربية والذين مثلوا في تلك السنة نحو 98.5% من إجمالي العمالة الفلسطينية في إسرائيل<sup>(3)</sup>، كما شهد العام 2000 ارتفاع عدد الفلسطينيين العاملين في إسرائيل من 62,6 ألف عامل في عام 2007 إلى 75,1 ألف عامل في عام 2008 وهم من سكان الضفة الغربية فقط<sup>(4)</sup>.

أما عمال قطاع غزة فقد تعرضوا لأسوأ ظروف البطالة بعد سيطرة حركة حماس على قطاع غزة، فالحدود أمامهم مغلقة، والمواد الخام ممنوعة من الدخول إلى القطاع وخصوصاً الإسمنت، وقد توقفت المشاريع في قطاع غزة تقريباً، وكان من الأمثلة الصارخة على ذلك أن قامت وكالات الأمم المتحدة بإلغاء مشاريع مساعدات أجنبية تصل قيمتها إلى 230 مليون دولار بما في ذلك برنامج تابع للأمم المتحدة تبلغ قيمته 93 مليون دولار يعمل به 18 ألف عامل<sup>(5)</sup>، ولم تكن الحكومة الفلسطينية قادرة على فعل شيء بسبب الهيمنة والسيطرة الإسرائيلية على كل شيء يساهم في حل الأزمة أو يحد من تأثيراتها السلبية.

(1) الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2010، ص 266.

(2) International Monetary Fund, Macroeconomic Developments And Outlook In The West Bank And Gaza, Ad Hoc Liaison Committee Meeting, London, 14 December 2005, P 1.

\* يقصد بالزيادة الطبيعية للسكان الزيادة التي تنشأ عن زيادة عدد المواليد وقلة عدد الوفيات، أما الزيادة الغير طبيعية فهي التي تنشأ لأسباب أخرى مثل الهجرة.

(3) الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2006.

(4) الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2009.

(5) مجموعة الأزمات الدولية، الحكم في فلسطين، غزة تحت سيطرة حماس، تقرير الشرق الأوسط رقم 73 - 19، مارس 2008،

وخلال العام 2010 وعند مقارنته بنهاية عام 2009؛ انخفض معدل البطالة من 18,1% إلى 16,9% في الضفة الغربية، بينما انخفض نفس المؤشر في قطاع غزة من 39,7% إلى 37,4%، لكن الفطور في سوق العمل ظل موجوداً لدرجة أن قطاعات الأعمال زادت الإنتاج دون توظيف عمال جدد<sup>(1)</sup>، وقد قدر البنك الدولي أن تصل نسبة البطالة إلى 23% في العام 2011 مقارنة بما نسبته 11% خلال العام 2000 ما قبل الانتفاضة<sup>(2)</sup>.

وأضاف البنك الدولي أيضاً بأن حالة البطالة في الأراضي الفلسطينية كانت من أعلى المعدلات في العالم خلال العقد الأخير حيث بلغت ذروتها خلال العام 2002 ووصلت إلى ما نسبته 30%، وبقيت فوق نسبة 20% خلال عام 2009، ثم هبطت خلال عام 2010 لتسجل في غزة والضفة الغربية ما نسبته 23.4% مقارنة مع 24.8% في الربع الأخير من عام 2009، حيث هبطت في الضفة الغربية النسبة من 18.1% إلى 16.9%، وهبطت في غزة من 39.3% إلى 37.4%<sup>(3)</sup>، وقد كان أكثر من خمس المشاركين في القوى العاملة عاطلين عن العمل بما نسبته 21.7% خلال الربع الأول من عام 2011<sup>(4)</sup>.

#### د- الفقر (POVERTY):

لقد كانت نسبة الفقر متزايدة حتى خلال الفترة الانتقالية التي سبقت العام 2000<sup>(5)</sup>، كما وصلت نسبة الفقراء من السكان إلى نحو 21% خلال العام 1999، وارتفعت إلى 60% خلال العام 2002، وإلى 72% خلال العام 2003، ثم عادت وانخفضت مع بقائها عند نسبة مرتفعة تصل إلى نحو 61% خلال العام 2004<sup>(6)</sup>.

كما بلغت نسبة الفقر في الأراضي الفلسطينية وفقاً لدخل الأسرة الشهري عام 2004 نحو 53.7% والفقر المدقع 44.4%. أما خلال العام 2005؛ فقد بلغت نسبة الفقر نحو 51.5%

(1) مكتب العمل الدولي، وضع عمال الأراضي العربية المحتلة، تقرير المدير العام في مؤتمر العمل الدولي، الدورة المائة، جنيف، 2011، ص 10.

(2) The world bank, Palestinian economic prospects – Gaza recovery and west bank revival, economic monitoring report to the Ad Hoc liaison committee, June 2009, p 11.

(3) البنك الدولي، بناء الدولة الفلسطينية – التنمية المستدامة والمؤسسات وتقديم الخدمات، تقرير الرائد الاقتصادي المقدم إلى لجنة الاتصال الخاصة، 13 أبريل 2011، ترجمة زهير عكاشة، مجلة مركز التخطيط الفلسطيني، العدد 30-31، السنة الثامنة، 2011، ص 161.

(4) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، أحوال السكان المقيمين في الأراضي الفلسطينية 2011، مرجع سابق، ص 24.

(5) مركز المعلومات الوطني الفلسطيني (وفا)، الفقر في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية، الموقع الإلكتروني: <http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=3209>

(6) المراقب الاقتصادي والاجتماعي، العدد الصادر في تشرين الثاني من العام 2007، رام الله، ص 5.

والفقر المدقع 40.2%<sup>(1)</sup>، وبلغت نسبة الفقر في الأراضي الفلسطينية إلى ما نسبته 29,5% و30,8% و34,5% خلال الأعوام 2005 و2006 و2007 على التوالي، وذلك وفقاً لأنماط الاستهلاك الشهري للأسر الفلسطينية<sup>(2)</sup>.

وأشارت برامج المساعدات في وزارة الشؤون الاجتماعية إلى وجود نحو 80 ألف أسرة من قطاع غزة، ونحو 24 ألف أسرة من الضفة الغربية يتلقون مساعدات غذائية من برنامج الغذاء العالمي خلال العام 2006<sup>(3)</sup>، وكان هناك 1,9 مليون لاجئ تشرف الأنروا على احتياجاتهم الغذائية في الوقت الذي بلغ فيه عدد غير اللاجئين إلى 2,1 مليون لاجئ يشرف برنامج الغذاء العالمي على احتياجاتهم الغذائية، وهو ما يعني أن 47% من الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة يتلقون مساعدات من الأنروا وبرنامج الغذاء العالمي خلال العام 2010<sup>(4)</sup>.

ومن المؤشرات الخطيرة أيضاً ذات الصلة هو بحث الأسر الفلسطينية عن استراتيجيات للتأقلم مع الفقر، فهناك 17% من الأسر الفلسطينية تمتلك تلك الاستراتيجيات وتستخدمها إلى حد ما، فيما تملك 33% من الأسر الفلسطينية وسائل للتأقلم ولكن قلماً تعتمد عليها، أما النسبة الباقية التي تمثل نحو 39%؛ فلا تملك أية سبل لمواجهة الضائقة المالية<sup>(5)</sup>.

إن الطرح السابق يخبرنا بوضوح أن الكوارث التي يتعرض لها الاقتصاد الفلسطيني من قبل إسرائيل كفيلة بأن تقود الوضع الداخلي الفلسطيني نحو الانفجار، فارتفاع مستويات الفقر والبطالة وانخفاض معظم المؤشرات الكلية الأخرى أو تراجعها في ظل تلك الإجراءات القمعية والأجندة الخائفة التي تفرضها إسرائيل هو بمثابة مؤشرات خطيرة تقود إلى مزيد من الصراعات الاجتماعية والأهلية، وهو الأمر الذي سيؤدي في النهاية - إن استمر - إلى تفكيك البنيان الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للفلسطينيين، وإيصالهم إلى حالة من الإحباط والمعاناة والحرمان، وبالتالي حُرف بوصلتهم عن الأهداف الإستراتيجية والوطنية، وتحويلها نحو توفير الحد الأدنى من متطلبات وأولويات الحياة الأساسية.

(1) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الفقر في الأراضي الفلسطينية 2006، رام الله، أغسطس 2007، ص 34.

(2) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، فلسطين في أرقام 2009، رام الله، مايو 2010، الجدول ص 23.

(3) منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، نظام المعلومات حول انعدام الأمن الغذائي والتعرض لنقص الأغذية ورسم الخرائط ذات الصلة في الضفة الغربية وقطاع غزة - المرحلة الثانية، ملخص الأمن الغذائي رقم 1، تموز 2006، ص 4.

(4) ماس، نشرة الأمن الغذائي، رام الله، العدد 4، 2010، ص 5.

(5) UNDP, Poverty in the occupied Palestinian territory 2007, Development Times-Issue No. 1, July 2007, p 5

كما أن هناك بعض أوجه القصور الفلسطينية الداخلية المتمثلة في ضعف الخبرة الفلسطينية، فعلى الرغم من التحسن الملحوظ للاقتصاد الفلسطيني خلال الفترة من 1996 حتى 1999؛ إلا أن ذلك التحسن لم يسهم في التكيف مع أزمة العام 2000، وأظهرت كيف أن الاقتصاد الفلسطيني مرتبط بقوة مع الاقتصاد الإسرائيلي، بمعنى أن الاقتصاد الفلسطيني تحت رحمة إسرائيل والدول الأخرى الداعمة له، ويؤكد ذلك نصيب الفرد من الناتج المحلي ونصيبه من الدخل القومي حسب ما يظهره الجدول رقم (1)؛ حيث كان المتغير الثاني دائماً أكبر من المتغير الأول طوال الفترة المذكورة، وهو ما يعني بأن هناك اعتماد اقتصادي فلسطيني على الخارج أكثر من الاعتماد على الداخل.

## المبحث الثاني: الموازنة العامة الفلسطينية (GENERAL PALESTINIAN BUDGET)

الموازنة العامة هي "بيان تقديري معتمد من السلطة التشريعية باستخدامات الدولة ومواردها تغطي فترة زمنية قادمة بغرض تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية وسياسية"<sup>(1)</sup>.

يلاحظ من التعريف السابق بأن الموازنة العامة هي اللاعب الرئيسي في المجال السياسي والاقتصادي والاجتماعي، كما أنها أحد العناصر القوية التي يمكن من خلالها رسم حالة الاقتصاد التي يمكن أن يكون عليها، وهي التي تظهر كيفية ارتباط الأرقام بالمجتمع في الصحة والتعليم وغيرها من القضايا ذات الأهمية. وبسبب أهمية الموازنة في الاقتصاد الفلسطيني وانعكاساتها الهامة؛ فإننا سنشير إليها لتعكس حالة الاقتصاد الفلسطيني الداخلي.

### الموازنة العامة الفلسطينية خلال الفترة من 1995 – 2010: (GENERAL PALESTINIAN BUDGET FROM 1995 TO 2010):

إن التطورات المتلاحقة التي شهدتها وتشهدها الأراضي الفلسطينية من تبعية سياسية واقتصادية وسياسات إسرائيلية مجحفة واتفاقيات مقيّدة وحرب وحصار وإغلاق، بالإضافة إلى ضعف الكفاءة وقلة الخبرة وغيرها، كل ذلك ساهم في تحولات جذرية على كافة بنود الموازنة العامة.

ويعتبر الجانب الأكثر أهمية في هذا الصدد هو أن السلطة الفلسطينية لا تستطيع فرض هيمنتها كاملة عن سياستها المالية بسبب ارتهاق الوضع المالي للواقع السياسي الذي يبحث بدوره جاهداً ومنذ نشأته على الاستقرار، وهناك جانب سلبي آخر ممثلاً باتفاقية باريس الاقتصادية\*، ثم اعتماد السلطة في معظم إيراداتها على المقاصة والتي تبلغ نسبتها 56% من إيرادات السلطة حسب موازنة العام 2005، و60% من الإيرادات المحلية<sup>(2)</sup>، ثم وصلت إلى ما نسبته 65.3% من إجمالي إيرادات الموازنة الفلسطينية خلال العام 2010<sup>(3)</sup>.

(1) معين رجب، اقتصاديات المالية العامة، جمعية الاقتصاديين الفلسطينيين - غزة، الطبعة الخامسة، 2012، ص 17.

\* هي الاتفاقية التي تحكم العلاقات الاقتصادية بين الفلسطينيين والإسرائيليين خلال الفترة الانتقالية التي أعقبت توقيع اتفاقية أوسلو بين الجانبين المذكورين.

(2) محمد مقداد وخالد الكحلوت، واقع الإيرادات والنفقات الجارية للسلطة الوطنية الفلسطينية في ظل المعوقات الإسرائيلية، مجلة الجامعة الإسلامية - سلسلة الدراسات الإنسانية، المجلد السابع عشر، العدد الأول، يناير 2009، ص 799.

(3) سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي 2010، تموز 2011، ص 32.

وقد ذكرت دراسة بأن إيرادات المقاصة وصلت إلى ما نسبته 64% و 70% و 67% من إجمالي الإيرادات المحلية خلال الأعوام 2008 و 2009 و 2010 على التوالي<sup>(1)</sup>، وهو ما يعني أن نسبة كبيرة من الإيرادات المحلية وفق أقل الإحصائيات تتحكم بها إسرائيل. وقبل الخوض في تفاصيل الموازنة العامة الفلسطينية؛ لنلق نظرة على الجدول التالي:

جدول رقم (2): تطور الموازنة العامة الفلسطينية خلال فترة 1996 - 2010 لسنوات مختارة (مليون دولار)

البيان / السنة	1996	1998	2000	2002	2004	2006	2008	2010
إجمالي الإيرادات العامة والمنح	1351	1398	1449	987	1403	1741	3758	3205
صافي الإيرادات	1107	868	939	290	1050	722	1780	1928
إجمالي الإيرادات	1107	868	939	295	1050	722	1896	2004
المنح والمساعدات	244	530	510	697	353	1019	1978	1277
منح لدعم الموازنة	84	10	54	468	353	738	1763	1146
إجمالي النفقات العامة	928	1358	1668	1246	1820	1707	3844	3259
النفقات الجارية وصافي الإقراض*	710	838	1199	994	1528	1426	3273	2984
نفقات تطويرية	218	520	469	252	292	281	215	275

المصدر:

1. عمر عبد الرازق، هيكل الموازنة العامة الفلسطينية، ماس، رام الله، 2002، ص 66.
2. سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي 2007، ص 96، التقرير السنوي 2008 ص 132، التقرير السنوي 2009 ص 110، التقرير السنوي 2010 ص 85.

### أولاً: الموازنة العامة الفلسطينية في الفترة من 1996 - 2000:

يلاحظ من خلال الجدول رقم (2) أن إجمالي الإيرادات والمنح خلال العام 1996 - والتي تكونت من إيرادات الجباية المحلية والإيرادات الضريبية وغير الضريبية وإيرادات المقاصة بالإضافة إلى المعونات والمساعدات الخارجية - بلغت 1351 مليون دولار، ويلاحظ أيضاً خلال نفس العام بأن إجمالي النفقات العامة بلغ 928 مليون دولار، وهو ما يعني أن السلطة كانت قادرة على تمويل نفقاتها من خلال إيراداتها الإجمالية.

كما يشير الجدول أعلاه إلى أن نسبة النفقات التطويرية إلى إجمالي النفقات العامة كانت حوالي 23%، في حين أن نسبة النفقات الجارية وصافي الإقراض إلى إجمالي النفقات العامة وصلت

(1) ماس، الآثار المحتملة وطرق مواجهة التهديدات الإسرائيلية بإلغاء الاتفاقات التعاقدية مع منظمة التحرير - مع التركيز على بروتوكول باريس، آب 2011، ص 4.

\* الإقراض هو المبالغ التي تدفعها السلطة نيابة عن هيئات الحكم المحلي بشكل مباشر لصالح شركة إنتاج وتوزيع الكهرباء أو بشكل غير مباشر من خلال الخصم من إيرادات المقاصة الخاصة بالسلطة.



إلى 76.5%، وهو ما يعني ارتفاع نصيب الرواتب والأجور وكل من النفقات التحويلية والتشغيلية للوزارات والمؤسسات التابعة للسلطة الفلسطينية مقارنة بنصيب توسيع البنية التحتية والمشاريع الإنتاجية وغيرها بفارق نحو 53% لصالح النفقات العامة.

وخلال العام 1998؛ كانت الأمور أكثر إيجابية لصالح السلطة، حيث بلغ إجمالي الإيرادات والمنح 1398 مليون دولار مسبباً ارتفاعاً بما قيمته 47 مليون دولار عن العام 1996، ويتضح من خلال الجدول رقم (2) أن هناك زيادة في نسبة المنح والمساعدات عن العام 1996 بما نسبته 17%، ولقد كانت هذه الأعوام تأسيسية عملت فيها الدول المانحة على دعم عملية التسوية السياسية من خلال مساعداتها المقدمة لصالح السلطة الفلسطينية، وهو ما يدل على حرص المجتمع الدولي على حفز عملية إعادة الإعمار وتثبيت عملية التسوية السياسية بين الفلسطينيين والإسرائيليين بعد توقيع اتفاقية أوسلو.

ويلاحظ أيضاً بأن هناك ارتفاع في الإنفاق التطويري خلال بداية الفترة المذكورة، ويعتبر هذا مؤشر هام، فالزيادة في نسبة النفقات التطويرية تنطوي على بعد سياسي واجتماعي، ويتمثل البعد السياسي بالسعي إلى تدعيم السلطة وصمودها ووجود رؤية واضحة لدورها وسياستها الفاعلة، أما البعد الاجتماعي فيتمثل بالعمل والبناء لصالح تطور المجتمع وتنميته.

أما خلال العام 2000؛ فيتضح من خلال الجدول رقم (2) أن هناك زيادة في إجمالي النفقات العامة ترافق معها انخفاض بسيط في المنح والمساعدات الخارجية وإجمالي الإيرادات المحلية، وقد انخفضت الإيرادات المحلية خلال هذه الفترة وما تبعها بسبب تباطؤ عجلة الاقتصاد التي نتجت عن الإغلاق والحصار على الأراضي الفلسطينية، والذي جاء كرد فعل على انتفاضة الأقصى التي نشبت خلال هذا العام، وهو الأمر الذي تسبب أيضاً في انخفاض المقتطعات الضريبية أو المقاصة التي كانت تجبها إسرائيل لصالح السلطة<sup>(1)</sup>.

ويظهر الجدول رقم (2) أيضاً أن كلاً من الميزانية والمساعدات الخارجية قد سجلا عجزاً واضحاً خلال هذه الفترة بسبب زيادة النفقات العامة عن الإيرادات المحلية والمساعدات والتي نتجت عن تردي الوضع السياسي الذي كان سائداً في خلال الفترة المذكورة، وهو ما يؤكد على تسييس المساعدات الخارجية وارتباطها بالأجندة التفاوضية مع إسرائيل.

---

(1) محسن أبو رمضان، الاتحاد الأوروبي - تقدم بالتمويل وتراجع بالدور الحقوقي والسياسي، مجلة تسامح، مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان، العدد 26، السنة السابعة، رام الله، أيلول 2009، ص 35.

وقد ذكر تقرير لصندوق النقد الدولي بأن عجز الموازنة يعكس العجز في المصاريف المتكررة والذي ارتفع من 6 - 7% من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة من 1994 - 1999 حتى وصل إلى 11% من الناتج المحلي الإجمالي خلال العام 2000<sup>(1)</sup>.

وبالحديث إجمالاً عن الفترة من 1995 حتى العام 2000؛ فإنه يمكن القول بأن النفقات زادت بشكل رئيسي بناءً على النصيب الذي حصلت عليه القطاعات الاجتماعية والخدمية، ومن ضمنها الأمن والنظام الداخلي شاملة رواتب وأجور هذه القطاعات حيث استحوذت على 76% من مجموع النفقات الجارية، في حين أن الإنفاق على بند الأجور والرواتب فقط كان مرتفعاً خلال هذه الفترة ووصلت نسبته إلى 61% من إجمالي النفقات الجارية. أما الإيرادات المحلية خلال نفس الفترة فقد ارتفعت بما نسبته 13% سنوياً، وكان هذا بسبب المساعدات الخارجية، ونمو الاقتصاد الفلسطيني، وتطور الإدارة الضريبية، وتوسع صلاحيات السلطة إلى مساحة أوسع من التي كانت عليها سابقاً<sup>(2)</sup>.

ولقد استطاعت السلطة الفلسطينية خلال الفترة المذكورة من إحداث بعض الإصلاحات الهامة في مجال المالية العامة، وخصوصاً في مجال الضرائب التي أصبحت بعد الإصلاحات أكثر تلاؤماً مع الواقع الفلسطيني. أما النفقات العامة؛ فقد زادت خلال هذه الفترة بسبب ارتفاع أعمال الإغاثة ومساعدة أسر الشهداء وغيرها من المساعدات الإغاثية<sup>(3)</sup>.

ولقد كان قطاع الموظفين العموميين إيجابياً من ناحية كونه يستوعب العمالة الفلسطينية المتزايدة، وسلبياً من ناحية أخرى كونه المستنفذ الأكبر للموارد المالية المحدودة للسلطة الفلسطينية، وخلال العام 1996؛ بلغ عدد الموظفين الحكوميين 75,4 ألفاً، وتزايدت أعدادهم حتى العام 2000 بما نسبته 12.4% سنوياً حيث وصل عددهم إلى 115 ألف موظف حتى نهاية العام 2000. وكمحصلة نهائية؛ فقد ساهم القطاع الفلسطيني العام بتوظيف 19% من إجمالي العاملين، وشكلت رواتبهم 38% من إجمالي الإنفاق العام خلال نفس العام المذكور<sup>(4)</sup>.

وقد أشار البنك الدولي إلى أن نفقات الأجور والرواتب بلغت نحو 36,3% من الناتج المحلي الإجمالي في سنة 2008، ونحو 27,1% سنة 2009، و 27,3% سنة 2010، بمعنى أن

---

(1) هشام عورتاني، قراءة في التقرير الأخير لصندوق النقد الدولي بخصوص الأوضاع الاقتصادية في فلسطين، مجلة رؤية، السلطة الفلسطينية - الهيئة العامة للاستعلامات، العدد 14، تشرين ثاني 2001، ص 128 - 162.

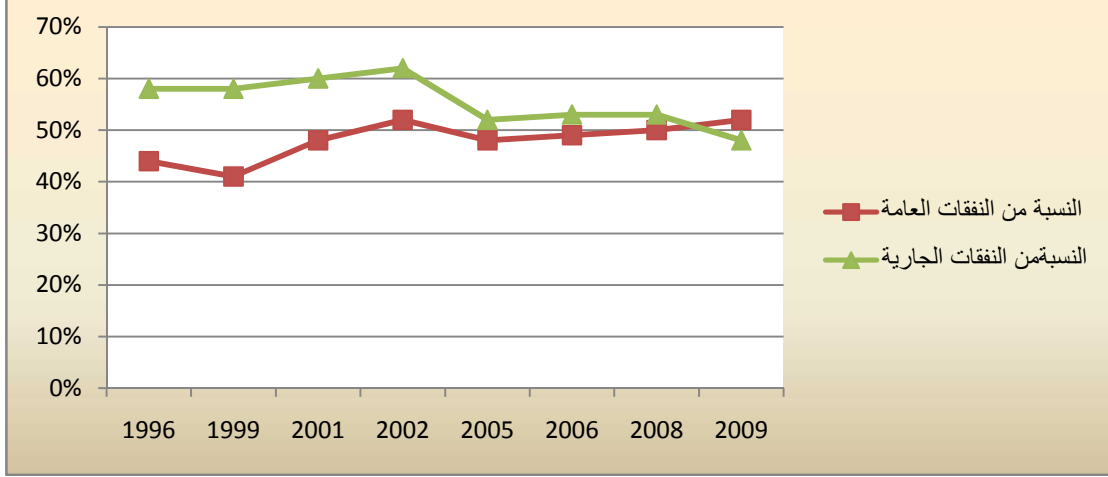
(2) ماس، الموازنة العامة الفلسطينية من حيث توازنها إزاء النوع الاجتماعي، رام الله، 2005، ص 66-67.

(3) المراقب الاقتصادي والاجتماعي، العدد 9، تموز 2007، رام الله، ص 19.

(4) ماس، خيارات تجاوز مشكلات توحيد القطاع الحكومي في ظل المصالحة الوطنية، رام الله، 2011.

نفقات الأجور والرواتب هي الأعلى بين أشكال النفقات العامة للسلطة الفلسطينية مع اتجاهها نحو التزايد كتوقعات خلال السنوات القادمة<sup>(1)</sup>. ويمكن توضيح إجمالي قيمة رواتب الموظفين العموميين خلال الفترة من 1996 حتى العام 2009 من الرسم البياني التالي:

شكل رقم (3): بعض المعدلات لإجمالي قيمة رواتب الموظفين العموميين خلال الفترة من 1996 - 2009



من إعداد الباحث بالرجوع إلى: ماس، خيارات تجاوز مشكلات القطاع الحكومي في ظل المصالحة الوطنية، رام الله، 2011

### ثانياً: الموازنة العامة الفلسطينية في الفترة من 2002 - 2007:

إن الوضع الاقتصادي الفلسطيني مرتبط بوضعه السياسي، وليس غريباً أن تتعكس الأوضاع السياسية على الحالة الاقتصادية بنفس درجة السوء أو أكثر، ولقد كانت انتفاضة الأقصى في العام 2000 سلبية على الاقتصاد الفلسطيني إلى الدرجة التي جعلت الأثر السيئ يمتد لفترة لا تقل عن السنوات الثلاث أو الأربع اللاحقة. ويفهم من الجدول رقم (2) أن عام 2002 سجل عجزاً في الموازنة بسبب هبوط الإيرادات خلال نفس العام بشكل مخيف لتعكس فارقاً رهيباً بينها وبين إيرادات العام 2000 حيث وصل الفرق بينهما إلى 644 مليون دولار.

وترافق مع ذلك ضغوط على السلطة بسبب توقف حركة العمل في إسرائيل خصوصاً في قطاع غزة، وهو الأمر الذي جعل السلطة الفلسطينية مضطرة لرفع عدد موظفي القطاع العام مسببة ارتفاع النفقات الجارية. ولقد أشار الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في هذا الصدد بأن نسبة العاملين الفلسطينيين في إسرائيل والمستوطنات من الأراضي الفلسطينية كانت حوالي 22.9% في العام 1999، أما في العام 2000؛ فقد انخفضت النسبة السابقة لتصل إلى 19.6% ثم إلى 13.8% و 10.3% و 9.7% و 8.7% خلال الأعوام 2001 و 2002

(1) التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2010، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، ص 346 - 347.

و2003 و2004 على التوالي، وارتفعت النسبة بقدر بسيط جداً حيث وصلت إلى 9.9% خلال العام 2005، ثم انخفضت إلى 9.6% خلال العام 2006<sup>(1)</sup>.

وقد لجأت السلطة إلى الاعتماد على المساعدات الخارجية والبنوك المحلية خلال هذه الفترة الحرجة، حيث بلغت قيمة الدين العام للسلطة الفلسطينية حتى الربع الأول من العام 2005 حوالي 1257 مليون دولار<sup>(2)</sup>، وهو ما يعني فقدان السلطة خلال هذه الفترة أحد أهم مميزاتها وهي عدم معاناتها من عبء الدين والتي يمكن اعتبارها أحد المعوقات الرئيسية للعملية التنموية. ويتضح من الجدول رقم (2) أن زيادة النفقات العامة بسرعة أكبر من زيادة الإيرادات المحلية تسبب في معظم الكارثة، بالإضافة إلى الخطوة الإسرائيلية المتمثلة بوقف تحويلات المقاصة للسلطة الفلسطينية.

وفي العام 2004؛ سجلت الموازنة عجزاً كبيراً أيضاً، لكن الإيرادات المحلية زادت خلال هذه الفترة بشكل كبير عن العام 2002 مع زيادة كبيرة في النفقات العامة، وترافق مع ذلك انخفاض نسبة المساعدات الخارجية بمبلغ 344 مليون دولار عن العام 2002، ولقد حقق تحصيل الإيرادات العامة ارتفاعاً خلال هذه الفترة بسبب ارتفاع كافة بنود الإيرادات في الموازنة، وقامت السلطة خلال هذه الفترة بإقرار قانون الخدمة المدنية والذي ساهم في زيادة النفقات العامة<sup>(3)</sup>.

وفي عام 2006؛ عانت الإيرادات المحلية من انخفاض كبير، وكان هذا بسبب توقف إسرائيل عن تحويل إيرادات المقاصة خلال نفس العام<sup>(4)</sup>، كما زادت حدة الإجراءات الإسرائيلية السلبية عقب فوز حركة حماس في الانتخابات مما جعل الوضع المالي يزداد تدهوراً، بالإضافة إلى تعرض الإصلاحات المالية في السنوات الأخيرة لتهديدات مستمرة، لكن هذا ترافق مع تزايد كبير في نسبة المساعدات مما جعل الميزانية تسجل فائضاً مقداره 34 مليون دولار، كما ارتفعت الإيرادات الضريبية وغير الضريبية في نهاية العام 2006 بنسبة 21.2% و 11.4% على التوالي، وشهد كل من صافي الإقراض والنفقات التطويرية والنفقات الرأسمالية العادية انخفاضاً على عكس النفقات الجارية والنفقات التشغيلية والتحويلية والتي سجل كل منهما ارتفاعاً<sup>(5)</sup>.

(1) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة الفلسطينية - التقرير السنوي 2007، أبريل 2008، ص 78-79.

(2) المراقب الاقتصادي والاجتماعي، العدد 2، أغسطس 2005، رام الله، الملخص التنفيذي.

(3) المراقب الاقتصادي والاجتماعي، العدد 5، أيار 2006، رام الله، ص 28-29.

(4) المراقب الاقتصادي والاجتماعي، العدد 8، آذار 2007، رام الله، ص 2.

(5) المراقب الاقتصادي والاجتماعي، العدد 9، مصدر سابق، رام الله، ص 21-22.

وقد انخفضت الموارد المتاحة للتمويل إجمالاً خلال العام 2006 لتصبح نحو 1,4 مليار دولار مقارنة بنحو 2,2 مليار دولار في عام 2005<sup>(1)</sup>، كما استخدم حوالي 80% من الموارد المتوافرة في شهر إبريل حتى شهر سبتمبر من نفس العام لتغطية مستحقات الموظفين العموميين، وتكاليف استيراد المحروقات حيث استهلك هذان البندان حوالي 400 مليون دولار ذهب كلها لاستحقاقات الموظفين المتراكمة<sup>(2)</sup>.

ولقد تمت تغطية العجز المالي خلال نفس العام من الدعم الخارجي للموازنة بالإضافة إلى الاعتماد على بعض السلف بما فيها صندوق الاستثمار الفلسطيني<sup>(3)</sup>، واستمر خلال هذه الفترة أيضاً بند صافي الإقراض والذي أخذ تدريجياً بالانخفاض خلال الربع الأول من العام 2006 وما قبل ذلك بفترة بسيطة، وهو ما يوضح أن هناك ضعف في قدرة السلطة على تغطية هذا الجانب بسبب ضعف الإيرادات المحلية وانحسارها بشكل كبير خلال هذه الفترة<sup>(4)</sup>.

وكان خير دليل على حجم الأزمة المالية هو عدم تمكن الحكومة من دفع رواتب الموظفين العموميين كاملاً، وقامت بدفعه على أقساط، وتبع ذلك إنشاء حكومة طوارئ في شهر يونيو من العام 2007 نتج عنها فك الحصار عن الضفة الغربية واستمراره على قطاع غزة<sup>(5)</sup>، وقد ارتفع العجز المالي في العام 2007 حتى وصلت نسبته إلى 27% من الناتج المحلي بعد أن كانت 17% في العام 2005<sup>(6)</sup>.

يشار إلى أن الصراع بين حركتي فتح وحماس وعدم الاتفاق على رؤية سياسية واضحة - والذي سبق حكومة الطوارئ - كان قد بدأ خلال العام 2007، ونتج عنه اقتتال داخلي فلسطيني أفضى إلى سيطرة حماس على قطاع غزة، وقاد إلى تدهور مضاعف لأوضاع انعدام الاستقرار التي كانت موجودة أصلاً بسبب الاحتلال.

### ثالثاً: الموازنة العامة الفلسطينية في الفترة من 2008 - 2010:

يعرض الجدول رقم (2) أن هناك تزايداً في المساعدات الخارجية وإجمالي الإيرادات المحلية وإجمالي النفقات خلال موازنة عام 2008، كما تم تحقيق فائض كبير خلال هذا العام أيضاً،

(1) صندوق النقد الدولي، الضفة الغربية وقطاع غزة - أداء المالية العامة في عام 2006، مارس 2007، ص 3.

(2) صندوق النقد الدولي، الضفة الغربية وقطاع غزة - التطورات الأخيرة في الموازنة والشؤون المالية، أكتوبر 2006، ص 9.

(3) صندوق النقد الدولي، الضفة الغربية وقطاع غزة - التطورات المالية في عام 2006، أيلول 2006، ص 22.

(4) المراقب الاقتصادي والاجتماعي، العدد 6، آب 2006، رام الله، ص 13-14.

(5) المراقب الاقتصادي والاجتماعي، العدد 14، آب 2008، رام الله، ص 21.

(6) UNCTAD, Report on UNCTAD assistance to the Palestinian people, Geneva, 15 July 2008.

ويتضح أن الإيرادات المحلية قفزت قفزة كبيرة مسجلة زيادة كبيرة وفارقة بين عامي 2008 و 2006 حيث كان الفرق بينهما 1174 مليون دولار لصالح عام 2008.

ويلاحظ أيضاً من خلال الجدول رقم (2) أن هناك تزايد كبير في المساعدات الخارجية خلال عام 2008 تبعه انخفاض خلال العام 2010، وأن هناك تزايد أيضاً في إجمالي النفقات العامة في العام 2008 عند مقارنتها مع العام 2006، مع أن النفقات التطويرية قد انخفضت خلال نفس الفترة، إلا أن النفقات الجارية وصافي الإقراض ارتفعت لتحتل ما نسبته 85% من إجمالي النفقات العامة.

كما حدث انخفاض في الإيرادات الضريبية نتيجة للتعديلات التي جرت على قانون ضريبة الدخل بالإضافة إلى انخفاض ضريبة القيمة المضافة، ووجود بعض المشكلات كضعف الكفاءة في التحصيل، إلا أن المنح والمساعدات الخارجية ارتفعت خلال الربع الثالث من العام 2008 بحوالي 16% عما تم تقديمه في الربع الثاني من نفس العام والذي احتلت فيه السعودية الصدارة عربياً، في حين أن الآلية الفلسطينية الأوروبية - والتي ستذكر لاحقاً- احتلت الصدارة غربياً<sup>(1)</sup>.

وفي نهاية العام 2008؛ انخفضت الإيرادات المحلية بانخفاض الإيرادات الغير ضريبية، ولكن شهد نفس العام إجمالاً تحسناً في الإيرادات المحلية، وكان السبب الرئيسي لهذا التحسن هو تطور إجراءات تحصيل الإيرادات، كما ارتفعت الإيرادات الضريبية خلال نفس العام بسبب تحصيل رسوم الشركة الوطنية للاتصالات وعوائد من صندوق الاستثمار الفلسطيني، أما إيرادات المقاصة فقد انخفضت خلال العام المذكور<sup>(2)</sup>.

وعلى جانب النفقات الحاصلة خلال العام 2008؛ فقد انخفضت النفقات الجارية في بداية العام، كما سجلت حصيلة العمليات المالية في منتصف العام عجزاً تم تمويله من الدعم الخارجي، ومع أن إجمالي صافي الإيرادات ارتفعت خلال هذه الفترة؛ إلا أن النفقات وصافي الإقراض ارتفعت بقدر أكبر، لكن هذا العجز تلاشي في نهاية العام المذكور وحققت الميزانية فائضاً تم تسديد معظمه لصالح البنوك المحلية، وبخصوص المنح والمساعدات الخارجية خلال هذه الفترة؛ فإن ما تم التعهد به وصرفه من قبل الدول المانحة يزيد على ما تم التعهد به وصرفه في مؤتمر المانحين في باريس، إلا أنه يبقى أقل من التمويل المطلوب لتغطية العجز<sup>(3)</sup>.

(1) المراقب الاقتصادي والاجتماعي، العدد الذي يغطي الربع الثالث من العام 2008، رام الله، ص 20-22.

(2) المراقب الاقتصادي والاجتماعي، العدد الذي يغطي الربع الرابع من العام 2008، رام الله، ص 22-23.

(3) المراقب الاقتصادي والاجتماعي، العدد الذي يغطي الربع الثاني من العام 2008، رام الله، ص 22-24.

في شهر حزيران خلال عام 2008؛ عادت مشكلة تأخر رواتب الموظفين العموميين بسبب عدم تحويل إسرائيل المستحقات الجمركية للسلطة، وكان هناك زيادة في إجمالي صافي الإيرادات بسبب ارتفاع الإيرادات المحلية بشقيها الضريبية وغير الضريبية، ويضاف إلى ذلك أيضاً ارتفاع إيرادات المقاصة بما نسبته 14% بسبب تحويل الفوائد على إيرادات المقاصة المجمدة سابقاً، وكان هناك عجز مالي خلال العام 2008 تم تمويله من المساعدات الخارجية<sup>(1)</sup>.

كما شهدت النفقات الجارية و النفقات الأخرى ارتفاعاً بسبب ارتفاع النفقات التشغيلية والحوالات التي تصرف للعاطلين عن العمل والفقراء، وارتفع بند صافي الإقراض والتكاليف الأخرى من كهرباء وبتروول بسبب ارتفاع سعريهما، أما العجز الناتج خلال هذه الفترة فقد اضطرت السلطة إلى تغطيته من الدعم الخارجي الذي لم يستطع تغطية كامل العجز فاضطرت الحكومة إلى تغطيته من البنوك المحلية، ولكن هذا العجز تلاشى مع نهاية العام 2008 لتمكن الدعم الخارجي من تغطيته<sup>(2)</sup>.

وقد استطاعت الحكومة الفلسطينية من تسديد كافة مستحقات الموظفين المتراكمة من عام 2006 و 2007 في نهاية العام 2008 والبالغ مجموعها 807 مليون دولار بواقع 533 مليون دولار خلال العام 2006، و 274 مليون دولار خلال النصف الأول من العام 2007، كما شرعت في تطبيق خطة الإصلاح والتنمية متوسطة المدى 2008 – 2010.

وتمكنت الحكومة أيضاً خلال هذا العام من تسديد جزء من ديون القطاع الخاص، في حين أنه لم يتم تسديد ديون هيئة التقاعد الفلسطينية. ثم عادت مشكلة الرواتب الظهور خلال شهر حزيران/ يونيو 2008 بسبب وقف إسرائيل لإيرادات المقاصة، وانخفضت تحويلات المانحين في نهاية العام 2008 وبداية العام 2009، مما اضطرت السلطة للاقتراض من البنوك المحلية ما قيمته 45 مليون دولار لتسديد التزاماتها نحو الموظفين<sup>(3)</sup>.

أما بالنسبة لإيرادات الفترة الأولى من العام 2010؛ فقد تراجعت بتراجع كل من الإيرادات المحلية والإيرادات الخارجية، كما كان هناك ارتفاع في إجمالي النفقات العامة والجارية، أما صافي الإقراض فقد تراجع وتراجع معه أيضاً الإنفاق التطويري. ولم تكن الإيرادات مجتمعة قادرة على تغطية نفقات هذه الفترة، ويرجع تزايد الإيرادات إلى الزيادات المتحققة من الجباية المحلية التي تحسنت بسبب الإصلاحات الإدارية، كما زادت الإيرادات الضريبية بسبب توسيع

(1) المراقب الاقتصادي والاجتماعي، العدد الذي يغطي الربع الثاني من عام 2008، مصدر سابق، ص 20- 23.

(2) المراقب الاقتصادي والاجتماعي، العدد الذي يغطي الربع الثالث من العام 2008، مصدر سابق، ص 22- 24.

(3) المراقب الاقتصادي والاجتماعي، العدد الذي يغطي الربع الرابع من العام 2008، مصدر سابق ص 21- 31.

القاعدة الضريبية وتحصيل الدفعات المتأخرة. أما الإيرادات الغير ضريبية فقد شهدت تراجعاً في بداية العام 2010، كما عكست إيرادات المقاصة أداءً اقتصادياً قوياً في الضفة الغربية، وبقي الحصار مفروضاً على قطاع غزة مما ساهم في ضعف تلك الإيرادات<sup>(1)</sup>.

ولقد تعرض الباحث إلى ميزانية السلطة الفلسطينية خلال العام 2012 والتي تم نشرها في أحد الصحف المحلية، والتي ذكرت بأن هناك أزمة مالية حقيقية في العام 2012 بسبب انخفاض المساعدات الخارجية واستمرار القيود الإسرائيلية، لكن هناك تحسن في جباية الإيرادات لتزيد بنسبة 17% عن العام 2011، وأن نسبة الإيرادات من الناتج المحلي الإجمالي ستبلغ 24%.

وهناك انخفاض في نسبة النفقات الجارية من الناتج المحلي عدا فاتورة الرواتب التي يتوقع أن ترتفع بما نسبته 6.8% في العام 2012 بسبب الزيادات السنوية والعلوات الدورية وغلاء المعيشة، كما انخفض صافي الإقراض والنفقات التطويرية وطراً تحسن على توزيع النفقات التحويلية. وفي النهاية؛ فإن الموازنة العامة أظهرت إيرادات صافية بقيمة 8,493 مليون شيكل\* إسرائيلي، في حين أن النفقات وصلت إلى 11,113 مليون شيكل، وهو ما يعني وجود عجز جاري على أساس نقدي بمبلغ 3,620 مليون شيكل، وعجز كلي على أساس الالتزام نحو 4,950 مليون شيكل<sup>(2)</sup>.

يستنتج الباحث مما سبق أن السلطة الفلسطينية تعتمد في نسبة كبيرة من مواردها المالية على إسرائيل والعالم الخارجي، وهو ما يعني أن هناك مشكلة كبيرة تعاني منها الموازنة الفلسطينية مفادها وقوع تلك النسبة من الموارد التي تعتمد عليها السلطة تحت المزاجية الإسرائيلية، وهو ما يؤثر سلباً على خزينة السلطة ومستوى إنفاقها العام في حالة تردي أوضاعها السياسية مع إسرائيل، ولا يقتصر الأمر على المزاجية الإسرائيلية فقط؛ بل إن هناك مزاجية أخرى تقع تحتها السلطة بسبب اعتمادها في مواردها الخارجية على المنح والمساعدات.

ويتضح أيضاً بأن هناك عوامل خارجية وأخرى داخلية تجعلنا نوجه انتقادات كثيرة للموازنة الفلسطينية، فمن أهم الأسباب الخارجية كما هو معروف الاحتلال الإسرائيلي والذي لن تنتهي ممارساته إلا بانتهاء وجوده على الأراضي الفلسطينية، هذا بالإضافة إلى الاتفاقيات الموقعة

---

(1) المراقب الاقتصادي والاجتماعي، العدد الذي يغطي الربع الأول من العام 2010، رام الله، ص 23 وما بعدها.  
\* الشيكال هو العملة الرسمية الإسرائيلية ويبلغ سعر صرف الدولار الرسمي المعتمد من قبل الحكومة 3.8 شيكل وقت إقرار الموازنة العامة الفلسطينية، وتحديدًا بعد انقضاء الربع الأول من عام 2012.

(2) غسان الخطيب، المحلق الاقتصادي الخاصة بصحيفة الحياة الجديدة - حياة وسوق، السنة الثانية، العدد 50 الصادر في الفترة من 15 نيسان 2012 - 21 نيسان 2012، ص 2.



التي ساهمت في تحجيم الاقتصاد الفلسطيني ونقص فعاليته ومن ثم ضعف موازنته العامة بدرجة كبيرة جداً. أما أهم المشاكل الداخلية التي تواجه الموازنة فهي ضعف الخبرة الفلسطينية وحدثة تجربتها، كما أن هناك مشاكل عدة ناتجة عن عدم الإصلاح السياسي، وعدم تفعيل دور المؤسسات والمنظمات الشعبية المهمشة والتي توصف في أحسن أحوالها بأنها غائبة أو مغيبة عن المشاركة الفعلية.

وهناك مشاكل أخرى متعددة في موازنات السلطة الفلسطينية أهمها أنها تعاني من عجز شبه دائم، وأن هذا العجز يشبه شبح الإفلاس الذي يطل برأسه ما بين سنة وأخرى على السلطة تحت ضغط الضعف المسيطر على طريقة إدارتها للأزمة، وتشكل النفقات الجارية نسبة كبيرة من ذلك العجز الأمر الذي يعطي صورة واضحة عن تزايد أعداد الموظفين والوزارات والنفقات الخاصة بشكل كبير، ويتحمل هذا الجزء معظم المشكلة في تحقيق العجز.

ثم يقود هذا العجز إلى انعدام تخصيص مبالغ للنفقات التطويرية أو تخصيص مشاريع استثمارية أو تنمية إلا في حالة تدفق مبالغ من المساعدات تعمل على تخفيف العجز أو تحويله إلى فائض، بمعنى أن المجتمع الفلسطيني لا يمكن تطويره وتنميته إلا بناءً على رغبة المانحين، وهو ما يقود إلى تردي الأوضاع وزيادتها سوءاً في ظل انعدام الأفق السياسي، خصوصاً وأن الفلسطينيين يعانون من نسبة فقر وبطالة ليست بالبسيطة كما ذكرنا في المبحث الأول من هذا الفصل.

وفي النهاية؛ يمكن النظر في الموازنة العامة والاطلاع على بندي الإيرادات المحلية والمساعدات، حيث أن الفرق بين الإيرادات المحلية والمساعدات الخارجية ولصالح من منهما يعتبر مقياساً مباشراً لمدى الاعتماد على الخارج، ويتضح من خلالهما بأن تلك الخارجية أكبر بكثير من الداخلية خصوصاً بعد العام 2000، وهو ما يعني الاعتماد الكامل على المنح والمساعدات من الدول المانحة ناهيك عن ما يتضمنه ذلك من مفاهيم وطنية وسيادية.

كما أن ما تعرضه أرقام الموازنات السابقة وخصوصاً الأخيرة منها لا يعكس إمكانية تحقيق أهداف فلسطينية تنموية واقتصادية إلا في حالة ضمان أن الإيرادات المحلية تغطي النفقات الجارية على الأقل، وهو ما يعني أن ولادة اقتصاد فلسطيني وطني ومستقل يصبح أمراً صعب المنال في ظل وجود نفس المعطيات السابقة أو استمرارها.

## المبحث الثالث: ميزان المدفوعات الفلسطيني (THE PALESTINIAN BALANCE OF PAYMENTS)

يعتبر ميزان المدفوعات بياناً إحصائياً يلخص بشكل منهجي ولفترة زمنية محددة المعاملات الاقتصادية للاقتصاد المحلي مع بقية اقتصاديات العالم، وهو يتضمن جميع المعاملات بين المقيمين وغير المقيمين بما يشمل السلع والخدمات والدخل والتحويلات والمساعدات<sup>(1)</sup>. ويكلمات أخرى؛ فإنه عبارة عن سجل شامل لجميع العمليات الدائنة والمدينة التي تتم بين دولة ما وباقي دول العام وذلك خلال فترة معينة من الزمن - عادة ما تكون سنة.

ونظراً لكون ميزان المدفوعات يعمل كحلقة وصل اقتصادية بين الدولة والعالم الخارجي؛ فإنه يمكن من خلاله الحصول على صورة واضحة وكافية تخبر عن قوة أو ضعف المركز العالمي للدولة بعد تحليل بنوده والوقوف على أسباب حدوثها، ويتضمن ميزان المدفوعات في هيكله خمسة بنود رئيسية هي: العمليات الجارية، والمعاملات من جانب واحد، وعمليات رأس المال، وجانب الذهب والنقد الأجنبي، وأخيراً عمليات السهو والخطأ، ويقصد بالعمليات من جانب واحد جميع الهبات والمساعدات والتعويضات التي تمنحها دولة لأخرى<sup>(2)</sup>.

يلاحظ من خلال ما سبق أن لميزان المدفوعات أهمية قصوى، حيث أنه يمس كافة الموازين التجارية، ويضم العديد من البنود التي تستخدم لمعرفة درجة ارتباط الاقتصاد الوطني باقتصاد العالم الخارجي، وهو البوصلة التي يمكن توجيه الاقتصاد الوطني ووضع السياسات الاقتصادية المستقبلية على أساسها.

كما يعتبر ميزان المدفوعات وما يضمنه من مؤشرات اقتصادية أحد السبل التي تسهم في تحليل الهيكل الإنتاجي، وقدرة الاقتصاد المحلي على توفير السلع وإنتاجها وتصديرها، وهو وسيلة تحقيق التوازن الاقتصادي الخارجي، ويساهم في تحقيق النمو الاقتصادي المطلوب من خلال الفرق بين الصادرات والواردات والتي تنعكس مباشرة على مستوى الادخار، هذا بالإضافة إلى احتوائه على بند المساعدات الخارجية موضوع الدراسة القائمة.

(1) International Monetary Fund, Balance Of payments textbook, Washington, USA, 1996, P 1.

(2) سامي خليل، الاقتصاد الدولي، دار النهضة العربية، القاهرة، 2005، ص 773.

## ميزان المدفوعات الفلسطيني:

### (THE PALESTINIAN BALANCE OF PAYMENTS):

يعرض الجدول التالي ميزان المدفوعات الفلسطيني في الفترة من 2000 حتى 2010 :

جدول رقم (3): ميزان المدفوعات الفلسطيني خلال الفترة من 2000 - 2010 ( مليون دولار)

السنة/البيان	الحساب الجاري (صافي)	السلع (صافي)	الخدمات (صافي)	الدخل (صافي)	التحويلات الجارية (صافي)	التدفقات من فلسطين	الحساب الرأسمالي (صافي)	الحساب المالي (صافي)	التغير في الأصول الاحتياطية
2000	- 912.3	-1769.7	-266.6	487.9	636.1	93.0	188.8	912.6	-91.0
2001	- 874.9	-1641.2	-486.3	319.1	933.5	66.7	215.5	688.3	16.3
2002	- 451.8	-1224.3	-496.8	218.4	1050.9	64.0	290.9	233.5	-14.5
2003	- 853.6	-1463.8	-320.4	244.1	686.5	190.2	289.1	786.8	-100.5
2004	- 1334	-1952.2	-326.5	224.5	720.7	124.3	659.6	689.7	-27.4
2005	-1020	-2235.6	-248.6	336.6	1127.9	89.3	386.1	686.3	25.7
2006	- 943.6	-2351.6	-275.1	404.5	1278.6	99.3	272.2	676.5	-22.3
2007	- 466.9	-2718.1	-382.4	538.0	2095.6	107.9	394.7	-91.8	-91.3
2008	530.3	-2941.9	-341.6	641.1	3172.7	115.5	390.8	-845.1	-533.8
2009	- 767	-3045	-396	547	2126	115.5	713	6	-47
2010	- 833	-3336	-401	758	2146	244	505	328	91

المصدر:

▪ سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي 2009، ص 108-109، التقرير السنوي 2010، ص 84.

ولمعرفة تفاصيل الجدول السابق ؛ فإنه سيتم تحليل بياناته اعتماداً على الترتيب الذي يظهره الجدول السابق كالتالي:

### أولاً: الحساب الجاري (THE CURRENT ACCOUNT):

يعتبر الحساب الجاري من أهم مكونات ميزان المدفوعات نظراً لاحتوائه على عدة بنود وهي صافي السلع وصافي الخدمات والدخل والتحويلات الجارية\*، بمعنى أنه يشكل النقل الرئيسي في ميزان المدفوعات، هذا بالإضافة إلى اعتماد حجم الدخل القومي وهيكله على نتائجه، كما أن عجزه يرتبط بالتبعية بعجز البنود المكونة له. يشار إلى أنه يتم تمويل العجز في الحساب الجاري من خلال الحساب الرأسمالي والمالي.

\* يضم الحساب الجاري نوعين من الموازين وهما الميزان التجاري الذي يضم الصادرات والواردات فيما يعرف بالتجارة المنظورة، وميزان الخدمات الذي يشمل النقل والتأمين والسياحة وغيرها فيما يعرف بالتجارة الغير منظورة، ووفق الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني فإن الحساب الجاري يشمل السلع والخدمات والدخل والتحويلات الجارية. انظر كتاب فلسطين الإحصائي السنوي 2011 الصادر عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في شهر ديسمبر 2011، ص 207.

ويتضح من الجدول رقم (3) بأن هناك عجزاً مستمراً في الحساب الجاري الفلسطيني باستثناء العام 2008، وعلى الرغم من كونه سالباً في معظم الفترة؛ إلا أنه يمكن ملاحظة أنه كان متناقصاً في درجة السلبية حتى العام 2002، ثم ازداد سلبية خلال عامي 2003 و 2004، ثم أخذ بعد ذلك يسير في طريق إيجابي حتى العام 2008 الذي شهد تغيراً جذرياً إيجابياً بتسجيله فائضاً بقيمة 530 مليون دولار، ثم سلك طريقاً سلبياً حتى نهاية الفترة. وللوقوف على تحليل تلك الأرقام وأسبابها يجب التعرف على التغيرات التي طرأت على البنود المكونة للحساب الجاري وهي كالتالي:

#### أ- صافي السلع ( الميزان التجاري ) (TRADE BALANCE):

يقصد بالميزان التجاري ذلك الميزان الذي يتعلق بتجارة السلع من صادرات وواردات خلال الفترة الزمنية التي تكون محل الحساب، وتتم عن طريق الفرق بين قيمة الصادرات وقيمة الواردات المنظورة فقط، ويتم تمويله من خلال التحويلات الجارية ( المنح والمساعدات الخارجية ) للقطاعين العام والخاص، وصافي الدخل ( تعويضات العاملين وعوائد الاستثمار ) المحول من الخارج أيضاً.

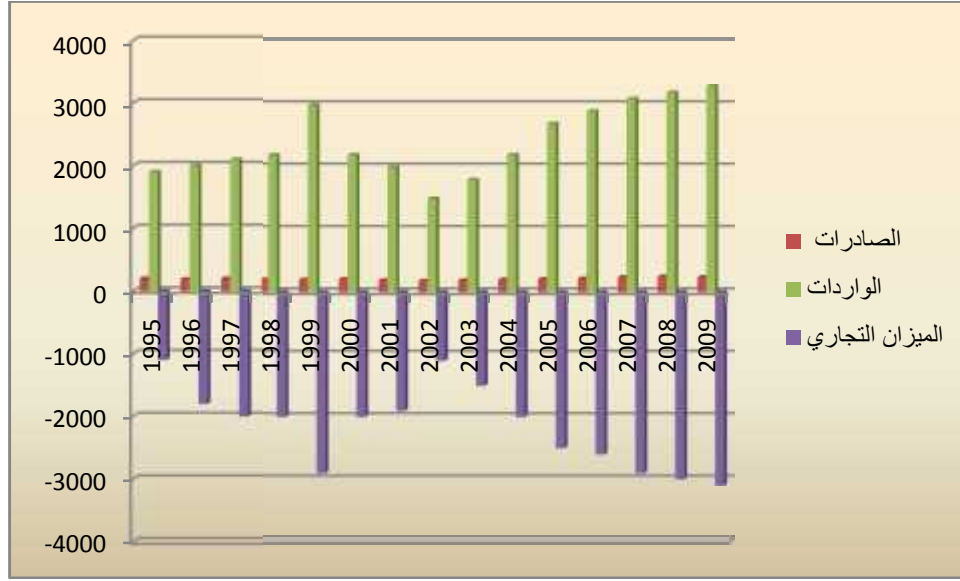
وبالعودة إلى السنوات الثلاث التي سبقت تلك المذكورة في الجدول رقم (3) بقليل، وتحديدًا السنوات ما بين عامي 1995 حتى العام 1997؛ فإننا نجد أن الميزان التجاري كان قد بلغ - 1178 مليون دولار في العام 1995<sup>(1)</sup>، و - 1673.7 مليون دولار في العام 1996<sup>(2)</sup>، و - 1775.2 مليون دولار في العام 1997<sup>(3)</sup>، وبملاحظة ذلك مع ما يعرضه الجدول رقم (3)؛ فإننا نجد أن الميزان التجاري كان في عجز مستمر ومزمن، وهو ما يعني ارتفاع نسبة الواردات إلى الصادرات وصعوبة تغطية الثانية للأولى، ويلاحظ أنه كان متناقصاً في السنوات الأربع الأولى التي يعرضها الجدول، إلا أنه أخذ يتزايد بعد ذلك بشكل كبير ومتسارع حيث يظهر أن نسبة الزيادة بين عامي 2002 و 2010 تتجاوز نسبة 70%. ويوضح الشكل البياني التالي تطور حركة الصادرات والواردات الفلسطينية والميزان السلعي في الفترة من 1995 - 2010.

(1) سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي لعام 1996، ص 105.

(2) سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي لعام 1998، ص 107.

(3) سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي لعام 1998، مصدر سابق، ص 107.

شكل رقم (4): قيمة الصادرات والواردات السلعية وصافي الميزان السلعي 1995-2009 مليون دولار



من إعداد الباحث بالرجوع إلى: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كتاب فلسطين الإحصائي السنوي 2011،

ص 201.

ويتضح من الرسم البياني ارتفاع قيمة الواردات بداية حتى العام 1999؛ ثم تراجعت بعد ذلك بشكل قوي في الفترة التي تلت العام 2000 عاكسة فرقا واضحا بين العام 2000 والأعوام الثلاثة التي تليه، ثم أخذت قيمة إجمالي الواردات بالارتفاع حتى نهاية الفترة.

إن معدل الزيادة في الواردات الفلسطينية أكبر بكثير منه في الصادرات، فمجموع إجمالي قيم الصادرات الفلسطينية في الفترة من 1995 حتى عام 2009 تصل إلى 5,699,434 مليون دولار، في حين أن مجموع قيم الواردات تصل إلى 37,178,021 مليون دولار خلال نفس الفترة، وهو ما يعكس الفرق الكبير بين الصادرات والواردات حيث تبلغ الواردات ضعف الصادرات بحوالي ست مرات\*.

ويتضح من الرسم أيضاً بأن هناك ارتفاع مطرد في قيمة الواردات من السلع والخدمات إلى أراضي السلطة الفلسطينية مقابل بقاء الصادرات الفلسطينية ضمن مستوى واحد تقريباً، وهو ما يقودنا إلى القول بأن هناك صعوبة في تحقيق التوازن في الميزان التجاري بسبب ضعف الصادرات وارتفاع فاتورة الواردات.

\* الأرقام من جمع الباحث بناء على معطيات جدول إجمالي قيمة الواردات والصادرات السلعية في الأراضي الفلسطينية في الفترة من 1995-2009 في كتاب الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، إحصاءات التجارة الخارجية المرصودة - السلع والخدمات 2009-نتائج أساسية، مارس 2011، ص 39.

إن الطرح السابق يعطي فكرة واضحة أنه لم تكن هناك سياسة اقتصادية حكيمة تقيد الواردات وتمنع تزايدها خلال بداية عهد السلطة الفلسطينية حتى العام 1999، كما أن تلك الفترة شهدت انفراجاً جزئياً في فتح المعابر والحدود أعقبت تقييداً تاريخياً للاستيراد مع تقييد للتصدير من قبل سلطات الاحتلال مما فاقم من عجز الميزان التجاري\*، كما أن تذبذب الصادرات الفلسطينية يظهر بوضوح أن هناك ضعفاً في بنية الصادرات وعجزاً في السوق المحلية كونها لا تستطيع تلبية حاجات المواطنين.

أما الفترة التي تلت العام 2000؛ فقد شهدت اضطرابات عديدة كان أهمها انتفاضة الأقصى في العام المذكور، وقد ترافق معها وخلال السنتين التي تلتها انخفاض الواردات بشكل كبير بفعل الإغلاق المستمر للأراضي الفلسطينية خصوصاً مع العالم الخارجي، وفقد الاقتصاد الفلسطيني خلال هذه الفترة عنصر التجارة التي لا يمكن ضمانها من حيث المعابر والحدود بالإضافة إلى حركة المنتجات والأفراد.

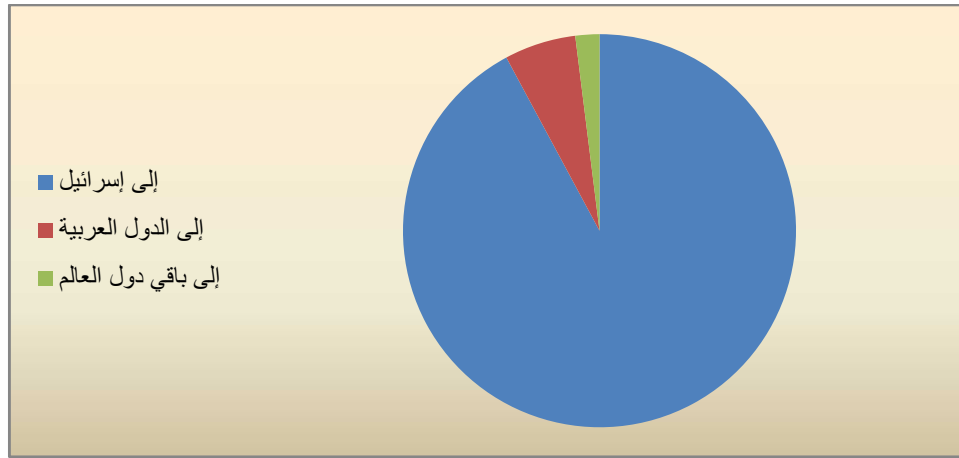
أما خلال الفترة التي تلت العام 2002؛ فقد شهدت بعض الهدوء النسبي والانفراج الجزئي، مع الإشارة إلى أنها كانت مرتبطة في كل الأحوال بالتطورات المتعلقة بالسياسة والأمن في إسرائيل، وظل الاقتصاد الفلسطيني يعاني من اختلالات هيكلية وأقل ما يوصف به أنه تابع وعاجز عن إحراز أي تقدم، كما يلاحظ في المجتمع الفلسطيني أن الباب مفتوح على مصراعيه أمام الواردات الاستهلاكية التي تعتبر بدون قيمة للاقتصاد الوطني، في حين أن القيود تفرض بشكل قوي وعنيف على السلع الرأسمالية أو الإنتاجية والتي تؤدي في نهاية المطاف إلى تدفق الدخل وزيادة التكوين الرأسمالي. ويزداد الأمر سوءاً عند معرفة أن إسرائيل هي الشريك الاقتصادي الأول للأراضي الفلسطينية، وهو ما يعني أن التصدير الفلسطيني إما أن يكون إلى إسرائيل أو لا تصدير في ظل استمرار الوضع الراهن المتمثل في تحكم إسرائيل بالمعابر والحدود.

وتتضح هيمنة إسرائيل على الصادرات الفلسطينية من خلال إحصائيات صادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ذكرت بأن قيمة الصادرات الفلسطينية خلال عام 1999 مثلاً بلغت ما قيمته 372 مليون دولار، كان نصيب إسرائيل منها نحو 360 مليون دولار، في حين أن قيمة ما تم تصديره إلى الدول العربية حوالي 10 مليون دولار، وقيمة ما تم تصديره إلى باقي دول العالم 2 مليون دولار<sup>(1)</sup>.

\* انظر دراسة جابر أبو جامع، أداء التجارة الخارجية الفلسطينية المنظورة مقارنة بكل من مصر والأردن وسوريا للفترة من 1968-2000، مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الإنسانية)، المجلد الثالث عشر، العدد الثاني، يونيو 2005، ص 59-75.  
(1) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، فلسطين في أرقام 2003، أيار 2004، ص 40.

وخلال العام 2003؛ كانت قيمة الصادرات الفلسطينية 280 مليون دولار أمريكي كان نصيب إسرائيل منها 256 مليون دولار، ونصيب الدول العربية 15 مليون دولار ونصيب باقي دول العالم 9 مليون دولار<sup>(1)</sup>، وبالانتقال إلى عام 2008؛ فإن قيمة الصادرات الفلسطينية وصلت إلى 558 مليون دولار، كان قيمة ما تم تصديره إلى إسرائيل منها 499 مليون دولار، وقيمة ما تم تصديره إلى الدول العربية 46 مليون دولار، وقيمة ما تم تصديره إلى باقي دول العالم 13 مليون دولار<sup>(2)</sup>. ويمكن توضيح مجموع القيم خلال نفس الأعوام المذكورة وهيمنة إسرائيل على الصادرات الفلسطينية من خلال القطاع الدائري التالي:

شكل رقم (5): نصيب الجهات المصدر إليها حسب أعوام 1999 و2003 و2008 بالمليون دولار



من إعداد الباحث بالرجوع إلى: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، فلسطين في أرقام، إصدارات مختلفة.

ولقد ظل العجز التجاري في الأراضي الفلسطينية خلال الفترة من عام 1999 حتى عام 2004 عند مستوى يبلغ نحو 64% من الناتج المحلي الإجمالي، وسجل انخفاضاً طفيفاً من 2,7 مليار دولار ليصل إلى 2,6 مليار دولار في عام 2004، ومع سوء القدرة الإنتاجية وضعفها يصعب توقع التحسن في العجز الداخلي والخارجي، فالفلسطينيون مجبرون على قلة الإنتاجية وزيادة الاعتماد على الواردات، وهو ما يعني زيادة التحول نحو الاستهلاك والبعد عن الاستثمار، حيث انخفضت حصة الاستثمار الإجمالي في الناتج المحلي الإجمالي من 43% في عام 1999 إلى 27% في عام 2004، وهو ما يعني تقييد الإنتاج<sup>(3)</sup>.

وكنتيجة للسياسة التي تتبعها إسرائيل من حصار وإغلاق، والقيود التي تفرضها على حركة النقل؛ فقد ظهر الأثر السلبي على التجارة الفلسطينية، حيث كانت الصادرات في عام 2007 أقل بمقدار الثلث عما كانت عليه قبل ثماني سنوات، بينما زادت الواردات بنسبة 4%، وارتفع

(1) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، فلسطين في أرقام 2007، مايو 2008، ص 48.

(2) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، فلسطين في أرقام 2009، مايو 2010، ص 45.

(3) الأكتناد، تقرير رقم UNCTAD/GDS/APP/2006/1، ص 40.

العجز التجاري الفلسطيني مع إسرائيل بمقدار الخمس بين عامي 1999 و2007 ليصل إلى ما قيمته 2.1 مليار دولار مشكلاً ما نسبته 40% من الناتج المحلي الإجمالي و90% من مجموع التحويلات الجارية الصافية والتي معظمها أموال مقدمة من الدول المانحة<sup>(1)</sup>.

ويتضح أيضاً بأن العجز في الميزان التجاري عيب مميز للتجارة الخارجية الفلسطينية، ولم يطرأ عليه أي تحسّن خلال فترة السلطة الفلسطينية بكاملها، وهو ما يعطي دلالات واضحة على أن هناك خلل كبير في هيكل الاقتصاد الفلسطيني والاتفاقيات التي تحكم عمله، ويرجع جزء ليس بالبسيط من هذه المشكلة إلى إسرائيل التي تسيطر على المعابر وتتحكم فيما يدخل إلى الأراضي الفلسطينية وما يخرج منها بالشكل الذي تراه مناسباً.

هذا بالإضافة إلى ارتفاع تكاليف الشحن، والقيود المفروضة على حرية الحركة، ومحدودية الوصول إلى الأسواق العالمية، والمستويات المنخفضة من الاستثمار والإنتاجية مما ساهم في خلق معوقات أمام الصادرات الفلسطينية، وهو ما يعني في نهاية الأمر أن التجارة في الأراضي الفلسطينية مهيمن عليها من قبل إسرائيل، وهي توصف دائماً بتجارة داخلية، ولا يتم وصفها بتجارة خارجية إلا في حال سماح إسرائيل لها بذلك. والطرح السابق إجمالاً يقول بأن أول وأهم مكون للحساب الجاري ذو تأثير سلبي على أدائه.

## ب- الخدمات (SERVICES):

وهو البند الذي يضم الخدمات المصدرة بالإضافة إلى خدمات النقل والسفر والاتصالات والإنشاءات وغيرها، ولقد وصلت قيمة هذا البند إلى 100 مليون دولار ثم -112.1 مليون دولار ثم 7.5 مليون دولار خلال الأعوام 1995 و1996 و1997 على التوالي<sup>(2)</sup>، ويتضح من خلال الجدول رقم (3) بأن هناك تدهوراً متزايداً حتى العام 2002، ثم قلت حدة هذا التدهور في العام 2003، واتخذ بعد ذلك اتجاهاً سلبياً حتى نهاية الفترة.

ويعتبر الاقتصاد الفلسطيني اقتصاداً خدمياً، حيث بينت نتائج العام 2002 أنه ساهم بما قيمته 877,2 مليون دولار مسجلاً أعلى قيمة مشاركة في الناتج المحلي الإجمالي، وكذلك خلال العام 2010 حيث سجل ما نسبته 20.9%، كما بينت نتائج العام 2008 أن أكثر من ثلث العاملين في الأراضي الفلسطينية يعملون في قطاع الخدمات، في حين أن عدد العاملين في هذا

(1) الأكتاد، تقرير رقم UNCTAD/PRESS/PR/2008/22، ص 3.

(2) التقريران السنويان لسلطة النقد الفلسطينية لعامي 1996 و1998، مصدران سابقان، ص 105 و107 عل التوالي.



القطاع بلغ حوالي 271 ألف عامل خلال العام 2010<sup>(1)</sup>، وتشير هذه الإحصائيات إلى أهمية هذا القطاع في الاقتصاد الفلسطيني من حيث مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي واستيعابه لعدد كبير من العمالة الفلسطينية.

وبما أن جزءاً من هذا البند يعتمد على التصدير؛ فإن ارتفاع نسبة الصادرات أو انخفاضها يؤثر عليه مباشرة، كما أن زيادة البطالة تنعكس بالزيادة على العمالة في هذا القطاع، ويظهر هذا البند أيضاً سالباً خلال كل الفترة التي يعرضها الجدول رقم (3)، وهو ما يعني بأن المكون الثاني للحساب الجاري ذو تأثير سلبي عليه أيضاً كسابقه.

### ج- الدخل (INCOME):

وهو البند الذي يضم المقبوضات، وتعويضات العاملين من الخارج، والمدفوعات، ودخل الاستثمارات الفلسطينية في الخارج. ويظهر من خلال الجدول رقم (3) أنه كان متناقصاً بعد العام 2000 ثم ارتفع في العام 2003. وبما أنه دخل - بمعنى تدفق نقدي إلى داخل الأراضي الفلسطينية؛ فإن له أهمية في تمويل العجز المتحقق، إلا أنه فشل في ذلك بسبب كونه متناقصاً في بداية الفترة، وعندما ارتفع في العام 2003 كان هذا الارتفاع نحو 26 مليون دولار تقريباً، ولم يستطع تغطية العجز المكون من مبالغ ضخمة في البنود الأخرى المشتركة معه في الحساب الجاري.

### د- التحويلات الجارية (CURRENT TRANSFER):

تضم جميع التدفقات إلى فلسطين بما فيها المنح والمساعدات المقدمة للقطاعين العام والخاص مطروحاً من مجموع كل ما سبق التدفقات من الأراضي الفلسطينية، ويفترض أن يلعب هذا البند دوراً هاماً في تخفيف حدة العجز في الحساب الجاري، ويتضح من الجدول رقم (3) أنه كان متزايداً بشكل كبير منذ بداية الفترة حتى العام 2002 ثم انخفض بشدة في العام 2003، ثم عاود الارتفاع في عام 2004، وبقي يزداد حتى العام 2008 حيث بدأ بالتراجع، ولم يتحقق الهدف المرجو منه بسبب استمرار سلبية الحساب الجاري، ونظراً لاعتماد هذا البند على المساعدات فإنه سيتم مناقشته في الفصل الرابع من هذه الدراسة.

(1) إحصائيات هذه الفقرة منقولة عن:

- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، فلسطين في أرقام 2006، مايو 2007، الجدول ص 48.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، فلسطين في أرقام 2008، مايو 2009، ص 18.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، أداء الاقتصاد الفلسطيني 2010، مايو 2011، ص 36.

## ثانياً: الحساب الرأسمالي والمالي

### (CAPITAL AND FINANCIAL ACCOUNT):

يقصد بالحساب الرأسمالي الحساب الذي يتكون من الأموال والأصول المستثمرة في الأعمال التجارية من قبل أصحابها أو المساهمين بما في ذلك الأرباح، بمعنى أنه القيمة الصافية للأعمال التجارية في فترة معينة. ويدخل ضمن هذا البند المنح التي تتلقاها الحكومة بقطاعها العام أو القطاع الخاص، والمؤسسات الأهلية والتي تخصص لأغراض رأسمالية كالاستثمار في البنية التحتية مثلاً، وهو ما يعني بشكل أو بآخر أنه مرتبط بمبالغ المساعدات التي تصل إلى الأراضي الفلسطينية، ويلاحظ من خلال الجدول رقم (3) بأن هذا البند كان متزايداً حتى العام 2002، ثم تراجع بقدر بسيط في العام 2003 بما يتناسب مع حجم المساعدات الخارجية المحوِّلة من الخارج للأراضي الفلسطينية.

أما الحساب المالي فهو الحساب الذي يضم الاستثمار بأنواعه المباشرة وغير المباشرة والتغيرات الطارئة عليه، واستثمار الحافطة\*، والأصول الاحتياطية\*\*، ويظهر الجدول بأن الحساب المالي لميزان المدفوعات الفلسطيني شهد تناقصاً مستمراً حتى العام 2002 ثم ارتفاعاً خلال العام 2003، وقد استخدم الحساب المالي والرأسمالي في تمويل العجز الناتج عن الحساب الجاري بما يشمل من بنود.

---

\* هي الاستثمارات التي تشمل المعاملات في سندات الملكية وسندات الدين، وأدوات السوق النقدي، والمشتقات المالية.

\*\* هي الأصول التي تكون خاضعة لسيطرة السلطة النقدية، ويكون بإمكان السلطة النقدية الوصول إليها بسهولة لأغراض ميزان المدفوعات خلال إشعار قصير، ويجب أن تكون مرتبطة بعملة قابلة للتحويل.

## الفصل الثالث

### المساعدات الخارجية في الأراضي الفلسطينية

- المبحث الأول: مقدمات أساسية عن المساعدات
- المبحث الثاني: مصادر المساعدات وتطور حجمها الفعلي
- المبحث الثالث: عيوب المساعدات المقدمة للسلطة الفلسطينية

## تمهيد:

لقد كانت المساعدات أحد الحوافز الهامة التي عززت بقاء اتفاقية أوسلو بين الفلسطينيين والإسرائيليين من خلال المؤتمرات التي أقيمت لهذا الغرض قبل وبعد قيام السلطة الفلسطينية، وهي التي ساهمت في تمويل نفقات السلطة الفلسطينية على مدار السنوات التي تلت إنشائها لتحقيق الهدف المعلن والقاضي بتنمية المجتمع الفلسطيني، وهو ما كان له أكبر الأثر على السلطة الفلسطينية ومجتمعها المدني.

ولكن المساعدات لم تهدف إلى تحقيق السلام وتنمية الأراضي الفلسطينية فقط؛ بل كانت أيضاً مسؤولة عن العديد من الآثار طويلة المدى داخل المجتمع المدني الفلسطيني، وكان هناك ثلاثة أطراف تؤثر وتتأثر بالمساعدات الخارجية هم الاحتلال الإسرائيلي والدول المانحة والسلطة الفلسطينية، ولقد كان لكل منهم دور سيكشف عنه لاحقاً، ولكن يمكن القول بداية بأن الاحتلال الإسرائيلي لعب الدور الأكثر سلبية بين تلك الأطراف، كما أن سياسات المانحين إزاء التعامل مع إسرائيل لم تتغير في الوقت الذي زادت فيه إسرائيل من تدمير المشاريع التي مولها المانحون وأشرفوا على تنفيذها، كما أن الفلسطينيين فقدوا الكثير من آمالهم وطموحاتهم في السلام والتي تزامنت مع فقد سيادتهم تدريجياً.

ولقد اتصفت مبالغ المساعدات بتذبذبات كبيرة ارتفاعاً وانخفاضاً، وكان هناك فروقات بين الالتزام والصرف الفعلي، وعلى الرغم من إقرارنا بالهدف السياسي والاقتصادي للمساعدات الخارجية في الفصل الأول؛ إلا أنه يظهر وكأن بشاعة الهدف السياسي والاقتصادي أخذت أشكالاً مختلفة داخل الأراضي الفلسطينية، فأكبر الداعمين للسلطة الفلسطينية على مدار وجودها هما الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة في الوقت الذي كانت فيه الولايات المتحدة - ولا تزال - الداعم الأكبر لإسرائيل بالإضافة إلى دول كبيرة في الاتحاد الأوروبي، ولكن تظهر هنا ضرورة مراعاة الفروق في قوة العلاقة والنفوذ بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وهو الأمر الذي جعل كل من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي على ما يبدو يأخذون مصالحهم ومصالح إسرائيل ضمن الاعتبارات الأولى خلال تقديمهم المساعدات الخارجية المقدمة للسلطة الفلسطينية، وربما ترافق مع ذلك تجاهل أو وضع مصالح الفلسطينيين ضمن الاعتبارات الأخرى التي قد لا ترى النور.

يناقش هذا الفصل جوانب هامة من الدراسة، فالمبحث الأول يدرس مقدمات أساسية عن المساعدات، أما المبحث الثاني فيناقش مصادر المساعدات وتطور حجمها الفعلي، ويتعرض المبحث الثالث لأهم عيوب المساعدات الخارجية الغير اقتصادية داخل الأراضي الفلسطينية.

## المبحث الأول: مقدمات أساسية عن المساعدات (BASIC INTRODUCTIONS ABOUT AID)

لقد شكلت المساعدات مصدراً هاماً وداعماً للفلسطينيين منذ نكبتهم الأولى، حيث كانت المساعدات المالية التي تقدمها الحكومات المختلفة إضافة إلى القروض والمساعدات العربية والتبرعات والهبات المقدمة من الحكومات والشعوب أحد الموارد الهامة للصندوق القومي الفلسطيني المنشأ بهدف تمويل أعمال المنظمة في أماكن تواجدتها<sup>(1)</sup>.

ومنذ وصول السلطة إلى الأراضي الفلسطينية، بدأ عقد المؤتمرات وبدأت معها المساعدات تتدفق على الأراضي الفلسطينية، وأصبح المجتمع الفلسطيني معتمداً على المساعدات بشكل رئيسي بسبب عدم تنفيذ إسرائيل للاتفاقيات الموقعة، وانخفاض عدد العاملين الفلسطينيين فيها، وتحكمها بالصادرات والواردات، وتوقف التحويلات الفلسطينية في الخارج بعد عام 1991<sup>(2)</sup>.

وقد التزم المجتمع الدولي بدرجات متفاوتة بدعم الفلسطينيين، وتطور حجم تلك المساعدات الخارجية بشكل واضح حيث زاد مجموعها عن 12 مليار دولار خلال الفترة من 1995 حتى 2010\*، ولا شك في أن هذا الرقم يجعلنا نتساءل بشكل أو بآخر عن نوعية تلك المساعدات، وهيكلها وآلياتها والآثار التي أحدثتها في المجتمع الفلسطيني، وغير ذلك من القضايا الهامة، وهو ما سيجيب عليه المبحث الحالي.

أولاً: مفهوم المساعدات حسب الدراسة القائمة:

### (THE CONCEPT OF AID ACCORDING TO THIS STUDY):

توجد في الأراضي الفلسطينية العديد من المؤسسات التي تتلقي مساعدات خارجية من أهمها وكالة تشغيل وغوث اللاجئين الفلسطينيين التابعة للأمم المتحدة، وهناك أيضاً المنظمات الغير الحكومية بالإضافة إلى السلطة الفلسطينية، ولقد وجبت الإشارة في هذا الصدد إلى أن هذه الدراسة معنية بما تم تحويله من مساعدات خارجية لصالح السلطة الوطنية الفلسطينية ممثلة بهيئاتها ومؤسساتها الرسمية، وهذا عائد إلى سبب واحد فقط هو استحواذ السلطة ومؤسساتها الرسمية على ما نسبته 87% من المساعدات الخارجية، في حين أن قطاع المؤسسات الأهلية يتلقى ما نسبته 8%، وحصلت الأثروا على ما نسبته 5% من هذه المساعدات<sup>(3)</sup>، وهو ما يعني

(1) النظام الأساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية، الباب الرابع - أحكام عامة، المادة 25.

(2) جميل هلال، الاستقطاب في الحقل السياسي الفلسطيني:

Journal of Palestine Studies 155, vol. XXXIX, no. 3 (Spring 2010), pp. 24-39.

\* تم جمع المبالغ المقدمة كمساعدات خارجية خلال الفترة المذكورة بناء على تقارير مختلفة لسلطة النقد الفلسطينية.

(3) ماس، نحو توظيف أنجع للمساعدات الخارجية المقدمة للشعب الفلسطيني، 2005، ص ix.

أن الكم الأكبر يذهب لصالح السلطة الفلسطينية ومؤسساتها الرسمية ويقع عليها هدف تحقيق النمو المرجو من تلك المساعدات.

وبناء على ما سبق؛ يمكننا تعريف المساعدات الخارجية تبعاً للدراسة القائمة بقولنا أن: المساعدات الخارجية هي الموارد التي يتم تحويلها من أي دولة خارجية لصالح الاقتصاد الفلسطيني ممثلاً بالسلطة الفلسطينية ومؤسساتها الرسمية بغرض تحقيق هدف سياسي أو تنموي أو اجتماعي أو اقتصادي، ويشمل ذلك جميع أنواع المعونات دون استثناء.

### ثانياً: نظرة تاريخية لمؤتمرات الدول المانحة

#### (HISTORICAL PERSPECTIVE FOR DONOR'S CONFRONCES):

في عام 1993؛ تم التوقيع على اتفاقية أوسلو التي شكلت المساعدات الخارجية جزءاً داعمًا لتوقيعها، وكان من أهم أهدافها دعم السلام وتمويل التنمية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وقد تعهدت الدول المانحة - والتي سيتم الإتيان على تفصيلها لاحقاً - بتوفير مبالغ طائلة لتمويل عملية التحول الاقتصادي والاجتماعي في الأراضي الفلسطينية بما يشمل تأهيل البنية التحتية وتأسيس سلطة الحكم الذاتي وتشجيع القطاع الخاص وإرساء دعائم التنمية، وقام البنك الدولي بالاتفاق مع الجهات المانحة بصياغة برنامج للمساعدات الطارئة ينفذ تحت إشرافه، كما تم تأسيس المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار ( بكدار ) كقناة فلسطينية تعمل تحت إشراف البنك الدولي.

وعندما أنشئت وزارات وأجهزة السلطة الفلسطينية؛ نقلت مهمة تنسيق المساعدات الخارجية الثنائية واستلامها إلى وزارة التخطيط والتعاون الدولي، وبقي ( بكدار ) كمنسق للمساعدات الخارجية المتعددة الأطراف، والإشراف على المشاريع الممولة من البنك الدولي، كما كان هناك جهات أخرى تتلقى مساعدات في الأراضي الفلسطينية وفقاً لأولويات المانح والمتلقي من أمثال المؤسسات والأجهزة التابعة للسلطة والمنظمات الغير حكومية، ولم يعد برنامج المساعدات الطارئة إطاراً مرجعياً وحيداً<sup>(1)</sup>.

وقد عقد الاجتماع الأول للدول المانحة في ديسمبر 1993 والتي ظهرت فيه محاولات تقييم الاستثمارات التي يحتاجها الاقتصاد الفلسطيني بصورة عاجلة، وقدم خلال الاجتماع برنامج المساعدات الطارئة، وقد حجم الاستثمارات في تلك الفترة بحوالي 1,2 بليون دولار موزعة بين

(1) السلطة الفلسطينية، التقرير الاقتصادي الفلسطيني 1996، المركز الوطني للدراسات الاقتصادية، ص 10.

قطاعات مختلفة هامة من بينها البنية التحتية، ودعم القطاع الخاص، وتأسيس إدارة الحكم المحلي والمساعدات الفنية، وقد حقق هذا البرنامج نجاحاً معقولاً.

وعقد الاجتماع الثاني في باريس في أكتوبر من العام 1995، وطلب البنك الدولي خلال هذا الاجتماع تحضير ورقة يتم فيها دمج البرنامج الاستثماري للسلطة مع السياسة المالية والاقتصادية الكلية ليتم تقديمها إلى مؤتمر تقديم المساعدات للشعب الفلسطيني المنعقد في باريس أيضاً في 1996، وقد تم إنجاز ذلك بالفعل حيث أعد البنك وصندوق النقد الدوليين مسودة السياسات المقترحة للتنمية في الفترة من 1996-1998، وتم إعداد الورقة الثانية من قبل السلطة الفلسطينية بعنوان استراتيجية التنمية في فلسطين لنفس الفترة، وقد بلغت قيمة الاستثمارات حوالي 1,32 بليون دولار. وخلال عام 1997؛ أعدت السلطة الفلسطينية برنامجاً بالتنسيق مع البنك الدولي والدول المانحة والأمم المتحدة، وقدرت حجم الاستثمارات فيه بحوالي 845 مليون دولار، وخلال الفترة من 1998 حتى عام 2000؛ أعدت السلطة الفلسطينية أيضاً خطة تنموية بمشاركة جميع الوزارات في كافة مراحل الخطة، وقدر البرنامج الاستثماري لهذه الخطة بحوالي 3 مليار دولار<sup>(1)</sup>.

وعقد مؤتمر آخر للدول المانحة خلال الفترة من 24-25/4/2002 بغرض مناقشة آلية تقديم الدعم للسلطة الفلسطينية، وقررت الدول المانحة خلال هذا المؤتمر تقديم 1,2 مليار دولار<sup>(2)</sup>، وخلال العام 2003؛ عقد في روما مؤتمر للمانحين شاركت فيه دول ومؤسسات دولية متعددة، وبحث المؤتمر خطة الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في فلسطين تضمنت الحاجات العاجلة للتمويل لعام 2004 وقدرت بحوالي 1,2 مليار دولار، وشملت تلك المبالغ تغطية عدة قطاعات حيوية في الأراضي الفلسطينية، هذا بالإضافة إلى أن المؤتمر أقر بإنشاء صندوق خاص لدعم ميزانية السلطة الفلسطينية<sup>(3)</sup>.

---

(1) سميح العبد، تجربة التخطيط في فلسطين، التخطيط الاقتصادي في فلسطين (معطيات - ملاحظات - وجهات نظر)، برنامج دراسات التنمية بجامعة بيرزيت والإدارة العامة للتنمية البشرية بوزارة التخطيط، سلسلة التخطيط من أجل التنمية، العدد الأول، 1998، ص 7 وما بعدها.

(2) سناء يوسف، دور الشباب الفلسطيني في رسم السياسات داخل المؤسسات الشبابية وأثره على التنمية - متطوعو المؤسسات الشريكة لمركز بيسان للبحوث والإنماء نموذجاً 2007 - 2000، رسالة ماجستير في التخطيط والتنمية السياسية، جامعة النجاح، نابلس، 2009، ص 56.

(3) الأمانة العاملة لجامعة الدول العربية وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2004، ص 4.

كما عقد في النرويج مؤتمر آخر للمانحين خلال العام 2004 تقدمت السلطة خلاله بطلب 4,5 مليار دولار لمدة 3 سنوات بداية من العام 2005<sup>(1)</sup>، وفي نفس العام أيضاً؛ عقد اجتماع لندن حول دعم السلطة الفلسطينية بمشاركة 25 دولة، والعديد من المؤسسات الدولية الأخرى، وقد أسفر المؤتمر عن التزام هذه الدول وتلك المؤسسات بتسديد مساعداتها للسلطة لنفس العام<sup>(2)</sup>.

وعقدت الدول المصنعة الثمانية مؤتمراً خلال عام 2005 في اسكتلندا، وقررت تلك الدول تخصيص مبلغ 2 - 3 مليار دولار سنوياً لدعم السلطة الفلسطينية خلال الفترة التي تمتد لثلاث سنوات متتالية<sup>(3)</sup>، كما قام الأوروبيون بإيقاف دعمهم الخارجي خلال العام 2006 كرد فعل على فوز حركة حماس في الانتخابات، وقاموا بتشكيل آلية مؤقتة لتقديم المساعدات دون المرور عبر خزانة السلطة التي تسيطر عليها حكومة فلسطينية بقيادة حركة حماس. وقد غطت المساعدات في تلك الفترة نواذ محددة تمثلت بالمستلزمات الأساسية والمرافق العامة وحاجات الطبقات الفقيرة. وفي شباط من العام 2008 وبعد تشكيل حكومة الطوارئ التي أعقبت الاقتتال الداخلي الفلسطيني، تم التحول إلى آلية أخرى أطلق عليها (بيغاس) لتتيح نقل المساعدات الخارجية إلى الفلسطينيين بما يتماشى مع أولويات خطط الإصلاح والتنمية الفلسطينية<sup>(4)</sup>.

أما خلال العام 2007 - وتحديداً في اليوم السابع والعشرين من نوفمبر؛ فقد عقد مؤتمر أنابوليس في الولايات المتحدة الأمريكية والذي كان يهدف إلى إقامة دولة فلسطينية إلى جانب أخرى إسرائيلية قبل نهاية ولاية الرئيس الأمريكي بوش، وقد رحب الاتحاد الأوروبي بالمؤتمر واقترح عقد اجتماع في باريس في شهر ديسمبر من نفس العام لتقديم المساعدات المالية للدولة الفلسطينية المنوي إقامتها، وقد حدث ذلك فعلاً حيث تعهدت 87 دولة وهيئة دولية خلال مؤتمر المانحين الذي عقد في باريس بتاريخ 2007/12/17 بتقديم مبلغ يصل إلى 7,4 مليار دولار لفترة تمتد على ثلاث سنوات<sup>(5)</sup>.

---

(1) عمر شعبان، في سنواتها العشر بين الواقع والمأمول - التمويل الدولي للسلطة الفلسطينية، مجلة رؤية، السلطة الفلسطينية - الهيئة العامة للاستعلامات، العدد 29، شباط 2006، ص 102.

(2) قيس عبد الكريم وآخرون، الحكومات الفلسطينية 1994 - 2006، المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، الطبعة الأولى، مارس 2008.

(3) عمر أبو شعبان، نحو توظيف أفضل للتمويل الدولي في فلسطين، ورقة بحثية مقدمة إلى مؤتمر تنمية وتطوير قطاع غزة بعد الانسحاب الإسرائيلي المنعقد في كلية التجارة بالجامعة الإسلامية في الفترة من 13 - 15 فبراير 2006.

\* مختصر فرنسي يعني الصندوق الأوروبي - الفلسطيني لإدارة المساعدة الاجتماعية والاقتصادية.

(4) جوزيف ديفوير وعلاء ترتير، تتبع الدعم الخارجي للمنظمات الفلسطينية غير الحكومية في الضفة الغربية وقطاع غزة 1999-2008، ماس ومركز تطوير المؤسسات الأهلية الفلسطينية، ترجمة شيرين عبد الرازق، 2009، ص 15.

(5) التقرير الاستراتيجي الفلسطيني، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2007، ص 371.



وبعد تشكيل حكومة الطوارئ برئاسة سلام فيّاض التي أعقبت سيطرة حماس على قطاع غزة وما شهدته من أحداث دموية واقتتال فلسطيني داخلي في عام 2007؛ تم توحيد الموارد المالية، وتخفيض عدد موظفي القطاع العام، وقد ساعدت هذه الخطوة على الإصلاح المالي وإحراز تقدم كبير في مجال إدارة المال العام والملكية العامة وما يرتبط بذلك من سياسات الموازنة ومعالجة قضايا الإيرادات العامة، علاوة على مكافحة الفساد وتقوية الحكم.

وبالنسبة للعام 2009؛ فقد شهد اجتماعاً للدول المانحة في شرم الشيخ بمصر، وقد تعهدت تلك الدول بتقديم ما يزيد على 4 مليار دولار لإعادة إعمار قطاع غزة الذي دمرته آلة الحرب الإسرائيلية في حريها الأخيرة التي شنتها عليه في نهاية العام 2008<sup>(1)</sup>.

إن الفقرات السابقة تغطي- على حد علم الباحث - المؤتمرات التي تم عقدها بهدف تقديم المساعدات الخارجية للسلطة الفلسطينية، وأهم ما يشار إليه هو أن السلطة كانت تقدم خلال كل مؤتمر خطة تنمية فلسطينية مقسمة إلى فترات زمنية تمتد بين 3 - 5 سنوات في العادة بهدف تقديم الدعم المالي لها، ومع أن نسبة من هذه الخطط لاقت نجاحاً؛ إلا أن محدودية الخبرة الفلسطينية، وتأثير العوامل السياسية المختلفة، والاعتماد على المساعدات الخارجية بشكل رئيسي لعب الدور الأبرز في عدم تحقيق غالبية تلك الخطط لأهدافها<sup>(2)</sup>.

يضاف إلى ذلك القيود التي تعرض لها الاقتصاد الفلسطيني من خلال الاتفاقيات الموقعة، فاتفاقية أوسلو مثلاً أبقت للاحتلال الإسرائيلي سيطرة على نحو 60% من أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة، وسيطرة على معظم مصادر المياه، وحركة المواطنين، والتجارة الداخلية والخارجية<sup>(3)</sup>، مما تسبب في شبه فشل كامل للسلطة الفلسطينية في تنفيذ سياساتها والاعتماد على المساعدات الخارجية بشكل متزايد.

ولم تكن المسؤولية واقعة على الظرف السياسي الخارجي من حصار وأزمة مالية وإغلاق وغيرها فحسب؛ بل إن الظرف السياسي الداخلي لعب دوراً هاماً حيث كان للانتخابات الفلسطينية في عام 2006 وفوز حركة حماس فيها أثراً سلبياً على الاقتصاد الفلسطيني، وكانت نتيجة ذلك الحدث هي اتخاذ الدول الغربية قراراً بمقاطعة الحكومة الفلسطينية ورفض تحويل

---

(1) خطة وزارة التخطيط الفلسطينية لإعادة الإعمار، مجلة التجارة الفلسطينية (بال توريد)، العدد السابع، آذار 2009، ص 7-9.  
(2) الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة - أمان، النزاهة والشفافية والمساءلة في خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية 2008-2010، سلسلة تقارير 41، نيسان 2011، ص 3.  
(3) ماس، نحو صياغة رؤية تنموية فلسطينية، 2005، ص 18.

المساعدات لها، ثم فرض حصار خانق على الأراضي الفلسطينية والذي تسبب في نتائج سلبية كثيرة للاقتصاد الفلسطيني.

### ثالثاً: إدارة المساعدات (MANAGEMENT OF AID):

تتكون الإدارة العامة لتنسيق المساعدات في وزارة التخطيط والتنمية الإدارية بالسلطة الفلسطينية من خمس دوائر مقسمة حسب المنطقة الجغرافية للدول المانحة وهي<sup>(1)</sup>:

أ. دائرة أوروبا.

ب. دائرة أمريكا الشمالية والجنوبية والشرق الأقصى.

ج. دائرة المنظمات الدولية والأمم المتحدة.

د. دائرة الدول العربية.

هـ. دائرة البيانات والتقارير.

كما تألف الهيكل العام لتقديم المساعدات الدولية من<sup>(2)</sup> :

#### أ. الطواقم الاستشارية (ADVISORY STAFF):

ويحتوي على مجموعة كبيرة من الخبراء في مجالات متنوعة، ويعتمد البنك الدولي على هذه الطواقم لتنسيق المساعدات وتنفيذ مشاريعه، وتعقد هذه الطواقم اجتماعات سنوية أو نصف سنوية حسب الحاجة.

#### ب. لجنة الاتصال (LIAISON COMMITTEE):

تقوم هذه اللجنة بأعمال السكرتارية للبنك الدولي، وتعقد اجتماعاتها في مقره بباريس، وتمثل وزارة التخطيط والتعاون الدولي السلطة الفلسطينية في هذه اللجنة. وتترأس النرويج هذه اللجنة كما تضم في عضويتها دولاً أخرى عربية وغربية.

---

(1) السلطة الفلسطينية، وزارة التخطيط والتنمية الإدارية، 28 / 8 / 2012، الموقع الإلكتروني:

[http://www.mopad.pna.ps/index.php?option=com\\_content&view=article&id=19:2012-01-17-06-57-10&catid=12:2012-01-17-06-11-06&Itemid=129](http://www.mopad.pna.ps/index.php?option=com_content&view=article&id=19:2012-01-17-06-57-10&catid=12:2012-01-17-06-11-06&Itemid=129)

(2) عماد لبد، تجربة السلطة الفلسطينية في استغلال المساعدات الدولية، مجلة الجامعة الإسلامية، المجلد الثاني عشر، العدد الثاني، غزة، 2004، ص 470.

### ج. لجنة تنسيق المساعدات المحلية

#### (LOCAL COORDINATING COMMITTEE FOR AID):

وتتألف من ممثلي الدول المانحة والمؤسسات الدولية العاملة في فلسطين، وتترأسها النرويج، ويتولى البنك الدولي ومكتب المنسق الخاص للأمم المتحدة عمل السكرتارية فيها، وتقوم هذه اللجنة بتنسيق المساعدات الخارجية محلياً وترفع توصياتها للدول المانحة.

#### د. لجنة الارتباط المشتركة (JOINT LIAISON COMMITTEE):

وهي اللجنة التي تربط بين الدول المانحة والسلطة الفلسطينية وإسرائيل، وتناقش في العادة المعوقات الإسرائيلية أمام المساعدات الخارجية المقدمة للفلسطينيين، وطرق معالجتها.

#### هـ. مجموعات العمل القطاعية (SECTOR WORKING GROUPS):

وتتكون من مجموعات تهدف إلى متابعة البرامج والمشروعات الممولة من الدول المانحة حسب التوزيع القطاعي لتلك المساعدات. ويرأس كل مشروع دولة مانحة تعتبر الأكثر نشاطاً في القطاع صاحب العلاقة، وبشاركها من السلطة الفلسطينية الوزارة المختصة بذلك القطاع.

وتجدر الإشارة إلى أن المبالغ المقدمة من الجهات والمؤسسات المانحة في الأراضي الفلسطينية ارتبطت بثلاثة مصطلحات هي التعهد والالتزام والصراف، ويقصد بهذه المصطلحات ما يلي<sup>(1)</sup>:

- **التعهد (PLEDGE):** هو عبارة عن مؤشر عام يقيس حجم التمويل المزمع تقديمه خلال فترة معينة شرط عدم تخصيصه لقطاع أو مشروع معين.
- **الالتزام (COMMITMENT):** يشير إلى المبلغ الكلي المحدد لاستخدامات معينة يتم في العادة الاتفاق عليها.
- **الصراف (DISBURSEMENT):** هو الأمر الفعلي الذي يحول من الجهات المانحة إلى جهات التنفيذ المتلقية لتلك المبالغ.

#### رابعاً: أنواع المساعدات المقدمة للسلطة الفلسطينية

#### (TYPES OF AID TO THE PALESTINIAN AUTHORITY):

لقد تنوّعت المساعدات المقدمة للسلطة حسب الجهة الصادرة منها، إلا أنها لم تختلف كثيراً حسب الجهة الموجهة إليها، فقد تركزت هذه المساعدات على تمويل الإنفاق الجاري للموازنة، وتأسيس البنية التحتية، ودعم أنشطة تنموية أخرى اجتماعية وإنسانية، ثم تحول جزء كبير منها

(1) الهيئة العامة للاستعلامات، التقرير الاقتصادي الفلسطيني 1994-1999، شباط 2001، ص 100.

لصالح سد العجز في الميزانية وميزان المدفوعات بشكل جعل ذلك التحول أحد المحددات الرئيسية للتنمية في الأراضي الفلسطينية\*.

ويمكن هنا استعراض أنواع المساعدات الأوروبية والأمريكية التي قدمت للسلطة الفلسطينية باعتبارهما أكبر دولتين مانحتين للأراضي الفلسطينية حسب ما ذكرنا سابقاً، ثم نتعرض إلى أنواع المساعدات العربية والتي على الرغم من ضعفها؛ إلا أنها تشكل جزءاً داعمياً للفلسطينيين كونها جاءت بشكل يخبر عن ترابط المصير الفلسطيني العربي ويقلق من مخاطر المشروع الصهيوني في المنطقة.

#### أ- أنواع المساعدات الأوروبية (TYPES OF EUROPEAN AID)<sup>(1)</sup>:

- تدفقات نقدية موجهة لصالح البنية التحتية ومشاريع بناء القدرات الفلسطينية.
- مساعدات مقدمة للسلطة بهدف دعم مسيرة السلام ومكافحة الإرهاب.
- تقديم الدعم المباشر للموازنة والإصلاحات الإدارية والقانونية.
- معونات دعم وتعزيز الاقتصاد بالمساعدات الإنسانية.
- تغطية رواتب الموظفين والمتقاعدين، وتقديم المساعدات للعائلات الفقيرة والمحتاجة.
- توفير الدعم الأساسي لضمان عمل المدارس والمستشفيات.
- توفير الوقود اللازم لضمان عمل شركة توليد الكهرباء الوحيدة في غزة.

#### ب- أنواع المساعدات الأمريكية (TYPES OF AMERICAN AID)<sup>(2)</sup>:

- دعم نقدي للموازنة الفلسطينية.
- دعم التحضير للانتخابات الفلسطينية.
- دعم الأجهزة الأمنية بالمعدات والتجهيزات المختلفة.
- دعم مشاريع البنية التحتية وتسديد فواتير الكهرباء والمياه.
- مساعدات مقدمة لصالح القناة الفضائية الفلسطينية (PBC).
- دعم المدارس والعيادات الصحية وإعادة تأهيل الطرق.
- دعم الأنروا والعمليات التي تقوم بها الوكالة الأمريكية للتنمية الاقتصادية.

\* انظر دراسة نسيم أبو جامع و وفيق الأغا، استراتيجية التنمية في فلسطين، مجلة جامعة الأزهر، سلسلة العلوم الإنسانية، المجلد 12، العدد 1، غزة، 2010، ص 467 - 510.

(1) نصر عبد الكريم، العلاقات الأوروبية الفلسطينية - الدور الاقتصادي الأوروبي، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر السياسة الخارجية الأوروبية تجاه القضية الفلسطينية، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، لبنان، 2010، ص 8 - 11.

(2) Jeremy M. Sharp and Christopher M. Blanchard, U.S. Foreign Aid to the Palestinians, CRS Report for Congress, June 27, 2006. (انظر نفس التقرير لسنوات مختلفة).

## ج- أنواع المساعدات العربية (TYPES OF ARABIC AID)<sup>(1)</sup>:

- دعم موازنة السلطة الفلسطينية، وتقديم تبرعات ومساهمات شعبية.
- دعم موارد صندوق الأقصى والقدس وانتفاضة القدس.
- مساعدات مقدمة من الصناديق والمؤسسات المالية العربية.

وعلى الرغم من ذكر المساعدات العسكرية في أنواع المساعدات سابقاً وتحديداً في المساعدات الأمريكية والأوروبية؛ إلا أن الباحث لم يجد في التقارير الرسمية الفلسطينية ما يوضح قيمها أو المبالغ الإجمالية لها، وهو ما يفتح الباب أمام احتمالات منها أن تكون المساعدات العسكرية ضمن المساعدات المذكورة في التقارير الرسمية، ولم يخصص لها بند محدد بسبب أن مبالغ تلك المساعدات ضئيلة القيمة، وهو ما يعني أنها محسوبة ضمن هذه الدراسة، وهو الاحتمال الذي يربّحه الباحث.

وقد أكدت تقارير صادرة عن مركز أبحاث الكونجرس الأمريكي أن الولايات المتحدة تزود إسرائيل بمبلغ يصل إلى نحو 8,2 مليون دولار يومياً من المساعدات الخارجية العسكرية في الوقت الذي لا يحصل فيه الفلسطينيون على دولار واحد يومياً من المساعدات الخارجية العسكرية بالقياس على نفس المعايير خلال العام 2011\*.

### خامساً: أشكال المساعدات المقدمة للأراضي الفلسطينية

#### (FORMS OF AID TO THE PALESTINIAN TERRITORIES):

لقد تعددت الأشكال التي قدمت بها المساعدات الخارجية للسلطة الفلسطينية ما بين رسمية وغير رسمية، ولقد قدمت المساعدات الرسمية على شكل منح وهبات وقروض خارجية مقسمة حسب مصادرها إلى قروض ثنائية وقروض تجارية وقروض متعددة الأطراف\*\*، أما المساعدات الغير رسمية؛ فقد قدمت دون أن تمر عبر السلطة الفلسطينية وذلك من خلال الأحزاب والمؤسسات الاجتماعية التي لا يوجد لها حصر سابق وهي غير مدرجة ضمن هذه الدراسة.

---

(1) الأمانة العامة لجامعة الدول العربية - قطاع فلسطين والأراضي العربية المحتلة، ورقة معلومات موجزة حول المساعدات العربية

لدعم الشعب الفلسطيني وسلطته الوطنية في الأراضي الفلسطينية المحتلة 2000 - 2009، القاهرة، 15 / 5 / 2010.

\* The source for US military aid to Israel during Fiscal Year 2012 is the Congressional Research Service's "U.S. Foreign Aid to Israel"، written by Jeremy M. Sharp, Specialist in Middle Eastern Affairs, updated March 12, 2012. For more details see: <http://www.ifamericansknew.org/stats/usaid.html#source>

\*\* القروض الثنائية هي القروض التي تقدم وفق اتفاقيات ثنائية معقودة مع الحكومات المقدمة لها، أما القروض التجارية فهي القروض المتعاقد عليها مع المؤسسات الخاصة الأجنبية مثل البنك العقاري المصري العربي، والقروض متعددة الأطراف هي القروض المقدمة من المنظمات الدولية مثل البنك الدولي كونه يتلقى الدعم من عدة دول مختلفة.

لم تكن جميع المساعدات المقدمة للسلطة على شكل منح وهبات، فقد شكلت القروض 6.8% من نسبة المساعدات المقدمة خلال الفترة من 1994 حتى عام 1997، وقد ارتفعت تلك النسبة خلال الفترة من عام 1998 حتى عام 2000 لتشكّل 19% من إجمالي المساعدات الفعلية، وهو ما يعني ارتفاع نسبة القروض في المرحلة الثانية بأكثر من الضعف عن المرحلة الأولى.

أما القروض المتعددة الأطراف؛ فهي شبيهة بالمنح بسبب وصول فترة السماح والسيادة فيها إلى 10 و 30 سنة على التوالي، ولا تتجاوز نسبة الفائدة فيها 3%. وبالنسبة للقروض الثنائية؛ فتتراوح فترة السماح فيها ما بين 5 - 15 سنة، وفترة السداد ما بين 5 - 21 سنة. أما القروض التجارية؛ فهي متوسطة الأجل وتتراوح فترة السماح فيها من 1 - 3 سنوات، وفترة السداد ما بين 6 - 10 سنوات<sup>(1)</sup>.

وتجدر الإشارة إلى أن الدعم الموجه لصالح الموازنة العامة الفلسطينية مباشرة احتل نصيب الأسد من المساعدات الخارجية في السنوات العشر الأخيرة، حيث وصل متوسط المنح والمساعدات الخارجية التي تلقتها السلطة 47% من متوسط الإيرادات العامة، وخصّص منها 75% لصالح دعم الموازنة العامة<sup>(2)</sup>.

#### سادساً: دوافع المساعدات المقدمة للسلطة الفلسطينية

#### (MOTIVES OF AID TO THE PALESTINIAN AUTHORITY):

لا تختلف الأراضي الفلسطينية عن بقية المناطق الأخرى التي تتلقى مساعدات خارجية، ومن الضروري أن تتشابه دوافع تقديم المساعدات هنا بدوافعها هناك، وتبعاً لما تم ذكره سابقاً؛ فإن أهم الدوافع المرتبطة بالمساعدات هي: الدافع السياسي والدافع الاقتصادي والدافع الإنساني.

ولقد كانت هذه الدوافع محل خلاف بين الاقتصاديين والأكاديميين، فمنهم من رأى أن المساعدات الخارجية تقدم للأراضي الفلسطينية تحت الدوافع الثلاثة، والدليل أن هناك دول كثيرة تقدم مساعدات للمؤسسات والمنظمات الغير حكومية في الأراضي الفلسطينية، مع العلم أنها تقف ضد عملية السلام، فيما يرى آخرون أنها تقدم لدافع سياسي بحت هدفه تسويق عملية

(1) سمير أبو مدللة، تنمية الاقتصاد الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة في ضوء اتفاق باريس الاقتصادي - واقع وآفاق، رسالة دكتوراه الفلسفة في الاقتصاد، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2008، ص 183 - 185.

(2) أحمد أبو زعيتر، دور الإيرادات المحلية في تمويل الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية - مدخل لتعزيز الإيرادات المحلية لتغطية عجز الموازنة (2000 - 2010)، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، غزة، 2012.

التسوية السياسية، والدليل على ذلك أن أي توجه للسلطة خارج إطار أوصلو تتم محاربتة بالمساعدات<sup>(1)</sup>.

**بالنسبة للدافع السياسي؛** تذكر الدراسات بأن تسييس المساعدات بكل أنواعها لا يقتصر على الشعب الفلسطيني، وهي تقدم للفلسطينيين مقابل اعترافهم بالشرعية الدولية ونهج السلام، وبالتالي هي مساعدات مالية مقابل الالتزام بنهج التسوية السلمية، وهذا هو الثمن السياسي لها<sup>(2)</sup>. وفي نفس الصدد؛ ذكر جون كير مدير مكتب المفوضية الأوروبية في الضفة الغربية صراحة بأن حجم الدعم الاقتصادي المقدم للفلسطينيين مرتبط بالتقدم في العملية السلمية بينهم وبين الإسرائيليين<sup>(3)</sup>.

وبضيف آخرون بأن المساعدات التي جاءت بعد أوصلو هدفت إلى حماية المشروع السياسي السلمي بين الإسرائيليين والفلسطينيين، مع تحقيق نمو شكلي لا حقيقي مدعوم بمساعدات أمريكية وأوروبية<sup>(4)</sup>. كما أثبتت التجربة الفلسطينية بأن حجم المساعدات الخارجية وطبيعتها تتأثر بصورة كبيرة بالعلاقات السياسية والأمنية القائمة مع إسرائيل إلى درجة أن خطط الإصلاح والتنمية الفلسطينية تأثرت بمنحى هذه العلاقة واتجاهاتها<sup>(5)</sup>.

ولقد سعى الاتحاد الأوروبي إلى لعب دور هام وفاعل في الصراع العربي الإسرائيلي والدخول إلى بوابة الشرق الأوسط والمحافظة على مصالحه الاستراتيجية الهامة من خلال المساعدات الخارجية التي كان هدفها دعم العملية السلمية وتحقيق المكاسب السياسية من الجانب الفلسطيني لصالح إسرائيل وغض الطرف عن الأهداف التنموية، واتضح ذلك من خلال استخدام المساعدات الخارجية كورقة ضغط على الرئيس عرفات لإجباره على إجراء إصلاحات تريدها إسرائيل وعلى حركة حماس لإجبارها على الاعتراف بإسرائيل<sup>(6)</sup>.

أما الولايات المتحدة؛ فإن المساعدات التي تقدمها للسلطة الفلسطينية مرتبطة بلجنة اعتمادات العمليات الخارجية في الكونجرس الأمريكي، وهي تعتمد في قرار دعم السلطة مالياً على تقرير

---

(1) هديل قزاز وآخرون، الاقتصاد الفلسطيني وتحدياته المستقبلية، ملخص عن ورشة عمل من إعداد نصر عبد الكريم في فندق الموفنيك - الأردن، 6 مارس 2011.

(2) إبراهيم أبراش، مرجع سابق، ص 96.

(3) التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2007، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، ص 253.

(4) ماس، علاقة المنظمات غير الحكومية الفلسطينية فيما بينها ومع السلطة الوطنية والممولين، حزيران 2001، ص 95.

(5) السلطة الفلسطينية، خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية 2008 - 2010، وزارة التخطيط، 30 أبريل 2008، ص xi.

(6) عصام بني فضل، دور الاتحاد الأوروبي في التنمية السياسية تجاه الأراضي الفلسطينية، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 2009، ص 203 - 204.

من المخابرات الأمريكية يصف العلاقات بين منظمة التحرير الفلسطينية وسلطتها، والفصائل السياسية في أراضيها - خصوصاً فصائل المعارضة منها - لضمان أمن أفراد دولة إسرائيل بمن فيهم جنود الاحتلال والمستوطنين. كما كشفت الولايات المتحدة عن الوجه الحقيقي لها عندما قامت وكالة التنمية الأمريكية قراراً يقضي بالتوقيع على تعهد بعدم تقديم أي من مساعداتها لصالح أي جهة يتم تصنيفها وفق القانون الأمريكي على أنها إرهابية<sup>(1)</sup>. أما الوكالة الدولية للتنمية الأمريكية؛ فهي تلزم المنظمات المدنية الفلسطينية بالتوقيع على وثيقة تطالب بعدم تقديم الدعم لأي شخص أو منظمة يحتمل أن يكون له علاقة بالإرهاب وفق الرؤية الأمريكية قبل القيام بعملية التمويل<sup>(2)</sup>.

**أما على الجانب الاقتصادي؛** فقد حصلت المساعدات الفنية في الفترة من 1994 حتى 2001 على حوالي 944 مليون دولار أمريكي محتلة المرتبة الثانية في أولويات الدول المانحة، هذا مع الإشارة إلى أنه كان هناك إمكانية للاستعانة بالخبراء المحليين الذين يمكن أن يتقاضوا مبالغ بسيطة مقارنة مع تلك المبالغ الطائلة التي يحصل عليها نظراؤهم من الخبراء الأجانب<sup>(3)</sup>.

إن الاتحاد الأوروبي كأحد الممولين للسلطة الفلسطينية يشترط شراء ما يلزم للمشاريع الممولة عن طريق دوله كشرط للتمويل، هذا مع وجود الخبراء الذين يصل راتب الواحد منهم إلى أربعة أضعاف أعلى راتب شهري في السلطة الفلسطينية، وهو الأمر الذي يجعل قيمة المعدات وأجور الخبراء ومستلزماتهم تصل إلى ما نسبته 70% من إجمالي المساعدات المقدمة، والأرقام في هذا الجانب تقول بأن أتعاب الخبراء والمستشارين من مواطني الدول المانحة بلغ خمس المساعدات المقدمة للفلسطينيين، أما المساعدات التقنية فقد وصلت إلى ما نسبته 85%<sup>(4)</sup>.

يضاف إلى ذلك أن هناك تذبذب لتلك المساعدات ليس بناءً على مصالح الدول المانحة الاقتصادية الخارجية فقط، بل حتى المصالح الداخلية التي إذا ما وضعت في الاعتبار فإنها تسبب تراجع قيمة المساعدات المقدمة للفلسطينيين بشكل يتناسب مع الضغوط زيادة أو نقصان<sup>(5)</sup>، وكان من بين أحد الأمثلة الصارخة على وجود الدافع الاقتصادي في تقديم

(1) عماد لبد، المعونات الأمريكية (إسرائيل - مصر - السلطة الفلسطينية)، مرجع سابق.

(2) ناصر شيخ علي، دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز المشاركة السياسية في فلسطين، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 2008، ص 111.

(3) إبراهيم سالم جابر، الاستثمار والتمويل في فلسطين بين آفاق التنمية والتحديات المعاصرة، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الأول المنعقد في كلية التجارة بالجامعة الإسلامية في الفترة من 8-9 مايو 2005.

(4) ماس، نحو توظيف أنجع للمساعدات الخارجية المقدمة للشعب الفلسطيني، مرجع سابق، ص 34.

(5) رندة حيدر (محرراً)، مختارات من الصحف العبرية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، الملحق الاقتصادي 2011/9/21، ص 7.



المساعدات الخارجية هو قرار السلطة الفلسطينية بإعفاء شركات الوكالة الأمريكية للتنمية من دفع الرسوم للتسجيل للجهات المختصة لكونها مؤسسات لا تقوم على الربح وموافقته على ذلك، مع العلم أنها مسجلة في الولايات المتحدة على أنها شركات ربحية<sup>(1)</sup>، وقد أشارت تقديرات بأن 28% من إجمالي أموال الدول المانحة ذهب لصالح الدعم الفني والخبراء الأجانب<sup>(2)</sup>.

**وبخصوص الجانب الإنساني،** فوكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين هي خير دليل على تقديم خدمات إنسانية صحية وتعليمية وإغاثية في الأراضي الفلسطينية، وهي تتلقى مساعدات خارجية من عدة دول ومؤسسات وأطراف عربية دولية مختلفة، وتقدم خدماتها الإنسانية لأكثر من 1,7 مليون لاجئ في الأراضي الفلسطينية<sup>(3)</sup>، كما أن العملية الإنسانية في الأراضي الفلسطينية هي واحدة من أكبر العمليات في العالم، حيث حصلت عملية المناشدة بطلب المساعدات وقت إطلاقها في عام 2009 على المرتبة رقم 5 من بين 12 عملية مناشدة على الصعيد العالمي من حيث حجم المساعدات المطلوبة، وطالبت تلك المناشدة بحوالي 660 مليون دولار لصالح المساعدة في تخفيف الآثار الناتجة عن الصراع المستمر والذي تأثرت به الشرائح الضعيفة داخل المجتمع الفلسطيني<sup>(4)</sup>.

إن ما يمكن أن يستنتجه الباحث من الطرح السابق أن كلاً من الرأي القائل بأن المساعدات الخارجية التي قدمت للأراضي الفلسطينية تحت هدف سياسي والرأي الآخر القائل بأنها قدمت تحت الهدف السياسي والاقتصادي والإنساني صحيحان، ولكي تتضح الصورة أكثر؛ فإنه يتوجب الفصل بين ما يقدم من مساعدات للسلطة بشكل مباشر وبين ما يقدم للمؤسسات والمنظمات الغير حكومية، وهو ما سيتم توضيحه كالتالي:

إن المساعدات الخارجية التي تقدم للسلطة هدفها سياسي بحت، وبعيداً عن ما تم ذكره في الفترة السابقة، فإن هناك أسباب أخرى تدلل على أن المساعدات التي تقدم للسلطة مباشرة كانت سياسية، وكان من أهمها ما حدث في الفترة التي سبقت الاقتتال الفلسطيني الداخلي وأعقبته من أحداث في الفترة 2006 - 2007، ففي تلك الفترة توقفت المساعدات الخارجية بسبب فوز

---

(1) واثق بسام عبد الله، أثر التخطيط الحكومي للسلطة الوطنية الفلسطينية على التنمية السياسية خلال الفترة من 1994-2009، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 2012، ص 145.

(2) هديل قزاز وآخرون، مسح إعادة بناء نظام النزاهة الوطني، الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)، رام الله، فلسطين، 2007، ص 26.

(3) وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأنروا)، نداء الطوارئ، 2007، ص 13.

(4) الأمم المتحدة - مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، تقرير خاص عن إعاقه المساعدات: تحديات تواجه تلبية الاحتياجات الإنسانية للفلسطينيين، مايو 2010، ص 2.

حركة حماس - التي تعارض الاتفاقيات الدولية - في الانتخابات التشريعية، ثم عادت تلك المساعدات وبشكل قوي بعد أن تم تشكيل حكومة سلام فياض التي أكدت على التزامها بقرارات الشرعية الدولية كأساس لحل القضية الفلسطينية.

وعلى صعيد المؤسسات والمنظمات الغير حكومية؛ فكل مؤسسة أو منظمة منها لها هدفها الخاص الذي يمكن أن يكون اقتصادياً أو سياسياً أو إنسانياً، ولكن حتى هذه المؤسسات والمنظمات التي تتبنى الهدف الإنساني أضحت تستخدم الأهداف الإنسانية كصناعة منتجة لها عوائدها المجدية، وهو ما يضيفي الصفة الربحية أو الاقتصادية على المساعدات الخارجية الإنسانية بشكل قوي وسافر.

ومع أنه تمّ توضيح مختلف دوافع المساعدات الخارجية سابقاً؛ إلا أنه يبدو أن هناك دوافع أخرى لا يعلمها إلا السياسيون وحدهم، كما يتضح أن المساعدات الخارجية ليست مساعدات بقدر ما هي مصالح للدولة المانحة، فالمصالح بين الدول على الساحة الدولية متعددة ما بين شراء أصوات في الأمم المتحدة مثلاً، أو إقامة قواعد عسكرية للدول الكبرى والمنتفذة في العالم هنا أو هناك. وبالحديث تحديداً عن السلطة الفلسطينية؛ فإن المساعدات المقدمة لها في ظل الدوافع السياسية والاقتصادية السابقة جعلتها تقوم بدور موظف لا وظيفي، ويظهر أن الأمر مرجح لمزيد من التدهور في ظل ترهل وتفكك اجتماعي فلسطيني ناتج عن الحصار المفروض على الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة وفق المزاج الإسرائيلي، بالإضافة إلى الاقتتال الداخلي وما نتج عنه من غياب لأولويات التحرر الوطنية، ولا غرابة في أن يستمر الوضع على حاله القائم والقاتم في ظل عدم إحداث تغيير جذري على المنظومة ككل.

**المبحث الثاني: مصادر المساعدات الخارجية وتطور حجمها الفعلي**  
**(SOURCES OF EXTERNAL AID AND THE EVOLUTION OF ITS ACTUAL SIZE)**

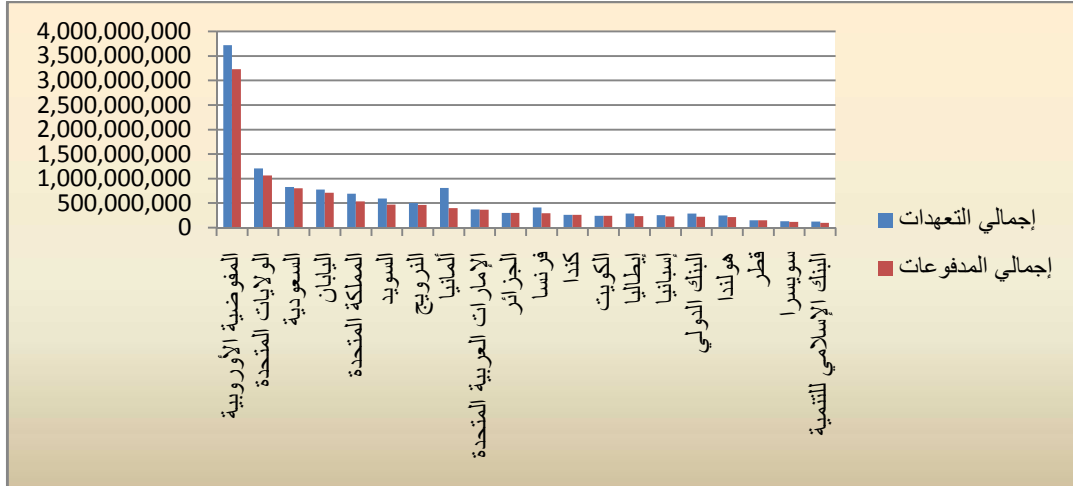
يتعرض هذا المبحث إلى العديد من التساؤلات التي من ضمنها: من هي أهم الدول والمؤسسات المانحة للسلطة؟ وما هو حجم المبالغ التي دفعتها تلك الدول؟ وسيجيب هذا المبحث عن هذه التساؤلات وسيتعرض لغيرها من التساؤلات ذات الصلة.

**أولاً : أهم الدول المانحة**

**(THE MOST IMPORTANT DONOR COUNTRIES):**

للتعرض إلى أهم الجهات المانحة في الأراضي الفلسطينية؛ فإنه يمكننا بداية عرض الرسم البياني التالي:

شكل رقم (6): التعهدات مقابل الصرف للجهات المانحة الرئيسية للفترة من 1994 - 2008.



من إعداد الباحث بالرجوع إلى:

Joseph Devoir And Alaa Tartir, Tracking External Donor Funding To Palestinian Non-Governmental Organizations In The West Bank And Gaza 1999-2008, MAS & NGO Development Center, Ramallah, 2009, P 16.

يظهر الشكل البياني السابق أن كل من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة يحتلان مركز الصدارة في دعم السلطة الفلسطينية غريباً، في حين أن السعودية والإمارات هما اللتان تحتلان مكان الصدارة عربياً، يشار إلى أن السعودية كانت ولا زالت داعماً رئيسياً للفلسطينيين.

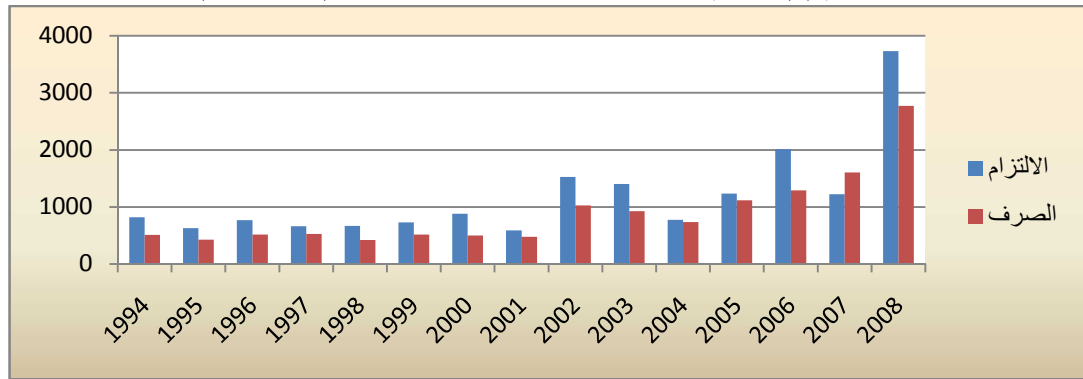
وهناك فكرة واضحة تظهر بقوة من الرسم البياني السابق تقول بأن أوروبا تعتبر الممول الأول للسلطة الفلسطينية ولعملية السلام في الشرق الأوسط، ولا بد من اعتبارها كشريك في العملية

السياسية وذلك لأنه يصعب قبولها كمولد دون قبولها كشريك\*، وينطبق الأمر نفسه على الولايات المتحدة لكن ليس بسبب تمويلها فقط؛ وإنما بسبب نفوذها الكبير والمؤثر في العالم. كما أن اليابان مع المملكة المتحدة تعتبران من الدول المهمة في دعم السلطة الفلسطينية، لكن المصدر أشار بأن موقع اليابان هذا يعتبر مضملاً حيث أن معظم مساعداتها تقنية لا تديرها السلطة الفلسطينية.

## ثانياً: الالتزام والصرف (COMMITMENT & DISBURSEMENT)

كان هناك تبايناً واضحاً بين ما يتم الالتزام به وما يتم دفعه فعلياً من قبل الدول المانحة، حيث جرت العادة على أن يكون الدفع دائماً أقل من الالتزام، ويتضح ذلك من الرسم التالي:

شكل رقم (7): الالتزام والصرف خلال الفترة من 1994 - 2008 ( مليون دولار )



من إعداد الباحث بالرجوع إلى:

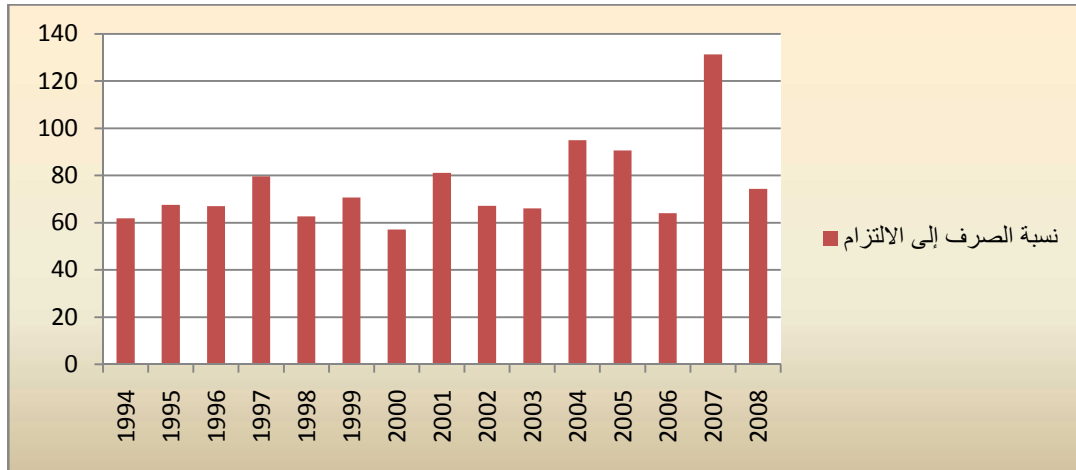
- إبراهيم سالم جابر، الاستثمار والتمويل في فلسطين بين آفاق التنمية والتحديات المعاصرة، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الأول المنعقد في كلية التجارة بالجامعة الإسلامية في الفترة من 8 - 9 مايو 2005.
- Joseph Devoir And Alaa Tartir, Tracking External Donor Funding To Palestinian Non-Governmental Organizations In The West Bank And Gaza 1999-2008, (MAS)& (NDC), 2009, p 12.

لقد كانت النسبة بين ما التزم به مقابل ما تم دفعه خلال السنوات الثلاثة الأولى من عمر السلطة الفلسطينية يصل إلى ما نسبته 79%<sup>(1)</sup>، كما أورد تقرير لمركز الزيتونة نقلاً عن وزارة التخطيط والتعاون الدولي بأن نسبة الالتزام إلى الصرف وصلت إلى 58,7% خلال العام 2000، ثم وصلت النسبة إلى 83,3% و 79,6% و 17,9% خلال الأعوام 2001 و 2002 و 2003 على

\* للمزيد من التفاصيل عن الدور الأوروبي ومساعداته في الأراضي الفلسطينية، انظر دراسة عصام حمدان محمد بني فضل، دور الاتحاد الأوروبي في التنمية السياسية تجاه الأراضي الفلسطينية، مرجع سابق.  
(1) سامي محمد مقداد، الحصار الإسرائيلي والمساعدات الدولية، مجلة رؤية، السلطة الفلسطينية - الهيئة العامة للاستعلامات، العدد 14، تشرين ثاني 2001، ص 82-93.

التوالي<sup>(1)</sup>، ويعرض الرسم البياني التالي النسبة بين الالتزام والصرف خلال الفترة من 1994 حتى 2008:

شكل رقم(8): نسبة الصرف إلى الالتزام خلال الفترة 1994 - 2008



من إعداد الباحث بالرجوع إلى: الشكل رقم (7)

### ثالثاً: التطور الفعلي الإجمالي للمساعدات

#### (ACTUAL TOTAL DEVELOPMENT OF AID):

للحديث عن المساعدات المقدمة للفلسطينيين بشكل فعلي، يمكن القول بأنه بلغ إجمالي المساعدات خلال الفترة من عام 1994 حتى عام 2005 حوالي 7,5 مليار دولار، وقد كان متوسط تلك المساعدات قبل العام 2000 حوالي 500 مليون دولار، ثم ارتفع إلى 1000 مليون دولار تقريباً فيما بعد العام 2005، واقترب نصيب المتوسط السنوي للفرد من المساعدات الخارجية حوالي 300 دولار، وكان أبرز ما يميز مساعدات الفترة 2001 - 2005 عن المساعدات المقدمة خلال الفترة 1994 - 2000 هو زيادة نصيب الموازنة العامة.

أما المساعدات خلال الفترة 2006 - حزيران 2007 فزادت عن 1200 مليون دولار جاءت جميعها منحاً ولم تتضمن قروضاً، وفي الفترة التي أعقبت سيطرة حركة حماس على قطاع غزة سجلت المساعدات رقماً قياسياً بحيث زادت في منتصف 2007 عن مليار دولار، وهو ضعف المتوسط السنوي في المراحل السابقة، وقد اقتربت المساعدات الفعلية في عام 2008 وفي عام

(1) مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2005، بيروت، ص 210.

See: Human Development Report 2004 - Palestine, Birzeit University Development Studies Program, Ramallah, 2005, P 118.

2009 من مليار ونصف دولار. أما في العام 2010؛ فقد تراجعت إلى حوالي 1,2 مليار دولار واستمرت في الانخفاض لتصل إلى 750 مليون دولار خلال العام 2011<sup>(1)</sup>.

ولقد أوردت التقارير الرسمية أن قيمة المساعدات الرسمية المقدمة من المفوضية الأوروبية للشعب الفلسطيني والسلطة الفلسطينية بلغت 3,4 مليار يورو خلال الفترة من عام 2000 حتى عام 2009، كما بلغت قيمة المساعدات المقدمة من الولايات المتحدة نحو 3,5 مليار دولار خلال الفترة من عام 1994 حتى عام 2009، وبلغت مساعدات اليابان 1,1 مليار دولار خلال نفس الفترة السابقة<sup>(2)</sup>.

وإذا ما استعرضنا المساعدات العربية خلال عمر السلطة الفلسطينية؛ فنسجد أن مجمل المساعدات المقدمة للشعب الفلسطيني خلال السنوات من 1994 - 1996 وصلت إلى 393,4 مليون دولار مشكّلة ما نسبته 15,6% من إجمالي المساعدات، وبلغ مجمل المساعدات العربية خلال الفترة من 1994 - 2000 نحو 232,4 مليون دولار مشكّلة ما نسبته 7,3% من إجمالي المساعدات، وخلال الفترة من 2000 - 2007؛ بلغت مجمل المساعدات العربية حوالي 2,546 مليار دولار<sup>(3)</sup>. ويوضح الجدول التالي مبالغ المساعدات وتطور حجمها خلال الفترة من 1995 - 2010:

جدول رقم (4): تطور حجم المساعدات المقدمة للسلطة الفلسطينية في الفترة 1995 - 2010 (مليون دولار)

السنة	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002
المساعدات (صرف)	325	244	520	530	497	510	849	697
السنة	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
المساعدات (صرف)	620	353	636	1019	1322	1978	1402	1277

المصدر:

1. سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي 2009، ص 110. والتقرير السنوي 2010، ص 85.
2. جدول رقم (2).

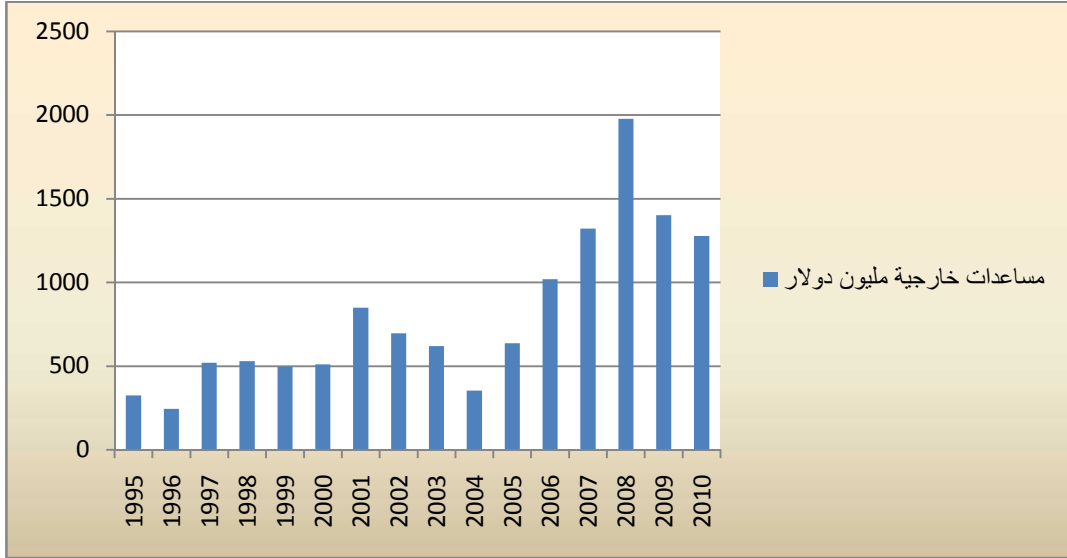
(1) نصر عبد الكريم، مستقبل المساعدات الدولية والخيارات الممكنة لتحقيق الاستدامة المالية للسلطة الوطنية الفلسطينية، ورقة عمل مقدمة في ورشة العمل الثالثة بعنوان ( المساعدات الدولية: هل هي شرط ضروري للتنمية في الأراضي الفلسطينية)، معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية، جامعة بيرزيت، 28 / 2 / 2012.

(2) التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2010، مصدر سابق، ص 272.

(3) غانية ملحيس، المساعدات العربية الرسمية للشعب الفلسطيني - الواقع وآفاق المستقبل، ورقة عمل مقدمة خلال مؤتمر (الاقتصاد الفلسطيني: أربعون عاماً على الاحتلال... أربعون عاماً من إحباط التنمية)، المؤتمر السنوي، ماس، رام الله، 2007.

يظهر الجدول رقم (4) بأن أعلى حجم للمساعدات الخارجية خلال الفترة المذكورة كان خلال العام 2008، وكان أقلها حجماً خلال العام 1995، وقد بلغ معدل نصيب الفرد من المساعدات الخارجية خلال العام 2003 إلى نحو 258 دولاراً في الضفة الغربية وقطاع غزة، وهو أعلى معدل نصيب للفرد في الدول المتلقية للمساعدات الخارجية منذ الحرب العالمية الثانية<sup>(1)</sup>. ولمزيد من التوضيح؛ نعرض الرسم البياني التالي:

شكل رقم (9): التطور الكمي للمساعدات الخارجية المقدمة للسلطة الفلسطينية 1995 - 2010



من إعداد الباحث بالرجوع إلى: الجدول رقم (4)

### المساعدات في الفترة من 1994 حتى عام 1999:

يلاحظ أن المساعدات المقدمة خلال هذه الفترة كانت متزايدة حتى العام 1998، أما في العام 1999 فقد تناقصت بشكل واضح عن العام الذي يسبقه مباشرة بنحو 33 مليون دولار بعد أن كانت قد أخذت اتجاه التزايد البسيط.

ومن ناحية ثانية؛ ثارت ضجة حول قضايا الفساد في السلطة الفلسطينية وذلك خلال العام 1997، وكان أبرزها الحديث عن اختفاء مبلغ 326 مليون دولار من خزينة السلطة، ونتج عن تلك الأحداث توقيع عدد من الشخصيات الوطنية بياناً عرف باسم بيان العشرين في ذلك الوقت وتحديداً خلال العام 1999<sup>(2)</sup>، وربما كان للصرخة التي أطلقها البيان صدى سلبي على مستوى الدول المانحة عربياً ودولياً، كما أن الإصلاح المالي في السلطة الفلسطينية لم يبدأ إلا خلال

(1) ماس، التقرير السنوي 2004، ص 42.

(2) مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، تقرير معلومات واقع الاقتصاد الفلسطيني، 25 فبراير 2006، بيروت، ص 14. انظر أيضاً: التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2005 الصادر عن مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات ص 216.

العام 2002 نتيجة لضغط الأزمة المالية والسياسية وضغوط الدول المانحة<sup>(1)</sup>، وهو ما يعني وجود احتمال سوء إدارة المال العام خلال ما قبل العام المذكور بنسب كبيرة.

### المساعدات في الفترة من 2000 حتى 2004:

إن أهم ما يصف هذه المرحلة بأنها مرحلة التدهور وانعدام الاستقرار، حيث اندلعت الانتفاضة الفلسطينية في الثامن والعشرين من سبتمبر لعام 2000، وترافق معها حصار وإغلاق نتج عنهما توتر الأوضاع وانحدارها نحو مستويات خطيرة، مع انخفاض واضح للمساعدات الخارجية التي ظهرت كنتيجة متوقعة لتوقف العملية السلمية، وعلو أصوات غريبة تنادي بإزاحة الرئيس عرفات عن طريق العملية السلمية كونه أحد أهم العقبات التي تعيق تقدمها، وعقدت قمة عربية طارئة في القاهرة بتاريخ 2000/10/21 نتج عنها اقتراح العربية السعودية بإنشاء صندوق القدس والأقصى، وتخصيص العديد من المساعدات الإنسانية لصالح دعم احتياجات الفلسطينيين الملحة، إلا أن تلك المبالغ لم تدفع بدعوى فساد السلطة<sup>(2)</sup>.

ويلاحظ من خلال الجدول رقم (4) بأن هناك زيادة في مبلغ المساعدات المقدمة خلال عام 2000 عن العام 1999 بمبلغ 13 مليون دولار لتعود إلى نفس مستواها السابق، ثم قفزت المساعدات بشدة خلال عام 2001 لتعكس فرقاً كبيراً عن سابقه بمبلغ يصل إلى 339 مليون دولار وبنسبة زيادة تصل إلى حوالي 60%، وكان ذلك بسبب الأوضاع الاقتصادية الكارثية التي أنتجتها الأجنحة الإسرائيلية الخائفة والتي أعقبت تطورات العام 2000 السلبية.

ثم بدأت المساعدات تتناقص تدريجياً حتى العام 2004 لتعكس انخفاضاً خطيراً متماشياً مع الغموض الذي يكتنف المشهدين الاقتصادي والسياسي حيث وصل الفرق بين عامي 2000 و 2004 إلى 157 مليون دولار، ويظهر من خلال الجدول رقم (4) أيضاً أن العام 2002 والعام 2003 شهدا انخفاض المساعدات والتي كانت في عام 2003 أقل منها في عام 2002، ثم انخفاض شديد خلال العام 2004 بنسبة تصل إلى 56% عن العام الذي يسبقه لتعكس التدهور الجاد والخطير الذي وصلت إليه تلك الفترة، وكان الدعم الدولي خلال هذه الفترة قد اقتصر على المرتبات والأجور والمساعدات الطارئة الإنسانية مع توقف للنفقات التطويرية.

(1) الانتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)، رؤية الفريق الأهلي لدعم شفافية الموازنة حول السياسة المالية للسلطة الوطنية الفلسطينية في المرحلة القادمة، رام الله، نيسان 2012، ص 2.

(2) وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية ومركز المعلومات الوطني الفلسطيني (وفا)، أثر سياسة الحصار الإسرائيلي على معدلات الفقر في الأراضي الفلسطينية، الموقع الإلكتروني: <http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=3215>



## المساعدات في الفترة من 2005 حتى 2010:

تزايدت المساعدات خلال العام 2005 حسب ما يظهر الجدول رقم (4) بنسبة كبيرة وصلت تقريباً إلى 56%، وتزايدت بشكل ملفت للنظر خلال العام 2006 متجاوزة ما نسبته 62%، ثم تزايدت خلال العامين 2007 و 2008، ثم عادت للتناقص خلال العامين 2009 و 2010، ولكن التناقص في هذه المرة مختلف، إذ أنه وعلى الرغم من تناقص المساعدات خلال عامي 2009 و 2010؛ إلا أن المساعدات بقيت في مستوى مرتفع حيث كانت مساعدات العام 2010 تزيد على ضعف المساعدات خلال العام 2000، والمساعدات المدفوعة في عام 2009 بلغت تقريباً أقل من ثلاثة أمثال المساعدات الخارجية المقدمة خلال العام 2000 بمقدار 128 مليون دولار.

وشهدت الأراضي الفلسطينية في هذه الفترة عدة أسباب رئيسية ساهمت في ارتفاع وتيرة المساعدات بهذا الشكل، فالعام 2005 كان العام الأول للسلطة بدون الرئيس عرفات، وتعتبر تلك الفترة حرجة كون المجتمع الدولي انتهى من عقبة عرفات التي تقف في طريق السلام حسب وصفه، وكان عليه أن يثبت ذلك من خلال الدعم المالي.

وعقب فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية الفلسطينية، سادت نظرة سوداوية في الأراضي الفلسطينية على صعيد المساعدات كون حركة حماس لم تكن ضمن المنظومة التي تعترف بقرارات اللجنة الرباعية ونحوها، لكن سرعان ما تبددت هذه النظرة عقب انتهاج سياسة بديلة لإيصال المساعدات بعيداً عن الحكومة الفلسطينية الممثلة بحركة حماس، حيث قام الاتحاد الأوروبي بإنشاء آلية مؤقتة عن طريق بنك HSBC\* قام من خلالها بتحويل مساعداته إلى الأراضي الفلسطينية<sup>(1)</sup>، وجاءت المساعدات الخارجية في الأراضي الفلسطينية خلال عام 2006 تقريباً ضعف ما كانت عليه في عام 2005 حسب ما يظهره الجدول رقم (4).

وبعد الاقتتال الفلسطيني الداخلي في عام 2007؛ فرض حصار قوي على قطاع غزة، وعرضت وسائل الإعلام حينها وعوداً من الرئيس الأمريكي بوش أعقبت الانقسام الفلسطيني الداخلي بجعل الضفة الغربية نموذجاً يحتذى به في المنطقة، وظهرت آلية PEGAS المذكورة سابقاً بهدف إيصال المساعدات الخارجية إلى الأراضي الفلسطينية، ولم تف الدول العربية

---

\* بنك عالمي متخصص في الخدمات المالية والمصرفية، مقره لندن بالمملكة المتحدة، يعتبر ثاني أكبر المصارف عالمياً وثاني أكبر شركة مساهمة عامة في عام 2011 حسب تصنيف مجلة FORBS الأمريكية المعنية بإحصاء الثروات ومراقبة نمو المؤسسات والشركات المالية حول العالم.

(1) مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2006، بيروت، ص 308.

بالالتزامات التي قطعتها على نفسها خلال القمة العربية في بيروت حيث كانت المبالغ العربية التي تسلمتها السلطة تقل عن التعهدات بنحو 1,27 مليار دولار، لكن التفاعل الرسمي العربي تزايد بشكل واضح عقب العدوان الإسرائيلي المدمر على قطاع غزة في الفترة من 2008/12/27 حتى 2009/1/18، حيث تعهدت السعودية وحدها بمليار دولار والكويت بنصف مليار دولار وقطر بربع مليار دولار والجزائر بمبلغ 200 مليون دولار<sup>(1)</sup>.

وقد اتجهت المساعدات بعد ذلك نحو تعزيز الثقة بوجود السلطة، كما توجهت أيضاً نحو دعم قطاع غزة الذي دمر بفعل الحرب الإسرائيلية علاوة على آلاف الضحايا والجرحى، لكن استمرار السياسات الإسرائيلية ووجود الانقسام الفلسطيني البغيض حرم قطاع غزة من الاستفادة من تلك المساعدات، وقامت الدول المانحة بعد ذلك بتشكيل مجموعات مشتركة بقيادة منظمات الأمم المتحدة، ومنظمات غير حكومية دولية أخرى على تقديم المساعدات الإغاثية، وتحسين مستويات الخدمات الصحية، والإسكان العاجل، وبعض أشكال الدعم الزراعي، وفرص العمل المؤقتة في قطاع غزة من خلال عملية النداء الموحد\*. أما في الضفة الغربية؛ فقد حققت المساعدات الخارجية بعض النمو من خلال إصلاح المؤسسات، وتطوير العلاقة بين القطاعين العام والخاص، ودعم الموازنة العامة، مما ساهم في التقدم خطوة جيدة نحو التنمية<sup>(2)</sup>.

يظهر الطرح السابق بأن المساعدات الخارجية قد تذبذبت بشكل كبير، كما أنها ازدادت بشكل كبير جداً خلال السنوات الأخيرة ليصل الفرق بين عامي 1995 و 2010 إلى 952 مليون دولار، وقد ازدادت تلك المساعدات بشكل متوازٍ مع زيادة الوضع الفلسطيني الداخلي سوءاً، ويتضح ذلك من خلال المساعدات التي وصلت للأراضي الفلسطينية خلال عام 2007 و 2008 بعد الانقسام الفلسطيني الداخلي والتي كانت تمثل فرقاً كبيراً عن السنوات الأولى من عمر السلطة الفلسطينية.

إن التذبذبات التي تتعرض لها المساعدات تجعل الأزمة المالية الفلسطينية تظهر وتختفي بشكل مفاجئ مما يعني وجود قدر كبير من الإرباك المالي داخل الساحة الفلسطينية، ويندرج تحت ذلك العديد من الانعكاسات السلبية على الاقتصاد الفلسطيني الذي تعتبر انجازاته معرضة للانهايار بشكل مستمر، وليس ذلك بفعل المساعدات فقط؛ ولكن بفعل الظروف السياسية أيضاً.

(1) مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2008، بيروت، ص 318-319.

\* عملية دولية أطلقتها المجتمعات والمؤسسات الإنسانية الدولية بهدف تقديم المساعدات لصالح الأراضي الفلسطينية.

(2) مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2009، بيروت، ص 419 وما بعدها.

المبحث الثالث: مزايا وعيوب المساعدات المقدمة للسلطة الفلسطينية  
(ADVANTAGES AND DISADVANTAGES OF AID TO THE  
PALESTINIANS)

تتصف المساعدات الخارجية بالعديد من الصفات التي يمكن أن تكون سلبية أو إيجابية على البلدان المتلقية لها، وليس ذلك التأثير مقتصرًا على القطاعات الاقتصادية فحسب؛ بل قد يمتد التأثير على الدولة المتلقية ثقافياً واجتماعياً. ويعرض هذا المبحث أهم مزايا وعيوب المساعدات الخارجية على المجتمع الفلسطيني من النواحي غير الاقتصادية حيث تم تخصيص مبحث لاحق للحديث عن الآثار الاقتصادية.

أولاً: على المستوى الفلسطيني (AT THE PALESTINIAN LEVEL):

إن الأراضي الفلسطينية مثل بقية الدول النامية لا تملك فرصاً تنموية مستديمة، وهناك مجموعة عوامل ساهمت في تلك النتيجة أهمها خصوصية الحالة السياسية التي يعتبر الإرياك والتعقيد صفتها المميزة، كما أن الحالة التي يعيشها الفلسطينيون من سيادة منقوصة، وتبعية لإسرائيل، وانعدام الاستقرار، وظروف أخرى خارجية تتمثل بالدول المجاورة، والاعتماد على المساعدات، كل ذلك جعل التخطيط في فلسطين أمراً معقداً أحياناً وصعباً أو مستحيلًا في أحيان أخرى<sup>(1)</sup>.

لقد عملت السلطة الفلسطينية على تقليص اعتمادها على المساعدات، لكن الاستدامة المالية في ظل الأوضاع الراهنة تبدو صعبة المنال، وهو ما يعني أن المساعدات ستبقى حيوية<sup>(2)</sup>، وقد زاد هذا الاعتماد في ظل وجود مظاهر الإسراف، وسوء التخطيط، وانعدام الشفافية، وشيوع نزعات الكسب الغير مشروع، كما أن المساعدات الخارجية ساهمت في زيادة التنافس بين المؤسسات الفلسطينية بهدف جذب الدعم الخارجي مما أدى إلى تشويش أهدافها.

ومع أن خطط التنمية الفلسطينية تضمنت تصوراً كاملاً للتعافي الاقتصادي الفلسطيني، إلا أنها في الحقيقة لم تكن إلا مجرد وصف لطريق يمكن سلوكه دون توقع حقيقي لتنفيذها على المدى القصير، وهو ما حدث مع خطة الإصلاح والتنمية في العام 2007 حيث قال أحد مستشاري وزير التخطيط بأن المانحين كلّفونا بإعداد الخطة حتى يتمكنوا من إرضاء المشرعين والفنيين،

(1) أيلين كتاب، مراجعة أولية لتقرير التنمية البشرية 1998، برنامج دراسات التنمية بجامعة بير زيت وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الخاص بمساعدة الشعب الفلسطيني، 1998.

(2) نصر عبد الكريم و رولا أبو دحو، دليل إعداد موازنة مستجيبة للنوع الاجتماعي، المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية (مفتاح)، الطبعة الأولى، أيلول 2011، ص 15 - 16.

فقمنا بتأدية ما علينا لتقديم خطة، ولكن في الحقيقة لو أردت الحصول على خطة طويلة الأمد للتنمية؛ فعليك أن توفر المال أولاً ثم يمكننا الحديث بعد ثمانية عشر شهراً<sup>(1)</sup>.

لقد تسببت المساعدات في فتح الباب واسعاً أمام تدخل المانحين في السياسات الفلسطينية الداخلية، وقد مارست الدول المانحة في ذلك ضغطاً على السلطة لفرض أجندتها عليها مما أثر سلباً على شرعية السلطة أمام المواطنين، كما أدى اعتماد مؤسسات السلطة على المساعدات إلى ضعف المشاركة المجتمعية في رسم السياسات ومراقبة تنفيذها، وسهل إعفاء السلطة من المحاسبة، وهو الأمر الذي أضعف ثقة المواطنين بمؤسسات السلطة وهيئاتها، كما أن هذه المساعدات لم تستطع من الوصول بالبنية المؤسسية والتنظيمية والقانونية إلى وضع يمكنها من العمل بكفاءة تتناسب مع حجم التحديات القائمة.

ولقد اعتبرت المساعدات أساساً لخطط وسياسات بناء الدولة الفلسطينية، إلا أن المشكلة تكمن في انعكاس أجندات المانحين في تنفيذ الخطط ورسم السياسات والتي جعلت تلك الخطط والسياسات خلال الفترة من 1994 حتى عام 2000 تنطلق من فلسفة اجتماعية واقتصادية تنموية غير دقيقة، وانحازت تلك الخطط لتبني رأي وفكر الفئة المتنفذة دون مشاركة المؤسسات الحكومية أو المصادقة عليها من قبل المجلس التشريعي إلا بعد تقديمها للدول المانحة.

إن المساعدات المقدمة للفلسطينيين غير منتظمة وغير مرتبطة بالضرورة بالأهداف التنموية، بالإضافة إلى كونها سياسية بالدرجة الأولى، وهو ما جعل الدول المانحة لا تشترط أن تكون تلك الخطط التنموية على قدر عالٍ من الحكمة والتطور والمشاركة، ولقد انطوت درجة الاعتمادية العالية على المساعدات الخارجية في المجتمع الفلسطيني إلى زيادة الاعتماد على الغير بشكل سلبي، وأصبحت هناك فئات مجتمعية مستفيدة ومعنية باستمرار هذا الدعم بغض النظر عن طريقة إنفاقه أو استثماره<sup>(2)</sup>.

لقد أصبح الاقتصاد الفلسطيني من خلال المساعدات الخارجية اقتصاداً تابعاً للاحتلال والأسواق الخارجية، وهو اقتصاد مُرهق تشكّل فيه رواتب القطاع العام النصيب الأعظم، وهو ما يجعل موضوع الاستغناء عن المساعدات الخارجية أمراً صعباً، كما أن هناك حاجة ضرورية لإعادة هيكلة الاقتصاد الفلسطيني وفق الأجندة الداخلية التي تعزز الصمود والهوية والوجود

(1) مجموعة الأزمات الدولية، الحكم في فلسطين 2: نموذج الضفة الغربية، تقرير الشرق الأوسط رقم 79-17، 2008، ص 20.

(2) السلطة الفلسطينية، وزارة التخطيط والتنمية الإدارية، التقرير الوطني حول السياسات الاجتماعية المتكاملة في فلسطين 1994 - 2008، رام الله، 2010، صفحات متعددة.

الفلسطيني ومواجهة الضغوط الخارجية<sup>(1)</sup>، وقد أضفى اعتماد الاقتصاد الفلسطيني على المساعدات سمة "الريعية" أو الربحية، وسمح للنخبة ببناء نفوذ اقتصادي ملموس رافقه انتشار واسع لظاهرة الفساد المالي والإداري<sup>(2)</sup>.

لا يمكن إنكار الدور الإيجابي الذي لعبته المساعدات الخارجية في الأراضي الفلسطينية في مجال تطوير مرافق البيئة التحتية وقطاعات إنتاجية أخرى، والحد من الآثار السلبية الناتجة عن السياسات الإسرائيلية، لكن المساعدات أيضاً لم تكن تلك موجهة ضمن خطة وطنية منهجية للتنمية والإعمار، بالإضافة إلى أنها كانت محجّمة ولم تعزز قدرة المجتمع الذاتية على مواجهة الأزمات الطارئة بسبب ارتئانها بالظروف السياسية وتوجيه الجزء الأكبر منها إلى منع انهيار العملية السلمية.

يضاف إلى ذلك إن هذه المساعدات كانت ضمن نظام سياسي فلسطيني اتسم بالتقليدية والسلطوية ومرتكز على شبكة من الولاءات والارتباطات والمصالح الشخصية التي أدت إلى ضعف المشاركة، كما زاد الأمر سوءاً بسبب سيطرة الفصيل الواحد وتغييب المرجعيات القانونية والدستورية وتهميش التشريع والقضاء، وهو ما كان له دور أساسي في إضعاف النظام السياسي الفلسطيني والتأثير السلبي على مفهوم المواطنة وممارستها، وقد عزز تلك السلبات زيادة الاعتماد على المساعدات الخارجية بالإضافة إلى شحّ الموارد في الساحة الفلسطينية<sup>(3)</sup>.

إن برامج التنمية الفلسطينية منذ أوّلو كانت ذات أجندة سياسية بحتة، وكان هناك عمل يهدف إلى حذف كلي للسياسة من التصور التنموي حافظ ممثّلو التنمية من خلاله على حيادية وموضوعية الخطاب التنموي، وتقادوا بشدّة في نفس الوقت حقيقة الوجود الاستعماري، وهو ما جعل الدول المانحة تقوم بتحويل النظر عن التطلعات السياسية الفلسطينية، وجعل ذلك التحويل شرطاً أساسياً لأي خطة تنموية فلسطينية. ومع كل ذلك؛ فإنه لا يمكن الاستغناء عن المساعدات الخارجية؛ فهي شر لا بد منه بسبب العجز الكبير الموجود الذي لا يمكن تغطيته إلا من خلال الاقتراض والمساعدات<sup>(4)</sup>.

(1) آيات حمدان، المساعدات الخارجية وتشكيل الفضاء الفلسطيني، مركز بيسان للبحوث والإنماء، رام الله، 2010، ص 75.

(2) ماهر الشريف، إشكاليات ما بعد فشل مسار أوّلو - وقفة عند بعض السجلات الفكرية، مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد 18، العدد 70، 2007، ص 16.

(3) إبراهيم الدقّاق وآخرون، تقرير التنمية البشرية 2004، مركز دراسات التنمية، جامعة بير زيت، الموقع الإلكتروني: <http://home.birzeit.edu/cds/arabic/research/2004/phdr04.html>

(4) عاصم خليل وآخرون، ورشة عمل بعنوان المساعدات الدولية شر لا بد منه للتنمية في فلسطين، معهد أبو لغد للدراسات الدولية - جامعة بير زيت، 28 / 2 / 2012، صحيفة الحياة الجديدة، العدد 5863 الصادر بتاريخ 29 / 2 / 2012، محليات ص 9.

كما أشارت دراسة إلى أن أغلب العاملين في مجال التمويل الدولي يحملون تخصصات ليس لها علاقة مباشرة بمجال عملهم، وأنه لا يوجد خطة لتوجيه التمويل الدولي نحو التنمية الاقتصادية أو الاجتماعية، ولا يوجد جهاز مركزي موحد لإدارة التمويل الدولي، علاوة على وجود قواعد تنسيق غير مفعلة مع سلطة النقد الفلسطينية<sup>(1)</sup>.

لقد ظهرت المساعدات كضمان رئيسي لوجود السلطة الفلسطينية، ولإنقاذ المجتمع من التدهور الذي نتج بسبب الأخطاء السياسية، ولعدم القدرة على فهم تعطيل التنمية، وعدم توفر الرغبة بمواجهة المسبب الرئيسي لتعطيلها وهو الاحتلال، ولقد أدى الفشل المستمر والمتوالي إلى زيادة التعقيد بين التنمية والمساعدات منذ اعتبار تلك المساعدات بأنها تنتهك القانون الدولي بإعفاء إسرائيل من مسؤولياتها كقوة محتلة، وهو ما يعني في النهاية فشل نموذج المساعدات الخارجية في فهم التركيبة السياسية الفلسطينية، وهو الأمر الذي قاد في النهاية إلى عدم تحسين تلك المساعدات لمستويات المعيشة المطلوبة، وعدم مساهمتها في تقريب إمكانية قيام الدولة الفلسطينية إن لم تكن قد قللت منها<sup>(2)</sup>.

### ثانياً: على المستوى الإسرائيلي (AT THE ISRAELI LEVEL):

تسبب الاحتلال الإسرائيلي في إضعاف الاقتصاد الفلسطيني بشكل كبير خلال الفترة من 2000 حتى 2003 وفقدانه للنمو الذي حققه خلال السنوات الأخيرة بمستوى ناتج محلي أضعف مما كان عليه خلال العام 1986<sup>(3)</sup>، ولو كانت المساعدات في عام 2002 بنفس المستوى في عام 2001، لكان بالإمكان تغطية نصف الخسائر المحققة إسرائيليًا والتي تقدر بنحو 2 مليار دولار لكل سنة. كما فقد معظم العاملين الفلسطينيين من الفئات الضعيفة عملهم في إسرائيل مسببين ارتفاع البطالة، ولم تستطع المساعدات جعلهم يستعيدون أنشطتهم الإنتاجية<sup>(4)</sup>، ولو أن مستويات الإنتاجية السابقة لاتفاق أوسلو ظلت مستمرة خلال الفترة من

---

(1) وائل الداية، قياس مدى قدرة العاملين في وزارة المالية الفلسطينية على إدارة التمويل الدولي وتوجيهه نحو التنمية الاقتصادية والاجتماعية - ورقة بحثية ميدانية مقدمة إلى مؤتمر تنمية وتطوير قطاع غزة بعد الانسحاب الإسرائيلي المنعقد بكلية التجارة بالجامعة الإسلامية في الفترة من 15 - 13 فبراير 2006.

(2) Alaa Tartir, Aid And Development In Palestine :Anything ,But Linear Relationship – Can Aid Contribute To Development? Ibrahim Abu-Lughod Institute Of International Studies – Birzeit University, 4/2012.

(3) UNCTAD, Trade And Development Board , Fiftieth Session, Geneva, 6–17 October 2003.

(4) United Nations, The Impact Of Closure And Other Mobility Restrictions On Palestinian Productive Activities, Office Of The United Nations Special Co-Ordinator, 1 January 2002 - 30 June 2002, P 23.

1994 حتى عام 2010؛ لبلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي أعلى بنسبة 88% من مستواه في عام 2010<sup>(1)</sup>.

إن استمرار وجود الاحتلال يعني أن النمو الاقتصادي الفلسطيني وقت تحققه سيكون دائماً عرضة للانهايار في أي وقت تبعاً للسياسة الاقتصادية التي تتبعها إسرائيل مع الأراضي الفلسطينية، وخير مثال على ذلك هو أن النهوض الذي حققه الاقتصاد الفلسطيني في الفترة من 1993 حتى 2000 يعادل كل ما تم بناؤه من إنشاءات واستثمارات خلال الفترة من 1967 حتى 1993، لكن إسرائيل منذ العام 1967 وحتى اللحظة تتبع سياسة تهدف إلى إضعاف مصادر التطور والنمو في الاقتصادي الفلسطيني في ظل سيطرة على ما نسبته 60% من أراضي الضفة الغربية، ولا يتوقف الأمر عند هذا الحد فقط؛ بل إن إسرائيل لا تسمح للفلسطينيين التصرف بحرية بما تبقى لهم من موارد<sup>(2)</sup>.

لقد تسبب الاحتلال في الفترة من 2000 حتى 2005 في خسارة تصل إلى نحو 8,4 مليار دولار، ويصل هذا المبلغ إلى ضعف الناتج المحلي لعام 1999 أو أكثر من ثلث الناتج المحلي لو كانت حدة الإغلاق أقل مما كانت عليه، وتعرض رأس المال العيني إلى خسارة تقدر نحو 3,7 مليار دولار، وهو ثلث الرصيد المالي قبل العام 2000، كما بلغت خسائر ضريبة القيمة المضافة نحو 1,2 مليار دولار خلال نفس الفترة<sup>(3)</sup>.

وأشارت وزارة التخطيط والتنمية الإدارية بأن انتفاضة الأقصى في عام 2000 أدت إلى إضعاف القطاع الخاص والحد من نموه بشكل كبير، حيث انخفضت قدرته التشغيلية من 58% إلى 21% في العام 2010، كما انخفض عدد العاملين فيه من 93 ألف خلال العام 2006 إلى 33 ألف خلال العام 2010، وشهد سوق العمل تراجعاً واضحاً، وارتفعت البطالة من 24,8% خلال نهاية العام 2009 لتصل إلى 26,6% خلال نهاية العام 2010<sup>(4)</sup>.

ولقد أعقب توقيع اتفاقية أوسلو هجمات إسرائيلية على الأراضي الفلسطينية تمثلت بتزايد الاستيطان وتركيب الاستعمار، وظهر في الساحة الفلسطينية عكس ما كان متوقعاً من استقلال

---

(1) الأكتاد، تقرير عن المساعدة المقدمة من الأكتاد إلى الشعب الفلسطيني: التطورات التي شهدتها اقتصاد الأرض الفلسطينية المحتلة، جنيف، 12-23 أيلول/سبتمبر - 2011.

(2) سمير عبد الله، الملحق الاقتصادي لصحيفة الحياة الجديدة - حياة وسوق، الفلسطينيون: لنا مدمني مساعدات- أعطونا اقتصاداً ورحلوا، السنة الأولى، العدد 12 الصادر في الفترة من 10 تموز وحتى 16 تموز 2011.

(3) الأكتاد، تقرير رقم UNCTAD/GDS/APP/2008/1.

(4) وزارة التخطيط والتنمية الإدارية، الانعكاسات الاجتماعية والاقتصادية للاحتلال الإسرائيلي على أحوال السكان في الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس خلال العام 2010، كانون الثاني 2011، ص 11.

جغرافي وسياسي ودولة مستقلة، وظهرت أيضاً تبعية السلطة الفلسطينية للخارج عن طريق ورقة المساعدات والتي تبعها أيضاً تبعية نسبة كبيرة من الفلسطينيين لتلك المساعدات عن طريق العمل في القطاع الحكومي العام، وكان هناك زيادة متسارعة في التبعية ترافقت مع زيادة الاعتماد على التمويل الخارجي، ولم يعد هناك تردد عند الباحثين والأكاديميين بأن المال المقدم للفلسطينيين كمساعدات خارجية أضحي لا يعني سوى دفع ثمن أمن إسرائيل أو بديلاً عن احتلالها، وأن تلك المساعدات قد هدفت صدفة أو قصداً إلى جعل الاحتلال الإسرائيلي أقل احتلالات العالم تكلفة<sup>(1)</sup>.

وكان من أهم الإجراءات التي نتجت عن سياسات الاحتلال ضعف البنية التحتية، ووجود فجوة استثمار مزمنا بين الاستهلاك والنتاج المحليين، واحتكار إسرائيل للتجارة الخارجية الفلسطينية، واعتماد الأراضي الفلسطينية بشدة على سوق العمل الإسرائيلي، وضعف العلاقة بين إنتاجية العمل والأجور في الاقتصاد الفلسطيني، هذا بالإضافة إلى ضعف العلاقة بين الإنتاج والاستهلاك وغلبة الصناعات التقليدية في قطاع الصناعة<sup>(2)</sup>. ويكفي هنا أن نذكر ما ذكرته الخطة الوطنية للإنعاش المبكر وإعادة إعمار غزة التي قالت بأنه في حال استمرار إغلاق المعابر وتقييد عبور حركة البضائع والأشخاص؛ فإن فعالية المساعدات سوف تقتصر على إبطاء الانهيار النهائي<sup>(3)</sup>.

### ثالثاً: على مستوى المانحين (AT THE LEVEL OF DONORS):

لقد جعلت المساعدات الخارجية قادة الفلسطينيين مسئولين أمام المجتمع الدولي بدل أن يكونوا مسئولين أمام شعبهم الذي يفترض أنهم خادمون له، بالإضافة إلى أن استجابة المسئولين الفلسطينيين لأولويات المانحين واستخدام الاستراتيجيات التي يفضلها المانحون أدى إلى تقويض مصداقية السلطة الفلسطينية تجاه المجتمع الفلسطيني، ومن الأمثلة السيئة الواضحة هو ازدياد

---

(1) صبيح صبيح، مقاتلو التنمية بين خرافة التطبيق وعقائدية الخطاب والتصوير، مركز بيسان للبحوث والإنماء، رام الله، آذار 2011، ص 12 وما بعدها.

(2) وزارة التخطيط، نحو رؤية تنموية فلسطينية، المنتدى العربي الدولي حول إعادة التأهيل والتنمية في الأرض الفلسطينية المحتلة: نحو الدولة المستقلة - الإسكوا، بيروت، 2004، ص 29 وما بعدها.

(3) السلطة الفلسطينية، الخطة الوطنية الفلسطينية للإنعاش المبكر وإعادة الإعمار في غزة 2009-2010، المؤتمر الدولي المنعقد بشرم الشيخ في جمهورية مصر العربية، 2 مارس 2009، ص 30.



أعداد الفلسطينيين المعتمدين على المساعدات في الوقت الذي يتجه فيه العالم لخفض ديون العالم الثالث والذي تعتبر الأراضي الفلسطينية جزءاً منه<sup>(1)</sup>.

وكان هناك ضعف بالتزام المؤسسات الدولية بسياسة الحكومة المتعلقة بإدارة المساعدات الخارجية وتعدد الجهات التي تتوجه إليها الجهات المانحة، وهو الأمر الذي أثر سلباً على فعالية الدعم الخارجي المقدم للسلطة الفلسطينية<sup>(2)</sup>، وذكرت خطة التنمية الوطنية الأخيرة بأنها ستعمل على تحويل طبيعة المساعدات من دعم البقاء على الحياة إلى الاستثمار الحقيقي في مستقبل فلسطين<sup>(3)</sup>.

وعلى الرغم من وجود توافق للمساعدات الخارجية مع الأولويات الوطنية؛ إلا أن هناك تحديات لا يستهان بها في دعم تنفيذ فعالية المساعدات الخارجية وهي أن 50% من الدول المانحة الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية تستخدم أنظمة إدارة المال التابعة لها بدلاً من تلك الفلسطينية المقررة لهذا الغرض، وأظهر استطلاع للرأي خلال العام 2011 أن هناك ضعفاً لتنسيق المهام بين الدول المانحة بحيث كان هناك ما لا يزيد عن ما نسبته 8% من إجمالي المهام يتم بصورة منسقة<sup>(4)</sup>.

إن القطاعات التي يتم اختيارها للاستثمار الأجنبي أو المشاريع المرشحة للتمويل تحدد وفق رؤية البنك الدولي والدول المانحة وإسرائيل غالباً، بمعنى أن المرجعية التنموية الحقيقية هي إسرائيل وليس الخطط التي يضعها الفلسطينيون على الورق، ويتضح ذلك من خلال ما خصص لقطاع الزراعة المرتبط بالأرض والماء بتخصيص 18 مليون دولار له فقط من مجمل المساعدات الخارجية المقدمة في الفترة من عام 1993 وحتى عام 1997، في حين أن ما تم

---

(1) المؤسسة المجتمعية الفلسطينية (دالية)، ضرورة تخفيف اعتماد المجتمع المدني الفلسطيني على المساعدات الدولية، القدس الشرقية، 2007، ص 4 وما بعدها.

(2) السلطة الفلسطينية، الأمانة العامة لمجلس الوزراء، التقرير الربعي الثاني للعام الثاني من عمل الحكومة الفلسطينية الثالثة عشرة، 2010/9/1 – 2010/11/30.

انظر أيضاً: السلطة الفلسطينية، وزارة التخطيط والتنمية الإدارية، التقرير السنوي الثاني للحكومة الثالثة عشرة 19 أيار 2010 – 19 أيار 2011.

(3) السلطة الفلسطينية، وزارة التخطيط والتنمية الإدارية، خطة التنمية الوطنية 2011-2013 ( إقامة الدولة وبناء المستقبل )، رام الله، نيسان 2011، ص 13.

(4) السلطة الفلسطينية، إقامة دولة فلسطين - قصة نجاح، تقرير السلطة الوطنية الفلسطينية للجنة تنسيق المساعدات الدولية للفلسطينيين، نيويورك، 18 أيلول 2011، ص 23-24.

تخصيصه لبرامج الديمقراطية وحقوق الإنسان ودعم المرأة يصل إلى 68,9 مليون دولار من أصل 1527 مليون دولار تم دفعها خلال تلك الفترة<sup>(1)</sup>.

إن تأثير المساعدات باتجاه بناء اقتصاد الأراضي الفلسطينية المحتلة سيكون آنياً وغير مستدام في حال غياب استراتيجية وطنية إنمائية شاملة تضع أساساً إنتاجياً ومؤسسياً لدولة مستقبلية تخلص من المستوطنات والاحتلال، كما أن هناك ارتباك فيما يخص مبالغ المساعدات المعلنة ومدى الالتزام بها أولاً ثم بشأن توقيت تقديمها ثانياً، وسيبقى الانتعاش الاقتصادي صعباً إن لم يكن مستحيلاً في حال استمرار المستويات الإنتاجية الضئيلة الحالية، كما أن تخصيص مبالغ ضخمة تفوق تلك المخصصة للاستثمار بكثير يبقى عائقاً رئيسياً، فبالرغم من أهمية دعم الميزانية العامة؛ فإنه يتوجب تخصيص موارد كافية للهياكل الأساسية والقطاع الخاص<sup>(2)</sup>.

إن ما نفهمه من الطرح السابق هو أن الدعم الخارجي كان في بداية عهد السلطة موجهاً نحو مشاريع البنية التحتية والاجتماعية وغيرها من المجالات الحيوية، أما في الفترة التي تلت ذلك؛ فقد أصبح موجهاً إلى دعم الميزانية العمومية، وهو ما يعني الإبقاء على السلطة فقط دون تحقيق أي إنجاز يذكر عدا تحويل الشعب الفلسطيني من شعب كان في الفترة التي سبقت السلطة مداراً دون مساعدات إلى شعب معتمد على المساعدات وغير قادر على العيش بدونها.

كما نتج عن الإجراءات التي اتبعتها المجتمع الدولي وإسرائيل بالإضافة إلى ضعف الخبرة الفلسطينية وحداتها في المحصلة إلى إنشاء اقتصاد فلسطيني قائم على الاستهلاك، ومدار من قبل القوى الخارجية، وهو الأمر الذي خلق تبعية اقتصادية نشأ عنها تلقائياً زيادة في التبعية السياسية التي نشأت بعد توقيع أوسلو، وأصبحت هذه التبعية تزداد يوماً بعد يوم بالشكل الذي يفرض أجنداث الدول المانحة على الوضع الفلسطيني بشكل سافر، وغدا الأمر وكأن ضريبة المساعدات الخارجية التي تتلقاها الأراضي الفلسطينية هي التبعية السياسية والاقتصادية التي تفرضها الدول المانحة بحكم الإجماع والقانون الدوليين.

ومن جانب آخر؛ فإن الاقتصاد الفلسطيني زاد اعتماده بشكل مطرد على المساعدات الخارجية في الوقت الذي عملت فيه آلة الحرب الإسرائيلية على تدمير أي إنجاز اقتصادي تنموي في ظل سيطرة على المعابر والحدود والموارد جميعها بلا استثناء، وهو ما يعني أن كلاً من إسرائيل والدول المانحة لعبا دوراً تبادلياً، الأولى بتدمير القطاعات الإنتاجية الهامة والحوية في

(1) جورج كرز، واقع الحال الفلسطيني، تمويل التنمية في فلسطين، الإدارة العامة للتنمية البشرية بوزارة التخطيط والتعاون الدولي وبرنامج دراسات التنمية بجامعة بير زيت - سلسلة التخطيط من أجل التنمية، العدد الثاني، 14/4/1997، ص 22.

(2) الأكتاد، توجيه الاقتصاد الفلسطيني نحو الانتعاش الحقيقي والنمو المستمر، النشرة رقم 10، ديسمبر 2009.

الاقتصاد الفلسطيني، والثانية بتقديم الدعم كتعويض عما تم اقترافه من أعمال تدمير إسرائيلية، وكأن تلك المساعدات قدمت كهامش خسارة ارتضاه المجتمع الدولي لتنفيذ إسرائيل لمخططاتها ومشاريعها العدوانية والعنصرية.

يضاف إلى ذلك أن المساعدات الخارجية عملت على تعزيز الانقسام الجغرافي والديموغرافي، وضخمت الفروق الاجتماعية والاقتصادية بين مختلف المناطق الفلسطينية في ظل غياب سياسة وطنية واضحة تفضي إلى عدالة توزيع في الدخل. ويلاحظ أيضاً من خلال ما تم طرحه سابقاً أنه لم يكن لدى الفلسطينيين خطط تنموية واضحة بقدر ما كان لديهم خطط تهدف إلى استقطاب الدعم الخارجي، وهو ما لا يعطي أي أمل في الاستغناء عن تلك المساعدات حالياً أو مستقبلاً بسبب الوضع الذي آل إليه الاقتصاد الفلسطيني من عجز وتبعية وهيمنة وتوجيه من قبل العالم الخارجي وتحديداً إسرائيل، كما أن النوايا الحسنة المعلنة التي ارتبطت بتقديم المساعدات خدمت سياسات الدول المانحة بعد إسرائيل نظراً لارتكاز أموال الدول المانحة المقدمة للفلسطينيين بالأمن والالتزام نحو ما يسمى بدولة إسرائيل.

إن إدارة المساعدات فلسطينياً بالطريقة الحالية يضعف المجتمع ويقتل روح المبادرة فيه، وأهم انتقاد يمكن توجيهه للمساعدات الخارجية هو أن نسبة كبيرة منها أصبحت إغاثية وليست تنموية وخصوصاً بعد العام 2000، كما أن التمويل الخارجي يذهب لصالح المشاريع السياسية والأمنية، ولا يلامس حياة الناس إلا بمقدار ضحل لا يشعرهم بأي تغيير جدي وناجح، وهو ما يعني أن المساعدات لا تأخذ في الاعتبار الظروف المحلية.

أما التجارب التي يعيشها الشعب الفلسطيني في السنوات الأخيرة، فهي توضح وبشكل قاطع أن المجتمع الدولي وعلى رأسه الولايات المتحدة يمكنه أن يحل الصراع القائم ما بين إسرائيل والفلسطينيين إن أراد ذلك، ولكنه اختار أن يدفع ثمناً للشعب الفلسطيني من خلال المساعدات مقابل إدارة الصراع وليس حله، كما حاول المجتمع الدولي جاهداً إبقاء عملية السلام حية في المنطقة من خلال دعم الفلسطينيين مالياً، ومحاولة بناء البنية التحتية لدولتهم المستقبلية، وقد نجح بعض الشيء في ذلك، ولكن كانت هذه هي الخطوة الأسهل التي اختارها والتي اعتبرت بديلة عن مواجهة سياسات إسرائيل القمعية وأجندتها الخائفة، فيما كان الأجدر به بذل الجهد السياسي الكافي والذي ستكون تكلفته أقل بكثير من المبالغ التي قدمها.

ويظهر واضحاً مما طرح سابقاً أيضاً أن مقدار السخط على المساعدات وطريقة تقديمها وتعاملها مع الواقع الفلسطيني كبير جداً لدرجة أن الانتقادات أصبحت أكثر من أن تجد وقتاً لقراءتها، فما هو الحال عند العمل على تنفيذ توصياتها؟! كما يتضح وجود جوانب نقص كبيرة

لدى العاملين في المجالات التي لها علاقة مباشرة مع التمويل الخارجي وإدارة المال العام، وأن هناك ضعف في الخبرة الفلسطينية، وهو الأمر الذي يساهم بالتأكيد في التقليل من فعالية المساعدات الخارجية وضعف إمكانية تعظيم الاستفادة منها. وإذا كان الأمر يظهر على هذه الصورة؛ فلماذا لا تظهر أصوات المنتقدين إلى العلن ولا يتم التعامل معها بجدية؟ ولماذا لا يطرح التساؤل الذي يقول: هل الحال الذي وصل إليه الاقتصاد الفلسطيني كان مخططاً له، أم أن الأخطاء التي وقع فيها كانت مجرد صدفة!؟

ويبقى أخيراً جانب على قدر كبير من الأهمية وهو البحث في مزايا وعيوب المساعدات الخارجية بالنسبة للاقتصاد الفلسطيني بشكل خاص، وهو ما يمكن تسميته بالآثار التي أحدثتها تلك المساعدات على الاقتصاد الفلسطيني سلباً وإيجاباً، وسيتم التطرق له لاحقاً خلال الفصل الرابع من هذه الدراسة بشكل مستقل.

## الفصل الرابع

التقسيمات القطاعية للمساعدات وآثارها على النمو الاقتصادي الفلسطيني

- المبحث الأول: التقسيمات القطاعية للمساعدات الخارجية
- المبحث الثاني: تصور عام عن المساعدات والاقتصاد الفلسطيني
- المبحث الثالث: الدراسة القياسية لأثر المساعدات على النمو

## تمهيد:

إن السؤال الرئيسي الذي يدور حول المساعدات الخارجية المقدمة للسلطة الفلسطينية - والذي تهتم به الدراسة القائمة من الجانب التحليلي - هو مدى الأثر الذي حققته تلك المساعدات على مختلف المؤشرات داخل الاقتصاد الفلسطيني في الوقت الذي تسببت فيه الإجراءات والقيود الإسرائيلية من حصار ودمار وإغلاق وإجراءات قمعية مختلفة في الوقوف ضد تحقيق أي نمو اقتصادي حقيقي، ويتوقف الأمر بشكل مباشر على مدى تخصيص المساعدات الخارجية نحو قواعد تنموية أساسية داخل المجتمع مثل البنية التحتية أو الاستثمارات الفعالة أو معدلات الادخار أو تحسين مستوى القوى العاملة، بالإضافة إلى تأثيرها على مؤشرات اجتماعية أخرى مثل نسب الفقر والبطالة.

وإن كانت المساعدات الخارجية لم توجه نحو تلك القنوات، فإن ذلك يعني أنه تم توجيهها نحو قنوات أخرى ليست ذات فعالية اقتصادية، فالمساعدات الإنسانية أو الإغاثية التي توجه نحو تغطية الحاجات الاستهلاكية والأساسية مثلاً مفيدة في إنقاذ الأرواح وتعطي زيادة في الدخل على المستوى القصير، لكنها على المستوى البعيد لا تخدم النمو الاقتصادي، بالإضافة إلى دورها في تشريع الاحتلال، ودفع تعويضات مالية عما يقترفه من جرائم وأخطاء فادحة.

يناقش هذا الفصل التقسيمات القطاعية للمساعدات الخارجية في الأراضي الفلسطينية، كما يقدم صورة عن طبيعة العلاقة بين المساعدات الخارجية والمؤشرات الاقتصادية المختلفة في الاقتصاد الفلسطيني، ويدرس أيضاً طبيعة العلاقة بين تلك المساعدات وبعض المؤشرات الاجتماعية المختلفة في محاولة من الباحث إلى الوصول إلى نتيجة واضحة حول مدى تأثير المساعدات الخارجية في تحقيق نمو اقتصادي فعال داخل الأراضي الفلسطينية.

ويتناول المبحث الأول التقسيم القطاعي للمساعدات الخارجية المقدمة فعلياً لصالح السلطة الفلسطينية، فيما يناقش المبحث الثاني العلاقة المباشرة بين المساعدات الخارجية والمؤشرات الكلية المختلفة داخل الاقتصاد الفلسطيني، ويتعرض المبحث الثالث أخيراً نحو الدراسة الإحصائية ذات العلاقة بالدراسة القائمة.

## المبحث الأول: التقسيمات القطاعية للمساعدات الخارجية (SECTORAL DIVISIONS OF EXTERNAL AID)

إن قضية التوزيع القطاعي للمساعدات الخارجية تعتبر قضية هامة، فتخصيص مساعدات للقطاعات الإنتاجية يختلف عن تخصيصها للاستهلاك مثلاً، فالتخصيص الأول يترك أثراً إيجابياً ويسهم في بناء وتعزيز القدرات الذاتية للدولة، وهو أيضاً يعمل على زيادة المستفيدين من المشاريع والخطط التي يتم تنفيذها، فيما يترك الثاني أثراً سلبياً نتيجة لعدم تحقيق فائدة تنموية على المدى الطويل. ويناقش المبحث الحالي القطاعات التي تم تخصيص المساعدات الخارجية لها في الأراضي الفلسطينية.

### أولاً: الفترة من 1995 إلى 2000

ذكر التقرير الاقتصادي الفلسطيني الصادر في العام 1996 أنه قد تم بلورة برنامج المساعدات الخارجية الطارئة، والذي ينفذ تحت إشراف البنك الدولي خلال السنوات الأولى من المرحلة الانتقالية لاتفاقية أوسلو بين الفلسطينيين والإسرائيليين بقيمة تجاوزت المليار دولار، هذا مع تحديد أربعة مجالات لنشاطات البرنامج حيث خصص 50% للبنية التحتية، و25% لدعم القطاع الخاص، و19% لتأسيس سلطة الحكم الذاتي، و6% للمساعدات الفنية، مع مراعاة توزيع المشاريع بين الضفة الغربية وقطاع غزة تبعاً لنسب التوزيع السكاني<sup>(1)</sup>. كما أضاف التقرير الاقتصادي الفلسطيني لعام 1997 بأن 5% من إجمالي المعونات الدولية وجه نحو الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوقت الذي تم فيه توجيهه 1,2% لقطاعي الزراعة والصناعة خلال الفترة من 1993 حتى عام 1997<sup>(2)</sup>.

وذكر تقرير صادر عن وزارة التخطيط والتعاون الدولي الفلسطينية صدر في عام 1998 عن توزيع أموال الدول المانحة خلال الربع الثالث من نفس العام أن التوزيع القطاعي للمساعدات كان كالتالي: البنية التحتية 20.5%، ثم تلاها بعد ذلك التعليم بنسبة 11.87%، ثم البناء المؤسسي بنسبة 9.88%، ثم القطاع الصحي بنسبة 7.72%، ثم المساعدات الإنسانية بنسبة

(1) السلطة الفلسطينية، التقرير الاقتصادي الفلسطيني 1996، مصدر سابق، ص 11.

(2) جورج كرزوم، واقع الحال الفلسطيني، تمويل التنمية في فلسطين، سلسلة التخطيط من أجل التنمية، العدد 2، برنامج دراسات التنمية بجامعة بيرزيت والإدارة العامة للتنمية البشرية بوزارة التخطيط والتعاون الدولي، 1998، ص 22.

4.74%، ثم الإسكان بنسبة 3.75%، ثم التطوير الديمقراطي بنسبة 3.11%، ثم التطوير البشري والمجتمعي بنسبة 1.85%، ثم الزراعة بنسبة 1.48%<sup>(1)</sup>.

وقد انخفضت حصة القطاعات الإنتاجية من 14% قبل العام 2000 إلى 9% بعد العام 2000، ويجب في هذا الصدد الإشارة إلى تهاة نصيب قطاع الزراعة الذي يعتبر قطاعاً استراتيجياً ويسهم بما نسبته من 10% إلى 15% من الناتج المحلي والعمالة، وقد عانى هذا القطاع من تجريف للأراضي وضعف البنية التحتية والأسواق، ومع ذلك؛ لم تتجاوز نسبته 1% من الدعم الدولي قبل وبعد العام 2000 بثلاث أو أربع سنوات<sup>(2)</sup>.

ويتصور إجمالي عن الفترة من عام 1994 حتى عام 2000؛ فقد كان الالتزام الكلي نحو قطاع البنية التحتية - وما يشمله من قطاعات فرعية من طاقة وبيئة وإسكان ونفايات صلبة واتصالات ومواصلات ومياه وصرف صحي - حوالي 1775,362 مليون دولار، في حين أن ما دفع من هذا الالتزام بلغ حوالي 952,467 مليون دولار. أما القطاع الثاني فهو القطاع الاجتماعي - ويشمل قطاعات فرعية هي الشباب والأطفال والعائدون والمحرون والتعليم والتطوير الاجتماعي والإنساني والمرأة والصحة والمجتمع المدني وحقوق الإنسان - فقد بلغ إجمالي الالتزام نحوه حوالي 1103,150 مليون دولار دفع منها 855,610 مليون دولار.

وكان القطاع الثالث هو قطاع بناء المؤسسات - والذي يشمل تطوير الديمقراطية والشؤون القانونية والشرطة - وكان الالتزام الإجمالي نحوه حوالي 1026,560 مليون دولار دفع منها 797,271 مليون دولار. وكان القطاع الأخير هو القطاع الإنتاجي - والذي يضم الزراعة والتطوير الصناعي وقطاع الإنتاج والسياحة والثقافة والقطاع الخاص - فقد بلغ الالتزام الكلي نحو هذا القطاع حوالي 521,486 مليون دولار دفع منها 299,627 مليون دولار<sup>(3)</sup>.

وبعني ذلك بأن مجمل المساعدات التي دفعت فعلياً خلال الفترة من 1994 حتى عام 2000 بلغت حوالي 2871975 مليون دولار، وبتحويل الأرقام السابقة إلى نسب مئوية، فإن قطاع البنية التحتية يكون قد حصل خلال هذه الفترة على ما نسبته 33.16% من إجمالي المساعدات، بينما بلغت نسبة القطاع الاجتماعي من مجمل المساعدات المدفوعة 28.46%،

(1) عمر عبد الرازق وباسم مكحول، دور القطاعين العام والخاص والعلاقة بينهما في فلسطين، تقرير السياسات الاقتصادية والتنمية البشرية في فلسطين 1994-1998، برنامج دراسات التنمية بجامعة بيرزيت، الجدول ص 83.

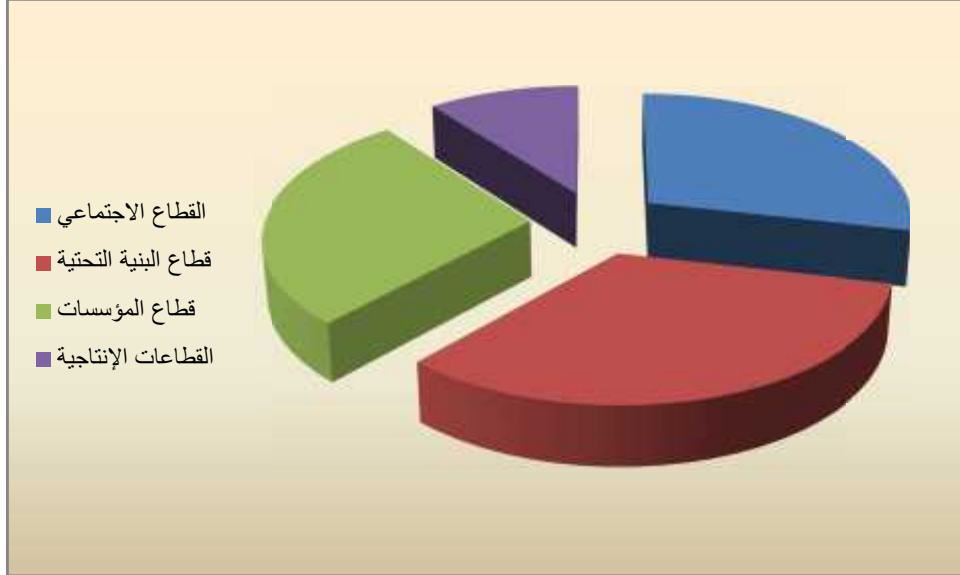
(2) UNCTAD, Trade And Development Board, Fifty-First Session, Geneva, 4-15 October 2004.

(3) التقرير الاقتصادي الفلسطيني 1994-1999، مرجع سابق، الجدول ص 104.



أما نسبة قطاع بناء المؤسسات فهي 27.76%، ونسبة القطاعات الإنتاجية هي 10.43%\*، ويكون التوزيع القطاعي للفترة المذكورة كالتالي:

شكل رقم (10): التوزيع القطاعي للمساعدات الخارجية خلال الفترة من 1994 حتى 2000



من إعداد الباحث بالرجوع إلى: الهيئة العامة للاستعلامات، التقرير الاقتصادي الفلسطيني 1994-1999، شباط 2001

### ثانياً: الفترة من 2000 إلى 2005

خلال العام 2004؛ حظيت القطاعات الاجتماعية وبناء المؤسسات بما نسبته 66% من إجمالي المساعدات، وحصل قطاع البنية التحتية على ما نسبته 22%، ولم تحصل القطاعات الإنتاجية على نسبة تتجاوز 7%<sup>(1)</sup>.

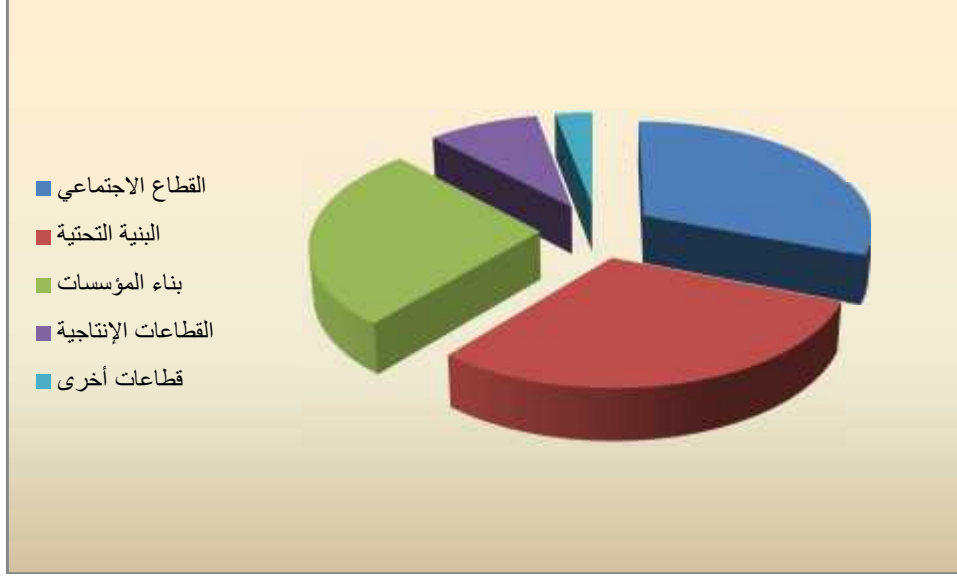
كما أفادت التقارير الصادرة عن وزارة التخطيط بأن المساعدات الخارجية وذلك حتى نهاية العام 2005 قد وُزعت على عدة قطاعات كان من بينها القطاع الاجتماعي الذي بلغ نصيبه 31%، ثم جاء بعد ذلك في الترتيب قطاع البنية التحتية الذي حصل على ما نسبته 30%، وجاء في المركز الثالث قطاع بناء المؤسسات حيث أنفق عليه ما نسبته 27% من إجمالي المساعدات الفعلية، وجاءت حصة القطاعات الإنتاجية 11% من إجمالي الالتزامات، و9%

\* للاطلاع على التوزيع القطاعي للمساعدات الخارجية بمزيد من التفاصيل للفترة من 1994 حتى 2003 انظر:

- التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2005، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، ص 213.
- World Bank, Four Years – Intifada, Closures and Palestinian Economic Crisis, An Assessment, October 2004.
- (1) نصر عبد الكريم (معداً)، تقرير التنمية البشرية 2004 فلسطين – دور التمويل الدولي في تمكين وتنمية المجتمع الفلسطيني، مركز دراسات التنمية بجامعة بيرزيت، الموقع الإلكتروني:

من إجمالي الصرف، أما القطاعات الأخرى الغير مصنفة ضمن المجموعات السابقة؛ فقد حصلت على ما نسبته 3% من تلك المساعدات<sup>(1)</sup>. ويوضح الشكل البياني التالي التوزيع القطاعي للمساعدات الخارجية حتى نهاية العام 2005:

شكل رقم (11): التوزيع القطاعي للمساعدات الخارجية حتى نهاية العام 2005



من إعداد الباحث بالرجوع إلى: نصر عبد الكريم، نحو توظيف أنجع للمعونات الخارجية، ورقة عمل مقدمة في مؤتمر ( أجندة العمل الاقتصادي الفلسطيني في بيئة متحولة ) المنعقد بمناسبة الذكرى العاشرة لتأسيس معهد ماس في الثالث عشر من أبريل 2005، رام الله.

### ثالثاً: الفترة من 2005 إلى 2009

أشارت البيانات إلى أن معظم الدعم الخارجي خصص مباشرة لدعم الميزانية العامة حيث حصلت على ما نسبته 60,6% من المساعدات المقدمة، فيما حصلت الأتروا\* على ما نسبته 20,3% من المساعدات، ثم جاء بعدها الجزء المخصص للمساعدات الطارئة والأمن الغذائي وحصل على ما نسبته 12,8%، وكانت المساعدات المخصصة للقطاعات الإنتاجية قليلة ولا تذكر حيث كان نصيب الزراعة نحو 0,9%، ونصيب السياحة 0,1%، وحصل كل من تنمية القطاع الخاص وخلق فرص عمل على النسب 0,3% و 0,2% على التوالي، فيما حصل قطاع الصحة والتعليم على النسب 2,5% و 2,3% على التوالي<sup>(2)</sup>.

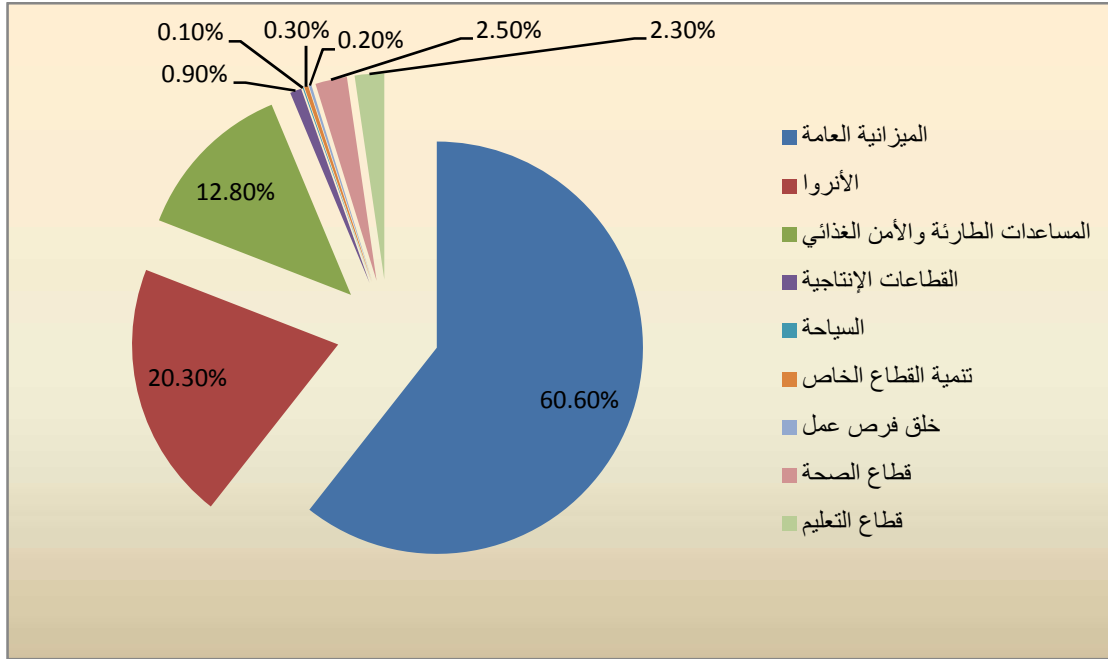
(1) نصر عبد الكريم، نحو توظيف أنجع للمعونات الخارجية، ورقة عمل مقدمة في مؤتمر ( أجندة العمل الاقتصادي الفلسطيني في بيئة متحولة ) المنعقد بمناسبة الذكرى العاشرة لتأسيس معهد ماس في 13 / 4 / 2005، رام الله.  
انظر أيضاً: تقرير التنمية البشرية، فلسطين 2004 على الموقع الإلكتروني لمركز المعلومات الوطني الفلسطيني - الهيئة العامة للاستعلامات على الرابط: <http://www.idsc.gov.ps/arabic/economy/development/development-18.html>

\* المساعدات المقدمة للأتروا غير مدرجة ضمن بنود هذه الدراسة.

(2) Reem Naser And Others, The Economic And The Social Effects Of Foreign Aid In Palestine, Palestinian Monetary Authority, November 2011 , P 20.

وكان العام 2008 قد شهد ازدياد المساعدات بشكل أدى إلى ازدياد دعم الميزانية وحدها شاملاً نفقات التنمية حوالي 80% عما كان عليه في عام 2007 مشكلة بذلك نحو 30% من الناتج المحلي الإجمالي<sup>(1)</sup>، وبمقارنة ما قبل العام 2000 بما بعد العام 2000؛ نجد أن نصيب الدعم التنموي انخفض من 88% من إجمالي المساعدات الخارجية إلى 26%<sup>(2)</sup>، أما عن التوزيع القطاعي للمساعدات الخارجية حسب البيانات المتوفرة التي أصدرتها سلطة النقد الفلسطينية في دراستها للفترة من 2005 حتى العام 2009 فقد كانت كالتالي:

شكل رقم (12): التوزيع القطاعي للمساعدات الخارجية خلال الفترة من 2005 حتى 2009.



من إعداد الباحث بالرجوع إلى:

Reem Naser And Others, The Economic And The Social Effects Of Foreign Aid In Palestine, Palestinian Monetary Authority, November 2011

إن المعلومات السابقة تغطي مجمل عمر السلطة الفلسطينية، وقد اتضح فيها نصيب القطاعات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة التي حصلت على تلك المساعدات، وهي تخبرنا بشكل واضح بأن قطاع البنية التحتية والقطاع الاجتماعي وبناء المؤسسات قد حصلوا على نصيب كبير من مجمل الدعم الخارجي.

ويعتبر هذا التوجه جيداً في المرحلة الأولى لتأسيس السلطة الفلسطينية، فالاستثمار في البنية التحتية أصبح من السمات الهامة للاقتصاديات المعاصرة، وهو يترك أثراً إيجابياً على

(1) صندوق النقد الدولي، تقرير المراقبة الاقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة، نيسان 2009، ص 12.

(2) السلطة الفلسطينية ومؤسسات دولية أخرى، اللجنة التوجيهية الوطنية الفلسطينية لأهداف التنمية للألفية، الأراضي الفلسطينية المحتلة - تقرير عن تقدم سير العمل، كانون الأول 2005.

القطاعات المختلفة من خلال الترابط الذي يرتبط به معها مما ينعكس إيجاباً على العملية التنموية خصوصاً في مجال الاستثمار والتطوير والإعمار، بمعنى أن تحسين هذا القطاع يسهم بدور إيجابي ينعكس على القطاعات الأخرى مثل الزراعة والصناعة، ويساعدهما على أن يعملوا بكفاءة وفعالية من خلال إمدادات المياه ومعالجة العادمة منها، وإدارة النفايات وإمدادات الكهرباء وتطوير شبكات الطرق والنقل والمواصلات والموانئ والمطارات.

أما القطاع الاجتماعي بما يوفره من خدمات للتعليم والشباب والمرأة والمجتمع وغيرها، فإنه يعتبر هاماً بسبب تلبية احتياجات سوق العمل والاهتمام بمن هم عماد المجتمع ونصفه كما يقال، ولا يمكن لمجتمع أن ينهض دون بناء مؤسسات قوية تقوم على العدالة وتحقيق سيادة القانون وتطبيق رؤية وطنية يقودها حكم رشيد، وتسهم هذه القطاعات في مجال التصدي للتحديات المتزايدة التي يواجهها الفلسطينيون من خدمات أساسية وحقوق اجتماعية كونها تعمل على التقليل من حدة الفقر وتدعم الفئات المهمشة وتحسن مستويات الصحة والبيئة والعدالة الاجتماعية، علاوة على أن العامل الاجتماعي هام ومؤثر في خلق بيئة فاعلة وتنموية.

ويتضح أيضاً من خلال التوزيع القطاعي للمساعدات الخارجية بأن القطاعات الإنتاجية لم تحصل على حقتها من المساعدات الخارجية، فقطاع الزراعة يعتبر من القطاعات الرئيسية التي تسهم في الأمن الغذائي، كما أنه ينطوي على بعد وطني يسهم في ارتباط الفرد بأرضه ووطنه، ولقطاع الصناعة دور بارز يمكن أن يلعبه في إحداث النمو الاقتصادي المطلوب الذي يؤدي إلى زيادة منحي إمكانات الإنتاج وزيادة الصادرات، وللقطاعين معاً دور هام يعتبر ضرورياً على طريق تحسين الوضع الاقتصادي ومنع تدهوره.

وحسب رأي الباحث؛ فإن عدم تخصيص نصيب وافر من المساعدات لصالح القطاعات الإنتاجية ليس بالمشكلة في بداية عمر السلطة كون العمل في قطاع البيئة التحتية لصالح تلك القطاعات الإنتاجية لاحقاً أولى، ولكن المشكلة في استمرار تجاهل تلك القطاعات وحرمانها من حدها الأدنى مؤخراً، وهو ما يعني أن المساعدات في حال كونها مشروطة؛ فإن المانح غير معني بنهوض الاقتصاد الوطني وتنميته بهدف الاعتماد على نفسه مستقبلاً، وأن المساعدات الخارجية ارتبطت بعدم تحقيق الأهداف التنموية التي يعتبر الإنتاج وتطوير القطاعات الإنتاجية الداعم الرئيسي لها، أما في حال كون المساعدات غير مشروطة أو غير مرتبطة بقطاع معين؛ فإن ذلك يعني بأن المسؤولين في السلطة لم يكن لديهم رؤية واضحة أو برنامج تنموي يمكن الاعتماد عليه كأساس في عملية التنمية المستدامة.

ويرى الباحث أن هناك عدة نقاط لكل واحدة منها خصوصية معينة، والنقطة الأولى التي يجب الإشارة إليها هي أنه لا يعقل بأن تكون هناك سلطة وطنية حاکمة لا تسعى إلى تطوير اقتصادها المحلي وتحسين إنتاجيته من خلال دعم قطاعاته الإنتاجية المختلفة، ولكن ما يتم تخصيصه من المساعدات لصالح القطاعات الإنتاجية قليل ولا يحقق أبسط الإنجازات، وفي ظل النقطتين السابقتين يمكن أن يفهم بأن القطاعات الإنتاجية كانت على أجندة السلطة بشكل ضعيف ولكنها ربما لم تكن على أجندة المانحين، وهو ما أدى إلى زيادة النفقات دون زيادة حجم المساعدات، ولعل هذا من الأسباب التي قادت إلى عجز مزمّن ومستمر في الميزانية، ويتفق هذا مع عدة آراء ذكرت سابقاً بأن الهدف الأساسي للمساعدات هو تحمل أعباء الاحتلال وليس خلق اقتصاد فلسطيني قوي ومنتج يعتمد عليه لبناء دولة مستقبلية.

ويلاحظ أيضاً بأن دعم الميزانية العامة الفلسطينية استحوذ على أكثر من نصف المساعدات الخارجية، وقد اتضح ذلك من خلال جدول الميزانية العامة الفلسطينية رقم (2) الذي أوضح بأن دعم الموازنة العامة عكس زيادة ملحوظة بشكل كبير ليتجاوز ما نسبته 70% في الفترة الأخيرة وتحديداً خلال العام 2010 عن العام 1996، وتعتبر هذه القضية شديدة الخطورة على الاقتصاد المحلي نظراً لما تحويه من انعكاسات سلبية قوية، فتوجيه المساعدات الخارجية نحو دعم الميزانية يكون على حساب مشاريع التطوير والاستثمار التنموية الهامة، كما أن ذلك له مدلول يقول بأن المساعدات تذهب للاستهلاك ولا يتم استثمارها ولو حتى بقدر ضئيل.

**المبحث الثاني: تصور عام عن المساعدات والاقتصاد الفلسطيني**  
**(GENERAL PERCEPTION ABOUT AID AND THE PALESTINIAN ECONOMY)**

يهدف هذا المبحث إلى إعطاء صورة عن العلاقة بين المساعدات والاقتصاد الفلسطيني،  
ونعرض بداية الجدول التالي:

جدول رقم (5): الناتج المحلي ومؤشراته والمساعدات خلال الفترة 1995 - 2010

السنة	مساعدات خارجية مليون دولار	ناتج محلي إجمالي بالأسعار الثابتة مليون دولار	الادخار مليون دولار	التكوين الرأسمالي الإجمالي مليون دولار	الإنفاق الأسري مليون دولار	الإنفاق الحكومي مليون دولار	صافي الميزان التجاري السلعي مليون دولار
1995	325	3,490.40	247.9	1,086.20	3,093.30	609	-1522
1996	244	3,577.00	170.1	1,190.00	3,106.10	735.7	-1652
1997	520	4,011.90	226.7	1,353.10	3,493.30	814.7	-1786
1998	530	4,485.80	422.2	1,594.90	3,806.80	924.4	-1951
1999	497	4,883.40	424.3	2,162.40	4,180.20	1,010.60	-2,636.00
2000	510	4,619.20	294.9	1,507.70	3,982.00	1,100.70	-2,432.00
2001	849	4,236.30	2.6	1,120.00	3,901.40	1,022.70	-2,055.00
2002	697	3,765.20	-57.9	954.1	3,627.80	947.9	-2082
2003	620	4,165.40	-317.9	1,127.20	4,103.10	903.1	-2382
2004	353	4,198.40	-450.4	1,148.50	4,400.30	1,048.90	-2,210.00
2005	636	4,559.50	491.3	1,231.50	4,467.50	833.3	-2009
2006	1019	4,322.30	645.6	1,235.30	4,197.50	870.4	-1668.6
2007	1322	4,535.70	1,745.00	1,310.00	4,591.20	892.7	-1970.5
2008	1978	4,878.30	2,156.80	1,315.10	4,851.90	995.9	-2047.4
2009	1402	5,241.30	986.2	1,137.30	5,229.40	1159.5	-2289.5
2010	1277	5,728.00	1,093.20	1,249.90	5,413.40	1,520.70	-2,686.30

المصدر: الجدول رقم (1) والجدول رقم (2).

المراقب الاقتصادي والاجتماعي، عدد كانون الثاني 2011، ص 63، وعدد شباط 2012، رام الله، ص 57.

بعد الاستعراض السابق لقضايا وجوانب هامة عن المساعدات، سيقوم الباحث في هذا المبحث  
إعطاء صورة عن الاقتصاد الفلسطيني مع وجود المساعدات الخارجية ومحاولة تحليل العلاقة

بينهما للخروج بانطباعات وصورة أولية عن تأثير المساعدات الخارجية على الناتج المحلي، ثم اختبار تلك العلاقة في الدراسة الإحصائية في المبحث الثالث من هذا الفصل.

### أولاً: المساعدات والناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني

#### (AID AND PALESTINIAN GDP):

لقد ذكرنا سابقاً بأن نمو الناتج المحلي الإجمالي وارتفاع أو انخفاض نصيب الفرد منه يعتبر مؤشراً هاماً لقياس النمو الاقتصادي، كما يعتبر الناتج المحلي الإجمالي ذو صلة مباشرة بمصطلح الناتج القومي بسبب أن زيادته أو نقصانه يؤثر مباشرة على الناتج القومي الإجمالي كون الأول هو المكون الرئيسي للثاني، وأن الثاني يزيد عن الأول بما يتم احتسابه من صافي دخل عوامل الإنتاج من الخارج. وسيتم في هذا البند البحث في العلاقة ما بين المساعدات الخارجية والناتج المحلي الإجمالي بتفاصيله في الأراضي الفلسطينية.

وتعتبر المعادلة التالية أحد الطرق الشائعة لقياس الناتج المحلي الإجمالي:

$$GDP = C + I + G + NX^{(1)}$$

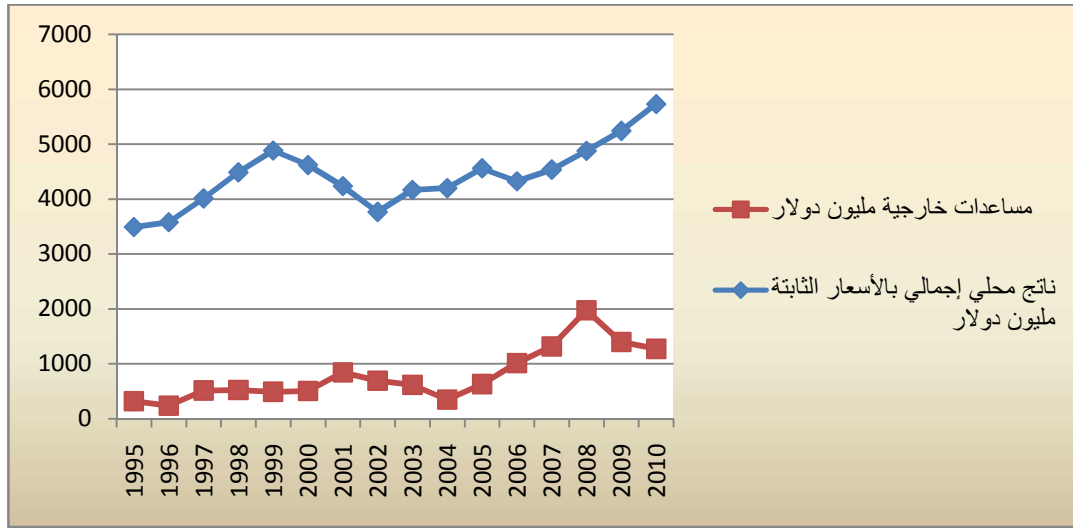
وتفيد هذه المعادلة بأن الناتج المحلي الإجمالي (GDP) هو ناتج مجموع الاستهلاك (C)، والاستثمار (I)، والإنفاق الحكومي (G)، مضافاً إلى كل ما سبق الميزان التجاري (NX) الذي يقصد به صافي الصادرات (الصادرات ناقص الواردات)، بمعنى أن زيادة المتغيرات السابقة من استهلاك واستثمار وإنفاق حكومي وصادرات وتناقص في الواردات سيسهم في زيادة الناتج المحلي الإجمالي.

والناتج المحلي وفق التصور السابق هو حساب لما يتم إنتاجه من خلال قيم السلع والخدمات السوقية التي يتم تداولها خلال فترة زمنية محددة مقاسة بوحدات نقدية، وينظر إليه على أنه مقياس للرفاه الاقتصادي كونه يتضمن حسب نفس التصور الإجابة على سؤال يقول: كم يبلغ معدل نمو الاقتصاد من خلال حساب ما يتم ادخاره ثم استثماره ثم إنتاجه من ناحية أو استهلاكه بالمقابل من ناحية أخرى؟ فإذا كانت الإجابة تتضمن زيادة في الإنتاج تتناسب مع الزيادة السكانية الحاصلة في نفس السنة؛ فإن ذلك يدل على تحقيق إنجاز إيجابي لصالح الاقتصاد بشكل عام. ولتحليل العلاقة ما بين الناتج المحلي والمساعدات الخارجية؛ نعرض بداية الشكل البياني التالي:

---

(1) خالد واصف الوزني وأحمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص 53.

شكل رقم (13): العلاقة بين المساعدات الخارجية والنتائج المحلي الفلسطيني 1995 - 2010



من إعداد الباحث بالرجوع إلى: معلومات الجدول رقم (5)

ويتضح من الرسم أن هناك زيادة في الناتج المحلي تراكمت مع ثبات تقريباً في المساعدات الخارجية خلال الفترة من 1996 حتى العام 1999، وقد شهدت هذه الفترة استقراراً سياسياً نسبياً ترافق معه فتح للمعايير والحدود، كما شهدت هذه الفترة أيضاً ارتفاع عدد العمال الفلسطينيين بشكل عام مع إتاحة فرص العمل لعدد كبير منهم في إسرائيل، وهو الأمر الذي ساهم إيجاباً في خفض معدلات البطالة والفقر بشكل واضح خلال هذه الفترة، علاوة على السماح بالاستيراد والتصدير بمعدلات عالية وبحرية شبه كاملة.

كما تدفقت مساعدات خارجية بنسبة دفع فعلي مرتفعة مع تخصيص مبالغ ليست بالقليلة منها لصالح النفقات التطويرية التي تحتاج إلى فترة زمنية لتعطي أثراً على النمو، كما تم إنشاء مشاريع استثمارية ساهمت في ارتفاع معدلات التكوين الرأسمالي، هذا بالإضافة إلى تخصيص ما يزيد على ثلث المساعدات الخارجية لصالح قطاع البنية التحتية حتى العام 2000، وارتفاع مستويات الدخل التي أثرت إيجاباً وبشكل نسبي متذبذب لصالح معدلات الادخار، كما أن الموازنة الفلسطينية العامة كانت بحالة إيجابية وحققت فائضاً خلال العام 1998 بنحو 40 مليون دولار، وفائضاً في العام 1999 بنحو 28 مليون دولار خلال هذه الفترة<sup>(1)</sup>.

ويتضح من الرسم أيضاً أن الفترة التي تلت العام 2000 شهدت زيادة في المساعدات مع نقص في الناتج المحلي، وهي الفترة التي تلت انتفاضة الأقصى وما تبعها من إغلاق وحصار، ونتج عنها توقف شبه كامل لحركة الاستيراد والتصدير، وحرمان العمالة الفلسطينية من فرص عملها داخل إسرائيل الأمر الذي سبب ارتفاع معدلات الفقر والبطالة.

(1) المراقب الاقتصادي والاجتماعي، عدد كانون الثاني 2011، رام الله، ص 64.



ولم تكن المساعدات الخارجية في تلك الفترة منتجة بقدر ما كانت إغاثية هدفت إلى إصلاح ما يمكن إصلاحه من الضرر الذي ألحقته إسرائيل بإجراءاتها الخائفة ضد الأراضي الفلسطينية، وكانت النفقات التطويرية قد شهدت انخفاضاً واضحاً خلال هذه الفترة، وحققت الموازنة العامة الفلسطينية عجزاً مؤثراً حتى العام 2005<sup>(1)</sup>.

وقد حقق الحساب الجاري تناقصاً في سلبيته بسبب تقييد التجارة الخارجية خلال هذه الفترة، وعلى الرغم من تخصيص ما نسبته 30% من المساعدات لصالح قطاع البنية التحتية خلال الفترة المذكورة، إلا أنها كانت معدة لإعادة إصلاح وترميم ما أقدمت إسرائيل على تدميره، بمعنى أن إسرائيل أعادت الأمور إلى نقطة الصفر بل إلى ما هو أقل من ذلك خلال الفترة التي تلت انتفاضة العام 2000.

ثم انفجرت الأمور وازداد الناتج المحلي مع زيادة المساعدات الخارجية خلال الفترة التي تلت العام 2004 وازداد كل من المساعدات والناتج المحلي معاً، وكانت هذه الفترة قد شهدت تقليل حدة الإغلاق الإسرائيلي والسماح لعدد من العمالة الفلسطينية بالدخول إلى إسرائيل، ولكن النقطة الأكثر أهمية هنا هي أن الاقتصاد الفلسطيني انطلق من مستويات إنتاج ضعيفة ومدمرة أصلاً بسبب تبعات المرحلة التي سبقت المرحلة المذكورة.

ويظهر العام 2006 أن هناك زيادة في المساعدات مع تراجع للناتج المحلي، وكان هذا العام قد شهد إغلاقاً للأراضي الفلسطينية بسبب فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية، ولم تقلح زيادة المساعدات الخارجية بمقدار الضعف تقريباً في زيادة الناتج المحلي، ولكنه عاود الارتفاع بعد ذلك مترافقاً مع المساعدات الخارجية حتى نهاية الفترة.

يوضح التحليل السابق أن المساعدات والناتج المحلي يرتبطان بعلاقة طردية في حالة الاستقرار، وبالعلاقة عكسية في حالة الإغلاق والحصار أو فرض إجراءات إسرائيلية قمعية، وهو ما يعني أن سياسة إسرائيل تفوقت في سلبيتها على ما تحمله المساعدات الخارجية من تأثير إيجابي بدليل تراجع الناتج المحلي في أوقات الحصار والإغلاق حتى مع زيادة المساعدات.

ويظهر الجدول التالي نسبة المساعدات الخارجية المقدمة للسلطة الفلسطينية إلى الناتج المحلي الفلسطيني خلال الفترة من 1995 حتى العام 2010:

---

(1) المراقب الاقتصادي والاجتماعي، عدد كانون الثاني 2011، مصدر سابق، ص 64.

جدول رقم (6): النسبة المئوية بين المساعدات والنتائج المحلي 1995 - 2010

السنة	مساعدات خارجية مليون دولار	نتائج محلي إجمالي بالأسعار الثابتة مليون دولار	النسبة المئوية بين المساعدات والنتائج المحلي
1995	325	3,490.40	9.31
1996	244	3,577.00	6.82
1997	520	4,011.90	12.96
1998	530	4,485.80	11.82
1999	497	4,883.40	10.18
2000	510	4,619.20	11.04
2001	849	4,236.30	20.04
2002	697	3,765.20	18.51
2003	620	4,165.40	14.88
2004	353	4,198.40	8.41
2005	636	4,559.50	13.95
2006	1019	4,322.30	23.58
2007	1322	4,535.70	29.15
2008	1978	4,878.30	40.55
2009	1402	5,241.30	26.75
2010	1277	5,728.00	22.29

- المصدر: جدول رقم (5).
- النسبة المئوية من حساب الباحث.

يعرض الجدول السابق أن المساعدات الخارجية شكلت 7% تقريباً وفق أقل نسبة محسوبة وهي خلال العام 1996، كما شكلت نحو 41% تقريباً من النتائج المحلي وفق أعلى نسبة محسوبة وهي خلال العام 2008، وقد بلغ متوسط النسب المذكورة في الجدول أعلاه نحو 18% تقريباً من النتائج المحلي، وهو ما يعطينا انطباعاً عن التأثير الإيجابي الواضح للمساعدات على النتائج المحلي الفلسطيني واستحالة عدم وجود ذلك التأثير.

ويرتكز النتائج المحلي في الأراضي الفلسطينية على الإنفاق بسبب الإنتاج، وبناء على ذلك؛ سوف نبحت في بندين هامين هما العلاقة بين المساعدات الخارجية والإنفاق الحكومي، والعلاقة بين المساعدات والإنفاق الأسري بهدف الوقوف على الجوانب التفصيلية للعلاقة بين المساعدات والنتائج المحلي، كما سيتم طرح البنود الأخرى تبعاً بشكل تفصيلي كما سيرد في الصفحات التالية:

## أ- المساعدات والإنفاق الحكومي 1995 - 2010

### (AID AND GOVERNMENT EXPENDITURE 1995 - 2010):

يعتبر الإنفاق الحكومي أحد أدوات السياسة المالية، وهو يؤثر مباشرة على الناتج المحلي الحقيقي داخل الدولة بزيادته بمقدار زيادة الإنفاق الحكومي مضروباً في مضاعف الإنفاق<sup>(1)</sup>، واعتماداً على الدور الهام والمحوري للإنفاق الحكومي؛ فإنه من المفيد معرفة العلاقة بين الإنفاق الحكومي والمساعدات من ناحية، ثم ما تشكله المساعدات الخارجية كنسبة من الإنفاق الحكومي من ناحية أخرى، وذلك حتى تكتمل الصورة ويتم التوصل إلى مدى اعتمادية السلطة على المساعدات الخارجية، وأيضاً محاولة الكشف عن مدى الضعف الذي تعاني منه السلطة على صعيد تحقيق سياساتها الاقتصادية والتنموية، وهو ما سيتضح من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (7): المساعدات الخارجية والإنفاق الحكومي 1995 - 2010

السنة	مساعدات خارجية مليون دولار	إنفاق حكومي مليون دولار	النسبة المئوية التقريبية
1995	325	609.0	%53
1996	244	735.7	%33
1997	520	814.7	%64
1998	530	924.4	%57
1999	497	1,010.6	%49
2000	510	1,100.7	%46
2001	849	1,022.7	%83
2002	697	947.9	%74
2003	620	903.1	%69
2004	353	1,048.9	%34
2005	636	833.3	%76
2006	1019	870.4	%117
2007	1322	892.7	%148
2008	1978	963.4	%205
2009	1402	1159.5	%121
2010	1277	1,520.70	%84

■ المصدر: جدول رقم (5).

■ النسبة المئوية التقريبية من حساب الباحث.

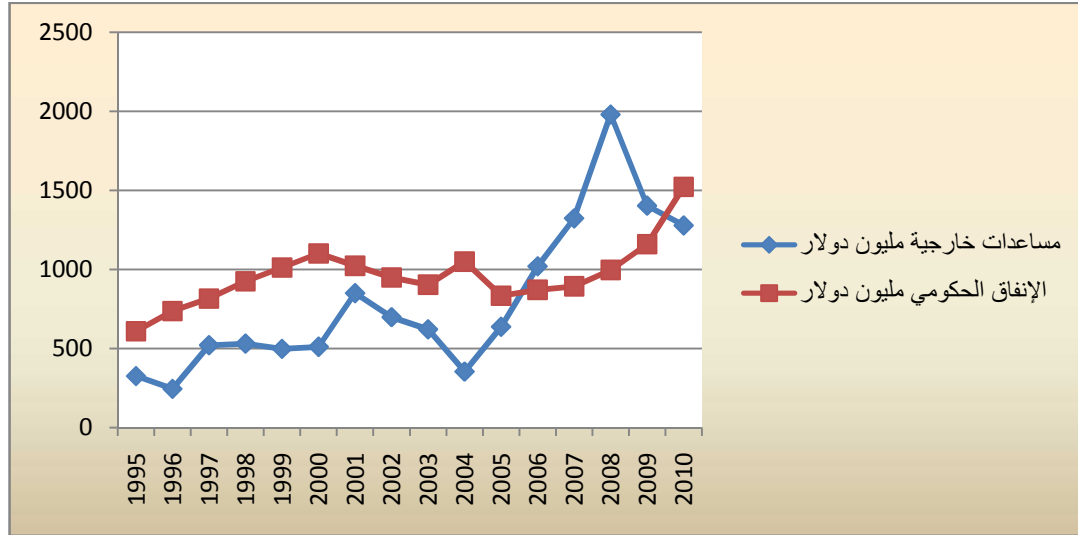
إن الإنفاق الحكومي في الأراضي الفلسطينية يعتمد على الإيرادات المحلية والمساعدات الخارجية، كما أن السلطة تلجأ للاقتراض من البنوك المحلية في حال ضعف إيراداتها المحلية أو المساعدات أو كلاهما معاً، ويلاحظ من الجدول السابق أن أقل نسبة بين المساعدات الخارجية إلى الإنفاق الحكومي هي 33% وكانت خلال العام 1996، أي أن نسبة

(1) خالد واصف الوزني وأحمد حسين الرفاعي، مرجع سابق، ص 155.

المساعدات الخارجية إلى الإنفاق الحكومي كانت تقترب من الثلث خلال العام 1996 تاركة ما تبقى للمصادر التمويلية الأخرى.

ويتضح من الجدول رقم (7) أيضاً بأن أعلى نسبة بين المساعدات والإنفاق الحكومي شكّلت ما نسبته 205% من النفقات الحكومية خلال العام 2008، وقد بلغ متوسط النسب المئوية المذكورة نحو 80% تقريباً، وهو ما يعكس اعتماد الإنفاق الحكومي الكبير على المساعدات الخارجية، وأن هذا الاعتماد أضحى عاملاً متأصلاً في هيكل الاقتصاد المحلي والذي وصل إلى نسب عالية جداً في السنوات الثلاثة الأخيرة من الفترة المذكورة أعلاه. وقد ترافق مع ذلك زيادة عدد موظفي القطاع العام بشكل مضطرد، وهو ما يعني أن النمو في الناتج المحلي سيشهد انخفاضاً كبيراً في حال توقف المساعدات أو نقص مبالغها والتي شكّلت أكثر من ثلث الإنفاق الحكومي وفق أقل تقدير لاعتماد الإنفاق الحكومي على تلك المساعدات. ويوضح الرسم البياني التالي الصورة السابقة:

شكل رقم (14): المساعدات الخارجية والإنفاق الحكومي 1995 - 2010



من إعداد الباحث بالرجوع إلى: جدول رقم (5)

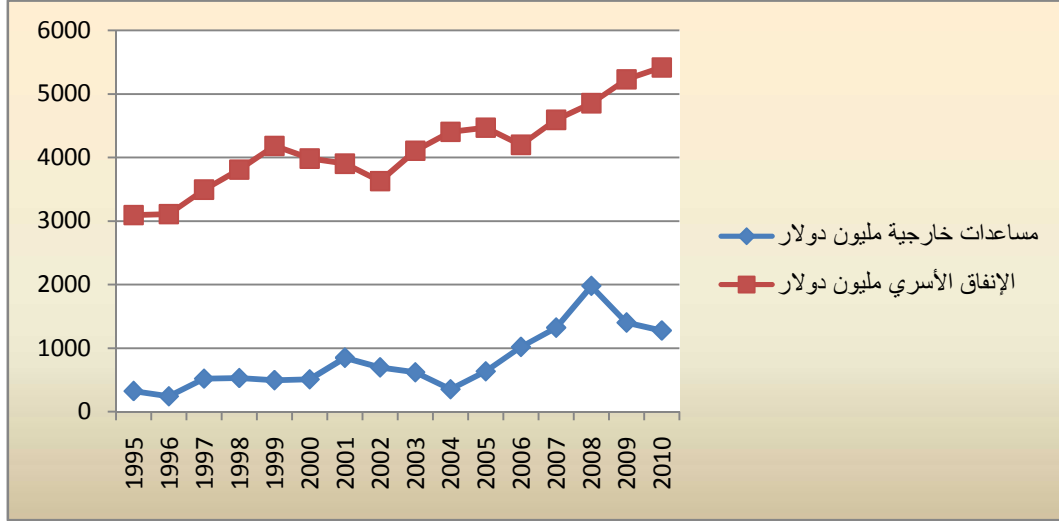
ويوضح الرسم البياني أن الإنفاق الحكومي كان أكبر من المساعدات الخارجية نظراً لاعتماده على الموارد المحلية والديون حتى العام 2005، وهو العام الذي بدأت فيه المساعدات الخارجية تغطي على الإنفاق الحكومي بعد الانقسام الفلسطيني المشؤم، واستمر ذلك حتى العام 2009 ليعود الوضع إلى ما كان عليه سابقاً.

## ب- المساعدات والإنفاق الأسري

### (AID AND HOUSEHOLD EXPENDITURE):

يعتبر الإنفاق الأسري أحد المؤشرات الهامة التي يمكن من خلالها معرفة درجة الإنفاق الاستهلاكي على السلع والخدمات، كما أن ارتفاع عدد موظفي القطاع العام حسب ما ذكرنا سابقاً أدى إلى زيادة الإنفاق الحكومي، وهو الأمر الذي جعل النمو في الناتج المحلي معتمداً على كل منهما، وبما أن الإنفاق الحكومي يعتمد على المساعدات بدرجة كبيرة حسب ما ذكرنا في البند السابق؛ فإن ذلك يعني بشكل أو بآخر أن توقف المساعدات سيهم في خلق تداعيات يمكن تسميتها بالخطيرة والمؤثرة على معدل النمو الاقتصادي. ويمكن توضيح العلاقة ما بين المساعدات الخارجية والإنفاق الأسري خلال فترة الدراسة بداية من خلال الشكل البياني التالي:

شكل رقم (15): المساعدات الخارجية والإنفاق الأسري خلال الفترة من 1995 - 2010



من إعداد الباحث بالرجوع إلى: جدول رقم (5)

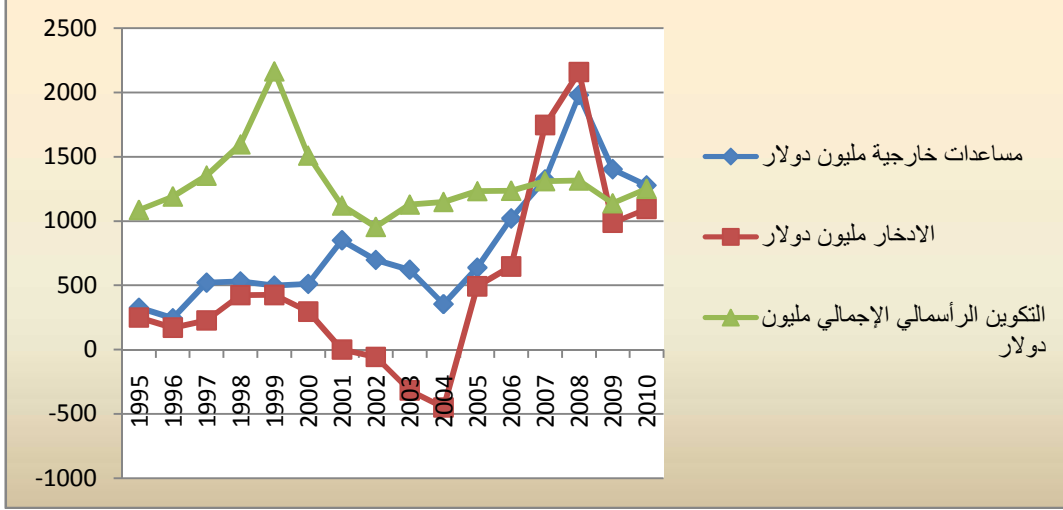
توضح الفترة من عام 1995 حتى عام 1999 أن هناك تزايداً في الإنفاق الأسري مع الاعتماد على المساعدات الخارجية بشكل ثابت تقريباً، وهو ما يعني أن هناك دخلاً آخر متحقق للأسر الفلسطينية غير المساعدات الخارجية، وتقصد هنا العملة الفلسطينية في إسرائيل، ولكن ما يلفت النظر أن هناك انخفاضاً في الإنفاق الأسري ترافق مع انخفاض في المساعدات الخارجية وهو ما حدث بعد العام 2000، وهو ما يدل على أنه بعد منع العملة الفلسطينية من دخول إسرائيل، لعبت المساعدات الخارجية الدور الرئيسي في مستوى الإنفاق الأسري بدليل انخفاض كل منهما بعد العام 2000، ثم عودتهما للارتفاع معاً بعد العام 2004، والنتيجة الهامة هنا هي أن المساعدات تؤثر بشكل كبير في مستوى الإنفاق الأسري في حالة إغلاق أو حصار تفرصها إسرائيل على الأراضي الفلسطينية.

### ج- المساعدات ما بين التكوين الرأسمالي والادخار

(AID BETWEEN SAVINGS AND CAPITAL FORMATION):

نعرض بداية الشكل البياني التالي:

شكل رقم (16): المساعدات والتكوين الرأسمالي والادخار في الفترة من 1995 - 2010



من إعداد الباحث بالرجوع إلى: جدول رقم (5)

يظهر الشكل البياني السابق أن معدلات الادخار كانت على طول الفترة الخاصة بالدراسة أقل من المساعدات الخارجية، وهو ما يعني أن معدلات الادخار لم تتفوق على المساعدات، وأن المساعدات تم استهلاكها باستثناء الفترة الخاصة بالعام 2008، وذلك بسبب وصول المساعدات الخارجية إلى رقم كبير جداً.

أما بالنسبة للتكوين الرأسمالي الإجمالي وما يحتويه من مكونات استثمارية؛ فقد كان مرتفعاً ويقدر يفوق المساعدات الخارجية، حيث وصل إلى أقصاه خلال العام 1999، ثم بدأ بعد ذلك في الانخفاض حتى العام 2007 والذي بدأت فيه معدلات التكوين الرأسمالي بالنقص، وهو ما جعل معدلات الادخار والمساعدات الخارجية تغطي عليها، وهو ما يعني أن القيم الإجمالية لقيمة ما يقتنيه المنتجون من سلع وتحسينات رأسمالية وممتلكات أخرى كمباني ومعدات كانت بمعدلات جيدة وتنمو تدريجياً خلال الفترة الأولى من عمر السلطة الفلسطينية حتى العام 1999 الذي بدأ فيه هذا المؤشر بالتراجع.

### د- المساعدات والميزان التجاري (AID AND TRADE BALANCE):

تعتبر الصادرات أحد العوامل الرئيسية التي تسهم في رفع معدل النمو الاقتصادي، وكان البنك الدولي قد نصح في تقرير له الجانب الفلسطيني بزيادة التجارة الخارجية والتركيز عليها بهدف

تجنب الاعتماد المستمر على المساعدات<sup>(1)</sup>، لكن المعطيات على أرض الواقع اعتماداً على بيانات الميزان التجاري هي ضعف الاستثمار المحلي، ونمو الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يبدو أنه ساهم في وجود الصادرات في بداية عمر السلطة في الوقت الذي عجزت فيه المدخرات المحلية عن القيام بهذا الدور، وهو ما يعني أن المساعدات لم تحرز إنجازاً على صعيد الصادرات الفلسطينية، وليس ذلك مستغرباً في ظل عدم تخصيص مبالغ كافية من المساعدات الخارجية لصالح القطاعات الإنتاجية.

وقد وصلت قيمة إجمالي الاستثمارات الأجنبية في فلسطين حسب ما أصدر الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني نحو 1,586.1 مليون دولار في نهاية عام 2009 شاملة الاستثمار الأجنبي المباشر، واستثمارات الحافظة، والاستثمارات الأخرى التي تنقسم إلى أرصدة الودائع في فلسطين، والديون والقروض طويلة الأجل المستحقة لغير المقيمين، كما بلغت أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر في المؤسسات الفلسطينية 1,157.4 مليون دولار عام 2009<sup>(2)</sup>، في حين أن مجموع الاستثمار المحلي الإجمالي خلال الفترة من 1996 حتى عام 2008 بلغ نحو 17183 مليون دولار\*.

### ثانياً: المساعدات والفقير (AID AND POVERTY):

إن العلاقة بين الفقر والنمو الاقتصادي ببساطة علاقة قائمة على أساس نفي أحدهما للآخر، فطالما أن النمو الاقتصادي يعني زيادة متوسط دخل الفرد الحقيقي والفقير يعني تدني مستوى الدخل الفردي بما لا يسمح بتحقيق مستويات تعليمية وصحية مناسبة، فهذا يعني أن أي منهما لن يتقابل أو يتقاطع مع الآخر، وبكلمات أخرى؛ فإن النمو يساعد في تخفيض معدلات الفقر، وعدم تحقيق نسب نمو معقولة ومقبولة يعني زيادة معدلات الفقر.

وتعتبر نسب الفقر\* في الأراضي الفلسطينية مرتفعة إذا ما قورنت بالدول الأخرى، وهذا يرجع إلى مجموعة من العوامل الخارجية والتي أهمها الاحتلال والحصار وهدم المنازل وتجريف

---

(1) البنك الدولي، تقرير حول الاستدامة الاقتصادية للدولة الفلسطينية، مجلة سوق المال الصادرة عن بورصة فلسطين، العدد 26، أيلول 2012، ص 24.

(2) مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، الموقع الإلكتروني: <http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=4246>

\* الرقم من جمع الباحث بناء على معلومات صادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني - وحدة خدمات الجمهور 2010 وتقارير مختلفة أخيرة لسلطة النقد الفلسطينية.

\* نسبة الفقر هي مؤشر نسبة الفقراء بين السكان.

الأراضي وتدمير البنية التحتية ونقص المساعدات الدولية بالإضافة إلى عامل داخلي ممثلاً بسوء توزيع تلك المساعدات<sup>(1)</sup>.

إن ما نريد أن نصل إليه هو أن المساعدات الخارجية باعتبارها دخلاً، فإنه يفترض أن تساهم في تحقيق مستوى مقبول من النمو، ويفترض أيضاً أن ترافقها عدالة توزيعية بما يضمن القضاء على الفقر أو تخفيض نسبه بشكل كبير، وحسب رأي الباحث الشخصي فإن المساعدات الخارجية إن لم تحقق الهدف السابق؛ فإن فاعليتها أمر مشكوك فيه، وهي بذلك تتم عن تسرب قدر كبير من الموارد إلى غير مستحقيها، وأن معظم الفقراء لا يحصلون على نصيب عادل من الإنفاق الحكومي العام، ويشير ذلك أيضاً بشكل أو بآخر إلى عدم تخصيص مبالغ المساعدات الخارجية لصالح مشاريع ذات قيمة مؤثرة تنموياً تسهم في توفير فرص عمل حقيقية.

ذكر الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بأن نسبة الفقر وصلت إلى 25,6% وفقاً لأنماط الاستهلاك خلال العام 2004، وأنه في حال استبعاد المساعدات الطارئة\*\*؛ فإن نسبة الفقر سترتفع إلى 28,7%، وهو ما يعني أن المساعدات الطارئة قد خفضت نسبة الفقر بمقدار 3,1%، أما الفقر الشديد\*\*\*؛ فقد كانت نسبته تصل إلى 19,4% قبل تلقي المساعدات وانخفض إلى 16,4% بعد تلقي المساعدات خلال نفس العام<sup>(2)</sup>.

وقد شهدت هذه الفترة والتي تلت العام 2001 حتى العام 2004 انخفاض مبالغ المساعدات بشكل مستمر ومتناقص، ليصل الفرق بين عام 2004 وعام 2001 إلى نحو 496 مليون دولار لصالح عام 2001 كما يتضح من الجدول رقم (5).

أما خلال العام 2005؛ فقد ساهمت المساعدات الطارئة في تخفيض معدلات الفقر بنسبة تصل إلى 4,7%، حيث بلغت نسبة الفقر تبعاً لأنماط الاستهلاك الشهري نحو 29,5% مع احتساب المساعدات الطارئة، وفي حالة استثناء قيمة المساعدات؛ فإن نسبة الفقر ترتفع إلى 34,2%. أما فيما يخص الفقر الشديد؛ فقد ساهمت المساعدات في تخفيض نسبته من

---

(1) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2009، مشروع النشر والتحليل لبيانات التعداد، الخصائص الاجتماعية والأسرية والزواجية والتعليمية والاقتصادية للأسرة في الأراضي الفلسطينية (1997-2007)، ص 103.

\*\* المساعدات الطارئة هي المساعدات التي تهدف بشكل خاص إلى تخفيف آثار الأزمة التي يتعرض لها المجتمع الفلسطيني، كما أن النتائج المتعلقة بقيمة المساعدات تعتمد بالدرجة الأولى على مدى تمكن الأسر من الإدلاء بكافة المعلومات المتعلقة بذلك.

\*\*\* شدة الفقر هو مؤشر الوسيط الخاص بمجموع العجز الاستهلاكي.

(2) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الفقر في الأراضي الفلسطينية (كانون ثاني - كانون أول 2004)، تقرير المؤتمر الصحفي حول النتائج الرئيسية، يوليو 2005، ص 7.



23,5% إلى 18,1%<sup>(1)</sup>، مع العلم بأن المساعدات الخارجية قد ازدادت بشكل ملحوظ خلال العام 2005 عند مقارنتها مع العام 2004 ليصل الفرق بينهما إلى 238 مليون دولار لصالح عام 2005.

وخلال العام 2006 وضمن نفس المعايير السابقة؛ فقد بلغت نسبة الفقر في الأراضي الفلسطينية نحو 30,8% متضمنة المساعدات، أما في حالة خصم المساعدات الطارئة؛ فإن النسبة ترتفع إلى 35,7%، وبخصوص الفقر الشديد خلال نفس العام؛ فقد خفضت المساعدات الطارئة نسبته من 24% إلى 18,5%<sup>(2)</sup>، هذا مع الإشارة إلى أن المساعدات قد تضاعفت تقريباً خلال هذا العام عند مقارنتها مع العام الذي يسبقه مباشرة.

وذكر البنك الدولي بأن نسبة الفلسطينيين الذي يعيشون في فقر مدقع ارتفعت من 33,2% في عام 2006 إلى نحو 35% في العام 2007، وفي حال حسم الدخل الذي يحصل عليه الفلسطينيون من المساعدات؛ فإن معدلات الفقر سترتفع إلى 79,4% في قطاع غزة و 45,7% في الضفة الغربية، كما أن النمو الاقتصادي الإجمالي سلبي، فمعدلات دخل الفرد في انخفاض على الرغم من زيادة تدفق المساعدات، ولا يمكن للمساعدات الخارجية أن تعوض فقدان الاعتماد على الذات، وزيادة الدعم الخارجي لا يمكن أن تحل أزمة التحديات الأمنية التي يواجهها المجتمع الفلسطيني<sup>(3)</sup>.

وذكر الإحصاء الفلسطيني في مسح أجراه خلال الفترة من 2007/1/15 وحتى 2008/1/14 أن هناك حاجة لتوفير 7 مليون دولار شهرياً لتخفيض نسب الفقر وعودتها إلى ما كانت عليه خلال العام 1998، وأن الأسر الفقيرة تحتاج إلى 49 مليون دولار لإخراجها من حالة الفقر خلال عام 2007، وأضاف بأن المساعدات الطارئة ساهمت في تخفيض نسبة الفقر في الأراضي الفلسطينية بما نسبته 11,1% خلال العام 2007<sup>(4)</sup>، وعند النظر إلى أرقام المساعدات نجدها بأنها قد تزايدت وقفزت قفزات كبيرة خلال الفترة من 2006 إلى 2008، ومع ذلك فإن انكماش الاقتصاد أدى إلى زيادة نسب الفقر حسب رؤية البنك الدولي

(1) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الفقر في الأراضي الفلسطينية 2005 - تقرير النتائج الأساسية، يونيو 2006، ص 9.

(2) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الفقر في الأراضي الفلسطينية 2006 - تقرير النتائج الأساسية، أغسطس 2007، ص 23.

(3) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية 2009 - 2010: الاستثمار في الأمن الإنساني من أجل دولة فلسطينية مستقبلية، الأراضي الفلسطينية المحتلة، صفحات مختلفة.

(4) وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا)، الفقر في الأراضي الفلسطينية خلال الفترة 2007-2009، الموقع الإلكتروني: <http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=3232>

الذي ذكر بأن نسبة الفقر ارتفعت في قطاع غزة من 21,6% في عام 1998 لتصل إلى نحو 35% في عام 2006<sup>(1)</sup>.

وفي العام 2009؛ خفّضت المساعدات معدلات الفقر للأفراد بنسبة وصلت إلى 17,9% مقسمة ما بين 12,6% في الضفة الغربية و 22,1% في قطاع غزة<sup>(2)</sup>، وخلال العام 2010؛ وصلت نسبة الفقر إلى نحو 30,9%، وانخفضت هذه النسبة بعد تلقي المساعدات إلى نحو 25,7%. أما نسبة الفقر المدقع خلال نفس العام فقد بلغت نحو 19,2% قبل تلقي المساعدات، وانخفضت إلى 14,1% بعد تلقي المساعدات الخارجية. وبشكل عام؛ فإن المساعدات تقلل نسبة الفقر بما نسبته 17%، كما أن فجوة الفقر\* تتقلص بحوالي 40% بعد تلقي المساعدات<sup>(3)</sup>، هذا مع الإشارة إلى أن المساعدات الخارجية انخفضت بمقدار طفيف خلال عامي 2009 و 2010 عن العام 2008، إلا أن حجمها مع ذلك بقي كبيراً.

لقد تضاعفت مستويات الفقر أكثر من ثلاثة أضعاف في الأراضي الفلسطينية منذ العام 2000، وعلى صعيد أهداف التنمية الألفية وإمكانية تحقيقها في الأراضي الفلسطينية فنسذكر بعض المؤشرات وهي كالاتي<sup>(4)</sup>:

- تقليص عدد الذين دخلهم أقل من دولار واحد في اليوم خلال الفترة من 1990-2015، ويستحيل تحقيق هذا الهدف في ظل الظروف السياسية الراهنة.
- تقليص نسبة الأفراد الذين يعانون من الجوع إلى النصف خلال نفس الفترة السابقة، ويمكن تحقيق هذا الهدف في حالة عودة الاستقرار السياسي.
- التحقق بأن جميع الأطفال ذكوراً وإناثاً يستطيعون إتمام المرحلة الأساسية من التعليم، ويمكن تحقيق هذا الهدف خلال الفترة القادمة.
- تخفيض معدلات وفيات الأطفال الأقل من خمس سنوات بنسبة الثلثين، ولا يمكن تحقيق هذه الغاية.

(1) World Bank, Investing In Palestinian Economic Reform And Development, Report For The Pledging Conference , Paris, December 17th 2007, P 7.

(2) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، نتائج معالم الفقر في الأراضي الفلسطينية 2009 - 2010، بيان صحفي صادر بتاريخ 2011/4/10.

\* يقبس هذا المؤشر حجم الفجوة الإجمالية الموجودة بين استهلاك الفقراء و(خط الفقر)، أي إجمالي المبالغ المطلوبة لرفع مستويات استهلاك الفقراء إلى خط الفقر.

(3) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الفقر في الأراضي الفلسطينية - تقرير النتائج الأساسية لعامي 2010 - 2009، سبتمبر 2011، ص 22 - 21.

(4) الائتلاف الوطني للدعاء العالمي لمكافحة الفقر، الأهداف الألفية للتنمية في السياق الفلسطيني - الإمكانيات والمعوقات، مركز الديمقراطية وحقوق العاملين في فلسطين، رام الله وغزة، 2007، ص 24.

- التخفيض بنسبة 75% لوفيات الأمومة في الفترة 1990-2015، ومن المستبعد تحقيق هذه الغاية في ظل الظروف السياسية الراهنة.
- تضمين مبادئ التنمية المستدامة في السياسات والبرامج الوطنية والبدء باستعادة الفاقد من المصادر البيئية، ولا يمكن تحقيق هذا الهدف في ظل وجود الاحتلال واستمرار سياساته.
- التخفيض نسبة السكان الذين يفتقرون إلى مصادر مياه آمنة ونظيفة، ويمكن تحقيق هذا الهدف.
- تطوير وتنفيذ عمل سياسات لتوفير عمل مقبول ومنتج لفئة الشباب بالتعاون مع الدول النامية، ولا يمكن تحقيق هذا الهدف في ظل الظروف السياسية الراهنة.

إن أهم ما يمكن أن نصل إليه مما ذكرناه سابقاً هو أن الفقر تزايد بعد قيام السلطة الفلسطينية، هذا مع افتراض أن من أهم أدوار السلطة هو إصلاح ما أفسده الاحتلال على مدار عقود قد خلت، والعمل على تجاوز التشوهات التي أصابت الاقتصاد الفلسطيني في صميمه، ودعم الفئات المهمشة والفقيرة بما يؤدي إلى تحقيق العدالة والمساواة، ويتضح أن المساعدات الخارجية عملت على تخفيض نسب الفقر في الأراضي الفلسطينية، ولكن حسب رأي الباحث الشخصي؛ فإن ذلك لم يتم بالقدر المطلوب، فحتى مع وجود المساعدات الخارجية؛ فإن ربع السكان وفق أقل تقدير خلال الفترة من 2004 حتى 2010 هم فقراء.

وكان من حسن حظ السلطة الفلسطينية أنها لا تعمل وحدها في سبيل تخفيض الفقر، بمعنى أن السلطة الفلسطينية ليست هي الوحيدة المسؤولة عن تخفيض نسب الفقر السابقة، حيث تحتل وكالة الغوث الدولية (الأنروا) مكان الصدارة في تقديم المساعدات الإنسانية في الأراضي الفلسطينية بنسبة تصل إلى 58,4%، تليها مؤسسات السلطة الفلسطينية بما فيها وزارة الشؤون الاجتماعية بنسبة 15,6%، ثم تأتي مساعدات الأهل والأقارب والأصدقاء بنسبة 11,6%، ثم نقابات العمال بنسبة 8,1%، وأخيراً المؤسسات الخيرية والدينية ولجان الزكاة بنسبة تصل إلى 4,4%<sup>(1)</sup>، وهو ما يعطي تصوراً واضحاً عن أن السلطة الفلسطينية تحقق تخفيضاً للفقر بما نسبته الربع تقريباً تاركة الثلاثة أرباع الأخرى للمنظمات والمؤسسات المذكورة سابقاً، ولو ترك موضوع تخفيض الفقر لمؤسسات السلطة وحدها؛ لما استطاعت إخراج ثلاثة أرباع الأسر الفلسطينية الفقيرة من دائرة الفقر.

(1) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح أثر الإجراءات الإسرائيلية على الأوضاع الاقتصادية للأسر الفلسطينية، الدورة الخامسة عشرة : تشرين أول - كانون أول 2005، مارس 2006، ص 6.

### ثالثاً: المساعدات والبطالة (AID AND UNEMPLOYMENT):

يعرض الجدول التالي سوق العمل الفلسطيني وتطور حجم المساعدات الخارجية في الفترة من 1995 حتى 2010.

جدول رقم (8): المساعدات الخارجية وسوق العمل في الفترة من 1995 - 2010

سوق العمل		مساعداً خارجية مليون دولار	السنة
معدل البطالة	العاملين بالآلاف		
18.2%	417	325	1995
23.8%	429	244	1996
20.3%	481	520	1997
14.4%	549	530	1998
11.8%	588	497	1999
14.1%	600	510	2000
25.2%	505	849	2001
31.3%	477	697	2002
25.6%	564	620	2003
26.8%	578	353	2004
23.5%	603	636	2005
23.7%	636	1019	2006
21.7%	690	1322	2007
26.6%	667	1978	2008
24.5%	718	1402	2009
23.7%	745	1277	2010

المصدر:

- الجدول رقم (5).
- المراقب الاقتصادي والاجتماعي، عدد كانون الثاني 2011، ص 63، وعدد شباط 2012، رام الله، ص 57.

إن البطالة واحدة من الأمراض المزمنة التي يعاني منها الاقتصاد الفلسطيني، وقد عملت الظروف المختلفة على تطویرها وتعقيدها بشكل جعلها متزايدة وخارجة عن السيطرة. ولتقديم صورة واضحة عن البطالة وعلاقتها بالمساعدات الخارجية في الأراضي الفلسطينية، يظهر الجدول بأن هناك تزايداً في البطالة خلال عام 1996 عن العام 1995، لكن البطالة بدأت تتناقص بعد العام 1996 حتى تصل إلى أدنى نسبة لها خلال فترة الدراسة في العام 1999، ثم عاودت الارتفاع بعد ذلك تدريجياً.

ويظهر الجدول زيادة بنسبة 11% تقريباً خلال العام 2001 عن العام 2000 مع زيادة المساعدات، ثم ارتفعت نسبة البطالة أيضاً بنسبة 6% تقريباً مع انخفاض المساعدات الخارجية خلال العام 2002، ثم عاودت الانخفاض مع انخفاض المساعدات الخارجية خلال العام 2003 لتعود تقريباً إلى نفس مستوى العام 2001.

ومن المفارقات الغريبة هو ارتفاع نسبة البطالة بمقدار طفيف يصل إلى نحو 1,2% خلال العام 2004 مع انخفاض حاد للمساعدات يصل إلى نحو 40% تقريباً، وخلال العام 2001؛ حدث ارتفاع حاد للبطالة وصل إلى ما نسبته 11% تقريباً مع مضاعفة حجم المساعدات الخارجية، وحدث نفس الأمر تقريباً خلال العام 2008، فمع زيادة حجم المساعدات بشكل كبير عن العام 2007 بفرق يزيد على 600 مليون دولار، ارتفعت نسبة البطالة نحو 5%.

إن العلاقة بين البطالة والمساعدات الخارجية في الأراضي الفلسطينية ليست منطقية، فمن المفترض أن تقل معدلات البطالة في حال زيادة المساعدات مع افتراض توظيف تلك المساعدات بشكل يتناسب مع الأولويات الوطنية، وهو ما لا يحدث على أرض الواقع لينذر بوجود خلل في هيكل الاقتصاد الفلسطيني ناتجة عن القوى المتحكمة فيه فلسطينياً والمتمثلة بغياب قدرة السلطة على استثمار أموال التمويل الخارجي في مشاريع تنموية حقيقية أولاً، وإسرائيلياً من خلال التحكم بالمعابر والسيطرة على الحدود والأرض ثانياً، ولا يمكن تجاهل أهمية حجم المساعدات الخارجية في تقليل معدلات البطالة فيما لو ترافقت مع رؤية تنموية فلسطينية حقيقية، ولجم أو تحجيم للسياسات الإسرائيلية الضارة بالاقتصاد المحلي.

ومن ناحية ثانية؛ لا يوجد شك بأن الظروف السياسية والاقتصادية التي تتعرض لها الأراضي الفلسطينية من احتلال وانقسام وغيرها قد جعلت العامل الفلسطيني رهينة لتلك الظروف وأثرت على فرص العمل بشكل كبير جداً. ويتضح أيضاً من خلال الجدول رقم (8) أن هناك علاقة واضحة بين الظروف السيئة التي يتسبب فيها الاحتلال الإسرائيلي ومعدلات البطالة، حيث ارتفعت معدلات البطالة بشكل ملحوظ خلال الفترة التي تلت العام 2000 وهو عام الانتفاضة الفلسطينية الذي شهد حصاراً وإغلاقاً لفرص عمل الفلسطينيين داخل إسرائيل، وخلال العام 2008 أيضاً والذي تعرض لنفس ظروف العام 2000 من حصار وإحباط للمناخ الاستثماري وتعطيل لعجلة الاقتصاد المحلي وانعدام سيطرة على الأرض والموارد.

رابعاً: العلاقة بين المساعدات والموازنة العامة والدين العام

**(THE RELATIONSHIP BETWEEN AID AND THE PUBLIC BUDGET AND PUBLIC DEBT):**

لقد اعتمدت الموازنة الفلسطينية بشكل رئيسي على المساعدات الخارجية والمنح لتغطية عجزها، وسيقوم الباحث هنا باستعراض عجز الموازنة الفلسطينية خلال فترة الدراسة ومحاولة البحث عن تأثير المساعدات الخارجية عليها. وبداية؛ لنلق نظرة على الجدول التالي:

جدول رقم (9): عجز الموازنة قبل الدعم وعجز الموازنة الكلي في الفترة من 1995 - 2010 مليون دولار

السنة	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002
فائض/عجز الموازنة قبل الدعم	-	-	-55	30	5	-260	-822	-704
المساعدات (صرف)	325	244	520	530	497	510	849	697
فائض عجز الموازنة الكلي	-	-	-35	40	28	-219	-313	-259
الدين	-	-	212	309	309	795	1191	1090
السنة	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
فائض/عجز الموازنة قبل الدعم	-493	-478	-624	-704	-951	-1493	-1342	-1083
المساعدات (صرف)	620	353	636	1019	1322	1978	1402	1277
فائض عجز الموازنة الكلي	-268	-125	-275	34	61	270.2	-144	-80.9
الدين	1236	1422	1602	1494	1439	1406	1732	1883

المصدر:

- الجدول رقم (5).
- المراقب الاقتصادي والاجتماعي، عدد كانون الثاني 2011، ص63، وعدد شباط 2012، رام الله، ص57.

يظهر الجدول أعلاه أن هناك عجزاً أصيلاً ومتواصلًا للموازنة الفلسطينية قبل المساعدات باستثناء عامي 1998 و1999، ولم يلاحظ على أي سنة من السنوات المذكورة سابقاً إمكانية تغطية الموارد المحلية للنفقات الجارية أو التطويرية ولو بمقدار بسيط، وهو ما يعني تزايد حجم فاتورة الإنفاق العام المترافقة مع تباطؤ نمو في فاتورة الإيرادات العامة، بالإضافة إلى نقص المساعدات الخارجية عن الحد الذي يتناسب مع التزايد المضطرد في النفقات الجارية.

وبما أنه لا يوجد لدى السلطة الفلسطينية إمكانية لإصدار نقدي جديد بسبب عدم وجود عملة مستقلة أو بنك مركزي؛ فإنه لن يكون أمامها سوى خيارات بسيطة تتمثل في اللجوء إلى الديون

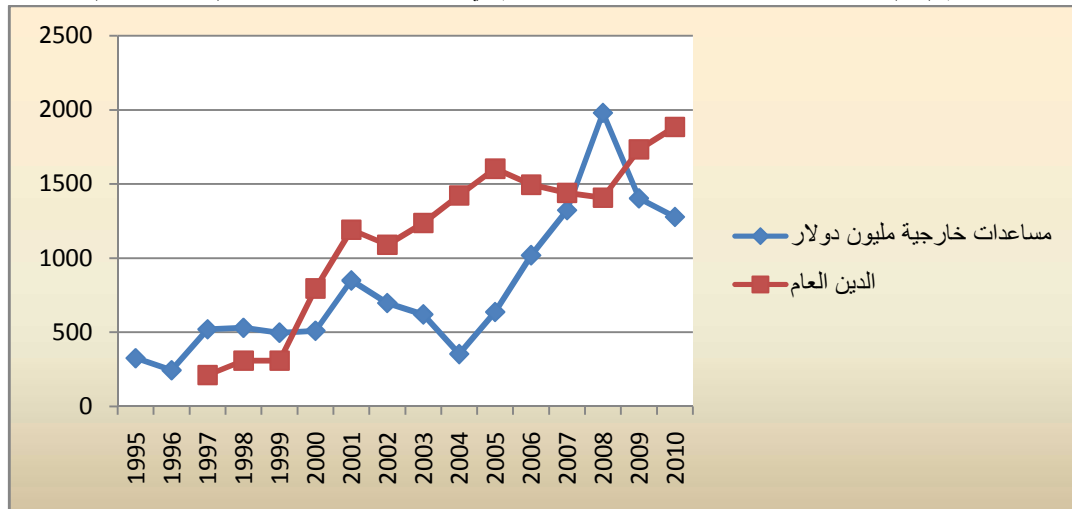
بما تتضمنه من زيادة للأعباء، أو الاعتماد على المساعدات الخارجية مع تحمل آثارها إيجاباً وسلباً، أو إتباع استراتيجية تقضي إلى حل الأزمة على المدى الطويل من خلال تقليل النفقات العامة وزيادة الإيرادات العامة.

وبكلمات أخرى؛ فإن اعتماد السلطة على مواردها المالية المحلية أمر غير وارد خلال هذه الفترة أو لفترات قادمة، كما أن وجود انهيار كامل للسلطة أو اقتصادها قد يكون أمراً حتمياً دون وجود مصادر تمويل أخرى غير تلك المحلية من مساعدات خارجية وديون يمكن الاعتماد عليها بالشكل الذي يكفينا شر تلك المسألة.

وبالنظر إلى الجدول رقم (9)، يلاحظ أن هناك عجز حتى مع توفر المساعدات خلال معظم السنوات، وأن المساعدات الخارجية لم تقلح في تغطية العجز إلا خلال بعض السنوات مثل 2006 و2007 و2008 خلال الفترة المذكورة، وهو ما يعني أن الوضع سيكون حرجاً جداً في حال عدم توفر المساعدات.

ويظهر الجدول رقم (9) أن الاعتماد على المساعدات لم يكن كافياً كمصدر تمويل للسلطة الفلسطينية، وكان هناك اعتماد على الديون بشقيها المحلية والخارجية بشكل واسع ومتسارع، فالفرق بين ديون عامي 1997 و2000 مثلاً يصل إلى نحو 583 مليون دولار لصالح العام 2000، ثم يزداد الدين ليصل بين عامي 2000 و2005 إلى نحو 807 مليون دولار، ويزداد أيضاً بين عامي 2005 و2011 ليصل إلى نحو 611 مليون دولار، ووصل الفرق بين عامي 1997 و2011 إلى ما يزيد على 2 مليار دولار. لنلق نظرة على الرسم البياني التالي:

شكل رقم (17): اعتماد السلطة على المساعدات والدين العام في الفترة من 1997-2010 (مليون دولار)



من إعداد الباحث بالرجوع إلى: جدول رقم (9)

وليس الهدف من الشكل البياني رقم (17) توضيح العلاقة العكسية ما بين المساعدات والدين العام القاضية بتزايد الدين مع تناقص المساعدات أو العكس، فهو أمر مبرر، ولكن الهدف هو توضيح أن هناك فترات كانت العلاقة فيها طردية بمعنى زيادة الدين العام حتى مع ازدياد مبالغ المساعدات، ونقصد بذلك الفترة الأولى من عمر السلطة الفلسطينية، حيث كان هناك توجه لزيادة الدين العام مع وجود مبالغ أكبر للمساعدات الخارجية أو ثباتها إلى حد ما.

وإذا ما أخذنا العام 2001 كمثال؛ فإننا سنجد أن الدين العام نما مع نمو المساعدات بشكل كبير، وهو ما يشير بشكل أو بآخر إلى ازدياد النفقات العامة ليس بقدر ما يتوفر من موارد؛ بل بالاعتماد على الديون، وحدث نفس الأمر خلال عامي 2004 و2005، وهو ما لا يمكن تبريره لاقتصاد لا زال يبحث عن آليات للاعتماد على ذاته والنهوض بأدائه، وإصلاح ما أصابه من اختلالات طوال السنوات السابقة.

ويظهر الرسم بوضوح أن أزمة الدين العام بدأت خلال العام 2000، ثم أخذت تتجذر خلال الفترة الحرجة التي تلتها وترافقت مع حصار وإغلاق، وهو ما يعني أن أجندة إسرائيل الخانقة لم تكن بعيدة، كما أن ذلك يقودنا إلى نتيجة مفادها صعوبة بل استحالة الاعتماد على الديون كمصدر تمويل خلال الفترة القادمة، كما يتضح مدى عمق الأزمة وتمكنها من إضعاف آلية الاقتصاد المحلي إلى الحد الذي ينذر بعجز مالي ينتج عنه عدم قدرة الاقتصاد المحلي على خدمة أعباء دينه العام.

#### خامساً: المساعدات وميزان المدفوعات

#### (AID AND BALANCE OF PAYMENTS):

سبق وأن ذكرنا أن هناك بنداً في ميزان المدفوعات يطلق عليه بالعمليات من جانب واحد، ويتضمن هذا البند جميع الهبات والمساعدات والتعويضات التي تمنحها دولة لأخرى، ولكي نحدد الدخل القومي المتاح؛ فإنه يتوجب علينا إضافة صافي التحويلات الجارية من العالم الخارجي إلى الدخل القومي الكلي\*، أما عن تأثير المساعدات على ميزان المدفوعات الفلسطيني؛ فينبغي بداية معرفة مساحة النسبة التي تغطيها المساعدات الخارجية من بند التحويلات الجارية.

\* انظر: أسامة نوفل، الحسابات القومية الفلسطينية، مركز التخطيط الفلسطيني، الموقع الإلكتروني:



يعود الفضل في تزايد التحويلات الجارية إلى تزايد المساعدات والتي تتدفق بصورة نقدية وعينية، حيث يعتمد تمويل العجز في الميزان التجاري على الدخل المحول من الخارج والتحويلات الخارجية بدون مقابل، وقد شكلت المساعدات الخارجية ما نسبته 54.8% في العام 2006 من إجمالي التحويلات الجارية<sup>(1)</sup>، في حين أنها شكلت ما نسبته 79,2% خلال العام 2008<sup>(2)</sup>، و68% في عام 2010<sup>(3)</sup>.

أما عن المبالغ المالية لتلك النسب؛ فقد وصلت إلى نحو 3,4 مليار دولار بحلول عام 2008 مشكلة ما نسبته 56% من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي، كما تخطت هذه التحويلات حاجز المليار دولار في عام 2006، وعلى الرغم من أن تلك التحويلات غير مستدامة؛ إلا أنها تلعب دوراً رئيسياً في دعم كل من النمو الاقتصادي ومستويات الدخل<sup>(4)</sup>، كما مولت هذه التحويلات حوالي 27,3% من عجز الحساب التجاري في عام 2011\* في الوقت الذي مولت فيه 54,9% من هذا العجز خلال العام 2010، ويعود هذا إلى تراجع تحويلات المانحين من دعم الموازنة العامة والقطاعات الأخرى وتحويلها نحو التحويلات الرأسمالية<sup>(5)</sup>.

إن الطرح السابق يخبرنا بشكل واضح بأن المساعدات الخارجية لن تلعب دوراً إيجابياً إذا لم تقرر إسرائيل ذلك، وأن فعالية المساعدات مرتبطة بدرجة كبيرة بالحالة الأمنية التي ترتبها إسرائيل، وإذا كان الناتج المحلي يتراجع في ظل وجود المساعدات الخارجية وتأثير الإجراءات الإسرائيلية، فما الذي يمكن توقعه عند توقف المساعدات الخارجية واستمرار الإجراءات الإسرائيلية الخائفة!!؟

---

(1) سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي الثاني عشر لعام 2006، أيار 2007، الملخص- الوضع الخارجي.

(2) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كتاب فلسطين الإحصائي السنوي 2011، ديسمبر 2011، ص 207.

(3) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وسلطة النقد الفلسطينية، النتائج الأولية لميزان المدفوعات 2010، يناير 2012، ص 15.

(4) مجموعة البنك الدولي، الضفة الغربية وغزة - نحو استدامة اقتصادية لدولة فلسطينية مستقبلية: تعزيز النمو بقيادة القطاع الخاص، نيسان 2012، ص 18 - 19.

\* انظر: سلطة النقد الفلسطينية والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الموقع الإلكتروني:

[www.pma.ps/index.php?option=com\\_content&view=article&id=229%3Athe-preliminary-results-of-the-palestinian-balance-of-payments--third-quarter-2011&lang=ar](http://www.pma.ps/index.php?option=com_content&view=article&id=229%3Athe-preliminary-results-of-the-palestinian-balance-of-payments--third-quarter-2011&lang=ar)

(5) سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي 2011، تموز 2012، ص 56.

## المبحث الثالث: الدراسة القياسية لأثر المساعدات على النمو (METHOD, PROCEDURES AND DATA ANALYSIS)

### تمهيد:

إن الاقتصاد القياسي هو فرع من فروع الاقتصاد الذي يعتمد على التماسك بين النظرية والملاحظة متخذاً النظرية الاقتصادية كأساس يعكس العلاقة بين المتغيرات المختلفة بلغة رياضية تقوم على صياغة نموذج أو معادلة تبسط العلاقة بين تلك المتغيرات، وتكون تلك النماذج أو المعادلات قابلة للاختبار من خلال استعمال البيانات المتوفرة بغرض التنبؤ وزيادة القدرة على تفسير تلك الظواهر وصولاً إلى اتخاذ القرارات السليمة التي تتناسب مع الحالة الخاضعة للتحليل والدراسة.

### أولاً: منهجية الدراسة (METHODOLOGY):

سيقوم الباحث أولاً باستخدام التحليل الإحصائي الوصفي (DESCRIPTIVE) والذي يعتبر أولى مراحل إعداد النموذج، وثانياً مع التحليل الاستدلالي (INFERENTIAL) والذي يعتبر أيضاً منهجاً منطقياً يقوم بتحليل وتأصيل الظاهرة قيد الدراسة بهدف استخلاص قوانين وقواعد السببية التي تربط المتغيرات، كما سيتم الاعتماد على برنامج الحزم الإحصائية (SPSS) في تحليل البيانات التي يتم جمعها، بالإضافة إلى البرنامج الإحصائي (STATA)\*. ويتضمن الأسلوب الإحصائي الوصفي بعض المصطلحات الإحصائية التي سيذكر عنها هنا بعض التفاصيل كالآتي<sup>(1)</sup>:

### • الوسط الحسابي والانحراف المعياري

#### (THE ARITHMETIC MEAN & THE STANDARD DEVIATION) :

يعتبر الوسط الحسابي أحد مقاييس النزعة المركزية التي تقوم بحساب القيمة التي تتمركز حولها معظم المشاهدات، وهو ما يمكن حسابه عن طريق جمع البيانات، ومن ثمّ قسمة الناتج على عدد تلك البيانات فيما لو كانت تلك البيانات مذكورة بالطريقة العادية. أما الانحراف المعياري؛ فهو الجذر التربيعي للتباين، وكل من المقياسين السابقين يعتبران من مقاييس التشتت، ويقصد بالتشتت أن تكون البيانات متباعدة أو متباينة عن بعضها، بمعنى أنه إذا كانت

---

\* قام الباحث باستخدام برنامج ( STATA ) لنفس البيانات بعد استخدام اللوغاريتم الطبيعي للمتغيرات وذلك في محاولة لتحسين النتائج، والدراسة الإحصائية باستخدام البرنامج المذكور موجودة في ملاحق الرسالة.  
(1) أحمد عبد السميع طيبة، مبادئ الإحصاء، دار البداية، عمان، الطبعة الأولى، 2008، الصفحات 44 وما بعدها.

البيانات متجانسة وغير متباعدة فيقال أنها غير مشتتة، هذا مع ملاحظة أن الوسط الحسابي لمجموعات من البيانات قد يتساوى في الوقت الذي تكون فيه هذه المجموعات مختلفة كثيراً.

- **معامل ارتباط بيرسون**

**(PEARSON CORRELATION COEFFICIENT):**

يوضح هذا المعامل إمكانية وجود ارتباط أو قوة في العلاقة بين متغيرين، وهو أحد أنواع العلاقات بين المتغير التابع الذي يتأثر بغيره من المتغيرات والمتغير المستقل الذي يقوم بهذا التأثير، ويستعمل الارتباط للتنبؤ والتخطيط بحيث يمكننا أن نأخذ التغير في الظاهرة المستقلة كدليل على التغير في الظاهرة التابعة.

وتتراوح درجة الارتباط بين متغيرين بين (1 ، -1) مروراً بالصفري، وقد صنفت علاقة الارتباط بين المتغيرات على أساس الاقتراب أو البعد عن (1 ، -1) بحيث أن قوة الارتباط تكون طردية (زيادة أحد المتغيرين يؤدي إلى زيادة الآخر) وتزيد قوة كلما اقتربنا من (1)، وتكون عكسية (زيادة أحد المتغيرين تؤدي إلى نقص الآخر) وتزداد قوة كلما اقتربنا من (-1)، وتضعف قوة الارتباط كلما اقتربنا من الصفر حتى تنعدم تماماً عنده.

- **طريقة المربعات الصغرى (METHOD OF LEAST SQUARES) (1):**

هي الطريقة التي يعتمد عليها لصياغة نموذج الانحدار المتعدد، ويتم بموجب هذه الطريقة التوصل إلى الخط المستقيم أو المنحنى الذي يمر بجميع النقاط التي تمثل المشاهدات بحيث يكون مربع انحرافات الخط عند المشاهدات أو النقاط أقل ما يمكن، بمعنى أن يكون الفرق بين القيم المقدرة والقيم الفعلية أقل ما يمكن.

إن طريقة المربعات الصغرى عبارة عن تركيبة خطية لمصفوفة الارتباط والتباين المشترك والتي تعتمد على جزء التقاطع - أي الارتباطات - مع تقديم عوامل على شكل مجموعات خطية بين المتغيرات، ويعزى وجود العلاقات الغير منطقية وفق هذه الطريقة إلى وجود مشكلة تعدد العلاقة الخطية بين المتغيرات والتي بدورها تشوه قيم معاملات الانحدار وتبعدها عن التفسير الصحيح.

---

(1) صفاء يونس الصفراوي وآخرون، استخدام طريقة المربعات الصغرى الجزئية للتخلص من تعدد العلاقة الخطية، ورقة عمل مقدمة في المؤتمر العلمي الثاني للرياضيات والإحصاء والمعلوماتية، جامعة الموصل، العراق، 7-6 ديسمبر، 2009. انظر أيضاً: عبد المحمود محمد عبد الرحمن، مقدمة في الاقتصاد القياسي، مطابع جامعة الملك سعود، الطبعة الأولى، الرياض، 1997، ص 11 و 76.

والانحدار هو الطريقة التي يمكن من خلالها معرفة طبيعة العلاقة بين متغيرين أو أكثر من خلال رسم شكل انتشار البيانات بيانياً، وملاحظة مدى تباعد النقاط أو تجمعها حول خط مستقيم، فإن كانت النقاط التي يتم رسمها متجمعة حول خط مستقيم فإن ذلك يعني أن العلاقة بين المتغيرات خطية.

وللتأكيد على وجود مشكلة التداخل الخطي\* أو عدم وجودها بين المتغيرات المستقلة؛ يمكننا استخدام معامل تضخم التباين (VIF) VARIANCE INFLATION FACTORS (VIF) وحساب قيمه، وإذا ما كانت هذه القيم مرتفعة بحيث تتجاوز الرقم (4) أو الرقم (10)، فإن ذلك دليل على وجود مشكلة تداخل خطي كبيرة بين المتغيرات الأمر الذي يؤدي إلى عدم دقة التحليل والنتائج التي يتم التوصل إليها.

يضاف إلى ما سبق أن هناك طريقة مربعات صغرى جزئية تتميز عن طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية بإمكانية تحليل مصفوفة من المتغيرات التابعة مع مصفوفة من المتغيرات المستقلة في آن واحد، كما تظهر طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية ضعفاً بالتحليل عند صغر عدد المشاهدات على الرغم من إمكانية استخدام هذه الطريقة في تحليل البيانات بشرط أن يكون عدد المشاهدات أكبر من عدد المتغيرات المستقلة بمقدار واحد، أما طريقة المربعات الصغرى الجزئية؛ فقد تميزت بإمكانيتها لتحليل البيانات حتى وإن كانت عدد مشاهداتها أقل من متغيراتها المستقلة.

### ثانياً: أسباب اختيار المتغيرات (VARIABLES SELECTION):

هناك مجموعة من المتغيرات الهامة التي يمكن لها أن تؤثر بشكل مباشر في الناتج المحلي وأن تقيس النمو الاقتصادي بنجاحة وفقاً لما تم استعراضه من دراسات ونظريات ونماذج، ومع أن هناك متغيرات أخرى لا تقل أهمية؛ إلا أن هناك ما يمنع استخدامها، فمؤشر الفقر مثلاً يعتبر هام جداً إلا أنه غير متوفر بشكل كامل وفق الإحصائيات الرسمية، وهو ما يتسبب في فقدان عدد كبير من البيانات الخاصة به خلال فترة الدراسة؛ مما اضطر الباحث إلى استبعاده.

في البداية نورد أن المتغير الأكثر أهمية هو المساعدات والمنح من بين المتغيرات الأخرى على اعتبار أنه المتغير الذي تهتم به الدراسة القائمة، كما يعتبر مؤشر الادخار المحلي هام أيضاً

---

\* يشير مفهوم التداخل الخطي إلى الحالة التي يكون فيها علاقة بين اثنين أو أكثر من المتغيرات المستقلة، وهو ما يجعل عزل تأثيرها الفردي على المتغير التابع أمراً صعباً أو مستحيلاً. لمزيد من التوضيح انظر دراسة موفق القصاب ومصطفى الهيتي، مقارنة بين طريقتي انحدار الجذور الصماء والمربعات الصغرى باستخدام أسلوب المحاكاة، المجلة الأردنية للعلوم التطبيقية، المجلد الثامن، العدد الأول، 2006، الصفحات من 30 - 43.

ومؤثر بشكل كبير على النمو الاقتصادي، لكن الباحث فضل أن يستخدم مؤشر التكوين الرأسمالي بديلاً له لثلاثة أسباب هي: أن الادخار المحلي يعتبر جزءاً من التكوين الرأسمالي، والسبب الثاني هو أن التكوين الرأسمالي يتضمن جميع التدفقات النقدية من الخارج بما يشمل الاستثمار الأجنبي المباشر وما يرافقه من استقدام للتكنولوجيا الحديثة، أما السبب الثالث فهو أن زيادة هذا المؤشر تنعكس على مستوى الاستثمار المحلي، وقد ذكرنا سابقاً أن جميع تلك المؤشرات من ادخار واستثمار أجنبي مباشر واستثمار محلي هامة لتحقيق النمو.

وكذلك الحال بالنسبة لمؤشر الانفتاح ومتغير الصادرات السلعية، فكلاهما هام، لكن اقتضت الضرورة عدم استخدام متغيرين معاً لهما نفس الدلالة أو أن يكون أحدهما جزءاً من الآخر، فمتغير الصادرات يتم أخذه بالحسبان عند حساب مؤشر الانفتاح، ولذلك؛ قرر الباحث استخدام أحد المتغيرين وليس كلاهما حرصاً على دقة الدراسة.

أما بالنسبة لمؤشر البطالة؛ فقد استخدم الباحث مؤشر عدد العاملين في الأراضي الفلسطينية والذي يمكن أن يشير إلى توفر أو انعدام فرص عمل جديدة، وذلك في إشارة غير مباشرة إلى البطالة من ناحية، وإشارة إلى التزايد السكاني من ناحية أخرى، ولكن يجب التأكيد على أن النمو الاقتصادي عند تحقيقه فهو لا يعني توفر فرص عمل أكبر، فآلاف من العمال المنتجين قد يبقون بعيداً عن العمل، وقد تغلق العديد من المشاريع في أكثر أماكن العالم إنتاجية وأكثرها نمواً، لكن من الناحية التحليلية والتي تتفق مع النظرية الاقتصادية؛ هناك علاقة طردية بين نسبة العمال متعددي المهارات ومعدل إنتاجية العمل، وبالتالي يمكن أن يؤثر ذلك إيجاباً في المدى الطويل على النمو الاقتصادي.

وفي إشارة للسياسة المالية وفعاليتها، فقد قرر الباحث اعتماد مؤشر فائض أو عجز الموازنة باعتباره مؤشراً مؤثراً في حالة الزيادة أو النقصان، كما تم استخدام الناتج المحلي بالأسعار الثابتة - وليس الجارية - كمتغير تابع لكي يتلافى الباحث تأثير التضخم الناتج عن السياسة النقدية التي تفتقدها السلطة الفلسطينية، وهو ما يعني أن الباحث لو استخدم متغير التضخم فإنه لن يكون ذو تأثير على معادلة الانحدار المتعدد المنوي صياغتها.

ويوضح الجدول التالي تلخيصاً لأهم هذه المتغيرات، مع الإشارة إلى بعض الدراسات السابقة التي استخدمت كل متغير، وذكر نوع التأثير المتوقع لكل متغير على النمو فيما إذا كان إيجابياً أو سلبياً حسب ما أوردته الدراسات السابقة.

جدول رقم(10): المتغيرات المستخدمة في بعض الدراسات السابقة وتأثيرها المتوقع على النمو الاقتصادي

المتغير المستخدم في الدراسة القائمة	الدراسات السابقة التي استخدمت المتغير	التأثير المتوقع للمتغير على النمو الاقتصادي
المساعدات	Henrik Hansen, Finn Tarp	- / +
	Kabete Conchesta Nestory	
	Naseem H Abu Jamie	
	Ismail O. Fasanya	
	Burnside And Dollar	
	Paul J. Burke, Fredoun Z. Ahmadi-Esfahani	
التكوين الرأسمالي الناتج عن الادخار والاستثمار الأجنبي المباشر والتدفقات النقدية الخارجية	Henrik Hansen, Finn Tarp	+
	Kabete Conchesta Nestory	
	NASEEM H ABU JAMIE	
	Ismail O. Fasanya	
	PAUL J. BURKE, FREDOUN Z. AHMADI-ESFAHANI	
الصادرات	Paul J. Burke, Fredoun Z. Ahmadi-Esfahani	+
	Paul Mosley's Model	
	Naseem H Abu Jamie	
عدد العاملين	Conchesta Nestory Kabete	+
	ISMAIL O. FASANYA	
فائض أو عجز الموازنة	Henrik Hansen, Finn Tarp	- / +
	Burnside And Dollar	
التضخم	Henrik Hansen, Finn Tarp	-
	Muhammad, Javid And Qayyum, Abdul	
	Burnside And Dollar	

### ثالثاً: مصادر البيانات (DATA SOURCES):

لقد تم جمع البيانات من النشرات الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وسلطة النقد الفلسطينية، وتقارير المراقب الاقتصادي والاجتماعي.

### رابعاً: تحليل البيانات (DATA ANALYSIS):

- الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

### (DESCRIPTIVE STATISTICS FOR THE VARIABLES):

اعتماداً على ما تم طرحه في البند الثالث بالإضافة إلى الدراسات السابقة والنظريات والنماذج؛ فقد تم اختيار مجموعة من المتغيرات التي يبرز هنا ضرورة وصفها وتوضيح معالمها الرئيسية باستخدام أساليب التحليل الوصفي الإحصائي - الوسط الحسابي والانحراف المعياري - والتي يمكن من خلالها القيام بوصف المتغيرات عن طريق مركزها وتجانسها وتشتتها الأمر الذي يسهم في فهم الباحث لجوانب المتغيرات قيد الدراسة، وهي موضحة في الجدول التالي:

جدول رقم (11): الإحصاء الوصفي للمتغيرات التابعة والمستقلة

الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	رمز المتغير	نوع المتغير	المتغيرات
589.60	4418.63	GDP	تابع	الناتج المحلي
478.34	798.69	AID	مستقل	المنح والمساعدات
280.14	1295.20	CF	مستقل	التكوين الرأسمالي
109.48	519.04	EXP	مستقل	الصادرات السلعية
96.42	576.19	EMP	مستقل	عدد العاملين
158.31	- 82.80	BSD	مستقل	الموازنة
2.77	4.99	INF	مستقل	التضخم

تم إعداد هذا الجدول باستخدام برنامج SPSS بناء على قاعدة الوسط الحسابي التي تعني مجموع البيانات على عددها، أما الانحراف المعياري فهو الجذر التربيعي للتباين، ويتم حساب التباين من خلال مجموع (المشاهدة - الوسط الحسابي)<sup>2</sup> ثم قسمة الناتج على عدد المشاهدات.

يظهر الجدول رقم (11) أن الوسط الحسابي للمساعدات والمنح أقل بكثير من الوسط الحسابي للتكوين الرأسمالي، وهو ما يشير بشكل واضح إلى التوسع في زيادة تدفقات الأموال من الخارج

والتي تشمل المساعدات والقروض وأية تدفقات نقدية خارجية أخرى، وينسجم ذلك بشكل جزئي مع تدفقات المساعدات الخارجية المتزايدة المقدمة لصالح السلطة الفلسطينية، ويعكس تزايد الاستثمارات أيضاً خلال فترة الدراسة.

كما يظهر الجدول أن الانحراف المعياري للمساعدات هو الأعلى، وهو ما يقيس مدى التبعثر أو التشتت بين قيم المساعدات الخارجية في إشارة واضحة إلى تذبذبها حول أرقام تتم عن مدى امتداد كبير لمجالات القيم الخاضعة لهذا المقياس من مقاييس التشتت، ويتضح أيضاً بأن هذا التوسع في المساعدات ترافق مع وسط حسابي سلبي للموازنة، وهو ما يوضح أنه وعلى الرغم من زيادة تدفقات المساعدات؛ إلا أنها لم تكن كافية لإحداث فائض أو حتى توازن في الموازنة.

• معامل الارتباط بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع

**(THE CORRELATION COEFFICIENT BETWEEN THE INDEPENDENT VARIABLES AND THE DEPENDENT VARIABLE):**

نعرض بداية مصفوفة الارتباط (CORRELATION MATRIX) ثم جدول معامل الارتباط بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع الذي يستنتج من مصفوفة الارتباط كالتالي:

جدول رقم (12): Correlations

GDP	INF	BSD	EMP	EXP	CF	AID		
0.635(**)	- 0.086	0.410	0.703(**)	0.367	- 0.114	1	Pearson Correlation	AID
0.008	0.752	0.115	0.002	0.162	0.674		Sig. (2-tailed)	
0.352	0.034	0.374	0.160	0.584(*)	1	- 0.114	Pearson Correlation	CF
0.181	0.900	0.154	0.553	0.017		0.674	Sig. (2-tailed)	
0.712(**)	.114	0.599(*)	0.556(*)	1	0.584(*)	.367	Pearson Correlation	EXP
0.002	0.674	0.014	0.025		0.017	0.162	Sig. (2-tailed)	
0.919(**)	- 0.486	0.136	1	0.556(*)	0.160	0.703(**)	Pearson Correlation	EMP
0.000	0.056	0.614		0.025	0.553	0.002	Sig. (2-tailed)	
0.148	0.543(*)	1	0.136	0.599(*)	0.374	0.410	Pearson Correlation	BSD
0.584	0.030		0.614	0.014	0.154	0.115	Sig. (2-tailed)	
- 0.381	1	0.543(*)	- 0.486	0.114	0.034	- 0.086	Pearson Correlation	INF
0.145		0.030	0.056	0.674	0.900	0.752	Sig. (2-tailed)	
1	- 0.381	0.148	0.919(**)	0.712(**)	0.352	0.635(**)	Pearson Correlation	GDP
	0.145	0.584	0.000	0.002	0.181	0.008	Sig. (2-tailed)	

\*\* Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

\* Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

N = 16.



جدول رقم (13): معامل الارتباط بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع

النتائج المحلي الإجمالي	الإحصاءات	المتغير
0.635	معامل الارتباط	المنح والمساعدات (AID)
0.008	القيمة الاحتمالية	
16	حجم العينة	
0.352	معامل الارتباط	التكوين الرأسمالي (CF)
0.181	القيمة الاحتمالية	
16	حجم العينة	
0.712	معامل الارتباط	الصادرات السلعية (EXP)
0.002	القيمة الاحتمالية	
16	حجم العينة	
0.919	معامل الارتباط	عدد العاملين (EMP)
0.000	القيمة الاحتمالية	
16	حجم العينة	
0.148	معامل الارتباط	فائض أو عجز الموازنة (BSD)
0.584	القيمة الاحتمالية	
16	حجم العينة	
-0.381	معامل الارتباط	التضخم (INF)
0.145	القيمة الاحتمالية	
16	حجم العينة	

لقد اتضح من اختبار بيرسون أن القيمة الاحتمالية للعلاقة بين المتغير المستقل ( المنح والمساعدات ) والمتغير التابع ( الناتج المحلي الإجمالي ) تساوي 0.008، وهي أقل من 0.05، وهو ما يدل على وجود علاقة بين المتغيرين عند مستوى دلالة  $\alpha = 0.05$ ، وهو ما يمكن أن نفسره على أن هناك ارتباط بين الناتج المحلي والمساعدات.

كما اتضح أيضاً من خلال من الاختبار السابق عدم وجود علاقة بين المتغير المستقل ( التكوين الرأسمالي الإجمالي ) والمتغير التابع ( الناتج المحلي الإجمالي ) بسبب أن القيمة الاحتمالية للعلاقة بين المتغير المستقل ( التكوين الرأسمالي الإجمالي ) والمتغير التابع ( الناتج المحلي الإجمالي ) تساوي 0.181، وهي أكبر من 0.05 عند مستوى دلالة  $\alpha = 0.05$ .

كما تم استخدام اختبار بيرسون لإيجاد العلاقة بين المتغير المستقل ( الصادرات السلعية ) والمتغير التابع ( الناتج المحلي الإجمالي ) عند مستوى دلالة  $\alpha = 0.05$ ، وأفادت النتائج أن القيمة الاحتمالية تساوي 0.002 وهي أقل من 0.05، كما أن معامل الارتباط يساوي 0.712، وهو يعطي دلالة واضحة على وجود علاقة بين الصادرات والناتج المحلي.

أما بالنسبة لعدد العاملين؛ فقد أفادت نتائج اختبار بيرسون حسب ما يظهر الجدول رقم (13) أن القيمة الاحتمالية تساوي 0.000، وهي أقل من 0.05، وهو ما يدل على وجود علاقة بين المتغير المستقل ( عدد العاملين ) والمتغير التابع ( الناتج المحلي الإجمالي ) عند مستوى دلالة  $\alpha = 0.05$ .

وبالنسبة لفائض أو عجز الموازنة؛ فقد أفاد اختبار بيرسون أنه لا علاقة بينه وبين الناتج المحلي بسبب أن القيمة الاحتمالية تساوي 0.584 وهي أكبر من 0.05 .

ونشير أخيراً إلى ما يتعلق بمتغير التضخم، حيث أنه من الطبيعي أن لا يكون هناك ارتباط بينه وبين الناتج المحلي كون أن القيم الخاصة بالناتج المحلي والتي خضعت للدراسة كانت بالأسعار الثابتة - التي يستبعد منها عامل التضخم - وليس الأسعار الجارية، وقد أكد ذلك اختبار بيرسون، حيث كانت القيمة الاحتمالية تساوي 0.145 وهي أكبر من 0.05 عند مستوى دلالة  $\alpha = 0.05$ .

• تحليل الانحدار الخطي المتعدد للمتغيرات المستقلة على المتغير التابع:  
**(MULTIPLE LINEAR REGRESSION ANALYSIS OF THE INDEPENDENT VARIABLES ON THE DEPENDENT VARIABLE):**

تم استخدام تحليل الانحدار الخطي المتعدد لمعرفة أثر المتغيرات المستقلة في المتغير التابع، وكانت فرضيات نموذج الانحدار الخطي المتعدد كالتالي:

- وجود علاقة خطية بين كل متغير مستقل والمتغير التابع.
- الأخطاء المعيارية تتوزع بمتوسط حسابي مساوي للصفر.
- الأخطاء المعيارية لها تباين ثابت (HOMOSCEDASTICITY).
- الأخطاء المعيارية تتبع التوزيع الطبيعي (NORMAL DISTRIBUTION).
- عدم وجود ارتباط ذاتي (AUTOCORRELATION) بين الأخطاء العشوائية.
- عدم وجود ارتباط خطي متعدد (MULTICOLLINEARITY) بين المتغيرات المستقلة.

• نموذج معادلة الانحدار الخطي المتعدد  
**(FORM MULTIPLE LINEAR REGRESSION EQUATION):**

$$\text{GDP} = \beta_0 + \beta_1 \text{AID} + \beta_2 \text{CF} + \beta_3 \text{EXP} + \beta_4 \text{EMP} + \beta_5 \text{BSD} + \beta_6 \text{INF} + e$$

حيث GDP: المتغير التابع وهو الناتج المحلي الإجمالي،  $\beta_0$ : الحد الثابت،  $\beta_1 - \beta_6$ : تمثل معاملات الانحدار الجزئية (PARTIAL REGRESSION COEFFICIENTS)  
AID: المساعدات، CF: التكوين الرأسمالي، EXP: الصادرات السلعية، EMP: عدد العاملين، BSD: فائض أو عجز الموازنة، INF: التضخم، e: تمثل الأخطاء العشوائية.

يبين جدول رقم (14) في الصفحة التالية تحليل التباين، وهو عبارة عن تحليل مجموع مربعات الانحرافات الكلية SST لقيم المتغير التابع  $\sum (Y - \bar{Y})^2$  إلى مجموع المربعات العائدة للانحدار SSR ومجموع مربعات الخطأ SSE، ويتم احتساب إحصائية F التي يستفاد منها في اختبار الفرضية التالية:

$$H_0 : \beta_1 = \beta_2 = \dots = \beta_k = 0$$

$$H_1 : \text{at least one of } \beta_i \neq 0$$

جدول رقم (14): تحليل التباين

ANOVA

Model	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.	
1	Regression	5046741.212(SSR)	(P-1)6	841123.535	45.169	0.000a
	Residual	(SSE)167594.482	(N-P)9	18621.609		
	Total	(SST)5214335.694	(N-1)15			

a. Predictors: (Constant), AID, CF, EXP, EMP, BSD, INF

b. Dependent Variable: y1

P: Number of parameter

N:Sample size

وتبين النتائج أن قيمة  $F = 45.169$ ، وأن القيمة الاحتمالية المقابلة له  $P\text{-Vale} = 0.000$  وهي أقل من 0,05، مما يدل على عدم وجود أدلة كافية لقبول الفرضية الصفرية بمستوى دلالة 0,05، أي أن الانحدار معنوي، والمتغيرات المستقلة مجتمعة لها تأثير معنوي على الانحدار، وأن واحدة من معالم الانحدار تختلف معنوياً عن الصفر، بمعنى أنه يوجد متغير مستقل واحد على الأقل مؤثر على المتغير التابع.

ولمعرفة تأثير كل متغير مستقل على المتغير التابع تم استخدام اختبار  $t$ ، ويبين جدول رقم ( 15 ) أن القيمة الاحتمالية لمعاملات المتغيرات المستقلة أقل من 0.05 باستثناء المتغير INF ( التضخم )، مما يعني أهمية هذه المتغيرات في تقدير المتغير التابع.

جدول رقم (15): اختبار  $t$

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
	B	Std. Error	Beta		
(Constant)	300.112	452.941		0.663	0.524
AID	0.410	0.148	0.333	2.777	0.022
CF	0.448	0.183	0.213	2.445	0.037
EXP	2.394	0.638	0.445	3.751	0.005
EMP	3.046	0.919	0.498	3.313	0.009
BSD	-1.644	0.418	-0.441	-3.935	0.003
INF	15.266	22.085	0.072	0.691	0.507

أما معلمة ( STANDARDIZED COEFFICIENTS ) ويشار لها بـ Beta؛ فهي معلمة الميل للنموذج المقدر باستخدام القيم المعيارية  $(X - \bar{X})/S$  لكل من المتغيرات المستقلة والمتغير التابع بدل القيم الأصلية، ويتبين أن أعلى قيمة من قيم Beta هي 0,498 وهي مقابلة للمتغير EMP ( عدد العاملين )، وأن أقل قيمة لقيم Beta هي 0,072، وهي مقابلة للمتغير INF ( التضخم ).

• اختبار الارتباط الخطي المتعدد بين المتغيرات المستقلة

**MULTICOLLINEARITY:**

لاختبار مشكلة الارتباط الخطي المتعدد (MULTICOLLINEARITY) بين المتغيرات المستقلة؛ تم حساب المعامل TOLERANCE لكل من المتغيرات المستقلة، والذي يستخرج منه معامل VIF، حيث أن  $VIF = \frac{1}{Tolerance}$ ، ويعتبر هذا المتغير مقياساً لتأثير الارتباط بين المتغيرات المستقلة على زيادة تباين معلمة المتغير المستقل، وهو ما يوضحه الجدول رقم (16) التالي:

جدول رقم (16): VIF AND TOLERANCE

MODEL	Collinearity Statistics	
	Tolerance	VIF
AID	0.248	4.024
CF	0.471	2.125
EXP	0.254	3.935
EMP	0.158	6.330
BSD	0.284	3.522
INF	0.333	3.006

ويلاحظ أن قيمة VIF لجميع المتغيرات المستقلة تقل عن 5 باستثناء متغير عدد العاملين، وهذا يدل على أن متغيرات النموذج لا تتأثر بمشكلة الارتباط الخطي، ويمكن كتابة معادلة انحدار المتغيرات المستقلة على المتغير التابع (الناتج المحلي الإجمالي) كما يلي:

$$GDP = 300.112 + 0.410 AID + 0.448 CF + 2.394 EXP + 3.046 EMP - 1.644 BSD + 15.266 INF$$

وفي إشارة إلى فرضيات البحث الموجودة في بدايته؛ يوضح الجدول رقم ( 15 ) أن فائض أو عجز الموازنة BSD هو المتغير الأكثر تأثيراً على الناتج المحلي، وأن تأثيره سلبياً، ثم يليه في الترتيب الصادرات السلعية التي لها تأثير إيجابي على الناتج المحلي، ثم يأتي بعد ذلك عدد العاملين في أراضي السلطة الفلسطينية، وتأثيره أيضاً إيجابي، ثم تأتي في المرتبة الرابعة المساعدات الخارجية وتأثيرها إيجابي أيضاً، وفي المرتبة الخامسة التكوين الرأسمالي.

كما توضح معلمة المتغير AID أن زيادة وحدة واحدة في قيم المتغير المذكور ينشأ عنها زيادة المتغير المقدر بمقدار 0,410 وحدة، هذا مع افتراض ثبات بقية المتغيرات المستقلة. وينفس الطريقة يتم تفسير بقية معالم النموذج.

وبين جدول رقم (17) أن قيمة معامل التحديد تساوي 0,968، ويمكن حسابها من جدول تحليل التباين كما يلي:

$$R^2 = \frac{\text{Explained Variations}}{\text{Total Variations}} = \frac{SSR}{SST}$$

ويتصف معامل التحديد بأنه لو أضيف متغير مستقل للنموذج فإن قيمته سترتفع حتى لو لم تكن هناك أهمية للمتغير المستقل في النموذج، حيث أن إضافة متغير مستقل يؤدي إلى زيادة  $R^2$  بسبب زيادة مجموع المربعات العائدة للانحدار SRR مع ثبات مجموع المربعات الكلية SST، ولهذا يتم احتساب معمل التحديد المصحح ADJUSTED R SQUARE الذي يأخذ بالاعتبار النقصان الحاصل في درجات الحرية، وقيمته دائما اقل من قيمة معامل التحديد ( غير المصحح )، وقد بلغت قيمة معامل التحديد المعدل  $R^2 = 0,946$ .

وبدل الطرح السابق على أن نسبة التباين الذي تفسره المتغيرات المستقلة التي دخلت معادلة الانحدار من تباين المتغير التابع جيدة عند مستوى دلالة 0,05، وبذل ذلك أيضاً على جودة النموذج حيث أن 94.6% من التباينات ( الانحرافات الكلية في قيم المتغير التابع GDP ) تفسرها العلاقة الخطية أو نموذج الانحدار، وأن 5.4 % من التباينات ترجع إلى عوامل عشوائية أخرى كأن تكون هناك متغيرات مهمة لم يتم ذكرها في النموذج.

أما الخطأ المعياري للتقدير ( STANDARD ERROR OF ESTIMATE ) فيساوي 136.46102، وهو يدل على صغر انحرافات القيم المشاهدة عن خط الانحدار مما يدل على صغر الأخطاء العشوائية، وبالتالي جودة تمثيل خط الانحدار لنقاط شكل الانتشار.

• اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء العشوائية ( AUTOCORRELATION ) :

يبين جدول رقم ( 17 ) قيمة دارين - واتسون ( DURBIN-WATSON ) والتي تساوي  $DW = 2.431$ ، وأن قيمة دارين - واتسون الجدولية بدرجة حرية (  $P=6, N=16$  ) هي  $DL = 0.269$  و  $DU = 2.436$ ، أي أنها محصورة بين الحد الأدنى والحد الأعلى للقيم الجدولية، بمعنى عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء العشوائية.

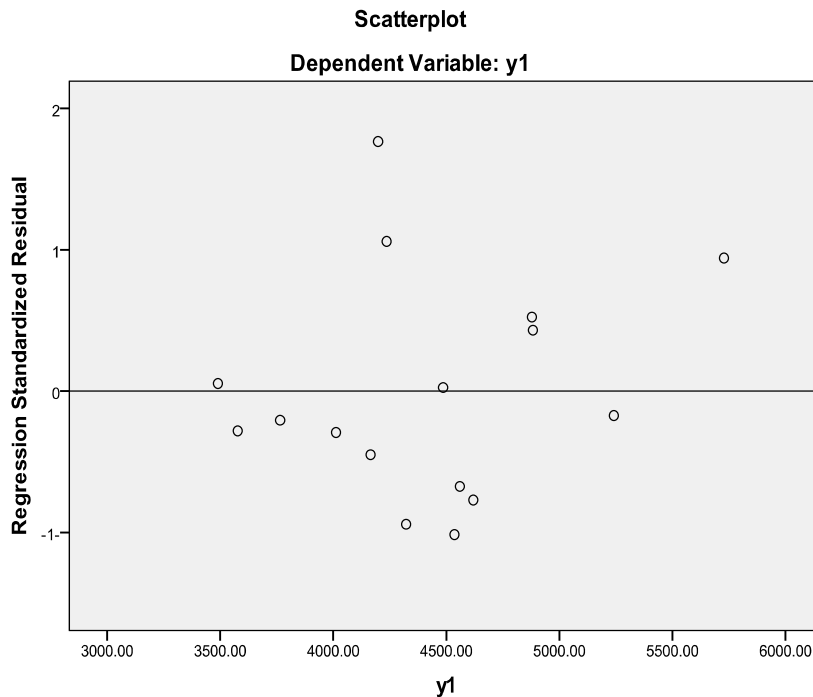
جدول رقم (17)  
قيم معامل التحديد ودارين واتسون

R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Durbin-Watson
0.984a	0.968	0.946	136.46102	2.431

• اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية بيانياً وحسابياً  
(TEST THE NORMAL DISTRIBUTION OF THE RANDOM ERRORS GRAPHICALLY AND COMPUTATIONALLY):

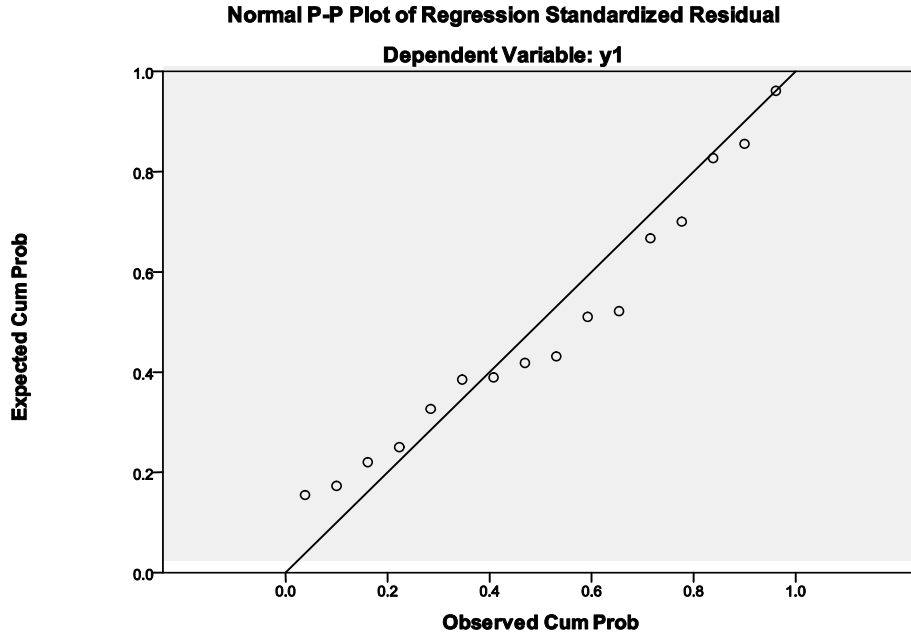
يتم فحص اختبار التوزيع الطبيعي بأكثر من طريقة، الطريقة الأولى تتم من خلال رصد الأخطاء المعيارية، وذلك بتمثيل القيم الحقيقية للمتغير التابع على محور السينات، والأخطاء المعيارية على المحور الرأسي، فإذا وقعت 95% من الأخطاء ضمن المدى (2, -2)؛ فإن الأخطاء المعيارية تتوزع طبيعياً، والرسم البياني التالي يبين أن الأخطاء المعيارية تقع ضمن المدى المذكور.

شكل رقم (18)



الطريقة الثانية: من خلال رسم الشكل البياني (NORMAL PROBABILITY PLOT) التالي، يتبين أن معظم النقاط تقترب من الخط المستقيم، بمعنى أن الأخطاء المعيارية تقترب من التوزيع الطبيعي.

شكل رقم ( 19 )



الطريقة الثالثة: تم استخدام اختبار SHAPIRO WILK TEST لاختبار توزيع الأخطاء المعيارية والنتائج مبينة في جدول رقم (18) والتي تبين أن القيمة الاحتمالية تساوي 0,361 وهي أكبر من 0,05 مما يدل على أن الأخطاء المعيارية تتبع التوزيع الطبيعي.

Table No.(18): Tests of Normality

	Kolmogorov-Smirnova			Shapiro-Wilk		
	Statistic	df	Sig.	Statistic	df	Sig.
Standardized Residual	.160	16	.200*	.941	16	.361

a. Lilliefors Significance Correction

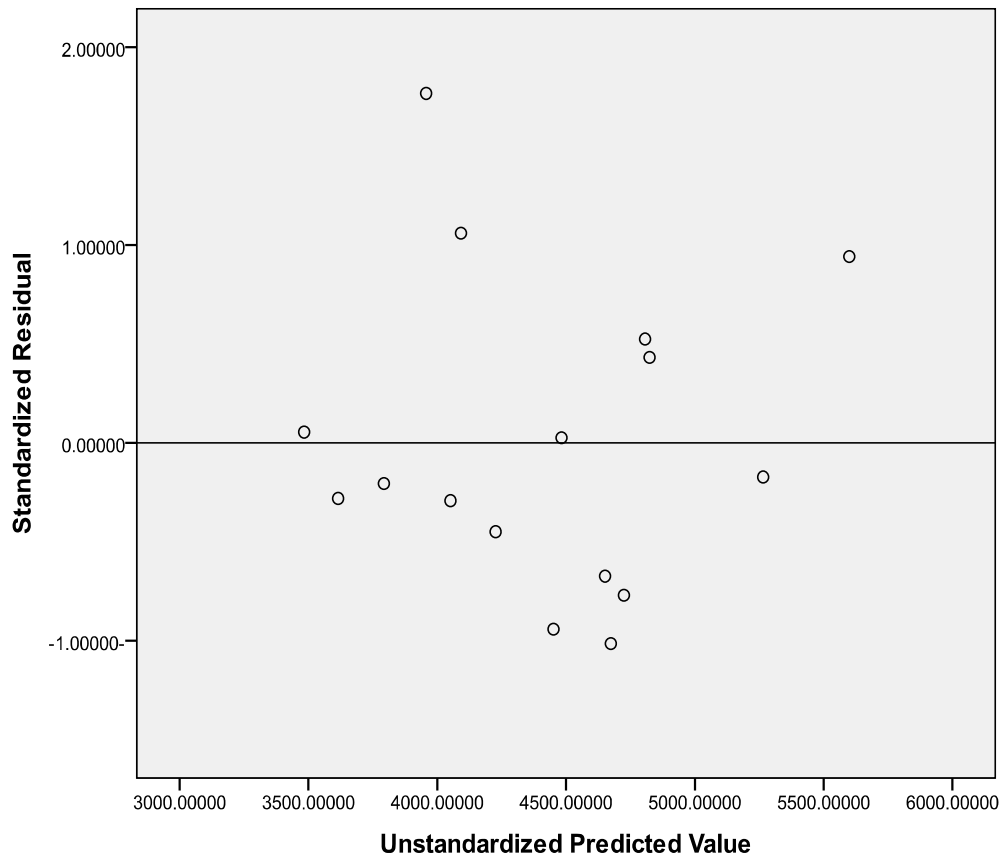
\*. This is a lower bound of the true significance.

● اختبار تجانس تباين الخطأ العشوائي ( HOMOSCEDANSTICITY )

لاختبار تجانس تباين الخطأ العشوائي بيانياً؛ نقوم برسم لوحة الانتشار SCATTERPLOTS بتمثيل القيم التقديرية على المحور الأفقي، والأخطاء المعيارية على المحور الرأسي، ونلاحظ من الشكل أن النقاط تتوزع بشكل أفقي متساوي تقريباً حول الصفر، وهو ما يدل على توفر فرضيات التحليل بصفة عامة، حيث لا يعاني النموذج من مشكلة عدم تجانس تباين الخطأ العشوائي.



شكل رقم ( 20 )



## نتائج الدراسة:

### أولاً: النتائج النظرية:-

- (1) تقوم الدول المانحة بتقديم مساعداتها الخارجية وفق رؤيتها لمصالحها الخاصة، وعلى الدولة المتلقية للمساعدات ضمان الحد الأدنى لمصالحها في حال تلقيها تلك المساعدات.
- (2) تعتبر المساعدات الخارجية هامة على الصعيد الأخلاقي والإنساني القاضي بتخفيف الفقر والجوع والحد من الأزمات والنكبات بمختلف أنواعها، ولكن فعاليتها بشأن النمو أمر يحتل مساحة كبيرة من الجدل.
- (3) تتطوي المساعدات الخارجية على العديد من المزايا، كما تتطوي على العديد من العيوب والجوانب السلبية الأخرى.
- (4) إن المساعدات الخارجية المقدمة للسلطة الفلسطينية هي سياسية بامتياز، ولا يتوقع لها أن تؤدي إلى إحداث تغيرات تنموية حقيقية بسبب نقصها عن الحد الأدنى المطلوب، وعدم تخصيص الحد الكافي للقطاعات الإنتاجية.
- (5) تعتبر المساعدات الخارجية الوسيلة الأكثر أهمية وأحياناً الوحيدة في تمويل نفقات السلطة الفلسطينية وتغطية عجزها.
- (6) إن وجود الاحتلال هو العقبة الرئيسية في طريق عدم تحقيق كفاءة استغلال المساعدات الخارجية، وهو المؤثر السلبي الأول على فعاليتها في الأراضي الفلسطينية.
- (7) توجد جوانب قصور عديدة في استغلال المساعدات الخارجية وإدارتها فلسطينياً، ولم تكن هناك رؤية فلسطينية استراتيجية تسهم في التقليل من حدة الإجراءات الإسرائيلية، وتعمل على تحقيق الاستغلال الأمثل للمساعدات، وتحقيق أقصى استفادة ممكنة منها.
- (8) خلقت المساعدات في الأراضي الفلسطينية تبعية اقتصادية وسياسية للخارج.
- (9) تزيد المبالغ المقدمة كمساعدات خارجية للسلطة الفلسطينية في الحالات الإنسانية، وهي في هذه الحالة لا تحقق إنجازاً تنموياً بقدر ما تعمل على إصلاح ما دمره الاحتلال.
- (10) لم يتمكن المانحون من لجم سياسات الاحتلال التي دمرت ما يقدمونه من مشاريع ومساعدات خارجية.
- (11) تعاني السلطة الفلسطينية من القدرة على وضع أولوياتها التي يجب تمويلها بالمساعدات، وهي تعاني بذلك من تشويش واضح على صعيد سياساتها الداخلية.
- (12) شكلت الدراسات والتقارير والمعونات الفنية عامل هدر هام للمساعدات الخارجية.

- 13) لا تخضع أموال المساعدات الخارجية للرقابة والتقييم، وهو الأمر الذي سبب فساداً ومحسوبة بنسب متفاوتة، كما أن هناك سوء إدارة في المال العام، ويدل على ذلك من زيادة الإنفاق الحكومي عن المعدلات المقبولة والمعقولة.
- 14) هناك ضعف ارتباط واضح بين المساعدات والقطاعات الإنتاجية الأساسية حيث يصرف ما يزيد على 60% من المساعدات لصالح الموازنة العامة.
- 15) إن التحسن الذي يحققه الاقتصاد الفلسطيني يعتبر نمواً تلقائياً بسبب ما يتوفر له من ظروف وإمكانيات بدليل عدم تمكنه من الصمود أمام الصدمات التي يتعرض لها.
- 16) تعتمد السلطة في مواردها على المزاجية الإسرائيلية والخارجية، ويرتبط تقديم الأموال وفق الأسلوب السابق على قدر كبير من الإرباك المالي.
- 17) وضعت الاتفاقيات المبرمة مع إسرائيل العديد من العراقيل أمام الاستيراد والتصدير والعمالة وحركات رأس المال وغيرها، وهو الأمر الذي أضر سلباً على فعالية المساعدات.
- 18) إن العجز المزمن في الميزانية العمومية الفلسطينية لا يخبر عن إمكانية تحقيق إنجاز تنموي حقيقي في ظل استمرار الظروف الحالية.
- 19) لعبت المساعدات الخارجية دوراً فاعلاً في قيام السلطة الفلسطينية واستمرار وجودها فقط دون تحقيق أي إنجاز تنموي بسبب تخصيص المساعدات الخارجية لصالح الميزانية العامة، والتي توجه معظم بنودها للنفقات الجارية أو التشغيلية.
- 20) يعتبر الاتحاد الأوروبي الداعم الأول للسلطة الفلسطينية.
- 21) عملت المساعدات على تعويض إجراءات إسرائيل التدميرية، وساهمت في إعفائها من مسؤولياتها والتقليل من حجم الجرائم التي ارتكبتها داخل أراضي السلطة الفلسطينية.
- 22) ساهمت المساعدات في التقليل من مستويات الفقر داخل الأراضي الفلسطينية، ومكنت بعض الفئات الضعيفة من الصمود والاستمرار، لكنها لم تتجح في إخراج تلك الفئات من شبك البطالة والفقر.

### ثانياً: النتائج التطبيقية:-

- 1) يعتبر عجز الموازنة الفلسطينية والذي اعتبره الباحث كمؤشر للسياسة المالية عاملاً شديداً للتأثير السلبي على الناتج المحلي الفلسطيني.
- 2) تساهم الصادرات الفلسطينية إيجاباً في الناتج المحلي على الرغم من ضعفها.
- 3) توجد أهمية كبيرة للقوى العاملة الفلسطينية في التأثير الإيجابي على الناتج المحلي.
- 4) أثرت المساعدات الخارجية إيجاباً على النمو الاقتصادي الفلسطيني.

5) تمكنت مستويات التراكم الرأسمالي بما تشمله من مضامين استثمارية من التأثير إيجاباً على معدلات النمو الفلسطينية.

### التوصيات:-

- 1) توجد ضرورة ملحة بإعادة النظر في جميع السياسات التي تؤدي إلى تحقيق عجز في الموازنة بشكل حاد، مع ضرورة العمل على الحد من تأثيراتها السلبية.
- 2) يتوجب على السلطة الفلسطينية وضع سياسة اقتصادية فاعلة بشأن الميزان التجاري الفلسطيني بوقف تضخم الواردات، وفرض ضرائب على الكماليات منها بهدف فتح الطريق أمام الصادرات الفلسطينية لتحقيق إنجازات نمو اقتصادي فعالة.
- 3) يجب إعطاء أولوية كبيرة للعمالة الفلسطينية، والحرص على الاستثمار في رأس المال البشري باعتباره محركاً رئيسياً للنمو الاقتصادي، وعاملاً مهماً من عوامل التخلص من الهيمنة الإسرائيلية على اقتصاد الأراضي الفلسطينية.
- 4) على الرغم من التأثير الإيجابي للمساعدات على الناتج المحلي؛ إلا أنه يجب إعادة تقييم التجربة الفلسطينية معها، فهناك إمكانية لتحقيق فعالية أكبر منها من خلال إعادة هيكلتها لتلائم الخطط التنموية الفلسطينية والتي يشترط فيها أن تكون معدة بشكل يدعم القطاعات الإنتاجية كالزراعة والصناعة وغيرها مع التخطيط الفعال بين هذين القطاعين تحديداً.
- 5) يجب تحرير السلطة الفلسطينية من كافة أشكال الفساد والمحسوبية، والتأكد من أن المساعدات تخدم أولاً أهدافاً موضوعية وفقاً لرؤية فلسطينية سليمة.
- 6) ضرورة العمل على توفير تشريعات وقوانين تخدم البيئة الاستثمارية في الأراضي الفلسطينية، وهناك ضرورة لترافق ذلك مع فتح الطريق أمام علاقات اقتصادية قوية مع الجيران العرب كبديل لتلك التي تحكمها وتتحكم فيها إسرائيل.
- 7) يجب على الدول المانحة الضغط على إسرائيل لمنعها من تدمير مشاريعها في الأراضي الفلسطينية بالإضافة إلى منعها من حجز الأموال التي تعتبر حق للحكومة الفلسطينية.
- 8) حث الدول المانحة على الإيفاء بالتزاماتها المتعهد بها كونها تمثل ضرورة أساسية خلال هذه الفترة التي تمر بها الحكومة الفلسطينية.
- 9) يجب قيام الدول العربية بتوفير الأموال اللازمة للاقتصاد الفلسطيني بهدف الاستغناء عن المساعدات الخارجية الغربية التي تدفع لها الحكومة الفلسطينية ثمناً باهظاً ممثلاً بشروط سياسية واقتصادية مقيدة.

## المراجع والمصادر مسلسلة حسب سنة الإصدار:

### أولاً: المراجع والمصادر العربية:

- أ- الكتب
- (1) فايز الحبيب، نظريات التنمية والنمو الاقتصادي، عمادة شؤون المكتبات- جامعة الملك سعود، الرياض، 1985.
- (2) جاك لوب، العالم الثالث وتحديات البقاء، ترجمة أحمد بليغ، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، 1986.
- (3) حربي محمد عريقات، مبادئ التنمية والتخطيط الاقتصادي، دار الفكر للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 1992.
- (4) محمد عبد العزيز عجمية ومحمد محروس إسماعيل، دراسات في التطور الاقتصادي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1992.
- (5) صالح خصاونة وآخرون، مبادئ الاقتصاد 2، منشورات جامعة القدس المفتوحة، الأردن، 1994.
- (6) عرفان تقي الحسني، التمويل الدولي، دار مجدلاوي للنشر، الأردن، 1996.
- (7) أيلين كتاب، مراجعة أولية لتقرير التنمية البشرية 1998، برنامج دراسات التنمية بجامعة بير زيت وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الخاص بمساعدة الشعب الفلسطيني، 1998.
- (8) رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، 1998.
- (9) سميح العبد، تجربة التخطيط في فلسطين، التخطيط الاقتصادي في فلسطين ( معطيات - ملاحظات - وجهات نظر )، برنامج دراسات التنمية بجامعة بير زيت وإدارة العامة للتنمية البشرية بوزارة التخطيط، سلسلة التخطيط من أجل التنمية، العدد الأول، 1998.
- (10) عمر عبد الرازق وباسم مكحول، دور القطاعين العام والخاص والعلاقة بينهما في فلسطين، تقرير السياسات الاقتصادية والتنمية البشرية في فلسطين 1994-1998، برنامج دراسات التنمية بجامعة بير زيت.
- (11) ناظم "محمد نوري" الشمري وآخرون، أساسيات الاستثمار العيني والمالي، دار وائل للطباعة والنشر، الأردن، 1999.
- (12) باسل عورتاني وعدنان العمد، المساعدات الدولية والتنمية الاقتصادية - الحالة الفلسطينية، الاقتصاد الفلسطيني في المرحلة الانتقالية، بكار، محمد شنتيه (محرراً)، 1999.
- (13) ليلى مصطفى البرادعي، قضايا إدارية - إدارة المعونات الخارجية الموجهة إلى مجال البيئة في مصر، العدد الرابع، مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، جامعة القاهرة، 2000.
- (14) إبراهيم العيسوي، التنمية في عالم متغير - دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها، دار الشروق، القاهرة، 2001.
- (15) ماس، علاقة المنظمات غير الحكومية الفلسطينية فيما بينها ومع السلطة الوطنية والممولين، رام الله، حزيران 2001.
- (16) أحمد البطريق، السياسات الدولية في المالية العامة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003-2004.
- (17) مجيد على حسين وعفاف عبد الجبار سعيد، مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2004.
- (18) عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات المالية العامة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004-2005.
- (19) عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
- (20) سامي خليل، الاقتصاد الدولي، دار النهضة العربية، القاهرة، 2005.
- (21) هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2005.
- (22) محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، التنمية الاقتصادية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006.
- (23) عمر المرزوقي، التبعية الاقتصادية في الدول العربية وعلاجها في الاقتصاد الإسلامي، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، 2006.
- (24) منير الحمش، الاقتصاد السياسي الفساد - الإصلاح - التنمية، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2006.
- (25) جيريمي شارب، المساعدات الخارجية الأمريكية لإسرائيل 2006، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، الطبعة الأولى، بيروت، 2007.

- (26) مدحت القرشي، التنمية الاقتصادية- نظريات وسياسات وموضوعات، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، 2007.
- (27) خالد واصف الوزني وأحمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.
- (28) مارتين غريفثس وتيري أوكلهان، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة، 2008.
- (29) أحمد الحيلة ومريم عيتاني، معاناة الطفل الفلسطيني تحت الاحتلال الإسرائيلي، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2008.
- (30) قيس عبد الكريم وآخرون، الحكومات الفلسطينية 1994 - 2006، المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، الطبعة الأولى، مارس 2008.
- (31) طارق السويدان، اليهود: الموسوعة المصورة، الطبعة الثانية، شركة الإبداع الفكري للنشر والتوزيع، الكويت، 2009.
- (32) جوزيف ديفوير وعلاء ترتير، تتبع الدعم الخارجي للمنظمات الفلسطينية غير الحكومية في الضفة الغربية وقطاع غزة 1999 - 2008، ماس ومركز تطوير المؤسسات الأهلية الفلسطينية، ترجمة شيرين عبد الرازق، 2009.
- (33) آيات حمدان، المساعدات الخارجية وتشكيل الفضاء الفلسطيني، مركز بيسان للبحوث والإنماء، رام الله، 2010.
- (34) هایل عبد المولى طشطوش، مقدمة في العلاقات الدولية، جامعة اليرموك، الأردن، 2010.
- (35) أيلين كتاب وآخرون، وهم التنمية - في نقد خطاب التنمية الفلسطيني، مركز بيسان للبحوث والإنماء، رام الله، 2010.
- (36) عدنان حسين يونس، التمويل الخارجي وسياسات الإصلاح الاقتصادي - تجارب عربية، دار المناهج للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2011.
- (37) نصر عبد الكريم و رولا أبو دحو، دليل إعداد موازنة مستجيبة للنوع الاجتماعي، المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية (مفتاح)، الطبعة الأولى، رام الله، أيلول 2011.
- (38) صبيح صبيح، مقاتلو التنمية بين خرافة التطبيق وعقائدية الخطاب والتصوير، مركز بيسان للبحوث والإنماء، رام الله، آذار 2011.
- (39) معين رجب، اقتصاديات المالية العامة، جمعية الاقتصاديين الفلسطينيين - غزة، الطبعة الخامسة، 2012.

ب- الرسائل والأطروحات:-

- (1) ناصر شيخ علي، دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز المشاركة السياسية في فلسطين، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 2008.
- (2) فارس رشيد البياتي، التنمية الاقتصادية سياسياً في الوطن العربي، رسالة دكتوراه، الأكاديمية العربية المفتوحة بالدانمرك، عمان، 2008.
- (3) سمير أبو مدللة، تنمية الاقتصاد الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة في ضوء اتفاق باريس الاقتصادي - واقع وآفاق، رسالة دكتوراه الفلسفة في الاقتصاد، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2008.
- (4) عصام بني فضل، دور الاتحاد الأوروبي في التنمية السياسية تجاه الأراضي الفلسطينية، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 2009.
- (5) محمد أبو مصطفى، دور وأهمية التمويل الخارجي في تغطية العجز الدائم لدى موازنة السلطة الوطنية الفلسطينية، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، 2009.
- (6) سناء يوسف، دور الشباب الفلسطيني في رسم السياسات داخل المؤسسات الشبابية وأثره على التنمية - متطوعو المؤسسات الشريكة لمركز بيسان للبحوث والإنماء نموذجاً 2007 - 2000، رسالة ماجستير في التخطيط والتنمية السياسية، جامعة النجاح، نابلس، 2009.
- (7) أحمد أبو زعيتير، دور الإيرادات المحلية في تمويل الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية - مدخل لتعزيز الإيرادات المحلية لتغطية عجز الموازنة (2000 - 2010)، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، غزة، 2012.

- 8) واثق بسلام عبد الله، أثر التخطيط الحكومي للسلطة الوطنية الفلسطينية على التنمية السياسية خلال الفترة من 1994 - 2009، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 2012.

ج- المجالات والدوريات:

- 1) السلطة الفلسطينية، التقرير الاقتصادي الفلسطيني 1996، المركز الوطني للدراسات الاقتصادية
- 2) هشام عورتاني، قراءة في التقرير الأخير لصندوق النقد الدولي بخصوص الأوضاع الاقتصادية في فلسطين، مجلة رؤية، السلطة الفلسطينية - الهيئة العامة للاستعلامات، العدد 14، تشرين ثاني 2001.
- 3) سامي محمد مقداد، الحصار الإسرائيلي والمساعدات الدولية، مجلة رؤية، السلطة الفلسطينية - الهيئة العامة للاستعلامات، العدد 14، تشرين ثاني 2001.
- 4) أليش بوليرج وتيموثي لين، تدبير الآثار المالية للمعونة - مواجهة الأزمات، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، المجلد 39، العدد 4، ديسمبر 2002.
- 5) عماد ليد، تجربة السلطة الفلسطينية في استغلال المساعدات الدولية، مجلة الجامعة الإسلامية، المجلد الثاني عشر، العدد الثاني، غزة، 2004.
- 6) عماد ليد، المعونات الأمريكية (إسرائيل - مصر - السلطة الفلسطينية)، مجلة رؤية، السلطة الفلسطينية - الهيئة العامة للاستعلامات، العدد 28، آذار 2004.
- 7) عابد بن عابد العبدلي، تقدير أثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الدول الإسلامية، دراسة تحليلية قياسية، مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر، مصر، السنة التاسعة، العدد 27، 2005، ص 215 - 259.
- 8) عمر شعبان، في سنواتها العشر بين الواقع والمأمول - التمويل الدولي للسلطة الفلسطينية، مجلة رؤية، السلطة الفلسطينية - الهيئة العامة للاستعلامات، العدد 29، شباط 2006.
- 9) أحمد الكواز، مأزق التنمية بين السياسات الاقتصادية والعوامل الخارجية، سلسلة اجتماعات الخبراء، العدد رقم 21، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، يناير 2007.
- 10) ماهر الشريف، إشكاليات ما بعد فشل مسار أوسلو - وقفة عند بعض السجلات الفكرية، مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد 18، العدد 70، 2007.
- 11) العباس بلقاسم، المساعدات الخارجية من أجل التنمية، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد الثامن والسبعون، السنة السابعة، 2008.
- 12) محمد مقداد وخالد الكحلوت، واقع الإيرادات والنفقات الجارية للسلطة الوطنية الفلسطينية في ظل المعوقات الإسرائيلية، مجلة الجامعة الإسلامية - سلسلة الدراسات الإنسانية، المجلد السابع عشر، العدد الأول، يناير 2009.
- 13) محسن أبو رمضان، الاتحاد الأوروبي - تقدم بالتمويل وتراجع بالدور الحقوقي والسياسي، مجلة تسامح، مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان، العدد 26، السنة السابعة، رام الله، أيلول 2009.
- 14) خطة وزارة التخطيط الفلسطينية لإعادة الإعمار، مجلة التجارة الفلسطينية (بالترديد)، العدد السابع، آذار 2009.
- 15) إبراهيم أبراش، المساعدات الدولية لغزة بين هشاشة الاقتصاد والواقع السياسي، مجلة سياسات، معهد السياسات العامة، رام الله، العدد 12، 2010.
- 16) سلوى درويش، المساعدات الغربية ودورها في التنمية في أفريقيا، مجلة قراءات أفريقية الصادرة عن المنتدى الإسلامي، بريطانيا، العدد 5، يونيو 2010.
- 17) الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2010.
- 18) أحمد الكواز، لماذا لم تتحول أغلب الدول النامية إلى بلدان متقدمة تنموياً، سلسلة الخبراء، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد 44، ديسمبر 2011.
- 19) بسام المسلماني، المجاعة في الصومال وصراع الداخل والخارج، مجلة قراءات أفريقية الصادرة عن المنتدى الإسلامي، بريطانيا، العدد 10، أكتوبر - ديسمبر 2011.
- 20) أحمد الكواز، مساعدات التنمية الرسمية والأداء الاقتصادي والفقير - مع إشارة للبلدان العربية، المؤتمر الدولي العاشر حول التوجهات الحديثة في تمويل التنمية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، بيروت، 2011.

21) رندة حيدر (محرراً)، مختارات من الصحف العبرية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، الملحق الاقتصادي 2011/9/21.

د- المؤتمرات والصحف:-

- 1) صالح النملة، السياسة الخارجية وعامل المساعدات، مقال في صحيفة الرياض السعودية، العدد 13435، 2005/4/6.
- 2) نصر عبد الكريم، نحو توظيف أنجع للمعونات الخارجية، ورقة عمل مقدمة في مؤتمر أجندة العمل الاقتصادي الفلسطيني في بيئة متحوّلة المنعقد بمناسبة الذكرى العاشرة لتأسيس معهد ماس، رام الله، 13 / 4 / 2005.
- 3) محمد إبراهيم المدهون، مستقبل القوى البشرية في قطاع غزة بعد الانسحاب الإسرائيلي- بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الأول- الاستثمار والتمويل في فلسطين بين آفاق التنمية والتحديات المعاصرة المنعقد بكلية التجارة في الجامعة الإسلامية في الفترة من 8 - 9 مايو / 2005.
- 4) إبراهيم سالم جابر، الاستثمار والتمويل في فلسطين بين آفاق التنمية والتحديات المعاصرة، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الأول المنعقد في كلية التجارة بالجامعة الإسلامية في الفترة من 8 - 9 مايو 2005.
- 5) عمر أبو شعبان، نحو توظيف أفضل للتمويل الدولي في فلسطين، ورقة بحثية مقدمة إلى مؤتمر تنمية وتطوير قطاع غزة بعد الانسحاب الإسرائيلي المنعقد في كلية التجارة بالجامعة الإسلامية في الفترة من 13 - 15 فبراير 2006.
- 6) وائل الداية، قياس مدى قدرة العاملين في وزارة المالية الفلسطينية على إدارة التمويل الدولي وتوجيهه نحو التنمية الاقتصادية والاجتماعية - ورقة بحثية ميدانية مقدمة إلى مؤتمر تنمية وتطوير قطاع غزة بعد الانسحاب الإسرائيلي المنعقد بكلية التجارة بالجامعة الإسلامية في الفترة من 13 - 15 فبراير 2006.
- 7) غانية ملحيس، المساعدات العربية الرسمية للشعب الفلسطيني - الواقع وآفاق المستقبل، ورقة عمل مقدمة خلال مؤتمر (الاقتصاد الفلسطيني: أربعون عاماً على الاحتلال... أربعون عاماً من إحباط التنمية)، المؤتمر السنوي، ماس، رام الله، 2007.
- 8) نصر عبد الكريم، العلاقات الأوروبية الفلسطينية - الدور الاقتصادي الأوروبي، ورقة عمل لمؤتمر السياسة الخارجية الأوروبية تجاه القضية الفلسطينية، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، لبنان، 2010.
- 9) هديل قرّاز وآخرون، الاقتصاد الفلسطيني وتحدياته المستقبلية، ملخص عن ورشة عمل من إعداد نصر عبد الكريم في فندق الموفنبيك - الأردن، 6 مارس 2011.
- 10) سمير عبد الله، الملحق الاقتصادي لصحيفة الحياة الجديدة - حياة وسوق، الفلسطينيون: لسنا مدمني مساعدات- أعطونا اقتصاداً وارحلوا، السنة الأولى، العدد 12 الصادر في الفترة من 10 تموز وحتى 16 تموز 2011.
- 11) نصر عبد الكريم، مستقبل المساعدات الدولية والخيارات الممكنة لتحقيق الاستدامة المالية للسلطة الوطنية الفلسطينية، ورقة عمل مقدمة في ورشة العمل الثالثة بعنوان المساعدات الدولية: هل هي شرط ضروري للتنمية في الأراضي الفلسطينية، معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية، جامعة بير زيت، 2012 / 2 / 28.
- 12) عاصم خليل وآخرون، ورشة عمل بعنوان المساعدات الدولية شر لا بد منه للتنمية في فلسطين، معهد أبو لغد للدراسات الدولية - جامعة بير زيت، 28 / 2 / 2012، صحيفة الحياة الجديدة، العدد 5863 الصادر بتاريخ 29 / 2 / 2012.
- 13) غسان الخطيب، الملحق الاقتصادي الخاصة بصحيفة الحياة الجديدة - حياة وسوق، السنة الثانية، العدد 50 الصادر في الفترة من 15 نيسان 2012 - 21 نيسان 2012.

هـ- التقارير الرسمية:-

- 1) النظام الأساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية، الباب الرابع - أحكام عامة، المادة 25.
- 2) سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي لعام 1996.
- 3) سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي لعام 1998.



- (4) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، فلسطين في أرقام 1999، رام الله، أكتوبر 1999.
- (5) الهيئة العامة للاستعلامات، التقرير الاقتصادي الفلسطيني 1994-1999، شباط 2001.
- (6) البنك الدولي، تقييم تقديري بعد سنتين من الانتفاضة والحصار والإغلاق والأزمة الاقتصادية الفلسطينية، 5 مارس 2003.
- (7) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الحسابات القومية بالأسعار الجارية والثابتة 1994-2000، رام الله، فلسطين، أبريل 2003.
- (8) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الحسابات القومية الربعية بالأسعار الثابتة 2000-2004، رام الله، يوليو 2004.
- (9) البنك الدولي، ركود اقتصادي أم انتعاش؟ فك الارتباط الإسرائيلي وآفاق الاقتصاد الفلسطيني، واشنطن، ديسمبر 2004.
- (10) البنك الدولي، تقييم تقديري للانتفاضة وحالات الإغلاق والأزمة الاقتصادية الفلسطينية: الاقتصاد الفلسطيني لا يزال راكداً بعد أربع سنوات من الانتفاضة، 22 نوفمبر 2004.
- (11) وزارة التخطيط، نحو رؤية تنموية فلسطينية، المنتدى العربي الدولي حول إعادة التأهيل والتنمية في الأرض الفلسطينية المحتلة: نحو الدولة المستقلة - الإسكوا، بيروت، 2004.
- (12) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، فلسطين في أرقام 2003، أيار 2004.
- (13) الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2004.
- (14) السلطة الفلسطينية ومؤسسات دولية أخرى، اللجنة التوجيهية الوطنية الفلسطينية لأهداف التنمية للألفية، الأراضي الفلسطينية المحتلة - تقرير عن تقدم سير العمل، كانون الأول 2005.
- (15) المراقب الاقتصادي والاجتماعي، العدد 2، رام الله، أغسطس 2005.
- (16) للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، نشرة القوى العاملة الفلسطينية في إسرائيل والمستعمرات (1995-2003)، 2005.
- (17) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الفقر في الأراضي الفلسطينية (كانون ثاني - كانون أول 2004)، تقرير المؤتمر الصحفي حول النتائج الرئيسية، يوليو 2005.
- (18) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، فلسطين في أرقام 2005، رام الله، أيار 2006.
- (19) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، أحوال السكان الفلسطينيين المقيمين في الأراضي الفلسطينية، يوليو 2006.
- (20) الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2006.
- (21) منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، نظام المعلومات حول انعدام الأمن الغذائي والتعرض لنقص الأغذية ورسم الخرائط ذات الصلة في الضفة الغربية وقطاع غزة - المرحلة الثانية، ملخص الأمن الغذائي رقم 1، تموز 2006.
- (22) صندوق النقد الدولي، الضفة الغربية وغزة - التطورات الأخيرة في الموازنة والشؤون المالية، أكتوبر 2006.
- (23) المراقب الاقتصادي والاجتماعي، العدد 5، رام الله، أيار 2006.
- (24) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الفقر في الأراضي الفلسطينية 2005 - تقرير النتائج الأساسية، يونيو 2006.
- (25) صندوق النقد الدولي، الضفة الغربية وقطاع غزة - التطورات المالية في عام 2006، أيلول 2006.
- (26) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح أثر الإجراءات الإسرائيلية على الأوضاع الاقتصادية للأسر الفلسطينية، الدورة الخامسة عشرة: تشرين أول - كانون أول 2005، مارس 2006.
- (27) الأنتكاد، تقرير رقم UNCTAD/GDS/APP/2006/1.
- (28) المراقب الاقتصادي والاجتماعي، العدد 6، رام الله، آب 2006.
- (29) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة الفلسطينية، التقرير السنوي 2006، رام الله، أبريل 2007.
- (30) المراقب الاقتصادي والاجتماعي، العدد 8، رام الله، آذار 2007.

- (31) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، أحوال السكان الفلسطينيين المقيمين في الأراضي الفلسطينية، رام الله، يوليو 2007.
- (32) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الفقر في الأراضي الفلسطينية 2006، رام الله، أغسطس 2007.
- (33) صندوق النقد الدولي، الضفة الغربية وقطاع غزة - أداء المالية العامة في عام 2006، مارس 2007.
- (34) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، فلسطين في أرقام 2006، مايو 2007.
- (35) وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأنروا)، نداء الطوارئ، 2007.
- (36) المراقب الاقتصادي والاجتماعي، العدد الصادر في تشرين الثاني، رام الله، 2007.
- (37) المراقب الاقتصادي والاجتماعي، العدد 9، رام الله، تموز 2007.
- (38) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الفقر في الأراضي الفلسطينية 2006 - تقرير النتائج الأساسية، أغسطس 2007.
- (39) الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2007.
- (40) سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي الثاني عشر لعام 2006، أيار 2007.
- (41) الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2007.
- (42) وزارة التخطيط الفلسطينية والإسكوا، التقرير الوطني حول رسم السياسات الاجتماعية في فلسطين 1994-2008، رام الله، نوفمبر 2008.
- (43) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، أحوال السكان الفلسطينيين المقيمين في الأراضي الفلسطينية، رام الله، يوليو 2008.
- (44) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة الفلسطينية - التقرير السنوي 2007، أبريل 2008.
- (45) السلطة الفلسطينية، خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية 2008-2010، وزارة التخطيط، 30 أبريل 2008.
- (46) المراقب الاقتصادي والاجتماعي، العدد 14، رام الله، آب 2008.
- (47) المراقب الاقتصادي والاجتماعي، العدد الذي يغطي الربع الثاني من عام 2008، رام الله.
- (48) المراقب الاقتصادي والاجتماعي، العدد الذي يغطي الربع الثالث من العام 2008، رام الله.
- (49) المراقب الاقتصادي والاجتماعي، العدد الذي يغطي الربع الرابع من العام 2008، رام الله.
- (50) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، فلسطين في أرقام 2007، مايو 2008، رام الله.
- (51) الأنتكاد، تقرير رقم UNCTAD/PRESS/PR/2008/22.
- (52) الأنتكاد، تقرير رقم UNCTAD/GDS/APP/2008/1.
- (53) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الحسابات القومية بالأسعار الجارية والثابتة 2004-2007، رام الله، مارس 2009.
- (54) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، أحوال السكان المقيمين في الأراضي الفلسطينية 2009، رام الله، يوليو 2009.
- (55) معين رجب و أحمد فاروق الفراء، نشرة سياسات القوى العاملة بين النظرية والتطبيق، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ديسمبر 2009.
- (56) الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2009.
- (57) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، فلسطين في أرقام 2009، رام الله، مايو 2010.
- (58) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، فلسطين في أرقام 2008، مايو 2009.
- (59) الأنتكاد، توجيه الاقتصاد الفلسطيني نحو الانتعاش الحقيقي والنمو المستمر، النشرة رقم 10، ديسمبر 2009.
- (60) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مشروع النشر والتحليل لبيانات التعداد، الخصائص الاجتماعية والأسرية والزواجية والتعليمية والاقتصادية للأسرة في الأراضي الفلسطينية (1997-2007)، رام الله، 2009.
- (61) صندوق النقد الدولي، تقرير المراقبة الاقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة، نيسان 2009.
- (62) السلطة الفلسطينية، الخطة الوطنية الفلسطينية للإنعاش المبكر وإعادة الإعمار في غزة، 2009 - 2010، المؤتمر الدولي المنعقد بشرم الشيخ في جمهورية مصر العربية، 2 مارس 2009.

- 63) مكتب تنسيق المساعدات الخارجية لدولة الإمارات، خدمة تتبع المساعدات الخارجية، الإصدار رقم 1، 2010.
- 64) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، فلسطين في أرقام 2009، مايو 2010.
- 65) الأمانة العامة لجامعة الدول العربية - قطاع فلسطين والأراضي العربية المحتلة، ورقة معلومات موجزة حول المساعدات العربية لدعم الشعب الفلسطيني وسلطته الوطنية في الأراضي الفلسطينية المحتلة 2000 - 2009، القاهرة، 15 / 2010 / 5.
- 66) تقرير خاص عن إعاقة المساعدات: تحديات تواجه تلبية الاحتياجات الإنسانية للفلسطينيين، الأمم المتحدة - مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، مايو 2010.
- 67) الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2010.
- 68) المراقب الاقتصادي والاجتماعي، العدد الذي يغطي الربع الأول من العام 2010، رام الله.
- 69) السلطة الفلسطينية، وزارة التخطيط والتنمية الإدارية، التقرير الوطني حول السياسات الاجتماعية المتكاملة في فلسطين 1994 - 2008، رام الله، 2010.
- 70) السلطة الفلسطينية، الأمانة العامة لمجلس الوزراء، التقرير الربعي الثاني للعام الثاني من عمل الحكومة الفلسطينية الثالثة عشرة، 2010/9/1 - 2010/11/30.
- 71) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية 2009 - 2010: الاستثمار في الأمن الإنساني من أجل دولة فلسطينية مستقبلية، الأراضي الفلسطينية المحتلة.
- 72) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، أداء الاقتصاد الفلسطيني 2010، مايو 2011.
- 73) البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم - الصراع والأمن والتنمية، واشنطن، 2011.
- 74) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة، التقرير السنوي 2010، أبريل 2011.
- 75) المراقب الاقتصادي والاجتماعي، عدد كانون الثاني 2011، رام الله.
- 76) مكتب العمل الدولي، وضع عمال الأراضي العربية المحتلة، تقرير المدير العام في مؤتمر العمل الدولي، الدورة المائة، جنيف، 2011.
- 77) البنك الدولي، بناء الدولة الفلسطينية - التنمية المستدامة والمؤسسات وتقديم الخدمات، تقرير الرائد الاقتصادي المقدم إلى لجنة الاتصال الخاصة، 13 أبريل 2011، ترجمة زهير عكاشة، مجلة مركز التخطيط الفلسطيني، العدد 30-31، السنة الثامنة، 2011.
- 78) سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي 2010، تموز 2011.
- 79) السلطة الفلسطينية - وزارة التخطيط والتنمية الإدارية، تقرير متابعة خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية 2008 - 2010، تموز 2011.
- 80) الأكتاد، تقرير عن المساعدة المقدمة من الأكتاد إلى الشعب الفلسطيني: التطورات التي شهدتها اقتصاد الأرض الفلسطينية المحتلة، جنيف، 12-23 أيلول/سبتمبر 2011.
- 81) وزارة التخطيط والتنمية الإدارية، الانعكاسات الاجتماعية والاقتصادية للاحتلال الإسرائيلي على أحوال السكان في الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس خلال العام 2010، كانون الثاني 2011.
- 82) السلطة الفلسطينية، وزارة التخطيط والتنمية الإدارية، خطة التنمية الوطنية 2011 - 2013 ( إقامة الدولة وبناء المستقبل )، رام الله، نيسان 2011.
- 83) السلطة الفلسطينية، إقامة دولة فلسطين - قصة نجاح، تقرير السلطة الوطنية الفلسطينية للجنة تنسيق المساعدات الدولية للفلسطينيين، نيويورك، 18 أيلول 2011.
- 84) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كتاب فلسطين الإحصائي السنوي 2011، ديسمبر 2011.
- 85) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، نتائج معالم الفقر في الأراضي الفلسطينية 2009 - 2010، بيان صحفي صادر بتاريخ 2011/4/10.
- 86) الأكتاد، تقرير عن المساعدة المقدمة من الأكتاد إلى الشعب الفلسطيني - التطورات التي شهدتها اقتصاد الأرض الفلسطينية المحتلة، الدورة الثامنة والخمسون، جنيف، 12 - 23 سبتمبر 2011.

- (87) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، أحوال السكان المقيمين في الأراضي الفلسطينية 2011، رام الله، فلسطين، يوليو 2011.
- (88) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الحسابات القومية بالأسعار الجارية والثابتة 2008-2009، رام الله، مارس 2011.
- (89) المراقب الاقتصادي والاجتماعي، عدد كانون ثاني 2011، رام الله.
- (90) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، أداء الاقتصاد الفلسطيني 2011، مايو 2012
- (91) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة الفلسطينية، التقرير السنوي 2011، مايو 2012.
- (92) الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، تقرير قرارات مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة في الدورة العادية 23، بغداد، 29 مارس 2012.
- (93) البنك الدولي، تقرير حول الاستدامة الاقتصادية للدولة الفلسطينية، مجلة سوق المال الصادرة عن بورصة فلسطين، العدد 26، أيلول 2012.
- (94) سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي 2011، تموز 2012.
- (95) مجموعة البنك الدولي، الضفة الغربية وغزة - نحو استدامة اقتصادية لدولة فلسطينية مستقبلية: تعزيز النمو بقيادة القطاع الخاص، نيسان 2012.
- (96) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وسلطة النقد الفلسطينية، النتائج الأولية لميزان المدفوعات 2010، يناير 2012.
- (97) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، أطفال فلسطين - قضايا وإحصاءات، التقرير السنوي، أبريل 2012، ص 66.
- (98) المراقب الاقتصادي والاجتماعي، عدد شباط 2012، رام الله.

#### و- التقارير الغير رسمية

- (1) جورج كرزيم، واقع الحال الفلسطيني، تمويل التنمية في فلسطين، الإدارة العامة للتنمية البشرية بوزارة التخطيط والتعاون الدولي وبرنامج دراسات التنمية بجامعة بيرزيت- سلسلة التخطيط من أجل التنمية، العدد الثاني، 1997/4/14.
- (2) جورج كرزيم، واقع الحال الفلسطيني، تمويل التنمية في فلسطين، سلسلة التخطيط من أجل التنمية، العدد 2، برنامج دراسات التنمية بجامعة بيرزيت والإدارة العامة للتنمية البشرية بوزارة التخطيط والتعاون الدولي، 1998.
- (3) ماس، التقرير السنوي 2004.
- (4) ماس، الموازنة العامة الفلسطينية من حيث توازنها إزاء النوع الاجتماعي، رام الله، 2005.
- (5) ماس، السياسات الاقتصادية الكلية المحتملة وأثرها على سوق العمل في قطاع غزة - نتائج محاكاة النموذج القياسي، 2005
- (6) ماس، نحو صياغة رؤية تنموية فلسطينية، 2005.
- (7) مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2005، بيروت
- (8) ماس، نحو توظيف أنجع للمساعدات الخارجية المقدمة للشعب الفلسطيني، 2005.
- (9) شاهر سعد، أوراق العمل ووقائع المؤتمر السنوي (البطالة في الأراضي الفلسطينية - واقعها وخيارات مواجهتها)، ماس، رام الله، 2006.
- (10) مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، تقرير معلومات واقع الاقتصاد الفلسطيني، بيروت، 2006.
- (11) مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني، بيروت، 2006.
- (12) الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)، الأداء المالي للسلطة الوطنية الفلسطينية، الإيرادات والنفقات خلال عام 2006 والنصف الأول من عام 2007، القدس، آب 2007.
- (13) التقرير الاستراتيجي الفلسطيني، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2007.
- (14) هديل قزاز وآخرون، مسح إعادة بناء نظام النزاهة الوطني، الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)، رام الله، فلسطين، 2007.

- 15) الائتلاف الوطني للنداء العالمي لمكافحة الفقر، الأهداف الألفية للتنمية في السياق الفلسطيني - الإمكانيات والمعوقات، مركز الديمقراطية وحقوق العاملين في فلسطين، رام الله وغزة، 2007.
- 16) مجموعة الأزمات الدولية، الحكم في فلسطين، غزة تحت سيطرة حماس، تقرير الشرق الأوسط رقم 73 - 19، مارس 2008.
- 17) التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2007، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت.
- 18) المؤسسة المجتمعية الفلسطينية (دالية)، ضرورة تخفيف اعتماد المجتمع المدني الفلسطيني على المساعدات الدولية، القدس الشرقية، 2007.
- 19) مجموعة الأزمات الدولية، الحكم في فلسطين 2: نموذج الضفة الغربية، تقرير الشرق الأوسط رقم 79 - 17، 2008.
- 20) مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2008، بيروت.
- 21) مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2009، بيروت.
- 22) جوليا بنن وكمبرلي سمث، المساعدات التنموية الرسمية ODA، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD - قسم التعاون التنموي، الإمارات العربية المتحدة، مارس 2010.
- 23) التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2010، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت.
- 24) ماس، نشرة الأمن الغذائي، رام الله، العدد 4، 2010.
- 25) جورج قرم، المساعدات الاقتصادية لمصر وتونس - اصطباغ الثورات بشباك التبعية، مركز الجزيرة للدراسات، 11 يونيو 2011.
- 26) ماس، الآثار المحتملة وطرق مواجهة التهديدات الإسرائيلية بإلغاء الاتفاقات التعاقدية مع منظمة التحرير - مع التركيز على بروتوكول باريس، آب 2011.
- 27) ماس، خيارات تجاوز مشكلات توحيد القطاع الحكومي في ظل المصالحة الوطنية، رام الله، 2011.
- 28) معهد الأبحاث التطبيقية (أريج)، ملخص الوضع الراهن للبيئة الفلسطينية من منطلق حقوق الإنسان، 2011.
- 29) الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة - أمان، النزاهة والشفافية والمساءلة في خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية 2008 - 2010، سلسلة تقارير 41، نيسان 2011.
- 30) الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)، رؤية الفريق الأهلي لدعم شفافية الموازنة حول السياسة المالية للسلطة الوطنية الفلسطينية في المرحلة القادمة، نيسان 2012.

ز- المواقع الإلكترونية:

- 1) صحيفة الموجز <http://www.elmogaz.com/?q=node/43>
- 2) أسامة نوفل، أثر الحصار الإسرائيلي على القوى العاملة الفلسطينية، دراسة على الرابط: [http://www.oppc.pna.net/mag/mag5-6/new\\_page\\_6.htm](http://www.oppc.pna.net/mag/mag5-6/new_page_6.htm)
- 3) مركز المعلومات الوطني الفلسطيني: <http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=3209>
- 4) جميل هلال، الاستقطاب في الحقل السياسي الفلسطيني: *Journal of Palestine Studies* 155, vol. XXXIX, no. 3 (Spring 2010), pp. 24-39.
- 5) السلطة الفلسطينية، وزارة التخطيط والتنمية الإدارية، 28 / 8 / 2012، الموقع الإلكتروني: [http://www.mopad.pna.ps/index.php?option=com\\_content&view=article&id=19:2012-01-17-06-57-10&catid=12:2012-01-17-06-11-06 &Itemid=129](http://www.mopad.pna.ps/index.php?option=com_content&view=article&id=19:2012-01-17-06-57-10&catid=12:2012-01-17-06-11-06 &Itemid=129)
- 6) نصر عبد الكريم (معداً)، تقرير التنمية البشرية 2004 فلسطين - دور التمويل الدولي في تمكين وتنمية المجتمع الفلسطيني، مركز دراسات التنمية بجامعة بير زيت، الموقع الإلكتروني: <http://home.birzeit.edu/cds/arabic/research/2004/phdr050.html>
- 7) إبراهيم الدقاق وآخرون، تقرير التنمية البشرية 2004، مركز دراسات التنمية، جامعة بير زيت: <http://home.birzeit.edu/cds/arabic/research/2004/phdr04.html>
- 8) وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية ومركز المعلومات الوطني الفلسطيني، أثر سياسة الحصار الإسرائيلي على معدلات الفقر في الأراضي الفلسطينية، الموقع الإلكتروني:

<http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=3215>

(9) مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، الموقع الإلكتروني:

<http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=4246>

(10) وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية، الفقر في الأراضي الفلسطينية 2007 – 2009:

<http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=3232>

### ثانياً: المراجع والمصادر الإنجليزية:-

- 1) International Monetary Fund, Balance Of payments textbook, Washington, USA, 1996.
- 2) Peter Hjertholm And Others, Macroeconomic Issues In Foreign Aid, Foreign Aid And Development Conference: Lessons Of Experience And Directions For The Future, Copenhagen, 9-10 October, 1998.
- 3) M.A. Taslim And A. Weliwita, The Inverse Relation Between Saving And Aid: An Alternative Explanation, Journal Of Economic Development, Volume 25, Number 1, June 2000.
- 4) United Nations, The Impact Of Closure And Other Mobility Restrictions On Palestinian Productive Activities, Office Of The United Nations Special Co-Ordinator, 1 January 2002 - 30 June 2002.
- 5) James Njeru, The impact of foreign aid on public expenditure: The case of Kenya, MOI University, African Economic Research Consortium, Nairobi, November 2003.
- 6) World Bank, Twenty-Seven Months - Intifada, Closures And Palestinian Economic Crisis, An Assessment, West Bank And Gaza Office, May 2003.
- 7) UNCTAD, Trade And Development Board , Fiftieth Session, Geneva, 6-17 October 2003.
- 8) UNCTAD, Trade And Development Board, Fifty-First Session, Geneva, 4-15 October 2004.
- 9) World Bank, Four Years – Intifada, Closures and Palestinian Economic Crisis, An Assessment, October 2004.
- 10) Human Development Report 2004 – Palestine, Birzeit University Development Studies Program, Ramallah, 2005.
- 11) Brian Snowdon and Howard R. Vane, Modern Macroeconomics – It's Origin, Development and Current State, Edward Elgar Publishing Limited, UK, 2005, P 206.
- 12) World Bank, The Palestinian Economy & The Prospects For Its Recovery, Economic Monitoring Report To The Ad Hoc Liaison Committee, No.1, Dec. 2005.
- 13) The World Bank Group Private Sector Development Vice Presidency, Aid And The Resource Curse, April 2005.
- 14) International Monetary Fund, Macroeconomic Developments and Outlook in the West Bank and Gaza, AD HOC Liaison Committee Meeting, London, 14 December 2005.
- 15) UNCTAD, Report On Unctad's Assistance To The Palestinian People, Geneva, 21 July 2005.
- 16) Steven Radelet, A Primer On Foreign Aid, Working Paper Number 92, Center For Global Development, July 2006.
- 17) World development report, Equity and Development, the World Bank, 2006.
- 18) Owen Barder, A Policymakers' Guide to Dutch Disease, centre for global development, working paper no.91, July 2006.
- 19) Shir Hever, The Economy Of The Occupation: Foreign Aid To Palestine/Israel, Part 1, The Alternative Information Center (AIC), Jerusalem & Beit Sahour, February 2006.
- 20) World Bank, West Bank And Gaza, Economic Update And Potential Outlook, 15 March 2006.
- 21) world bank, west bank and Gaza update, April 2006.
- 22) International Monetary Fund, Macroeconomic Developments And
- 23) Jeremy M. Sharp and Christopher M. Blanchard, U.S. Foreign Aid to the Palestinians, CRS Report for Congress, June 27, 2006.
- 24) Josepa M. Miquel-Florensa, Aid Effectiveness: A comparison of Tied and Untied Aid, working paper, York University, April 9, 2007.
- 25) Abdur Chowdhury And Paolo Garonna, Effective Foreign Aid, Economic Integration And Subsidiarity: Lessons From Europe, United Nations Economic Commission For Europe, Geneva, Switzerland, Discussion Paper Series, No. 2007.2, June 2007.

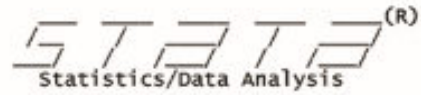
- 26) The global coalition against corruption, Poverty, Aid and Corruption, policy paper, 1/2007, p 3.
- 27) Rainer Thiele And Others, Do Donors Target Aid In Line With The Millennium Development Goals? Discussion Paper No. 04/2007, United Nations University, World Institute For Development Economic Research.
- 28) Daniel M. Rothschild, Foreign Aid: Diplomacy- Development- Domestic Politics, University Of Chicago Press, USA, 2007.
- 29) UNDP, Poverty in the occupied Palestinian territory 2007, Development Times-Issue No. 1, July 2007.
- 30) World Bank, Investing In Palestinian Economic Reform And Development, Report For The Pledging Conference , Paris, December 17th 2007.
- 31) UNCTAD, Report on UNCTAD assistance to the Palestinian people, Geneva, 15 July 2008.
- 32) Conchesta Nestory Kabete, Foreign Aid And Economic Growth: The Case Of Tanzania, Graduate School Of Development Studies, Published Master Thesis Of Arts In Development Studies, November 2008.
- 33) Curt Taronoff& Marian Leonardo Lawson, Foreign Aid - An Introduction To U.S. Program and Policy, Congressional Research Service, April 9/2009.
- 34) Claudia R. Williamson, Exploring the failure of foreign aid: The role of incentives and information, Economics Department- Springer Science, Appalachian State University, Boone, NC, USA, 11 July 2009.
- 35) The world bank, Palestinian economic prospects – Gaza recovery and west bank revival, economic monitoring report to the Ad Hoc liaison committee, June 2009.
- 36) Vernon Henderson and others, Measuring Economic Growth from Outer Space, Brown University and NBER, USA, July 21, 2009.
- 37) Paul A. Raschky and Manijeh Schwindt, Aid, Natural Disasters and the Samaritan's Dilemma, Policy Research Working Paper 4952, World Bank, June 2009.
- 38) UNCTAD, Report on assistance to the Palestinian people, 7 August 2009.
- 39) Rich Nielsen, Does Aid Follow Need? Humanitarian Motives in Aid Allocation, Department of Government, Harvard University, March 12, 2010.
- 40) Deborah Bräutigam, China, Africa and the International Aid Architecture, African development bank group, working paper series, NO 107, April 2010.
- 41) Sara Lengauer, China's foreign aid policy: Motive and method, The Bulletin of the Centre for East-West Cultural and Economic Studies, volume 9, issue 2, 9/1/2011.
- 42) Mariana Vijil and others, Aid for Trade: A Survey, working paper, French Development Agency, April 2011.
- 43) Bakare A.S, The Macroeconomic Impact Of Foreign Aid In Sub-Sahara Africa: The Case Of Nigeria, Department Of Economics, Adekunle Ajasin University, Business And Management Review Vol. 1(5), July 2011.
- 44) Reem Naser And Others, The Economic And The Social Effects Of Foreign Aid In Palestine, Palestinian Monetary Authority, November 2011.
- 45) Jean-Louis Combes and others, Are Foreign Aid and Remittance Inflows a Hedge against Food Price Shocks? International Monetary Fund, WP/12/67, 2012.
- 46) Alaa Tartir, Aid And Development In Palestine :Anything 'But Linear Relationship – Can Aid Contribute To Development? Ibrahim Abu-Lughod Institute Of International Studies –Birzeit University, 4/2012.
- 47) Mahmoud Sabra, Does Aid Promote Donor Exports: An Application On The Arab MENA Countries, University Of Palestine, Vol. 4, January 2013.
- 48) Development Aid At A Glance Statistics By Region, 2012 Edition, OECD Organization on the website: [www.oecd.org](http://www.oecd.org)
- 49) Ömer Eroğlu And Ali Yavuz, The Role Of Foreign Aid In Economic Development Of Developing Countries, Suleyman Demirel University, Turkey, Website: [Http://Ces.Epoka.Edu.Al/Icme/A14.Pdf](http://Ces.Epoka.Edu.Al/Icme/A14.Pdf)
- 50) Bazoumana Ouattara, Foreign Aid, Public Savings Displacement, And Aid Dependency In Côte d'Ivoire: An Aid Disaggregation Approach, School Of Economic Studies, University Of Manchester, UK, With No Date.

# الملاحق



البيانات المستخدمة في التحليل الإحصائي

INFLATION	BUDGET	EMP/LABOUR	EXPORTS	CAPITAL FORMATION	AID	GDP	
10.8		417	458.1	1086.2	325	3490.4	1995
7.6		429	511.7	1190	244	3577	1996
7.62	-35	481	539.9	1353.1	520	4011.9	1997
5.58	40	549	650.7	1594.9	530	4485.8	1998
5.54	28	588	635.4	2162.4	497	4883.4	1999
2.8	-219	600	546.6	1507.7	510	4619.2	2000
1.23	-313	505	363.2	1120	849	4236.3	2001
5.4	-259	477	341.8	954.1	697	3765.2	2002
4.2	-268	564	394.4	1127.2	620	4165.4	2003
2.9	-125	578	412.3	1148.5	353	4198.4	2004
4.11	-275	633	457.5	1231.5	636	4559.5	2005
3.84	34	622	535.2	1235.3	1019	4322.3	2006
1.85	61	666	537.8	1310	1322	4535.7	2007
9.89	270.2	648	595	1315.1	1978	4878.3	2008
2.75	-144	717	591.8	1137.3	1402	5241.3	2009
3.75	-80.9	745	733.2	1249.9	1277	5728	2010



1 . regress GDP1 CF1 AID1 EX Inflation1 labour1 Budget3

Source	SS	df	MS			
Model	.25317906	6	.04219651	Number of obs =	16	
Residual	.009461342	9	.00105126	F( 6, 9) =	40.14	
Total	.262640402	15	.01750936	Prob > F =	0.0000	
				R-squared =	0.9640	
				Adj R-squared =	0.9400	
				Root MSE =	.03242	

GDP1	Coef.	Std. Err.	t	P> t	[95% Conf. Interval]	
CF1	.2327837	.0812437	2.87	0.019	.0489978	.4165696
AID1	.0857136	.0305708	2.80	0.021	.0165576	.1548697
EX	.0002551	.0001388	1.84	0.099	-.0000589	.0005692
Inflation1	-.003115	.0200456	-0.16	0.880	-.0484612	.0422312
labour1	.4271167	.1004586	4.25	0.002	.1998636	.6543697
Budget3	-.0215642	.0067909	-3.18	0.011	-.0369262	-.0062022
_cons	3.352371	.7681706	4.36	0.002	1.614648	5.090093

2 . vif

Variable	VIF	1/VIF
AID1	4.51	0.221883
labour1	4.25	0.235428
CF1	3.36	0.297429
EX	3.30	0.303352
Budget3	2.62	0.381533
Inflation1	2.00	0.500379
Mean VIF	3.34	

3 . estat dwatson

Durbin-Watson d-statistic( 7, 16) = 2.254599